

المعراج النبوي

في

تسهيل القطبي

هذا تسهيل ضامن للنجاح في الاختبار، متواله بديع وترتيبه أنيق، جامع لمحتويات الفن على نهج السور الجواب.

للشيخ

فيض الرحمن الحفاني

مشرف قسم التخصص في المعقولات بالجامعة الحفانية

مؤتمر المصنفين
حفانيه



المُعْزَّاتُ الْبُرْهَانِيَّةُ فِي

تَسْهِيلِ الْقَطْبِيِّ

هذه التسهيل ضامن للنجاح في الاختبار، متواله بديع،
وترتيبه أنيق، جامع لمحتويات الفن على تيج السؤل الجواب.

للشيخ

فيض الرحمن الحَقَّانِي

مشرف قسم التخصص في المعقولات بالجامعة الحَقَّانِيَّة

مُؤْتَمَرُ الْمُصَنِّفِيْنَ حَقَّانِيَّةً



الطبعة الثانية..... ۱۴۳۱ھ

العدد..... ۱۱۰۰

يطلب من: جميع المكتبات المشهورة في باكستان

اکوڑہ خٹک

مکتبہ سید احمد شہید۔ فاروقی کتب خانہ۔ مکتبہ عالیہ

مکتبہ رحیمیہ۔ مکتبہ اسلامیہ۔ مکتبہ رشیدیہ

کراچی

اسلامی کتب خانہ۔ مکتبہ عمر فاروق شاہ فیصل کالونی۔ مکتبہ الحمد

ادارۃ الانوار

راولپنڈی / اسلام آباد

مکتبہ صفدریہ۔ مکتبہ رشیدیہ راجہ بازار۔ مکتبہ فریدیہ

پشاور

وحیدی کتب خانہ۔ دارالاحیاء۔ مکتبہ رحمانیہ۔

کوئٹہ

مکتبہ رشیدیہ۔ مکتبہ حقانیہ۔



إلهام الباری فی تسهیل القطبی

فیض الرحمن الحقانی

مشرف قسم التخصص فی المعقولات بالجامعة

الحقانیة اکوڑہ خٹک

جميع حقوق الطبع محفوظة

للمؤلف

ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو مجزأً وتسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على استوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً.

جملہ حقوق بحق مؤلف محفوظ ہیں اس کتاب کا کوئی بھی حصہ مؤلف سے تحریری اجازت کے بغیر کہیں بھی شائع نہیں کیا جاسکتا اگر اس قسم کا کوئی اقدام کیا گیا تو قانونی کارروائی کا حق محفوظ ہے۔

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

تأثرات منظوم

اردو از حافظ محمد ابراہیم فانی مدرس دارالعلوم حقانیہ اکوڑہ خٹک

شرح قطبی اک کتاب مستطاب بے نظیر و بے مثال و لاجواب
 ہدیہ حق بھر طلابِ علوم اس کی ہر تحقیق گویا انتخاب
 مشتمل ہے بر گہر ہائے نفیس ہر طرف پھیلی ہے اس کی آب و تاب
 واپس اس میں وہ نکاتِ دل نشیں جو کہ تھے بس درجباب اندر جباب
 منطق و حکمت کے مغلق قاعدے باوضاحت اس میں ہیں عالیجناب
 واہ فانی ایک دُرّ ناپدید فیضِ رب سے ہو گیا ہے بے نقاب

☆☆☆☆☆

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

تقدیم

بقلم : سجاد الحجابی

خادم العلوم والفنون بمدينة مردان

الحمد لله الذي خص الإنسان بالمنطق المفصح عما في ضميره من المكونات، وأمطر على رياض عقله غيث سحاب التصورات والتصدقات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المؤيد بالبرهان الواضح، والقول الشارح، وعلى آله وأصحابه الجريصين على اقتفاء آثاره في الجزئيات والكلديات.

أما بعد: فقد كثرت الكلام على المنطق، ووجهت إليه بعض الانتقادات ظلماً حتى عده بعضهم مقدمة للكفر، وما كان كذلك فهو حرام، وبعضهم رموه بأنه لا فائدة في تعلمه والواقع أن كل ذلك لا يخلو عن طرفي الاقتصاد الإفراط والتفريط، ولعدم مدارس هذا العلم في الجامعات والكلديات بدأ يظهر سوء أثر ذلك في كياننا، فقد خرجت عن جيلنا الجديد الشيم التي تحلّى بها علمائنا القدماء من التعمق والتحقيق والتدقيق في جميع العلوم الإسلامية على مختلف المستويات، ولا تمش بعيداً بل لو نظرت بنظر الإنصاف دون الاعتساف قبل نصف قرن أوروبعه لتجد أهمية هذا العلم عند علمائنا الأكابر، ويعجبني كلمة حجة الإسلام الإمام محمد قاسم النانوتوي قائلاً "إن أساس الإسلام وبنیانه قائم على المعقول" أي المنطق ولا يخفى على العاقل مكانة هذه الكلمة عن هذا الإمام العبقري

المنطق هو من العلوم الآلية التي تعينك في جميع العلوم الشرعية حتى أن الإمام الغزالي لما صنّف كتابه في قواعد المنطق سمّاه "معيّار العلم" يعني أنه معيار كلّ علم وأوضح هذا المقصد في بداية كتابه الآخر "المستصفى في أصول الفقه".

وأنا أدرج لك حول خطورة هذا العلم ما قاله الإمام اللكنوي أكثر اتضاحاً من هذا وهو أن المنطق علم آلي وإنما سمّي المنطق بالميزان؛ لأنه آلة لتحصيل جميع العلوم فشابه الميزان ولنعم تسمية من سمّى كتابه بسلم العلوم وما أغفل من تصدّى لشرح ذلك الكتاب وهو حنيف عن الصواب؛ حيث قيّد العلوم بالعلوم المنطقية ولم يعلم أن العلوم الدينية أيضاً تحتاج احتياجاً ما إلى تحصيل علم الميزان ومن ههنا يعلم أنه لا وجه للقول بحرمة هذا المنطق بل سمّاه الغزالي معيار العلوم وقد ألّف فيه علماء الإسلام كابن الهمام وغيره.

انظر يا أخي الكريم إلى مكانة هذا العلم عند هذا الجهيد العارف بخباياه وزواياه، وقد أشار في كلامه أن المنطق الذي لا يجوز تعلّمه هو الممزوج مع الفلسفة الضالة وصرح بذلك غير واحد من العلماء.

قال العلامة ابن حجر: "ومن آلات الشرع من تفسير وحديث وفقه" المنطق الذي بأيدي الناس اليوم، فإنه علم مفيد لا محذور فيه، إنما المحذور في المنطق المخلوط بالفلسفة المناهضة للشرعية".

ثم قال: "وقول ابن الصلاح وغيره بتحريمه محمول على المنطق المخلوط بالفلسفة المناهضة للشرعية". بل العالم الصحيح الاعتقاد لو اشتغل في تحصيل العلوم الفلسفية وأتقن حيث أخذ ما صفا ودع ما كدر - لحاز قصبات السبق ونال القدر المعلى -؛ فإن الحكمة ضالة المؤمن، ولا يتمكّن رد ضلالات الفلاسفة إلا من فاق في علومها، وفي ذلك يتحدث العلامة عبد العزيز الفرهارى في نبراسه بعد أن ذكر أقسام الفلسفة "ومما يجب أن يعلم أن علوم الفلسفة من العلمية والعملية نيف وسبعون علماً، جمعناها في كتاب الياقوت" ثم استطرّد "وإذا جردت علوم الفلاسفة عن زلاتهم كان في ما بقى فوائد عظيمة لم يستنكف المحققون من علماء السنّة عن استنباطها، فخذ ما صفا ودع ما كدر، ومن أعرض عن الفلسفة رأساً لم يستطع التكلّم في دقائق العلوم إلا أصحاب القوة القدسيّة وقليل ما هم، فعليك بالاعتدال والإنصاف، وبالجملة إن المنطق الذي بين أيدينا لا بد من تعلّمه، والبراعة فيه وذا عينك في الشرعيات كلّها وأسلفت أن البعض يخالفون المنطق فنرى أن العلم لا يختلط بدمهم ولحمهم وقد سلّم الفحول أن المنطق يقوى كيان العالم في العلوم كافة، ويشخّذ ذهنه ويفتح قريحته.

يقول العلامة السنجاري المعروف بابن الأكفاني (المتوفى ٧٤٩) في كتابه النفيس "ارشاد القاصد إلى أسنى المقاصد ص ٣٣ حول علو مكانة المنطق" والمنطق مفتاح العلوم العقلية وسلمها وميزان المعاني؛ لأنّ نسبتها إلى المعاني نسبة النحو إلى اللفظ والعروض إلى القريض، وبه يتبين حال كل علم في وثاقته وضعفه وحال

كل عالم وباحث“ .

ثم قال بعد سطور: “وبالجمله فهو حليه الجنان كما أنّ الأدب حليه اللسان والبيان ، وقد رفض هذا العلم وحجده منفعة من لم يعلمه ولا اطلع عليه“ وسقنا هذه العبارة بطولها لاشتمالها على درر الفوائد .

وقال شيخ الإسلام الإمام تقي الدين السبكي: “ المنطق من أحسن العلوم وأنفعها في كل بحث وفصل القول أنه كالسيف يجاهد به شخص في سبيل الله ويقطع به آخر الطريق“ .

وقال الإمام أبو حيان الأندلسي في تفسيره “البحر المحيط“: “إنّ المنطق أصل كلّ علم وتقويم كل ذهن“ وقال العلامة الدمهورى في “إيضاح المبهم لمعاني السلم“ لا يبعد أن يكون الاشتغال به فرض كفاية؛ لتوقف معرفة دفع الشبه عليه ، ومن المعلوم أن القيام فرض كفاية فهذه نصوص واضحة في كثرة كاتبة بل غيض من فيض وزهرة من روضة تعلق أنّ المنطق هو العلم الذي يجعلك معداً لدراسة العلوم الأخر ، ومن لا يعبا به كما هو الدأب في هذا العصر فلا يتمكن على الاستفادة من تراث سلفنا وهل يستطيع أحد بدون المنطق أن يقرء كتاب سيويه في النحو فضلاً عن كتب الإمام الرازي وممن نقد المنطق العلامة ابن تيمية في كتابيه نقض المنطق ، والرّد على المنطقيين“ وقد رد عليه رداً نفيساً الشيخ العلامة سعيد عبد اللطيف فوده في كتابه “تدعيم المنطق“ وقد كسره في جميع أدلة ابن تيمية ويجب للطالب المنصف اقتناء هذا الكتاب وبعد فلعلماء الهند والباكية مساع مشكورة في نشر هذا العلم .

ومن هؤلاء العلماء فضيلة الشيخ فيض الرحمن الحقاني أستاذاً للمنقولات والمعقولات بالجامعة الحقانية العالمية ومن كبار علماءها الذي صنّف كتابه “إلهام الباري في تسهيل القطبي“ في شكل سؤال وجواب وهو من أنفع المناهج فسرحت فيه نظري وقد وجدت فيه تقارير تفتح لورودها أصداف الأذان وتحقيقات تهتز لإدراكها أعطاف الأذهان وتسهيلات ينشط لاستماعها الكسلان وأخيراً أنصح الطلبة الكرام أن يقرأوا هذا السفر الجليل ويستفيدوا منه في سفر وحضر .

وجزا الله المؤلف خير الجزاء وأكرمنا وإياه بعفوه ورحمته ورضوانه وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم والحمد لله رب العالمين .

كتبه سجاد الحجابي خدام العلوم والفنون بمدينة مردان

كلمة سماحة الشيخ الكبير المفتي الأعظم العارف بالله محمد فريد - حفظه الله -

باسمه تعالى

الحمد لله شكراً على نواله ، والصلاة والسلام على محمد وآله وأصحابه .

وبعد : فقد فزت بمطالعة بعض مواضع تسهيل القطبي المسمى بإلهام الباري ، فوجدت ترتيبه بديعاً ونسجه أنيقاً ، ولقد أتى المؤلف بنهج هو أبو عذره ، وزين التسهيل بالجداول وأسأل الله من أعماق قلبي أن ينفع به المعلمين والمتعلمين آمين يا رب العالمين .

كتبه محمد فريد عفى عنه



كلمة سماحة الشيخ الدكتور شير علي شاه المدني الدكتوراه (بمرتبة الشرف الأولى) من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ومبعوثها ، استاذ الحديث بجامعة دارالعلوم الحقانية أكورة ختك .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى .

أما بعد : فقد طالعت بعض الصفحات "لإلهام الباري في تسهيل القطبي" الذي ألفه أخونا الفاضل الشيخ فيض الرحمن الحقاني المحترم المدرس بجامعة دارالعلوم الحقانية - حفظه الله ورعا - فوجدته كتاباً نافعاً حاوياً على مسائل الفن وموضحاً للقوانين المنطقية أيما توضيح ومزينة بالجداول الأنيقة ، وقد توج كتابه هذا بمقدمة ذهبية تُنير للسارين على دروب المنطق أهمية هذا العلم الرّصين بأقوال المحققين الجهابذة ، وتقلع شبهات الطاعنين المعاندين لهذا الفن بالبراهين القيمة وأسأل الله تعالى أن يتقبل هذه الجهود المبذولة في سبيل تسهيل كتاب القطبي لرواد المنطق ويجعلها في ميزان حسناته يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم ، وصلى الله تعالى على أشرف رسله وخاتم أنبيائه وعلى آله وأصحابه أجمعين .

كتبه شير علي شاه كان الله له خادماً أهلاً

العلم بجامعة دارالعلوم الحقانية أكورة ختك

١٤٣٠/١١/١١ هـ



كلمة سماحة الشيخ للمحدث سميع الحق - حفظه الله - مدير الجامعة الحقانية أكورة ختك

بسم الله الرحمن الرحيم

أحلى منطق أفصح به لسان الفصحاء ، وأولى مدرّك ارتسم في أذهان الأذكياء ، حمد إله يُصدق بكبريائه وشكر منعم لا يُتصوّر عدّ آلائه ، نحمده حمدا لا يُحد ولا يُرسم ، ونشكره شكراً لا يُقاس ولا يُوسم ، ونصلي على من أرسله حجة وبرهاناً ، وجعله هدى وتبياناً ، أوضح سبيل العقل والتفكير ، وأقام الحجة على اعوجاج الجهل والتحيّر ، وعلى آله وأصحابه المستقرّين لسننه وآثاره ، والمتمثلين بسننه وأنواره .

وبعد : فقد تولّى العالم الجليل ، والأديب النبيل تلميذى الوفى فيض الرّحمن الحقانى مشرف قسم التخصص فى المعقولات بالجامعة الحقانية الشهيرة بـ "ديوبند باكستان" تسهيل القطبي بنمط مبتكر ، ومنوال بديع . ولقد أتى بتحقيق كل مبحث ما يشفى العليل ويروى الغليل .

ونسأل الله عز وجل أن يعم فيوضه إلى أنحاء العالم ، وأن يفجر ينابيع العلم والعرفان من ذويه إلى يوم لا ينفع فيه مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم .

كتبه سميع الحق خادم العلماء والطلّباء بالجامعة الحقانية

☆☆☆☆☆

كلمة سماحة الشيخ المحدث الحافظ أنوار الحق - حفظه الله - نائب رئيس الجامعة الحقانية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ، محق الحق ، ومبدع الكل ، والصلاة والسلام على محمد خير الرّسل ، وعلى آله أصحابه الداعين إلى أرشد السبل .

وبعد : فقد تصفّحت إلهام الباري فى تسهيل القطبي لأخص تلاميذى الفاضل العبقري فيض الرّحمن الحقانى ، فوجدته شيئاً عالياً وغالياً فى حق المدرسين والطلاب والعاملين فى مجال المعقولات شرقاً وغرباً ، وشمالاً وجنوباً واللّه أسئل أن يتقبل هذا التسهيل بقبول حسن ، ويزيد الشارح علماً وفضلاً . آمين يا أرحم الراحمين .

كتبه أنوار الحق عفى عنه

☆☆☆☆☆

كلمة سماحة الشيخ المفتي سيف الله الحقاني - حفظه الله - رئيس دار الإفتاء بالجامعة الحقانية

باسمه تعالى

الحمد لله ذي الرحمة والغفران لأهل الذنوب والعصيان ، والصلاة والسلام على رسوله الفارق بين الحق والبطلان ، وعلى آله وأصحابه الذين سبقوا بالإيمان .

وبعد : فقد طالعت تسهيل القطبي المسمى بإلهام الباري لفضيلة الشيخ فيض الرحمن الحقاني فوجدته نافعاً لمن أراد أن يفهم اصطلاحات الميزان ، والمؤلف قرء ، كتب المنطق عندي وكان بارعاً فائقاً على الأقران .

وأسال الله جل شأنه أن يجعل تأليفه نافعاً وسعيه مشكوراً ، وصلى الله تعالى على خير خلقه محمد وآله وأصحابه أجمعين

كتبه سيف الله الحقاني



كلمة سماحة الشيخ الكبير العارف بالله عبد الحلیم - حفظه الله - الشهير بـ "دير بابا"

باسمه تعالى

الحمد لله الذي خلق الإنسان ، ومكّنه على إظهار ما في الجنان ، وإثبات ما ادعاه بالقياس والبرهان ، والصلاة والسلام على من بعث إلى الإنس والجان ، متمماً لمكارم الأخلاق ، ومتموراً للعالم بنور التوحيد والإيمان ، وعلى آله وأصحابه وأتباعه الذين آثروا الدين على البلاد والأوطان .

أما بعد : فقد سرحت النظر على إلهام الباري في تسهيل القطبي لتلميذى الوفي فيض الرحمن الحقاني - حفظه الله ورعا - فوجدته تأليفاً منيفاً وكتاباً مستطاباً مشتملاً على فوائد جمة ، ومسائل مهمة ، بترتيب أنيق ، وأسلوب جديد ، وعبارة سهلة ، ما رأيت أسهل منه في كتب المنطق ، قد بذل فيه المؤلف الوقور جهوداً مشكورة وسهل على طلبة المنطق فهم المسائل المنطقية مع بعض المسائل الحكمية فأسال الله أن ينفع به ويكتابه العباد والبلاد. آمين.

كتبه عبد الحلیم الديروي خادم الحديث بالجامعة الحقانية أكورة ختك



كلمة سماحة الشيخ المحدث مغفور الله - حفظه الله - بالجامعة الحقانية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله القديم الذي نور قلوبنا بمعرفة الكليات والجزئيات ، والصلاة والسلام على محمد سيد كافة

الموجودات ، المبعوث بالحجج والبيّنات ، وعلى آله وأصحابه الذين هم للدين مقدمات .

وبعد : فإن الأخ الفاضل المحقق الشيخ فيض الرحمن الحقاني جمع الأبحاث العقلية نفعاً للمعلّمين

والمتعلّمين ، وبذل الجهد في جمعها وتأليفها ، وأبدع طريقاً ما رأيت أحسن منه وقد زاد بعد كل مبحث جدولاً

منظوياً على مشمولات البحث ، وهذا من مزايا هذا الكتاب وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء بغير حساب .

كتبه العبد الأحقر مغفور الله عفا الله عنه



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي ميّز نوع الإنسان بنعمة العلم، والمنطق، والبيان، وجعل التصديق بوحدانيته أفضل الذكر وخير الكلام. والصلاة والسلام على أفضل الأنام الذي بُعث بالحجة والبرهان، وعلى آله وأصحابه الذين بلّغوا إلى كلّ جهة نورَ شمس النبوة والعرفان، وعلى الأئمة المجتهدين الذين فازوا بفضيلة مرتبة الاجتهاد، والقياس، والفيضان، وعلى المجاهدين المخلصين الذين عدلوا اليهود والنصارى عن السّلطة والغلبة على الإسلام، وجعلوا أنفسهم وأموالهم وأولادهم سدّاً لياً جوج الطغيان.

أما بعد: فيقول العبد الفقير إلى الله الغني فيض الرحمن الحقاني، هذا تسهيل مفيد - إن شاء الله تعالى - لجميع طلبة هذا الفن، لا سيّما للطلبة الذين يقرءون شرح الرسالة الشمسية المعروف بـ "القطبي" ففيها تسهيل مباحث القطبي بطرز بديع وترتيب أنيق، لم يكنحل بنظيره عين الزّمان إلى الآن، وسمّيته بإلهام الباري في تسهيل القطبي، والباعث على تأليفه أني لَمّا رأيت همم المتعلّمين قاصرة عن إدراك مسائل فن المنطق والميزان واصطلاحاته، مع شدة الاحتياج إلى ضبطها وحفظها؛ لأنّ كتب العلماء المتقدّمين الرّاسخين في العلم مشحونة باصطلاحات المناطقية، وكثرت كتبتُ بعض مسائل هذا الفن على نهج السؤال والجواب، فالتمس خلّاتي وخلّص إخواني فضيلة الشّيخ السيّد شجاع على شاه والشّيخ طيّب الرحمن والشّيخ هاشم الله الحقاني أن أتمم جميع مباحث هذا الفن ومُحتوياته على هذا النمط، فشمرت عن ساق الجِدِّ وشرحت جميع مباحث التصورات والتصديقات على النهج المذكور، ووضعت بعد كلّ مبحث جدولاً مشتملاً على خلاصته سهيلاً.

فيأبها الإخوان بُشري لكم اليوم بفوزكم بالمنفعة التي لم ينلها القوم وإن كانوا في طلبها والهمين، وفي دركها متحيرين.

اللّهم اجعلنا موصوفين بصفات المتّقين بحرمة سيّد المرسلين صلّى الله تعالى عليه وعلى آله وأصحابه

أجمعين.

المورال: حَرِّروا مقالةً وجيزةً مشتملةً على معنى المنطق لغةً واصطلاحاً ، وتعريفه وموضوعه ، وغرضه ، ووجه تسميته بالمنطق والميزان ، وتاريخ تدوينه ، واعتراضات المعاندين عليه ثم الأجابة عنها وأهمية المنطق وضرورته؟

المجواب: لا بُدَّ للشارع في فن المنطق من معرفة أمور على سبيل التمهيد وهي :

معنى المنطق لغةً : المنطق إما مصدر ميمي بمعنى النطق ، وأطلق على هذا العلم مبالغة في مدخليته في تكميل النطق كأنه هو هو، وإما اسم مكان كأن هذا العلم محل النطق ومظهره .
تعريفه : آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر .
موضوعه : المعلومات التصورية والتصديقية لكن لا مطلقاً بل من حيث أنها موصلة إلى المجهول التصوري والتصديقي .

غرضه : صيانة الذهن عن الخطأ في الفكر .

وجه تسميته : أما تسميته بالمنطق ؛ فلتأثيره في النطق الظاهري (أعنى التكلم) ؛ إذا العارف به يقوى على التكلم بما لا يقوى عليه الجاهل ، وكذا في النطق الباطني (أعنى الإدراك) ؛ لأن المنطق يعرف حقائق الأشياء ، ويعلم أحناسها وفصولها وأنواعها ولوازمها وخواصها ، بخلاف الغافل عن هذا العلم الشريف ، وأما تسميته بالميزان ؛ فلأنه قسطاس للعقل يوزن به الأفكار الصحيحة ويعرف به نقصان ما في الأفكار الفاسدة ، واختلال ما في الأنظار الكاسدة ، ومن ثم يُقال له العلم الآلي ؛ لكونه آلة لجميع العلوم ، لا سيما للعلوم الحكيمية .

تدوينه : (اعلم) أن أرسطاطاليس الحكيم دون هذا العلم بأمر الإسكندر الرومي ولهذا يُلقب بالمعلم الأول ، والفارابي هذب هذا الفن بأمر المنصور الساماني زمن هارون الرشيد وهو المعلم الثاني ، وبعد إضاعة كتب الفارابي فضله الشيخ أبو علي بن سينا بأمر السلطان مسعود ويسمى بالمعلم الثالث .

☆ اعتراضات المعاندين ☆

١- قال بعض العلماء : إن المنطق مُفسدُ الأذهان ، ومُخرَّبُ العقائد كما قال الشاعر :

دَعُ مَنْطِقًا فِيهِ الْفَلَسْفَةُ الْأُولَى ضَلَّتْ عُقُولُهُمْ بِبَحْرِ مُغْرِقِ
وَاجْتَنَحَ إِلَى نَحْوِ الْبَلَاغَةِ وَاعْتَبِرَ إِنَّ الْبَلَاءَ مُوَكَّلٌ بِالْمَنْطِقِ

٢- قال الحافظ ابن قيم:

واعجبالمنطق اليونان	كَمْ فِيهِ مِنْ إِفْكٍ وَمِنْ بُهْتَانٍ
مُخِيطٌ لِحَيْدِ الْأَذْهَانِ	وَمُفْسِدٌ لِفِطْرَةِ الْإِنْسَانِ
مُضْطَرَّبُ الْأَصُولِ وَالْمَبَانِي	عَلَى شَفَا هَارِبِنَاءِ الْبَانِي
مُتَّصِلُ الْعِثَارِ وَالْتَوَانِي	كَأَنَّهُ السَّرَابُ بِالْقَيْعَانِ
بَدَأَ لِعَيْنِ الظَّمَى الْحِيرَانَ	فَأُثِمَّ بِالظَّنِّ وَالْحِسْبَانَ
يَرْجُو شِفَاءَ غَلَّةِ الظَّمْآنِ	فَلَمْ يَجِدْ تَمَّ سِوَى الْحِرْمَانِ
فَعَادَ بِالخَيْبَةِ وَالْخُسْرَانَ	يَقْرَعُ سِنَ نَادِمِ حِيرَانَ
قَدْ ضَاعَ مِنْهُ الْعُمْرُ فِي الْأَمَانِ	وَعَايِنِ الْخِيفَةَ فِي الْمِيزَانَ

٣- وفي جامع الرموز: "يجوز الاستنجاؤ بأوراق المنطق".

٤- وقال البعض: "من تمنطق فقد ترندق".

٥- وقال الشيخ ابن تيمية: (في الرد على المنطقيين) "إني كنت دائما أعلم أن منطق اليونان لا يحتاج

إليه الذكي ولا ينتفع به البليد"

٦- وقال بعض العلماء: "الحكمة بيت الكفر، والمنطق دهليرها"

٧- وقال بعض الشعراء:

علم منقولات علم انبياء	علم معقولات علم اشقياء
صد كتاب وصدورق درنا ركن	سينه را در عشق او گلزار كن
چند خواني حكمت يونانيان	حكمت ايمانيان را هم بخوان

٨- وقال البعض: "الأشغال به حرام"

٩- وقال بعض العلماء: "لو كان علما نافعاً لا اشتغل به الأئمة المجتهدون، والحال أنهم لم يشتغلوا به"

١٠- وسمعت اعتراضاً من بعض الناس على المناطقة بأنهم لم يصنعوا قدحاً، ولا إبرة إلى الآن.

☆ الأجوبة ☆

الجواب الإجمالي: أكثر هذه الأقوال محمول على الاشتغال الشديد فيه بحيث يجعل الوسيلة مقصودة

بالذات، ولا شك أن جعل الوسيلة مقصودة بالذات جهلاً عظيمً وضلالاً مبيناً.

☆ الأجوبة التفصيلية ☆

أما قولهم: يجوز الاستنتاج بأوراق المنطق "فغلط فاحش ، لأن الاستنتاج لا يجوز على الكاغذ الخالي عن حروف الهجاء فما ظنك بالكاغذ المكتوب عليه حروف الهجاء التي تتركب عنها لفظ الله ، ومحمد صلى الله عليه وسلم .

وأما قولهم: الحكمة بيت الكفر والمنطق دهليزها " فالمراد من الكفر معناه اللغوي وهي الاستتار ولا شك أن الحكمة بيت الاستتار عن الجهل والمنطق دهليزها .

وأما قولهم: "لو كان علما نافعا لاشتغل به الأئمة المجتهدون والحال أنهم لم يشتغلوا به" فأقول: إن عدم اشتغال الأئمة به لذكاة أذهانهم وسلامة عقولهم .

وأما قولهم: "بأنهم لم يصنعوا قدحا ولا إبرة إلى الآن"

فأقول: إن المعارض ما فهم غرض المنطق؛ لأن غرض المنطق صيانة الذهن عن الخطأ في الفكر لا صناعة الأشياء . والشئ إنما يُعدُّ عبثا إذا لم يؤدِّ الغرض كالساعة صُنعت لتعيين الأوقات فإذا لم تُفدَّ تعيين الوقت تُعدُّ ضائعة وعبثا والمنطق صُنِعَ لصيانة الذهن وهذا الغرض يحصل به الآن كما يحصل به سابقا فلا يُعدُّ عبثا .

☆ أقوال العلماء في أهمية المنطق وضرورته ☆

قال أبو نصر الفارابي: "المنطق رئيس العلوم؛ لأنه حاكم على جميع العلوم في الصحة ، والتسقم ، والقوة ، والضعف " .

وقال ابن سينا: " هو خادم العلوم ؛ لأنه آلة في تحصيل العلوم الكسبية النظرية ، والعملية لا مقصود بالذات " وأيضاً قال: "المنطق نعم العون على إدراك العلوم كلها ، وقد رفض هذا العلم ووجد منفعة من لم يفهمه ،، .

وقال الإمام الغزالي: " من لم يعرف المنطق فلا ثقة له في العلوم أصلا ، حتى قال البعض إنه فرض كفاية ، وقيل: فرض عين ، وأيضاً قال (في بيان فائدة المنطق): هو القانون الذي به يُميز صحيح الحد والقياس من فاسدهما فيتميز العلم اليقيني عما ليس يقينياً ، وكأنه الميزان والمعيار للعلوم كلها ، وكل ما لم يُوزن بالميزان لم يتميز فيه الرجحان عن النقصان ولا الرِّيح عن الخسران .

وقال الإمام الطحطاوي: " من لم يعرف المنطق فلا يؤثق بعلمه ولا بفتواه " .

وقال بعض الشعراء:

غاب المنطق قوم لا عقول لهم وليس له إذا عابوه من ضرر
ماض شمس الضحى والشمس طالعة أن لا يرى ضوء هامس ليس ذا بصر

وقال العارف الرومی :

منطق و حکمت ز بہر اصطلاح گر بخوانی اندکے باشد مباح

وقال القاضي ثناء اللہ پانی پتی: ”خواندن حکمت فلاسفہ لاشیء محض است، کمال در ان مثل کمال مطربان است در علم موسیقی، کہ موسیقی ہم فنے است از فنون حکمت ریاضی، مگر منطق کہ خادم ہمہ علوم است خواندن آن البتہ مفید است۔“

وقال البعض: (فی مدح النحو والمنطق)

إِنَّ رُؤْمَتَ إِدْرَاكَ الْعُلُومِ بِسُرْعَةٍ فَعَلَيْكَ بِالنَّحْوِ الْقَوِيمِ وَمَنْطِقِ

هَذَا الْمِيزَانَ الْعُقُولِ مُرَجِّحِ وَالنَّحْوِ إِصْلَاحِ اللِّسَانِ بِمَنْطِقِ

وقال العلامة التهانوی :

”ہم تو جیسے بخاری کے مطالعے میں اجر سمجھتے ہیں۔ میرزا ہد، امور عامہ کے مطالعہ میں بھی اجر سمجھتے ہیں مگر شرط یہ ہے کہ نیت صحیح ہو“

وقال شیخ المعقول والمنقول محمد إبراہیم البلیاوی: ”المنطق للعلوم والفنون كمثل السَّمَادِ لِلْحُقُولِ“.

قال سیدی و مُرشدی و استادی العلامۃ الفہامۃ محمد فرید المحدث بالجامعۃ الحقانیۃ: ”إِنَّ مَثَلَ

المنطق للعلوم كمثل السلم للسقف، أو كضرورة دورة المياه للمكان الجيد“.

تنبیہ: فی فہم السؤال الثانی والثالث الآتیین دقۃ فعلیکم بالمراجعة إلى المعلم الماهر لیوصلکم إلى

حقیقۃ المسئلۃ.

(العول): حرروا میزان العالم والمعلوم یعنی من یصلح أن یتصف بالعالمیۃ، وأی شیء یصلح

للمعلومیۃ، ثم أوضحوا کیفیۃ حصول علمنا بالأشیاء یعنی کیف نعلم الأشياء؟

(العوارب): واعلم أن هذا السؤال والجواب لمزید الإيضاح والفائدة، وتوطیۃ وتمہید لربط باقی

الكلام، وإلا ففي فہم المقام دقۃ.

میزان العالم: كون الشيء قائما بالذات لا بالمحل بعد تجرده في ذاته لا بعمل عامل عن المادة

وغواشيتها المنغمسة في الجهات الظلمانية (أعني العدم والقوة المانعة عن الظهور والتعقل).

حاصل العبارة: أن شرائط العالمیۃ أربعة:

١- كون الشيء قائماً بالذات وبه احتراز عن العرض؛ فإنه لا يقوم بذاته بل بغيره.

٢- مجرداً عن المادة وبه احتراز عن الأجسام المادیۃ؛ فإنها لا تصلح لأن تكون عالمة بل علمها

لأجل العقل والنفس.

۳- وكون تجرّده بنفسه لا بعمل عامل واحترز به عن صور ذهنيّة للأشياء الخارجيّة؛ فإنّها وإن كانت من حيث هي هي مجردة عن المادّة لكن تجرّدها بعمل الذّهن لا بنفسها. وهذه الصّور جواهر لأنّ تعريف الجواهر يصدّق عليها وهو ماهيّة إذا وجدت في الخارج كانت لا في موضوع وأما التقييد بـ "من حيث هي هي"؛ فلائها عرض باعتبار قيامها بالذّهن وجوهرتها باعتبار الذات .

۴- التّجرد عن غواشي المادّة : غواشي جمع غاشية وهي الحجاب والمراد منها ههنا العدم وقوة العدم ، وبه احترز عن ذات المادّة (أى الهيولى) فإنّها وإن كانت مجردة عن المادّة لأنها لو اشتملت على مادة أخرى لكانت لتلك المادّة مادة أخرى وهي أيضاً مشتملة على الأخرى فيلزم التّسلسل ، لكنّها متّصفة بصفات المادّة وهي العدم وقوة العدم ، يعني لو كانت غير موجودة ففيها العدم ، ولو كانت موجودة ففيها قوة العدم وهو مانع عن العالمية .

ميزان المعلوم : أن يكون الشّيء موجوداً بالفعل لذات مجردة، بعد بيان ميزان العالم والمعلوم نقول: شرائط العالمية متحقّقة في ذات الواجب، والعقول العالية وهي الملائكة بلسان أهل الشّرع وسُرادات نورية يعرف الصّوفية ، وعرفوها بأنهم جواهر مجردة عن المادّة غير متعلّقة بالأجسام تعلق التّدبير والتّصرف ، في قوله "غير متعلّق بالأجسام" احتراز عن النّفس النّاطقة ، والنّفوس الفلكيّة هي في زعمهم نفوس مجردة عن المادّة متعلّقة

عالم كون بن سكتا ہے؟ عالم بننے کے لئے چار شرائط ہیں :

۱- عالم بننے کے لئے وجود بالفعل اور قیام بالذات ضروری ہے ، یعنی عالم موجود بالفعل ہو محدود صرف اور موجود بالقوه عالم نہیں بن سکتا کیونکہ جو شے خود موجود نہیں تو دوسری شے اس کے ہاں کیسے موجود اور حاضر ہو سکتی ہے۔ عالم قائم بالذات ہوگا لہذا اعراض عالم نہیں بن سکتے؛ کیونکہ وہ محتاج الی الحکل ہوتے ہیں تو جو شے بظاہر اس کے ہاں موجود ہوگی وہ درحقیقت اس کے ہاں موجود نہیں ہے بلکہ اس کے محل کے ہاں موجود ہے؛ کیونکہ جب وہ خود موجود لحدہ ہے تو وہ شے معلوم بھی موجود لحدہ ہوگی۔

۲- عالم مجرد عن المادہ ہوگا لہذا اجسام مادیہ جو اپنے اندر مادہ رکھتے ہیں عالم نہیں ہو سکتے ، بلکہ ان کا علم عقل اور نفس کی وجہ سے ہوتا ہے۔

۳- تجرّد عن المادہ ذاتی ہوگا کسی عامل سے نہ ہوگا ، جیسے: معلوم ذہنی جو کہ جوہر ہے حصول الاشیاء بانفسہا کی وجہ سے ذہن میں موجود بنفسہ اور من حیث ہی ہی کے درجہ میں جوہر ہے اور مجرد عن المادہ بھی ہے؛ لیکن ذہن نے اپنے عمل کے ساتھ مجرد عن المادہ کیا ہے ذاتا مادہ سے مجرد نہیں ہے۔ لہذا اصوّر ذہنیہ عالم نہیں ہو سکتے ہیں۔

۴- عالم مادہ کے غواشی سے بھی مجرد ہوگا (غواشی) غاشیہ کی جمع ہے بمعنی حجاب یہاں العدم والقوه مراد ہے اس شرط کی روشنی میں معلوم ہوا کہ خود مادہ عالم و عاقل ہونے کی صلاحیت نہیں رکھتا ہے؛ اس لئے کہ غواشی مادہ سے منزہ نہیں؛ کیونکہ اگر مادہ غیر موجود ہو تو اس میں عدم متحقّق ہے، اگر موجود ہو تو اس میں قوۃ العدم ہے۔ اور دونوں عالم بننے سے مانع ہیں۔ اب شرائط مذکورہ کی روشنی میں عالم بننے کی صلاحیت ذات واجب تعالیٰ، مقول عالیہ، نفوس فلكیہ، اور نفوس ناطقہ میں موجود ہے۔

بجرم الفلک (أی بجسمه) تعلق التدبیر والتصرف حسب تعلق النفس الناطقة ببدن الإنسان، والنفس الناطقة، فالنفس الناطقة تصلح للعالمية، وبعد بیان میزان المعلوم عُلم أن المعلوم ماهو موجود وحاضر عند النفس الناطقة. كيف یحصل لنا العلم بالأشیاء:

اعلم: أن النفس الناطقة عالمة على الأوصاف القائمة بها، لأن شرائط العالمية موجودة فی النفس الناطقة، وشرائط المعلومية موجودة فی الأوصاف القائمة بها؛ لأنها حاضرة وموجودة عند العالم، وكل ماهو حاضر وموجود عند العالم فهو معلوم، فالأوصاف القائمة بها معلومة، والنفس الناطقة عالمة بها ولا خفاء فی بل الخفاء فی علم النفس الناطقة على الأمور الغير الحاضرة عندها، فالظاهر- فی حصول علمها على الأمور الغير الحاضرة عندها- طریقتان، وکلثاهما باطلتان:

أما الأولى: فأَنْ یخرج النفس الناطقة من البدن، وتتصل مع الأشياء، فیکون النفس الناطقة عالمة والأشیاء معلومة لها، وبطلان هذه الطريقة أظهر من الشمس، لأن النفس الناطقة متى تخرج من البدن تذهب بسرعة إما إلى السخین، وإما إلى علیین. - اللهم اجعل نفوسنا ذاهبةً إلى علیین ولا تمکث ولا تتعلق بشئٍ آخر. وأما الثانية: فأَنْ یدخل الأشياء فی البدن، وتعلق النفس الناطقة بها، وهذه الطريقة باطلة، وبطلانها أظهر من الشمس فی نصف النهار؛ لأن الأشياء الكبيرة، (كالجبال وغيرها) كيف تدخل فی بدن الإنسان بل الصغیرة أيضاً.

وهناك طريقة أخرى سالمة عن الخدشات والأنظار، ولكنها دقيقة فعليك بالتأمل الصادق فیها؛ لتُخرجك عن ورطة الضلال إلى ذروة الكمال.

ولا بد من تمهید مقدمة قبل الشروع فی المقصود وهو ما قال الأطباء المتقدمون: إن فی الجسم قوى ثلاثاً: قوّة طبيعية وهي فی الصدر، وقوّة حیوانية وهي فی القلب، وقوّة نفسانية وهي فی الدماغ، ومدار الحس والحركة لبسائر الأعضاء هي هذه القوّة.

ثم القوّة النفسانية على قسمین: قوّة محرکة، وقوّة مدرکة ثم المحرکة على قسمین: قوّة باعثة، وقوّة فاعلة والقوّة المدرکة على قسمین: قوّة مدرکة ظاهرة، وقوّة مدرکة باطنة.

معلوم ہونے کی صلاحیت کون رکھتا ہے؟ معلوم ہونے کی شرط یہ ہے کہ شیء معلوم موجود بالفعل ہو (یہ شرط عند حکماء ہے ورنہ متکلمین تعلق علم بالمعدوم جائز قرار دیتے ہیں) اور ذات مجردہ (یعنی عالم) کے ہاں حاضر ہو کیونکہ جب تک معلوم عالم کے سامنے نہ ہو تو وہ تحت العلم نہیں آسکتا۔

والآن نبدأ فی المقصود الأصلي ، وهو بیان کیفیت حصول علمنا بالأشیاء الغير الموجودة عند النفس الناطقة ، فأقول : إن الله سبحانه وتعالى خلق الدماغ ذابطن مُنقسم إلى ثلاثة تجاويف : أوسعها التجويف المقدم الذي يلي الناصية ، ثم التجويف المؤخر الذي يلي القفاء ، وأضيقها التجويف الأوسط ، وقد خلق في هذه التجاويف خمس حواس :

۱- الحس المشترك : فی مُقدم التجويف الأول يُرسم فيه جميع مدرکات الحواس الظاهرة ما دام المدرکات حاضرة عندها ، فصورة القمر عند رويته منقوشة فی الحس المشترك ، وكذا الصوت عند سمعه فهو كحوض يقع فيه خمسة أنهار .

آدم برسر مطلب : سابقہ بحث سے ثابت ہوا کہ نفس ناطقہ انسانی عالم ہو سکتی ہے ، اب بات یہ ہے کہ نفس ناطقہ کا علم اشیاء پر کس طرح آتا ہے ، تو ہم کہتے ہیں کہ نفس ناطقہ کا علم اپنے نفس اور صفات پر علم حضوری ہے ؛ کیونکہ خود اس کا نفس اور صفات اس کے ہاں حاضر ہے اور جو چیز حاضر عند العالم ہو تو اس پر عالم کا علم ہوگا۔ البتہ جو اشیاء نفس ناطقہ کے ہاں موجود نہیں ، ان پر نفس ناطقہ کا علم کس طرح حاصل ہوگا۔ اب اس کا ایک طریقہ یہ ہو سکتا ہے کہ نفس ناطقہ جسم سے نکل جائے اور اس شے کے ساتھ جس پر وہ علم لانا چاہتی ہے متصل اور چمٹ جائے تاکہ وہ شے اس کے ہاں حاضر ہو کر معلوم ہو جائے۔ لیکن یہ درست نہیں ہے اس وجہ سے کہ نفس ناطقہ جب بھی بدن سے نکلتی ہے تو وہ یا علیین جاتی ہے یا حقین۔ دوسرا طریقہ یہ ہے کہ شے معلوم جسم کے اندر داخل ہو جائے اور نفس ناطقہ کے ہاں حاضر ہو کر معلوم ہو جائے لیکن اس طریقے کا بطلان تو اظہر من الشمس ہے کیونکہ بڑے اشیاء پہاڑ زمین وغیرہ بلکہ چھوٹے اشیاء بھی جسم میں داخل نہیں ہو سکتے ، ورنہ جسم انسانی پھٹ کر خراب ہو جائے گا۔

اب صحیح اور درست طریقہ کیا ہے تو آئیے اور اس کے بیان کرنے سے پہلے ایک تمہید سنئے تاکہ آپ علی وجہ البصیرہ یہ جان سکیں کہ ہمارا علم اشیاء پر کس طرح حاصل ہوتا ہے۔

تمہید : متقدمین اطباء یونان جسم میں تین قوتیں مانتے ہیں۔ ا قوت طبعی جو جگر میں ہوتی ہے ۲۔ قوت حیوانی جو دل میں ہوتی ہے ۳۔ قوت نفسانی جو دماغ میں ہوتی ہے۔ قوت نفسانی وہ قوت ہے جس سے جسم کے تمام اعضا میں حس و حرکت پیدا ہوتی ہے ، اس کی دو قسمیں ہیں : ۱۔ قوت محرکہ ۲۔ قوت مدرکہ۔ قوت محرکہ کی پھر دو قسمیں ہیں (۱) باعث (۲) قوت فاعلہ ، اور قوت مدرکہ کی بھی دو قسمیں ہیں : (۱) قوت مدرکہ ظاہرہ اور قوت مدرکہ باطنہ۔ قوت مدرکہ ظاہرہ کی پانچ قسمیں ہیں جن کو حواس خمسہ ظاہرہ کہتے ہیں۔ قوت مدرکہ باطنہ کی بھی پانچ قسمیں ہیں : جن کو حواس باطنہ کہتے ہیں جیسا کہ نقشہ میں مذکور ہیں۔

اس تمہید کے ذہن نشین کرنے کے بعد یہ جان لیں کہ حواس خمسہ ظاہرہ تمام بیرونی محسوسات کو حواس خمسہ باطنہ تک پہنچاتے ہیں۔ چنانچہ حواس خمسہ ظاہرہ کی تمام محسوسات کو پہلے حس مشترک ادراک کرتی ہے اور پھر وہ ان کو اپنے خزانہ (خیال) کے سپرد کر دیتی ہے جو ان کو محفوظ رکھتا ہے تاکہ وقت ضرورت یا آسکیں۔ چنانچہ اسی وقت خیال سے وہ باتیں یاد آتی ہیں جن کا تعلق حواس ظاہرہ سے ہوتا ہے جن کو اصطلاح میں صورت کہتے ہیں پھر قوت واہمہ ان صورت محسوسہ سے معانی جزئیہ کا ادراک کرتی ہے۔ مثلاً کسی کو دوست اور کسی کو دشمن سمجھنا اسی قوت کا کام ہے ، پھر قوت واہمہ کے ادراک کردہ معانی کو قوت حافظہ محفوظ کرتی ہے اور اس طریقہ سے ہم کو علم حاصل ہوتا ہے۔

۲- الخیال: فی مؤخر التجویف الأول یحفظ مدرکات الحس المشترك فهو كالخزانة لها، فإنك إذا أبصرت زيدا فسادام زيداً حاضراً عندك فصورته مرتسمة فی الحس المشترك، وإذا غاب تمتثل فی الخیال، وبهذه الحاسة يعرف زيداً إذا عاد بعد غيوبته.

۳- الوهم: فی مؤخر التجویف الأوسط يُدرکُ بها المعانی الجزئية، والمعانی: ما لا يُدرک بالحواس الظاهرة مع وجودها فی المحسوسات كإدراكنا شجاعة زيد، وبخل عمرو، وقال بعض المحققين: هذه القوة غالبية علی القوى بل علی العقل أيضاً، ولذا يتوَحَّشُ أحدنا عن الميت، وإن حکم العقل بأنه لا مخافة عنه

۴- الحافظة: فی التجویف المؤخر تحفظ المعانی الجزئية التي تُدرکها الوهم، فهي خزانة الوهم.

۵- المتصرفة: فی مقدم التجویف الأوسط، ومن شأنها تركيب الصور والمعانی، وفصل بعضها عن بعض. فالحاصل أنا نعلم الأشياء الغير الحاضرة عند النفس الناطقة بالحواس الباطنة باستعانة الحواس الظاهرة كما عرفت.

المراد: حرروا نزاع المتكلمين والحكماء فی إثبات الحواس الباطنة ونفيها، وأتى شيء سبب نزاعهم، ثم أوضحوا الحواس الظاهرة بطريق الاختصار؟

الاجواب: اعلم: أن هذا السؤال والجواب مثل السابق غير مقصود في هذا المقام، لكن أذكره لكشف المقام ولاضطراب الذهن من التحقيق السابق فأقول: بعد اتفاق أهل العقل والنقل علی الحواس الظاهرة اختلفوا فی الباطنة، فالحكماء يُثبتونها، ولكن لما كان إثباتها موقوفاً علی القواعد الغير الإسلامية أنكرها المتكلمون واكتفوا بالظاهرة، وذهب المتأخرون من المتكلمين إلى إثباتها، ولكن لم يلاحظوا فی إثباتها القواعد المخالفة لأصول الإسلام.

حواس کی تھوڑی سی وضاحت: حواس دو قسم پر ہے ظاہرہ اور باطنہ۔ حواس ظاہرہ کے اثبات پر متکلمین اور حکماء متفق ہیں البتہ حواس باطنہ حکماء ثابت کرتے ہیں لیکن متکلمین اس کا انکار کرتے ہیں اس وجہ سے کہ جن دلائل سے فلاسفا انکا اثبات کرتے ہیں وہ دلائل اسلامی اصول و قواعد سے ٹکراتے ہیں۔ مگر محققین متکلمین حواس باطنہ مانتے ہیں البتہ حکماء کے ان دلائل کو جو اسلامی اصول و قواعد کے موافق نہیں، رد کرتے ہیں۔

حواس باطنہ: تفصیل مقام یہ ہے کہ اولادِ دماغ کے تین خانے ہیں ایک دماغ کے مقدم میں ہے جو بشکل مثلث ہے اور تینوں میں سب سے بڑا ہے اور دوسرا دماغ کے وسط میں ہے جو بشکل دائرہ ہے اور تینوں میں سب سے چھوٹا ہے اور تیسرا دماغ کے پچھلے حصہ میں ہے جو بشکل مربع ہے اول سے چھوٹا اور ثانی سے بڑا ہے۔ پھر یہ تینوں خانے دو حصوں میں تقسیم ہیں۔

حس مشترک: دماغ کے اگلے خانے کے اگلے حصے میں حس مشترک ہے۔ یہ قوت ان تمام صورتوں کو قبول کر لیتی ہے۔ جو حواس خمسہ ظاہرہ میں مرتم ہوتی ہے اور اس کی دلیل یہ ہے کہ جب دماغ کا اگلا حصہ موزف ہوتا ہے تو حس مشترک کے فعل میں تغیر ہو جاتا ہے۔

☆ ملخص. کلام الحکماء فی إثباتها ☆

إنّا قد ندرك بعض الجزئیات لا بالحواس الظاهرة ، وقد تقرّر أنّ الجزئی لا یدرك إلا بحاسة جسمانية ، فَعَلِمَ أنّ مُدْرِ كَاتِهَا حواس جسمانية باطنة ، وليس یدركها النفس لأنّها مجردة غیر جسمانية .

أما ثبوت الحس المشترك ، فلأنّ النائم وصاحب السرسام (ورمّ فی حجاب الدماغ ، تحدّث عنه حُمّی دأمة وتتبعها أعراض رَدِيْة كالسهر واختلاط الذّهن) یبصرُ ویسمع ما لا وجود له فی الخارج .

وأما الخیال : فلأنّ الحسّ المشترك یقبَلُ الصُّورَ ، والحفظ غیر القبول ، فالحافظة حاسة أخرى هی الخیال ؛ لأنّ الواحد لا یصدر عنه إلا الواحد بزعمهم الباطل .

وأما الوهم : فللقطع بأنّ شجاعة زید معنی شخصی غیر محسوس بالحواس الظاهرة بل المحسوس آثارها ، ولا بالحسّ المشترك والخیال ؛ لأنّهما لا یحسان إلا ما بلّغهما من الحواس الظاهرة ، فمُدْرِ كُهَا حَاسَةٌ أُخْرَى .

وأما الحفظ : فلأنّ الوهم قابل للمعانی فلا بُدّ لحفظها من حاسة أخرى ، إذا الحفظ غیر القبول .

وأما المُفَكِّرَة : فلأنّنا نتصوّر إنسانا ذاراً أُسَینَ وإنسانا بلا رأسٍ وليس هذا فی الحسّ المشترك والخیال ؛ لأنّه لیس من المحسوسات بالحواس الظاهرة ، ولا فی الوهم والحفظ ؛ لأنّه لیس من المعانی الموجودة فی المحسوسات الظاهرة فهو موجود فی حاسة أخرى .

أما دلیل تعین مواضعها فلا یختلّ إدراك الحاسة بأفة موضعها من الدماغ كما علّم من الطبّ هذا ملخص مقالّتهم وللتفصیل كتبُ الحکمة والطبّ .

خیال: حواس خمس باطنة میں سے دوسرا حاسہ خیال ہے، قوت خیال حس مشترک کا خزانہ ہے کیونکہ حس مشترک میں محسوسات کی صورتیں عرصہ تک باقی نہیں رہ سکتی، لہذا ان کے باقی اور محفوظ رکھنے کے لئے قوت خیال پیدا کی گئی ہے۔

وہم: اس قوت کو کہتے ہیں جو دماغ کے لطن اوسط کے آخری حصہ میں پیدا کی گئی ہے جو محسوسات کے معانی جزئیہ کا ادراک کرتی ہے اور اپنے ادراک کے مطابق حکم لگاتی ہے اور تمام قوی جسمانیہ پر مسلط ہے۔ بلکہ کبھی محسوس کو بھی مغلوب و مجبور کر کے غیر محسوس پر محسوس کا حکم لگاتی ہے۔

حافظ: ایسی قوت ہے جو دماغ کے لطن اخیر میں پیدا کی گئی ہے، جو ان معانی کی محافظ ہے جن کو قوت وہمیہ ادراک کرتی ہے یا جن کا حکم کرتی ہے۔

قوت حافظہ وہمیہ کا خزانہ ہے جس طرح خیال حس مشترک کا خزانہ ہے۔

متصرف: ایسی قوت ہے جو دماغ کے لطن اوسط میں پیدا کی گئی ہے جو خیال اور حافظہ کی صورت اور معانی میں سے بعض کو بعض کے ساتھ جوڑتی ہے اور بعض کو بعض سے جدا کرتی ہے یعنی خزانہ خیال سے کبھی دو صورتوں کو لے کر جوڑتی ہے مثلاً انسان کی صورت کے ساتھ جناح کی صورت لیکر پر دار انسان بناتی ہے اور کبھی انسان کی صورت سے سر کی صورت علیحدہ کر کے سر کٹا انسان بناتی ہے اسی طرح حافظہ سے دو معانی جزئیہ کو لے کر جوڑتی ہے مثلاً عداوت اور نفرت

☆ وضاحة الحواس الظاهرة بطريق الاختصار ☆

السَّمْعُ: قُوَّةُ مُوَدَّعَةٍ فِي الْعَصَبِ الْمَفْرُوشِ فِي مَقْعَرِ الصَّمَاخِ تُدْرِكُ بِهَا الْأَصْوَاتُ بِطَرِيقِ وُصُولِ الْهَوَاءِ الْمَتَكَيِّفِ بِكَيْفِيَّةِ الصَّوْتِ إِلَى الصَّمَاخِ .

البَصَرُ: هِيَ الْقُوَّةُ الْمُوَدَّعَةُ فِي الْعَصَبَيْنِ اللَّتَيْنِ تَتَلَاقِيَانِ ثُمَّ تَفْتَرِقَانِ فَنَتَأَذِيانِ إِلَى الْعَيْنَيْنِ ، يُدْرِكُ بِهَا الْأَصْوَاءُ ، وَالْأَلْوَانُ ، وَالْأَشْكَالُ ، وَالْمَقَادِيرُ ، وَالْحَرَكَاتُ .

السَّمُّ: وَهِيَ قُوَّةُ مُوَدَّعَةٍ فِي الرَّائِدَتَيْنِ النَّابِتَتَيْنِ فِي مُقَدِّمِ الدِّمَاغِ الشَّيْبِيهِتَيْنِ بِحُلْمَتِي النَّدَى ، يُدْرِكُ بِهَا الرَّوَائِحَ بِطَرِيقِ وُصُولِ الْهَوَاءِ الْمَتَكَيِّفِ بِكَيْفِيَّةِ ذِي الرَّائِحَةِ إِلَى الْخَيْشُومِ .

الدَّوْقُ: وَهُوَ قُوَّةُ مُنْبَثَّةٌ فِي الْعَصَبِ الْمَفْرُوشِ عَلَى جِرْمِ اللِّسَانِ .

السَّمْسُ: وَهِيَ قُوَّةُ مُنْبَثَّةٌ فِي جَمِيعِ الْبَدَنِ ، تُدْرِكُ بِهَا الْحَرَارَةَ وَالْبُرُودَةَ وَنَحْوَ ذَلِكَ (والتفصيل في شرح

العقائد وشروحه)

کو ایک ساتھ جوڑتی ہے اور کبھی ان میں سے ایک کو دوسرے سے علیحدہ کرتی ہے اور کبھی خزانہ خیال سے بعض صورتوں کو حافظہ کی بعض معانی کے ساتھ جوڑتی ہے مثلاً زید کے ساتھ صداقت جوڑتی ہے اور کبھی بعض صورتوں سے بعض معانی کو جدا کرتی ہے مثلاً زید کو بلا عداوت کے تصور کرتی ہے قوت متصرف کے اسی قسم کے افعال ہیں اور اسی مصلحت کی وجہ سے خزانہ خیال اور قوت حافظہ کے وسط میں ودیعت کی گئی ہے تاکہ خزانہ خیال سے صورتوں کو حافظہ سے معانی متوہمہ کو حاصل کر سکے۔

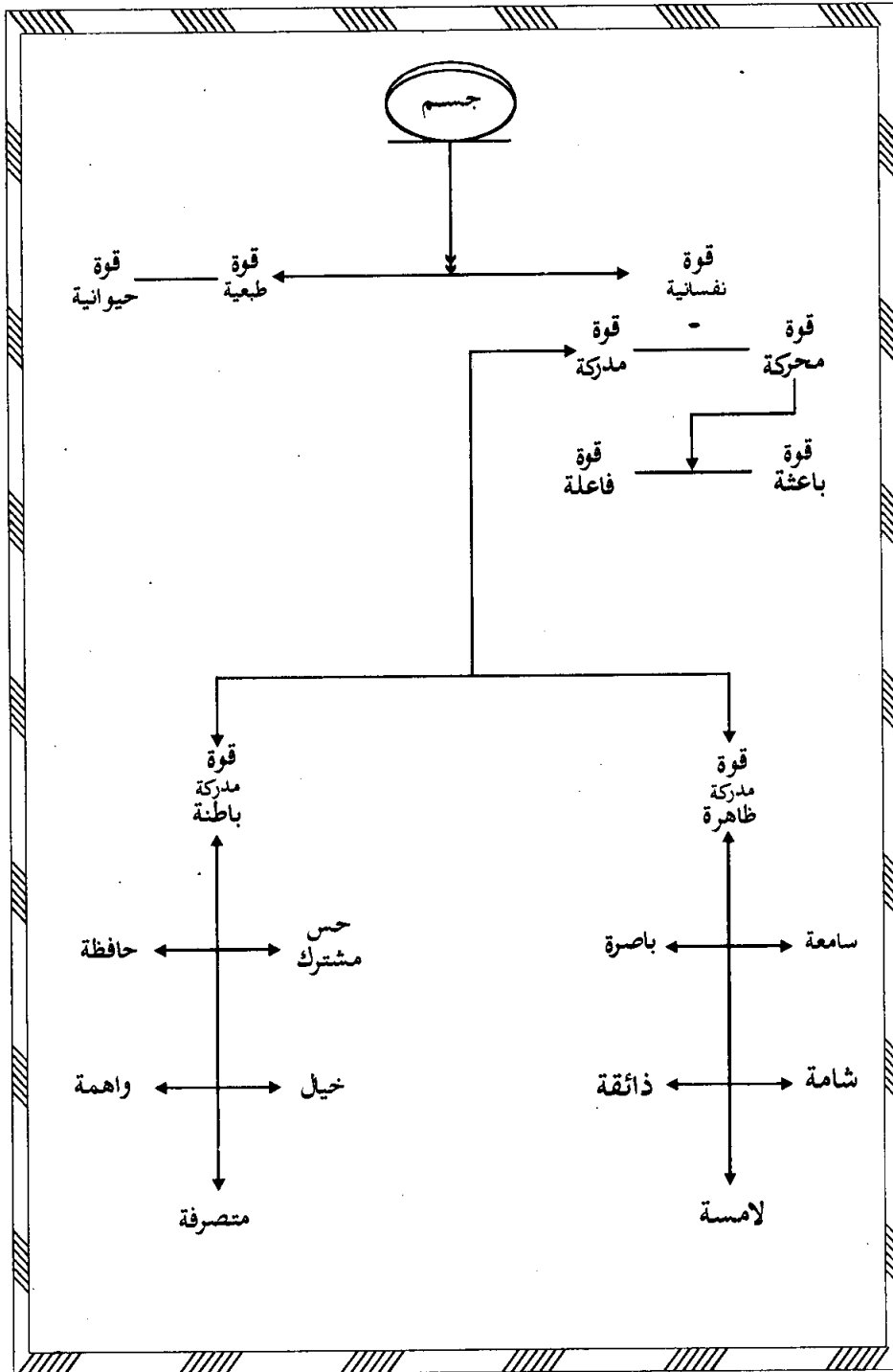
حواس ظاہرہ: سمع: ایک ایسی قوت ہے جو کان کے سوراخ کے باطن میں بچھے ہوئے پھوں میں (من جانب اللہ) رکھی ہوتی ہے اس کے ذریعہ کان کے سوراخ میں اس ہوا کے پہنچنے کے واسطے سے جو آواز کی کیفیت کے ساتھ متصف ہوتی ہے، آوازوں کا ادراک کیا جاتا ہے بایں معنی کہ اللہ تعالیٰ اس وقت نفس میں ادراک پیدا فرمادیتے ہیں۔

بصر: ایک ایسی قوت ہے جو ان کھوکھلے پھوں میں رکھی ہوتی ہے جو باہم دماغ میں ملے ہوتے ہیں پھر ایک دوسرے سے جدا ہو کر دونوں آنکھوں میں پہنچتے ہیں۔ اس قوت کے ذریعہ روشنیوں، رنگوں، شکلوں، مقداروں، حرکتوں، خوبصورتی اور بدصورتی وغیرہ ایسی چیزوں کا ادراک ہوتا ہے۔

شم: ایک ایسی قوت ہے جو مقدم دماغ میں پستان کی گھنڈیوں کے مشابہ پیدا ہونے والے گوشت کے دو ٹکڑوں میں ودیعت کی ہوتی ہے جس کے ذریعہ بودار چیز کی کیفیت (بو) کے ساتھ متصف ہونے والی ہوا کے ناک کے بائیں تک پہنچنے کے واسطے سے ہر قسم کی بو کا ادراک ہوتا ہے۔

ذوق: ایک ایسی قوت جو زبان کے اوپر بچھے ہوئے پٹھے میں ودیعت کی ہوتی ہے اس کے ذریعہ کھائی جانے والی یا ذائقہ والی چیز کے ساتھ منہ کے اندر کی لعابی رطوبت کے اختلاط کرنے اور اس رطوبت کے مذکورہ پٹھے تک پہنچنے کے واسطے سے ہر قسم کے ذائقوں کا ادراک ہوتا ہے۔

لمس: ایک ایسی قوت ہے جو تمام بدن میں پھیلی ہوتی ہے اس کے ذریعہ بدن کے ساتھ مس اور اتصال کرنے کے وقت حرارت، برودت، رطوبت اور بیوست وغیرہ کا ادراک ہوتا ہے۔



(العجور): لَمَّا يَذْكُرُ السَّنَاطِقَةَ فِي فَوَاتِحِ كُتُبِهِمْ تَحْتَ عُنْوَانِ الْمَقْدَمَةِ تَعْرِيفَ الْعِلْمِ وَتَقْسِيمَهُ مَعَ أَنَّ هَذَا اشْتِغَالَ بَسَا لَا يَعْنِي ، وَأَيْضًا يَنْزِمُ الْخِلَافُ بَيْنَ الْعُنْوَانِ وَالْمَعْنُونِ ؛ إِذَا الْعُنْوَانُ "مَقْدَمَةٌ" وَالْمَعْنُونُ لِلْمَقْدَمَةِ بَيَانُ الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ لَا تَعْرِيفَ الْعِلْمِ وَتَقْسِيمَهُ ؟

(العجور): لَمَّا كَانَ تَعْرِيفَ الْعِلْمِ ، وَغَايَتَهُ ، يُعْلَمُ فِي ضَمْنِ إِثْبَاتِ الْاِحْتِيَاجِ إِلَى الْمُنْطِقِ ، وَإِثْبَاتِ الْاِحْتِيَاجِ إِلَى الْمُنْطِقِ مَوْقُوفٍ عَلَى مَقْدَمَاتٍ : الْأُولَى تَقْسِيمَ الْعِلْمِ إِلَى التَّصَوُّورِ وَالتَّصَدِيقِ ، وَالثَّانِيَةَ تَقْسِيمَهُمَا إِلَى الْبَدِيهِ وَالنَّظَرِي ، وَالثَّلَاثَةَ أَنَّ النَّظْرِي يَتَوَقَّفُ عَلَى النَّظَرِ - وَهُوَ تَرْتِيبُ أُمُورٍ مَعْلُومَةٍ - وَالرَّابِعَةَ : أَنَّ كُلَّ تَرْتِيبٍ لَيْسَ مَفِيدًا وَلَا طَبِيعِيًّا ، وَالثَّانِيَةَ : أَنَّ الْبَسِيطَ لَا يَكُونُ كَاسْبًا ، وَكُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْ هَذِهِ الْمَقْدَمَاتِ مَوْقُوفَةٌ عَلَيْهَا لِلْاِحْتِيَاجِ إِلَى الْمُنْطِقِ كَمَا لَا يَخْفَى ؛ فَلِذَلِكَ يَشْرَعُونَ فِي بَيَانِ هَذِهِ الْمَقْدَمَاتِ فِي أَوَائِلِ الْكُتُبِ ؛ لِأَنَّهَا مَوْقُوفَةٌ عَلَيْهَا لِلْمَقْصُودِ ، وَالْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ لِلْمَقْصُودِ يَكُونُ مَقْصُودًا ، وَلَمَّا كَانَ تَقْسِيمَ الْعِلْمِ فِرْعَاً لِتَعْرِيفِهِ فَبَدَّوْا بِتَعْرِيفِ الْعِلْمِ .

(العجور): حَرَّرُوا الْاِخْتِلَافَ فِي تَعْرِيفِ الْعِلْمِ ؟

(العجور): اعْلَمُ : أَنَّ الْعُلَمَاءَ بَعْدَ اتِّفَاقِهِمْ عَلَى أَنَّ حَقِيقَةَ الْعِلْمِ مَا بِهِ الْاِنْكِشَافُ اِخْتَلَفُوا فِي نِسْبِ الْاِنْكِشَافِ وَلِذَلِكَ اِخْتَلَفُوا فِي تَعْرِيفِ الْعِلْمِ :

- ۱- فِقِيلُ : الْعِلْمُ إِضَافَةٌ بَيْنَ الْعَالِمِ وَالْمَعْلُومِ .
- ۲- وَقِيلَ : حَصُولُ صُورَةِ الشَّيْءِ فِي الْعَقْلِ .
- ۳- وَقِيلَ : الصُّورَةُ الْحَاصِلَةُ مِنَ الشَّيْءِ عِنْدَ الْعَقْلِ .
- ۴- وَقِيلَ : هُوَ الْحَاضِرُ عِنْدَ الْمَدْرِكِ .
- ۵- وَقِيلَ : الصُّورَةُ الذَّهْنِيَّةُ لِلشَّيْءِ .
- ۶- وَقِيلَ : الْحَالَةُ الْإِدْرَاكِيَّةُ .
- ۷- وَقِيلَ : الْعِلْمُ مَا يُعْنَمُ بِهِ .
- ۸- وَقِيلَ : الْعِلْمُ : هُوَ إِتْرَاكُ الْمَعْلُومِ عَلَى مَا هُوَ بِهِ .
- ۹- وَقِيلَ : مَعْرِفَةُ الْمَعْلُومِ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ .

.....

ایک تیر و شکار : کیا وجہ ہے کہ مناطحہ حضرات مقدمہ کے عنوان کے تحت علم کی تعریف اور تقسیم کرتے ہیں حالانکہ مقدمہ میں مقصود علم منطق کی تعریف ، غرض اور موضوع کا بیان ہوتا ہے۔ وجہ یہ ہے کہ مناطحہ منطق کی طرف پہلے حاجت بیان کرتے ہیں اور اس کے ضمن میں خود بخود منطق کی تعریف اور غرض آپ کو معلوم ہو جائے گی البتہ موضوع رہ جائے گی تو وہ کہیں گے واما موضوع۔۔۔۔۔

السؤال: حرروا اختلاف العلماء في بدهة العلم ونظارته؟

الجواب: اختلف العلماء في بدهة العلم ونظارته:

۱- مذهب الإمام الرّازی: وهو أنه بديهی مُتصوّر بالکُنْه فلا یُمكن تعریفه ونبه على ذلك أولاً: بأن كل شيء يُعلمه بالعلم فلو عُرف العلم بغيره لزم الدّوْر. وثانياً: بأن علم كل أحد بوجوده ضروري، وهو علم خاص، والعلم المطلق جزؤه، والعلم بالجزء سابق على العلم بالكل؛ فالسابق على الضروري ضروري ألبتة.

۲- وقال إمام الحرمين محمد الجوني، والإمام حجة الإسلام الغزالي: إنه نظري، ولكن بعسر تحديده بحسن وفصل؛ فإن ذلك مُتعمّر في أكثر الأشياء حتى في المَحسوسات فكيف في الإدراكات الخفية، بل الوجه في معرفته هو تقسيمه إلى تصوّر وتصديق وبقين وظن.

۳- وقال قوم: إنه نظري مُتيسّر تحديده.

السؤال: أوضحوا أن العلم من أية مقولة؟

الجواب: اختلف القائلون بعرضية العلم في أنه من أية مقولة، فقيل: إضافة، وقيل: كيف، وقيل:

الفعال.

قال المحققون: والوجه أننا إذا علمنا الشيء فهنا ثلاثة أمور: نسبة بين العالم والمعلوم، صورة حاصلة عند العالم، قبول النفس لتلك الصورة.

فمن ذهب إلى أن العلم هو الأول قال "نسبة" (أي إضافة بين العالم والمعلوم) ومن ذهب إلى الثاني قال "كيف"، ومن ذهب إلى الثالث قال "الفعال".

منطق کی طرف احتیاج اس طرح ثابت کرتے ہیں کہ پہلے علم کی تعریف بیان کرتے ہیں پھر تقسیم العلم الی التصور اور تصدیق کرتے ہیں۔ پھر دلیل کے ساتھ ثابت کرتے ہیں کہ تمام تصورات و تصدیقات نہ بدیہی ہیں اور نہ نظری، بلکہ بعض بدیہی اور بعض نظری ہیں پھر یہ بیان کرتے ہیں کہ نظری نظر پر موقوف ہوتا ہے، پھر نظری تعریف ترتیب الامور المعلومہ لتادی الی المجمول بیان کرتے ہیں پھر یہ ثابت کرتے ہیں کہ ہر ترتیب درست اور مفید نہیں ہوتا ہے، اور یہ بھی درمیان میں بیان کرتے ہیں کہ بسیط کا سبب نہیں ہوتا ہے تو ترتیب ضروری ہے مگر اس میں غلطی واقع ہو سکتی ہے تو ایسے قوانین کی ضرورت پیش آئی ہے جو ہم کو ترتیب میں غلطی سے بچائے اور ایسے قوانین کا نام علم منطقی ہے لہذا منطق کی طرف ضرورت ثابت ہوئی اور اس بیان کے ضمن میں منطق کی تعریف القانونیہ تعصم مراعاتھا الذھن عن الخطائی الفکر اور عرض صیانت الذھن عن الخطائی الفکر معلوم ہوئی۔

بدیہہ و نظارۃ علم میں اختلاف

علم کی بدیہی اور نظری ہونے میں اختلاف ہے بعض لوگ کہتے ہیں کہ علم نظری ہے اس واسطے کہ مناطقہ کا اس کی حقیقت میں اختلاف ہے کوئی کچھ کہتا ہے اور کوئی کچھ، اور جس میں اختلاف ہو وہ نظری ہے بعض کہتے ہیں کہ بدیہی ہے ورنہ دور لازم آئے گا اس واسطے کہ ہر شے کا حصول علم پر موقوف ہے تو

السورۃ: حرّروا تعریفات المقولات العشر مع بیان الأمثلة؟

السورۃ: قال الحكماء: المقولات عشر، واحدة منها للجوهر، والتسع الباقية للعرض، وهي الكَمُّ، والكَيْفُ، والأَيْنُ، والمَتَى، والإِضَافَةُ، والمِلْكَ، والوَضْعُ، والفَعْلُ، والإِنْفِعَالُ.

۱- أمّا الكَمُّ: فهو العرض الذي يقبل القسمة والتجزئ لذاته فهو إن كان بين أجزائه حدٌ مشترك- والمراد من الحد المشترك ما يكون نسبه إلى الجزئين نسبة واحدة كالنقطة المتوهمة في وسط الخط بالقياس إلى جزئى الخط، يُمكن اعتبارها نهاية لكلا الجزئين وكذا بداية لكليهما، والنقطة ليست جزءً من الخط بل هي عرض فيه، إذا ضُمَّت إلى أحد الجزئين من الخط لم يزد به أصلاً وإذا فصل عنه لم ينقص منه شيء. وأمّا العدد فليس الأمر فيه هكذا؛ لأن العدد المتوسط (الرابع في السبعة) لو ضمّمته إلى أحد الجانبين لزد ذلك الجانب وإن فصلته عنه نقص - فهو الكَمُّ المتصل، كالمقدار وإلا فهو الكَمُّ المنفصل كالعدد، ثم الكَمُّ المتصل إما غير قارٍ وهو ما لا يجوز اجتماع أجزائه المفروضة في الوجود وهو الزمان، وإما قارٍ وهو المقدار، فإن انقسم في الجهات الثلاث فجسمٌ تعليمي، أو في جهتين فقط فسطح، أو في جهة واحدة فقط فخط. والكَمُّ المنفصل هو العدد.

۲- وأمّا الكيف: فهو هَيْئَةً في شيء لا تقتضي لذاتها قسمةً إلى أجزاء مقدارية ولا نسبة ولا يتوقف تصوّره

على الغير كحلاوة العسل.

وهو على أربعة أقسام: الأول الكيف المحسوس إما باللمس كالحرارة والبرودة، أو بالبصر كالضوء واللون، أو بالسمع كالصوت والحروف، أو بالطعم كالحلاوة والمرارة، أو بالشم كالزواائح.

والثاني: الكيف الاستعدادي وهو القوة والضعف أي عسر القبول من الغير وسهولته كالصلابة واللين.

.....

اگر علم نظری ہو تو اس کو کسی دوسری شے سے حاصل کرنا پڑے گا اور اس شے کو اس علم سے حاصل کیا ہے جس سے "توقف اشئی علی نفسہ" لازم آئے گا۔ اور اس کو دور کہتے ہیں اور یہ مذہب امام رازی کا ہے جو لوگ نظری ہونے کے قائل ہیں ان میں دو گروہ ہیں۔ امام غزالی کا قول ہے کہ "مفسر اتحادید" ہے یعنی اس کی تعریف نہیں ہو سکتی بعض متکلمین قائل ہیں کہ "ممکن اتحادید" ہے امام غزالی کی دلیل یہ ہے کہ جب محسوسات میں تحدید دشوار ہے۔ اور جنس کا اشتباہ عرض عام سے اور فصل کا اشتباہ خاص سے ہو سکتا ہے۔ تو غیر محسوس میں بدرجہ اولی وقت ہوگی جو لوگ ممکن اتحادید کے قائل ہیں ان کی دلیل یہ ہے کہ علم مقولہ کیف سے ہے اور کیف اجناس عشرہ میں سے ایک جنس ہے اور ہر جنس کے لئے فصل کا ہونا ضروری ہے اور ہر چیز کی جنس اور فصل اس کی حد ہوا کرتی ہے لہذا علم کے لئے "حد" حاصل ہوگی۔

مقولات عشر: اجناس عالیہ اور مقولات عشرہ درحقیقت فلسفہ کا مضمون ہے لیکن فائدہ کی خاطر معمولی وضاحت کے ساتھ بیان کرتا ہوں فلاسفہ کہتے ہیں کہ تمام ممکنات ان اجناس عالیہ میں منحصر ہیں کوئی باہر نہیں ہے۔ ان مقولات میں سے ایک جو ہر اور باقی انواع میں ہے۔ اور وہ یہ ہیں (۱) این: یہ حصول اشئی یعنی

الکان کو کہتے ہیں

والثالث : کیف النفسانی المخصوص بذوات الأنفس كالحياة والعلم والشجاعة والجبن ، والکیفیه النفسانية إن كانت راسخة يعسرُ زوالها أو يتعدّر سمیت ملكة وإلا فحالاً ، والغالب أن الكيفية تبتدئ حالاً ثم تعود ملكة .

والرابع : ما يعرض الكمّيات بناء على جواز قیام العرض بالعرض كالزوجة والفردية للعدد والمثلثية والسربعية للسطح ، والكروية للجسم التعلیمی .

۳- وأما الأیّن : فهو حالة تحصل للشیء بسبب حصوله فی المكان وهو علی نحوین : حقیقی وهو كون الشیء فی مكانه الخاص به الذی لا یسع فیهِ غیره ، وغیر حقیقی وهو ما لا یكون كذلك ، ككون زید فی الدار .

۴- وأما المتی : فهو حالة تحضّل للشیء بسبب حصوله فی الزمان ، وهو علی نحوین : حقیقی وغیر حقیقی ، أما الحقیقی : فهو كون الشیء فی الزمان الذی لا یفضّل علیه كالصوم للیوم ، وغیر حقیقی ما لا یكون كذلك كالذخون فی الشهر والسنة .

۵- وأما الإضافة : فهي حالة نسبیّة متكررة كالأخوة ، أو غیر متكررة كالأبوة والبنوة .

۶- وأما الملك : فهي حالة تحضّل للشیء بسبب ما یحیط به ، ینتقل بانقاله ، ككون الإنسان مُتعمّماً ، ومُتقمّصاً . فمنه ما هو طبعی كالإهاب للهرة ، ومنه ما هو عرضی ، سواء كان محیطاً بالكلّ كالشوب الشامل لجميع البدن ، أو محیطاً بالبعض كالعمامة والقمیص وغیرهما .

۷- وأما الوضع : فهو هیأة حاصلة للشیء بسبب نسبة أجزائه بعضها إلى البعض ، وبسبب نسبتها إلى الأمور الخارجیّة ، كالقیام ، والقعود .

۸- وأما الفعل : فهو حالة تحضّل للشیء بسبب تأثیره فی غیره ، كالقاطع ما دام یقطع .

(۲) حتى : یہ حصول الشیء فی الزمان کو کہتے ہیں دونوں کی مثال ”جلوس زید فی المسجد یوم الجمعة“ (۳) وضع : یہ وہ ہیئت ہے جو کہ شے کو سن نسبت بعض اجزاء الی بعض حاصل ہو۔ جیسے ہیئت رکوع وجمود (۴) اضافت : یہ وہ نسبت ہے جو ایک شے کو بالقیاس الی غیرہ حاصل ہو خواہ وہ نسبت مکررہ ہو جیسے : اخوة جو جانبین کے ساتھ تعلق رکھتی ہے ، خواہ غیر مکررہ ہو جیسے ابوة وبنوة (۵) ملک : ایک شے کا کل یا بعض کا محاط ہونا ایسی چیز کے ساتھ جو اس شے کے منتقل ہونے کے ساتھ منتقل ہوتی رہے جیسے قمیص و عمامہ وغیرہ کے ساتھ محاط ہونا اسے ملک کہا جاتا ہے (۶) فعل : (بالفتح) نفس تاثیر فی الغیر کو کہا جاتا ہے كالقطع (۷) انفعال : نفس قبول الاثر عن الغیر کو کہا جاتا ہے كالانقطاع (۸) کم : جسے مقدار بھی کہتے ہیں یہ وہ ہوتا جو قسمت اور مساواة ولامساواة کو بالذات قبول کرتا ہے اور وہ دو قسم میں ایک کم منفصل دوسرا متصل ، اگر حدود مشترکہ اس میں نہ نکل سکیں تو وہ کم منفصل ہے جیسے : عدد اگر اس میں حدود مشترکہ پائی جا سکے تو وہ کم متصل ہے ۔ حدود مشترکہ وہ ہوتی ہے جس کے ملانے یا نہ ملانے سے اس شے میں زیادتی اور کمی نہ ہو اور کم متصل مختلف اتسام پر ہے اگر اشارہ حیہ کو قبول نہ کرے تو وہ زمان ہے اگر قبول کرے تو وہ خط ، سطح ، جسم تعلیمی ہے ۔

- ۹ - وأما الانفعال: فهو حياة تحصل للشيء، بسبب تأثره عن غيره، كالمُتَسَخِّن ما دام يَتَسَخَّن .
 اعلم: أن الفعل والانفعال نفس التأثير والتأثر لا هيئة أخرى تعرض للشيء، بسبب التأثير والتأثر .
 ۱۰ - الجوهر: وهو الموجود لا في موضوع .

وقد جمعها الشاعر في قوله:

مردی دراز دیدم نیکو بشهر امروز	باخواستہ نشستہ از کرد خویش فیروز
جوہر کم انفعال کیف این متی	اضافتہ وضع فعل ملک
بدورت بے عاشق دل شکستہ	سیاہ کردہ جامہ یکجہ نشستہ
متی کم اضافتہ جوہر انفعال	کیف فعل ملک این وضع

(المولانا): حرروا التقسيم الأولى والثانوى للعلم؟

(الجورج): اعلم: أن العلم أولاً على قسمين: حضوري وحصولي؛ لأنه إن كان بين العالم والمعلوم إحدى من العلاقات الثلاث: وهي العينية، والنعتية، والمعلولية، فالعلم حضوري، كعلمه تعالى على ذاته حضوري بعلاقة العينية، وعلى صفاته حضوري بعلاقة النعتية، وعلى الكائنات حضوري بعلاقة العلوية والمعلولية، (أعني الجاعلية والمجعولية)، وإلا (أى وإن لم يكن بين العالم والمعلوم إحدى من العلاقات الثلاث) فحصولي، كعلمنا على غير ذاتنا و صفاتنا، ثم كل من الحصولي والحضوري على قسمين: حادث إن كان العالم حادثاً وقديماً إن كان العالم قديماً.

خط: وہ عرض ہے جو صرف طول میں تقسیم قبول کرتا ہے نہ کہ عرض اور عمق میں۔ سطح: وہ عرض ہے جو طول اور عرض میں تقسیم قبول کرتا ہے نہ کہ عمق میں۔ جسم تعلیمی: وہ عرض ہے جو طول، عرض، عمق تینوں میں تقسیم قبول کرتا ہے۔ واضح رہے کہ جسم تعلیمی وہ جسم نہیں جو بیولی اور صورت جسمیہ یا اجزاء لاتیجری سے مرکب ہے جس کو جسم طبی کہا جاتا ہے اور جوہر ہے بلکہ جسم تعلیمی عرض ہے اور جسم طبی کے ساتھ قائم ہے

(۹) کیف: جو بالذات تقسیم قبول نہ کرے، اور اس کا تصور غیر پر موقوف نہ ہو۔

(۱۰) جوہر: وہ موجود جو اپنی موجودیت میں محل کی طرف محتاج نہ ہو۔

علم کی تقسیم اولی اور ثانوی: علم اولاد و قسم پر ہے۔ حضوری اور حصولی۔ اگر عالم و معلوم کے درمیان تین علاقوں میں سے کوئی ہو تو علم حضوری ورنہ علم حصولی۔ وہ تین علاقے یہ ہیں (۱) عینیہ: یعنی معلوم عالم کا عین ہو (۲) نعتیہ: یعنی معلوم عالم کے لئے نعت و صفت ہو۔ (۳) معلومیہ: یعنی معلوم عالم کے لئے معلول و مجعول ہو اور عالم اس کے لئے علت و جاعل ہو جیسے اللہ تعالیٰ کا علم اپنی ذات مقدسہ پر علاقہ عینیت کی وجہ سے حضوری ہے، اور اپنے صفات پر علاقہ نعتیہ کی وجہ سے حضوری ہے اور تمام کائنات پر علاقہ جاعلیت اور مجعولیت کی وجہ سے حضوری ہے اور اگر ان تین علاقوں میں سے کوئی نہ ہو تو علم حصولی ہوگا۔

﴿الموالیٰ﴾ : عَيَّبُوا الْمُقْسَمَ لِلتَّصَوُّرِ وَالتَّصَدِيقِ الْمُتَقَسِّمِينَ إِلَى الْبَدِيهِيِّ وَالنَّظَرِيِّ ؟

﴿العمول﴾ : قال بعضُ العلماءَ : إنَّ المقسَمَ للتَّصَوُّرِ وَالتَّصَدِيقِ هُوَ العِلْمُ الحَصُولِيُّ الحَادِثُ .

دلیل هذا المذهب : أنَّ المقسم هو العلم الحاصولى الحادث ، لا مطلق العلم ، ولا مطلق الحاصولى ، إذ لو كان المقسم هو مطلق العلم ، يلزم عدم انحصار المقسم فى الأقسام ، والتالى باطلٌ إذ لا بد فى التقسيم من حصر المقسم الحقيقى فى أقسامه ، فالمقدم مثله : أما وجه الملازمة فلأن مطلق العلم شامل للحضورى والحصولى ، والأقسام (أى التصور والتصديق) إنما هى للحصولى فقط ، فلو كان مطلق العلم مقسماً يلزم عدم انحصار المقسم فى الأقسام ، ولو كان المقسم هو مطلق الحاصولى الشامل للحادث والقديم ، فيلزم أيضاً عدم انحصار المقسم فى الأقسام ، فلأن مطلق الحاصولى شامل للقديم أيضاً والأقسام ليست إلا للتصور والتصديق وهما حادثان ؛ لأنهما منقسمان إلى البديهى والنظرى ، وكلاهما حادثان ، والمنقسم إلى الحادث يكون حادثاً ، أما انقسام التصور والتصديق إلى البديهى والنظرى فظاهرٌ ، وأما كون البديهى والنظرى حادثين ، فلأنه عبارة عما يتوقف على النظر ، والنظر ترتيب الأمور المعلومة تدريجاً لتحصيل المجهول والحاصل بالتدرج يكون حادثاً ، والموقوف على الحادث يكون حادثاً بالضرورة ، وأما البديهى فهو أيضاً حادثٌ ؛ فإنه مقابل للنظرى تقابل التضاد ، أو العدم والملكة ، فإن كان مقابلاً بالتضاد فالشرط فى المتقابلين بالتضاد أن يكون محل كل واحد صالحاً لورود الآخر ، فعلى هذا يكون محل البديهى صالحاً لورود النظرى ، فعلم أن البديهى أيضاً حادثٌ ؛ إذ لو كان قديماً لم يكن صالحاً لورود الحادث ، إذ ليس من شأن القديم الاتصاف بالحادث ، وإن كان البديهى مقابلاً للنظرى بتقابل العدم والملكة ، فيكون النظرى وجودياً بمعنى ما يتوقف على النظر ، والبديهى عدماً بمعنى ما لا يتوقف على النظر ، والقاعدة فى المتقابلين تقابل العدم والملكة أن يكون محل العدمى صالحاً لورود الوجودى ، فيكون محل البديهى صالحاً لورود النظرى ، فيكون البديهى أيضاً حادثاً ، إذ لو كان قديماً لم يكن صالحاً لورود الحادث ؛ فعلم من البيان السابق أن المقسم ليس مطلق العلم ، ولا مطلق الحاصولى ، بل الحاصولى الحادث .

جیسے : ہمارا علم اپنی ذات و صفات کے علاوہ دوسرے اشیاء پر۔ پھر اگر عالم حادث ہے تو وہ علم حادث اور عالم قدیم ہے تو وہ علم قدیم ہوگا اس طرح چار صورتیں پیدا ہوگیں : علم حضورى قدیم اور حادث علم حصولى قدیم اور حادث۔

مقسم للتصور والتصديق : یہاں تین مذاہب ہیں : (۱) مقسم حصولى حادث ہے اس لئے کہ اگر مقسم مطلق علم بن جائے تو لازم آئے گا عدم انحصار مقسم فى الاقسام۔ لیکن تالی باطل ہے تو مقدم بھی باطل ہے۔ بطان تالی ظاہر ہے اور وجہ ملازمہ یہ ہے کہ مطلق علم حصولى اور حضورى دونوں کو شامل ہے ، اور اقسام یعنی تصور اور تصدیق صرف حصولى کے لئے ہیں اب اگر مقسم مطلق علم بن جائے تو عدم انحصار مقسم فى الاقسام لازم آئے گا۔ اسی طرح اگر مقسم مطلق حصولى بن جائے تو بھی عدم انحصار مقسم فى الاقسام لازم آئے گا۔ تالی باطل ہے مقدم بھی اس کا مثل ہے ، بطان تالی ظاہر ہے اور ملازمہ یہ ہے کہ مطلق حصولى قدیم کے لئے بھی شامل

وقیل: المقسم للتصور والتصديق مطلق العلم:

دلیل هذا المذهب: أن المقسم مطلق العلم؛ لأن التخصيص في المقسم لغو؛ إذ التقسيم في الخاص يستلزم التقسيم في العام، فلا فائدة في جعل الخاص مقسماً.

وقیل المقسم هو مطلق العلم الحسولی لا مطلق العلم ولا الحسولی الحادث:

إذ لو كان المقسم مطلق العلم الشامل للحسوری والحسولی يلزم عدم انحصار المقسم في الأقسام وهو باطل كما مرّ مفضلاً. وليس المقسم الحسولی الحادث، وإلا يلزم عمومية القسم من المقسم، واللازم باطل فالملزوم مثله. أما وجه الملازمة: فلأن التصور والتصديق موجودان في علوم العقول المجردة؛ لأن علمهم على ما سوى ذاتها وصفاتها حسولی؛ ولأنهم يقولون: إن العقول العالية خزائن للسوافل؛ لأن السوافل لكونها حادثة يطرء عليها الدهول والنسيان، فلا بد لهم من الخزائن، والحواس الباطنة لا تصلح أن تكون خزائن؛ لأن المخزونات كليات، والحواس ليست بمدركة لها، فعلم أن الخزائن لعلوم السوافل إنما هي العقول المجردة فالقضايا الكواذب المدركة للسوافل تكون مدركة للعقول المجردة بدون التصديق بها؛ لأن تصديق الكواذب جهل، والعقول متعالية عن الجهل، وإدراك الكواذب بدون التصديق بها عين التصور، والقضايا الصادقة المدركة للسوافل تكون مدركة للعقول المجردة مع التصديق؛ لأن عدم التصديق بالصادق جهل، والعقول مبرئة عن الجهل فعلم أن التصور والتصديق موجودان في علوم المجردات، وعلمهم قديم، فعلم أن التصور والتصديق موجودان في القديم، فلو كان

ہے اور اقسام یعنی تصور اور تصدیق دونوں حادث ہیں اس لئے کہ یہ دونوں بدیہی اور نظری کی طرف منقسم ہیں، اور بدیہی و نظری حادث ہیں اور حادث کی طرف منقسم ہونے والا بھی حادث ہوتا ہے۔ بدیہی اور نظری اس لئے حادث ہیں کہ نظری مایتوقف علی النظر کو کہتے ہیں اور نظری تیب امور معلومہ تدریجاً تحصیل الجہول کو کہا جاتا ہے، اور حاصل تدریجاً حادث ہوتا ہے، اور موقوف علی الحادث حادث ہوتا ہے تو نظری بھی حادث ہوا اور بدیہی اس لئے حادث ہوا کہ وہ نظری کا مقابل ہے تقابل تضاد یا تقابل عدم والملكہ کے ساتھ، اگر تقابل تضاد ہو تو متقابلین تقابل تضاد کے لئے شرط یہ ہے کہ ہر واحد کا محل ایراد اخر کے لئے صالح ہو، تو بدیہی کا محل صالح ہوگا ورو نظری کے لئے معلوم ہوا کہ بدیہی بھی حادث ہے نظری کی طرح ورنہ تو ورود حادث کے لئے صالح نہ ہوگا۔ اگر تقابل عدم والملكہ ہو تو نظری وجودی ہوگا بمعنی مایتوقف علی النظر اور بدیہی عدی ہوگا بمعنی مایتوقف علی النظر اور متقابلین تقابل عدم والملكہ میں قانون یہ ہے کہ محل عدی صالح ہوتا ہے ورو وجودی کے لئے تو بدیہی کا محل صالح ہوگا ورو نظری کے لئے تو بدیہی بھی نظری کی طرح حادث ہو جائے گا، ورنہ تو ورود حادث کے لئے صالح نہ ہوتا۔ (۲) دوسرا مذہب یہ ہے کہ مقسم مطلق علم ہے اس وجہ سے کہ تخصیص فی المقسم لغو اور بلا فائدہ ہے اس لئے کہ تقسیم فی الخاص مستلزم ہے تقسیم فی العام کے لئے تو خاص کو مقسم بنانے میں کوئی فائدہ نہیں ہے۔

(۳) تیسرا مذہب یہ ہے کہ مقسم مطلق علم حسولی ہے نہ کہ مطلق علم اوہ نہ حسولی حادث، اس لئے کہ اگر مطلق علم مقسم بن جائے تو عدم انحصار مقسم فی الاقسام لازم آئے گا۔ تالی باطل ہے مقدم اس کا مثل ہے بطلان تالی ظاہر اور ملازم کی دلیل یہ ہے کہ مطلق علم تو حسوری کے لئے بھی شامل ہے حالانکہ تصور اور تصدیق علم حسولی کے اقسام ہیں اور اگر حسولی حادث مقسم بن جائے تو عموم قسم عن المقسم لازم آئے گا، تالی باطل ہے مقدم اس کا مثل ہے بطلان تالی ظاہر

المقسم هو الحادث فقط يلزم عموم القسم من المقسم وهو باطل ، فثبت أن المقسم للتصور والتصديق مطلق
الحصولی .

السؤال: حرروا تعريف التقابل، وأقسامه بطريق الضبط والانحصار؟

الجواب: التقابل هو كون الشيئين بحيث لا يجتمعان في محل واحد، من جهة واحدة، وأنواعه
أربعة: لأنهما لا يخلوان إما أن يكونا وجوديين أولاً، فإن كانا وجوديين فإن كان تعقل كل منهما منوطاً بتعقل
آخر، فهما متضايقان كالأبوة والبنوة، وإن لم يكن تعقل أحدهما بالنسبة إلى الآخر بل يتصور كل منهما بدون
الآخر، فهما متضادان، كالسواد والبياض، وإن لم يكونا وجوديين، بل كان أحدهما وجودياً، والآخر عدماً،
فإن اعتبر محل العدمي صالحاً للوجودي، فهما العدم والملكة، كالعمى والبصر، وإن لم يعتبر هذا أي لم يكن محل

ہے اور ملازم کی دلیل یہ ہے کہ تصور اور تصدیق مجردات میں موجود ہے؛ اس لئے کہ ان کا علم اپنی ذات و صفات کے ماسوا پر حصول ہے اور ان کا علم قدیم ہے حادث نہیں ہے
۔ اب اگر مقسم حصولی حادث ہو جائے تو مقسم یعنی تصور اور تصدیق مقسم سے عام ہو جائے گا۔

دوسری وجہ: اس بات کی دوسری وجہ کہ علم قدیم بھی تصور اور تصدیق کی طرف مقسم ہے یہ ہے کہ مدركات انسانی یا تو جزئیات مادیہ محسوسہ ہیں ان کا ادراک حس
مشترک کرتی ہے۔ بشرط حضورها عند الحواس الظاهرة، یا معانی جزئیہ ہوں گے جو مجرداً از صور محسوسات ہوتی ہیں۔ جیسے صداقت و عداوت بین اللصین ان کا
ادراک وہم کرتا ہے، یا امور کلیہ ان کا ادراک عقل کرتا ہے اور ان تمام معلومات پر کیفیات ثلاثہ شطاری ہوتی ہیں، ایک کیفیت استحضار یعنی معلومات مدہ کات قوت مدد کہ میں
متحضر ہوتے ہیں اگر سوال کیا جائے تو فوراً بلا تاخیر جواب دے سکے۔ دوسری کیفیت ذہول وہ یہ ہوتی ہے کہ معلوم بات تامل و انظر یا داتا ہے یعنی غور و فکر اور سوچنے کے بعد
یاد آتا ہے البتہ کسب جدید کی ضرورت پیش نہیں آتی۔ تیسری کیفیت نسیان وہ یہ ہوتی ہے کہ معلوم بعد الغور و انظر بھی یاد نہیں آتا اور یہاں کسب جدید کی ضرورت پیش آتی ہے
استحضار میں وہ معلوم قوت مدد کہ میں موجود ہوتا ہے اور ذہول میں قوت مدد کہ سے زائل ہو جاتا ہے لیکن خزانہ میں باقی رہتا ہے لہذا تامل کر کے اس کو خزانہ سے مدد کہ میں لانا
پڑتا ہے اس لئے تذکیر میں کچھ تاخیر ہو جاتی ہے اور نسیان میں وہ معلوم قوت مدد کہ اور خزانہ دونوں سے زائل ہو جاتا ہے اور کسی میں باقی نہیں رہتا اس لئے کسب جدید کی
ضرورت پیش آتی ہے لہذا ضروری ہے کہ ہر ایک مدد کہ کے لئے ایک خزانہ ہو تاکہ کیفیت ذہول میں باقی خزانہ کی شرط پوری ہو سکے حس مشترک اور وہم چونکہ قوی
جسمانیہ ہیں اس لئے ان کا خزانہ بھی قوی جسمانیہ ہیں حس مشترک کا خزانہ قوت خیالیہ ہے اور وہم کا خزانہ قوت حافظہ ہے اور عقل چونکہ قوت مجردہ ہے اس لئے اس کا خزانہ
قوت جسمانیہ نہیں ہو سکتی؛ کیونکہ مدد کات عقل امور کلیہ ہیں جو کہ بساط یعنی غیر متحد ہیں اور ناقابل انقسام اگر قوت جسمانیہ میں ان کا حصول رہے تو چونکہ قوت جسمانیہ قابل
انقسام ہے اگر معلوم عقلی جو کہ بسیط اور ناقابل انقسام ہے قوت جسمانیہ کے ایک حصہ میں حاصل ہو اور دوسرے میں نہ ہو تو ترجیح بلا مرجح لازم آتی ہے اگر ہر جز اور ہر
حصہ میں حاصل ہو تو حصول شے واحد فی زمان و احد فی امکان متعددہ لازم آتا ہے جو کہ باطل ہے اگر مجموع من حیث المجموع میں حاصل ہو تو انقسام قوت جسمانیہ کی وجہ سے
اس امر حاصل کا انقسام لازم آئے گا جو ان کی بساط اور عدم امتداد کے منافی ہے اس لئے مدركات عقل کا خزانہ قوت جسمانیہ نہیں ہو سکتی لہذا اعتدال حکمان کا خزانہ مجردات
ہیں اور ان کا حصول و ارتسام مجردات میں بافاضة المبدأ الاول ہے جو کہ مبدأ فیاض اور واجب تعالیٰ ہے اور ہوگا بارتسام صور ہائے حصولی ہو پھر مدد کات عقل بعض تصور
ہیں اور بعض تصدیق لہذا مجردات میں بھی بعض کا حصول علی سبیل التصور ہوگا اور بعض کا علی طریق التصدیق کما کان فی العقل اور پھر مدد کات عقل جو بصورت تصدیق ہوتے
ہیں ان میں بعض تصدیقات صادقہ جو کہ مجردات کے اندر بصورت تصدیق موجود ہوتی ہیں اور بعض تصدیقات کاذبہ ہوتی ہیں یہ مجردات میں بصورت تصدیق نہیں آسکتی
کیونکہ کذب کی تصدیق کرنے سے وہ منزه ہیں اس لئے تصدیقات کاذبہ کا وجود صرف بطریق الحفظ والارتسام ہوگا۔ لہذا یہ بصورت تصور موجود ہوں گی تو اس صورت میں
علوم مجردات منقسم الی التصور و التصدیق ہو گئے ہذا هو المطلوب۔

العدمى صالحاً للوجودى فالإيجاب والتسلب، كالإنسانية والآل إنسانية وأما كونهما عدميين فاحتمال عقلى لا وجود له .

(المورج): حرروا تعريف التصور والتصديق، ثم تقسيم كل واحد منهما إلى البديهي والنظري، مع بيان

الأمثلة؟

(المورج): اعلم: أن مطلق العلم الحسولى على قسمين: أحدهما يقال له التصور، وثانيهما يُعبر عنه بالتصديق، أما التصور: فهو الإدراك الخالى عن الحكم، كما إذا تصوّرت زيدا وحده، أو قائماً وحده من دون أن تُثبت القيام لزيد، أو تسلبه عنه أما التصديق: فهو الإدراك المقارن بالحكم، ثم التصور قسمان: أحدهما بديهي (أى حاصل بلا نظر وكسب) كتصوّرنا الحرارة والبرودة ويقال له الضرورى أيضاً، وثانيهما نظري (أى يحتاج فى حصوله إلى الفكر والنظر) كتصوّرنا الجنّ والملائكة، فإننا مُحتاجون فى أمثال هذه التصورات إلى تجشّم فكر، وترتيب نظر، ويقال له الكسبى أيضاً، والتصديق أيضاً قسمان: أحدهما البديهي: الحاصل من غير فكر وكسب، وثانيهما: النظري: المفتقر إليه، مثال الأول: الكل أعظم من الجزء، والاثنتان نصف الأربعة، ومثال الثانى العالم حادث، والصانع موجود، ونحو ذلك .

(المورج): حرروا المذاهب فى حقيقة التصديق وماهيته مع الدلائل؟

(المورج): قال الجمهور إن التصديق عين الحكم، والحكم عين التصديق، وقال الإمام الرّازى: التصديق: مركب من التصورات الثلاثة، والحكم، وقال صاحب المطالع، والعلامة جبار الله الرمخشري: التصديق: عبارة عن التصورات الثلاثة بشرط الحكم .

الدليل الأول للجمهور: اعلم: أن بيان الدليل الأول موقوف على معرفة مقدمتين: الأولى أن المركب إن كان بين أجزائه علاقة الافتقار فهو مركب حقيقى، وإلا فهو مركب اعتبارى واختراعى .

الثانية: اتفق المناطقة على أن التصديق أمر واقعى لا اختراعى .

فأقول (فى بيان الدليل): إن التصديق عين الحكم، وإلا فيكون التصديق مركباً من التصورات الثلاثة والحكم، والتصورات الثلاثة والحكم أجزاء التصديق، وهذه الأجزاء ليس فيها علاقة الاحتياج، وكل مركب من الأجزاء التى ليس فيها علاقة الاحتياج، فهو اعتبارى فعلى هذا التصديق مركب اعتبارى، وقد عرفت فى المقدمة الثانية اتفاق المناطقة على أن التصديق أمر واقعى، لا اعتبارى، فثبت أن التصديق عين الحكم .

الدليل الثانى للجمهور: اعلم: أن هذا الدليل موقوف على معرفة المقدمتين - الأولى: لا يُعلم التصور من التصديق ولا بالعكس. والثانية: لا يصح أن يكون لشيء واحد كاسبان .

فأقول (في بيان التباين): إن التصديق عين الحكم، وإلا فهو مرتكب من التصورات الثلاثة والحكم، فعلى تقدير كون التصورات الثلاثة والحكم نظريين يحضل التصورات الثلاثة من القول الشارح، والحكم من الحجة، فالتصديق المرتب من التصورات الثلاثة والحكم شيء واحد له كاسبان. وهذا باطل. فكون التصديق مرتباً من التصورات الثلاثة والحكم باطل. فنبت أن التصديق عين الحكم، والحكم عين التصديق.

دليل الإمام الرزاي: قال الإمام: إن بين التصورات الثلاثة والحكم تلازماً وبين الحكم والتصديق تلازماً؛ لأن الحكم يتحقق بعد تحقق التصورات الثلاثة، والتصديق يتحقق بعد تحقق الحكم، فلم أن تحقق التصديق بعد تحقق التصورات الثلاثة والحكم.

الجواب من جانب الجمهور عن دليل الإمام: لأنسلم التلازم بين التصورات الثلاثة والحكم، ألا ترى في صورة الشك يتحقق التصورات الثلاثة بدون الحكم.

دليل صاحب المطالع، والعلامة الزمخشري: يُعبر عن الحكم بتعبيرات شتى فقد يعبر عنه بإيقاع النسبة وانتزاعها، وإدراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة، وغيرها من التعبيرات، فَعلم أنها فعلٌ من أفعال النفس يعنى غير إدراك. فلو كان الحكم جزءاً من التصديق كما قال الإمام يلزم كون التصديق مرتباً من إدراك وغيره، وهو باطل، ولو كان الحكم عين التصديق كما قال الحكماء فيلزم أن يكون التصديق غير إدراك وهو باطل.

الجواب: لا يغرنكم التعبيرات المختلفة بأنها فعل من أفعال النفس بل التصديق إدراك، والتحقق في شروحات السلم.

(المؤلف): حرروا اختلاف المناطق في التصديق أهو إدراك أم من لواحقه؟

(الجواب): قيل: إنه علم كما أن التصور علم، وإليه ذهب جماعة من المنطقيين، وقيل: إنه من لواحقه، وهذا ما ارتضى به المحققون منهم العلامة الطوسي والفاضل الهروي.

(المؤلف): حرروا الفرق بين المذاهب الثلاثة؟

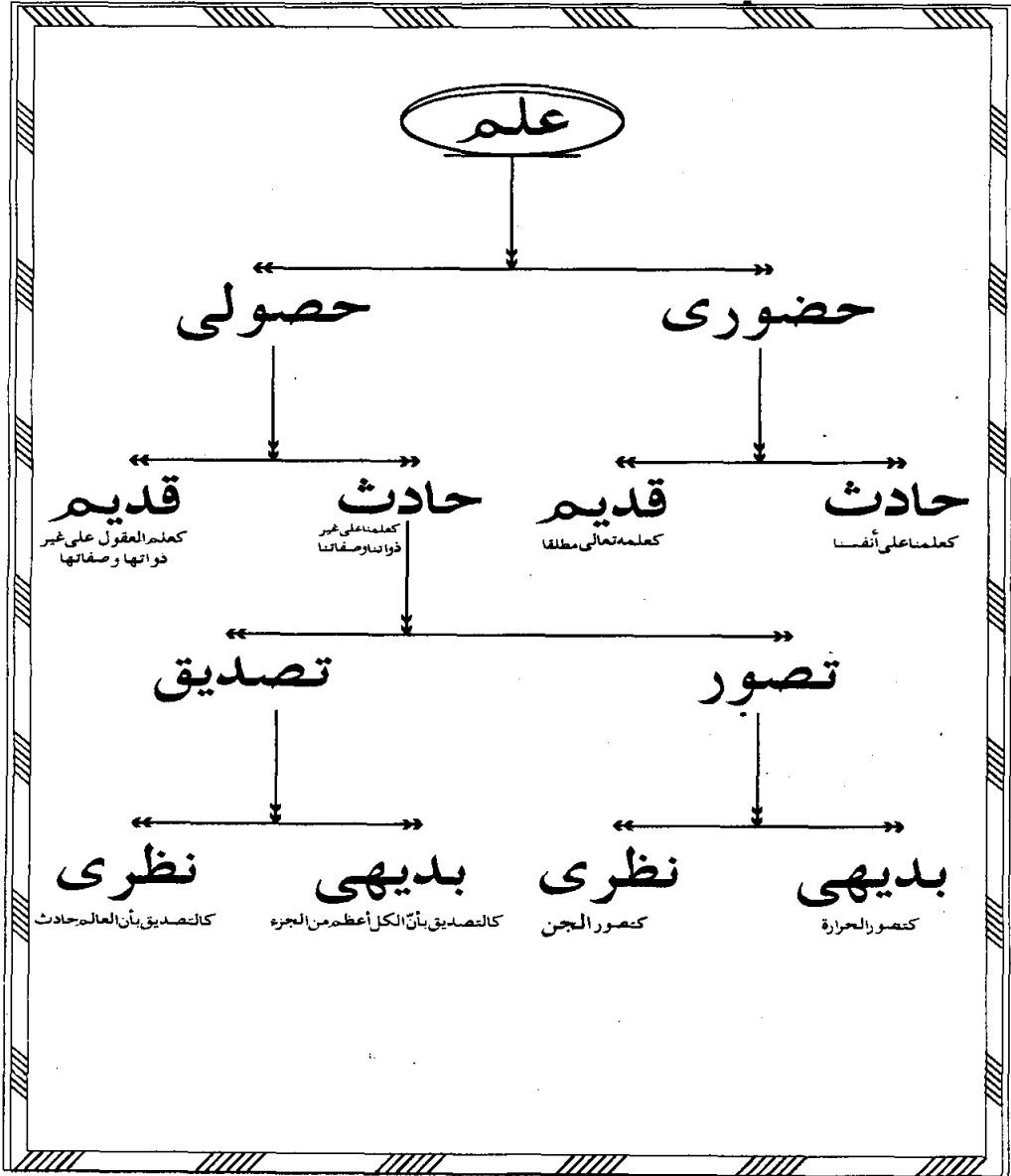
(الجواب): الفرق بين مذهب الحكماء والإمام من وجوه ثلاثة: التصديق عند الحكماء بسيط، وعند الإمام مرتب، وعند الحكماء الحكم عين التصديق، وعند الإمام شرطه. عند الحكماء التصورات الثلاثة شرط التصديق، وعند الإمام شرطه.

☆ الفرق بين مذهب الحكماء والزمخشري من وجوه ثلاثة ☆

- ١- عند الحكماء التصديق بسيط، وعند جبار الله الزمخشري مرتب من التصورات الثلاثة.
- ٢- عند الحكماء التصورات الثلاثة شرط التصديق، وعند العلامة الزمخشري كل واحد من التصورات

الثلاثة جزء التصديق .

٣- عند الحكماء الحكم عين التصديق ، وعند الزمخشري شرط التصديق .



(المولود): حرّروا معاني الحكم أولاً، ثم عَيّنوا المعنى المراد منها في هذا الفن ثانياً، وعليكم بذكر أنحاء التصور والتصديق بطريق الضبط والإيجاز ثالثاً؟

(المجواب): اعلم: أنّ الحكم بحسب اصطلاح أهل الميزان يُطلق على معان أربعة بالشُّيوع: الأول: ما هو جزء أخير للقضية وهو النسبة التامة الخبرية الإيجابية في الموجبة، والسلبية في السالبة. الثاني: المحمول (أى المحكوم به) في الموجبة، أو السالبة، والثالث: نفس القضية من حيث أنها مشتملة على النسبة التامة الخبرية الإيجابية أو السلبية التي هي ربط أحد المعنيين (أى المحمول) بالآخر، (أى الموضوع)، أو سلب الربط. والرابع: إدراك وقوع النسبة أولاً ووقوعها، أى الإدراك الإذعاني بأن النسبة واقعة أو ليست بواقعة، وهذا الإدراك الإذعاني هو التصديق المنطقي على مذهب بعض الحكماء واختاره المصنّف. وأمّا الحكم بمعنى الانتساب (أى إيقاع النسبة الخبرية في القلب)، وتسميتها بحسب الباطن الذي هو من أفعال النفس فهو التصديق الشرعي لا المنطقي لاشطراً، ولا عيناً، ولا شرطاً، وما يفهم من عبارات البعض أنّ الحكم بمعنى الانتساب فهو شرط للتصديق المنطقي فليس كما ينبغي..

المعول: حزرُوا وجهَ عدولِ صاحبِ الرِّسالةِ الشَّمسيةِ عن التَّقسيمِ المشهورِ فيما بينِ القومِ ، وهو أن العلمَ إما تصور ، وإما تصديقَ إلى التَّقسيمِ الغيرِ المشهورِ ، وهو أن العلمَ إما تصور ساذجٍ وإما تصديق؟

البحر: اعلم: أن سببَ العدولِ عن التَّقسيمِ المشهورِ ورودا الاعتراضِ على التَّقسيمِ المشهورِ من وجهين :

الأول: أن التَّقسيمَ فاسدٌ ؛ لأنَّ أحدَ الأمرينِ لازمٌ ، وهو أن يكونَ قسمُ الشيءِ قسيماً له ، أو يكونَ قسمُ الشيءِ قسيماً منه ، وهما باطلان ، وذلك ؛ لأنَّ التصديقَ إن كانَ عبارةً عن التَّصورِ مع الحكمِ ، والتَّصورُ مع الحكمِ قسمٌ من التَّصورِ في الواقعِ ، وقد جعلَ في التَّقسيمِ المشهورِ قسيماً له ، فيكونَ قسمُ الشيءِ قسيماً له ، وهو الأمرُ الأولُ ، وإن كانَ عبارةً عن الحكمِ ، والحكمُ قسيماً للتَّصورِ ، وقد جعلَ في التَّقسيمِ قسيماً من العلمِ الذي هو نفسُ التَّصورِ ، فيكونَ قسيماً للشيءِ قسيماً منه ، وهو الأمرُ الثاني ، وهذا الاعتراضُ إنما يردُ إذا قسِّمَ العلمُ إلى مطلقِ التَّصورِ والتصديقِ كما هو المشهورُ ، وأما إذا قسِّمَ العلمُ إلى التَّصورِ السَّاذجِ ، وإلى التصديقِ كما فعله بعضُ المصنِّفينَ فلا يتوجَّهُ الاعتراضُ أصلاً .

☆ وجه عدم ورود الاعتراض على تقسيم بعض المصنِّفينَ ☆

اعلم: أن صاحبَ السلمِ والرِّسالةِ الشَّمسيةِ قسمَ العلمِ هكذا ، العلمَ على قسمين: تصور فقط وتصديق .
 فإن قلت: يلزم على هذا التَّقسيمِ أيضاً ما يلزم على المشهورين ؛ لأنَّ التصديقَ في التَّقسيمِ المذكورِ قسمٌ من العلمِ ، وقسيماً للتَّصورِ السَّاذجِ ، فإن كانَ التصديقُ ههنا عبارةً عن التَّصورِ مع الحكمِ فيكونَ قسمُ الشيءِ قسيماً له ، وإن كانَ عبارةً عن الحكمِ فيكونَ قسيماً للشيءِ قسيماً منه .
 قلنا في الجواب: إننا نختارُ الشَّيْءَ الأولُ ، وهو أن التصديقَ ههنا عبارةً عن التَّصورِ مع الحكمِ .

فإن قلت: التَّصورُ مع الحكمِ قسمٌ من التَّصورِ فيلزم أن يكونَ قسمُ الشيءِ قسيماً له .
 قلنا: إن أردتَ أن التَّصورَ مع الحكمِ قسمٌ من التَّصورِ السَّاذجِ المقابلِ للتَّصديقِ فظاهرُ أنه ليس كذلك ، وإن أردتَ أنه قسمٌ من مطلقِ التَّصورِ فمُسلَّمٌ لكن قسيمُ التصديقِ ليس مطلقَ التَّصورِ بل التَّصورِ السَّاذجِ ، فلا يلزم أن يكونَ قسمُ الشيءِ قسيماً له .

الوجه الثاني للعدولِ عن التَّقسيمِ المشهورِ: أن المرادُ بالتَّصورِ إما الحضورَ الذهنيَ مطلقاً ، أو المقيدَ بعدمِ الحكمِ فإنَّ عني به الحضورَ الذهنيَ مطلقاً ، لزم انقسامُ الشيءِ إلى نفسه وإلى غيره ؛ لأنَّ الحضورَ الذهنيَ مطلقاً نفسُ العلمِ ، وإنَّ عني به المقيدَ بعدمِ الحكمِ امتنع اعتبارُ التَّصورِ في التصديقِ ؛ لأنَّ عدمَ الحكمِ حينئذٍ يكونُ معتبراً ، فلو كانَ التَّصورُ معتبراً في التصديقِ لكانَ عدمُ الحكمِ معتبراً فيه أيضاً ، والحكمُ معتبرٌ فيه ، فلزم اعتبارُ

الحكم وعدمه في التصديق، وإنه محال! جوابه: أن التصور يُطلق بالاشتراك على ما اعتبر فيه عدم الحكم، وهو التصور الساذج، وعلى الحضور الذهني مطلقاً كما وقع التنبه عليه، والمعتبر في التصديق ليس هو الأول بل الثاني، والحاصل أن الحضور الذهني مطلقاً هو العلم، والتصور إما أن يُعتبر بشرط شيء (أى الحكم)، ويقال له التصديق، أو بشرط لا شيء (أى عدم الحكم)، ويقال له التصور الساذج، أو لا بشرط شيء، وهو مطلق التصور، فالمقابل للتصديق هو التصور بشرط لا شيء، والمعتبر في التصديق شرطاً أو شرطاً هو التصور لا بشرط شيء، فلا إشكال.

المسألة: حرروا المقدمة الثانية من مقدمات إثبات الحاجة إلى المنطق؟

الجواب: (اعلم) أن المناطق بعد تقسيم العلم إلى التصور الساذج والتصديق يُقسمون كل واحد منهما إلى البديهي والنظري حيث يقولون: ليس الكل من كل منهما بديهيًا وإلا لَمَا احتجنا في تحصيل شيء من الأشياء إلى كسب ونظر. ولا نظريًا وإلا لدار أو تسلسل. تفصيل المقام بحيث ينكشف به المرام.

(اعلم) أن الاحتمالات العقلية هنا تسعة: الأول: أن يكون جميع التصورات والتصديقات بديهيًا. والثاني: أن يكون نظريًا. والثالث: أن يكون التصورات كلها بديهيًا، والتصديقات بعضها نظرية وبعضها بديهيًا. والرابع: أن يكون جميع التصديقات بديهيًا، والتصورات بعضها بديهيًا وبعضها نظرية. والخامس: أن يكون التصورات بأسرها نظرية. والسادس: أن يكون التصديقات بأسرها نظرية، والتصورات بعضها بديهيًا وبعضها نظرية. والسابع: أن يكون التصورات بأسرها نظرية، والتصديقات تمامها بديهيًا. والتاسع: أن يكون البعض من كل منهما بديهيًا، والبعض الآخر نظريًا.

☆ الاحتمالات المذهوبة إليها ☆

ذهب إلى الأول طائفة من الأشاعرة، وإلى الثاني جحم ابن صفوان الترمذى، وإلى الثالث الإمام فخر الدين الرزاقى، وإلى الرابع الحكماء المتقدمون، وإلى التاسع المتأخرون من الحكماء والمحققون من المتكلمين. ولم يَشْتَهَرِ الدَّاهِبِ إِلَى الاحتمالات الباقية.

وعلى كل حال فالمتأخرون ذهبوا إلى أن يكون بعض التصورات والتصديقات بديهيًا وبعضها نظريًا.

المسألة: فإن قيل لِمَ لا يجوز أن يكون جميع التصورات والتصديقات بديهيًا؟

الجواب: لو كان كل واحد من التصورات والتصديقات بديهيًا لَمَا احتجنا في تحصيل شيء من الأشياء إلى كسب ونظر وهذا (أى عدم الاحتياج) فاسدٌ ضرورة احتياجنا في تحصيل بعض التصورات أو التصديقات إلى الفكر والنظر.

(المورل): لِمَ لا يجوز أن يكون جميع التصورات والتصديقات نظرياً؟

(الجورج): لو كان جميع التصورات والتصديقات نظرياً يلزم الدور أو التسلسل، وكلاهما باطلان، والمستلزم للباطل باطل فكون جميعهما نظرياً باطل.

(المورل): حرّروا تعريف الدور، وأقسامه، ودليل بطلانه؟

(الجورج): الدور: هو توقّف الشيء على ما يتوقّف على ذلك الشيء من جهة واحدة. فإن كان بدرجة واحدة بأن توقّف "ا" على "ب"، و"ب" على "ا"، فدورٌ مُصرّح، وإن كان بدرجتين بأن توقّف "ا" على "ب" و"ب" على "ج" و"ج" على "ا"، أو بدرجات فدورٌ مضمّر.

دليل بطلان الدور: اعلم أن الدور إذا كان بدرجة واحدة لزم تقدم الشيء على نفسه بمرتين؛ فإن "ا" سبق على سابقه، ولو كان "ا" في مرتبة سابقة لتقدم على نفسه بمرتبة واحدة، وإذا سبق على سابقه تقدم على نفسه بمرتين. وتقدم الشيء على نفسه بمرتبة واحدة ليس بجائر فما ظنك إذا تقدم الشيء على نفسه بمرتين.

(فائدة) إذا كان الدور بدرجة واحدة يلزم تقدم الشيء على نفسه بمرتين، وإذا كان بدرجتين يلزم تقدم الشيء على نفسه بثلاث مراتب وهلمّ جزاً. ولذا قال صاحب السلم: "يلزم تقدم الشيء على نفسه بمرتين بل بمراتب غير متناهية؛ فإن الدور مستلزم للتسلسل" والتفصيل لا يخلو عن التحصيل لكن يُفضى إلى التطويل.

(المورل): حرّروا معنى التسلسل، ودليل بطلانه؟

(الجورج): التسلسل: هو استحضار أمور غير متناهية، والمشهور ههنا لإبطاله أنه لو حصل علم بطريق التسلسل، لزم استحضار أمور غير متناهية وهو محال؛ لأن هذا الاستحضار يستدعي أزمنة غير متناهية، وزمان الكسب متناهٍ، وقالوا: هذا موقوف على حدوث النفس إذ لو كانت قديمة يُمكن لها تحصيل أمور غير متناهية؛ لوجودها في أزمنة غير متناهية، ولك أن تقول بعدم توقّفه على حدوثها، بل إذا كانت قديمة لا يُمكن لها أيضاً تحصيل أمور غير متناهية؛ لأنّ زمان إدراكها حادثٌ ومتناهية، وعلى كلّ حال سواء كانت النفس حادثاً أو قديمة، يكون زمان إدراكها متناهية. فلا يمكن لها تحصيل أمور غير متناهية.

(فائدة) لإبطال التسلسل دلائل متعددة أسهلها برهانُ التضعيف، وهو مبني على عدّة مقدمات: الأولى: أن كلّ شيء إذا خرّج من القوّة إلى الفعل فهو معروض العدد. الثانية: أن كلّ عدد يُمكن تضييفه؛ لأنه عبارة عن ضمّ المثل إلى المثل. الثالثة: أن عدد التضعيف أزيد من عدد الأصل؛ الرابعة: أن زيادة الزائد بعد انصرام أحاد المزيد عليه. الخامسة: أن تنهيه العدد يستلزم تنهيه المعدود. وعلى كلّ حال لو وُجدت أمور غير متناهية غرّضها العدد بحكم الأولى، وأمكّن تضييفها بحكم الثانية، وزاد عدد التضعيف على الأصل بحكم الثالثة،

وكان زيادته على عددها بعد انصرام أحاد عددها بحكم الرابعة ، ويستلزم تناهي عددها تناهيتها بحكم الخامسة ، فيلزم تناهيتها مع فرضها غير متناهية .

خلاصة المقام : ثبت أن ليس الكل من كل منهما بديهيًا وإلا لما احتجنا في تحصيل شيء من الأشياء إلى كسب ونظر ، ولا نظريًا وإلا لدار أو تسلسل . بل البعض من كل منهما بديهي . والبعض الآخر نظري يحصل منه بالفكر .

السؤال : حرر وتعريف البديهي والنظري؟

الجواب : البديهي من التصور والتصديق ما لا يكون متوقفًا على النظر ، والنظري ما يكون متوقفًا على النظر .

فإن قيل : لا نسلم أن النظري ما يتوقف على النظر ؛ لأن النظريات كلها تحصل لصاحب القوة القدسية بلا نظر بل بالحدس .

نقول : أولاً : إن هذا التعريف بالنظر لفاقد القوة القدسية ، لا بالنظر لواحد القوة القدسية . وثانياً : إن البدهية والنظرية من صفات العلم ، وعلم صاحب القوة القدسية مَعَارِفُ بالشخص لعلم فاقدها ، فيجوز أن يتوقف علم أحدهما على النظر . ولا يتوقف علم الآخر . وثالثاً : إن التوقف ههنا بمعنى إن وجد فوجد ، لا بمعنى لولاه لا تمتنع ، ولا شك أنه لو وجد النظر لصاحب القوة القدسية وجد النظري ، أي يحصل النظري ، وإن أمكن حصول النظري له بدون النظر . ورابعاً : إن المراد بالتوقف في تعريف النظري مطلق التوقف بمعنى مطلق الشيء ، لا التوقف المطلق بمعنى الشيء المطلق ، ومطلق الشيء يجرى عليه حكم بعض الأفراد ، فيكون المعنى أن النظري ما يكون مطلق حصوله موقوفاً على النظر ، ولا شك أن النظري مطلق حصوله باعتبار فاقد القوة القدسية موقوف على النظر ، والمراد بالتوقف في تعريف البديهي التوقف المطلق ، أي الشيء المطلق ، فالبديهي ما لا يتوقف كل فرد فرد منه على النظر .

(اعلم) أنك أيها القاري سمعت بعض الاصطلاحات في الدرس السابق لا بد لنا أن نوضحها على نهج

السؤال والجواب فاستمع .

السؤال : ما معنى الواحد للقوة القدسية وفاقدها؟

الجواب : (اعلم) أن للنفس مراتب أربع : الأولى : أن تكون مستعدة محضة خالية عن جميع العلوم

التصورية والتصديقية ، كما يكون في مبدأ الفطرة وتسمى تلك المرتبة عقلاً هيولانياً تشبهاً لها بالهيولي الأولى الخالية بالنظر إلى ذاتها عن الصور كلها .

والثانية : حصول الأوليات باستعمال الآلات (كالحواس الخمس وغيرها) ففى تلك المرتبة تكون أكمل استعداداً من المرتبة الأولى ؛ لحصول البديهيّات لها بالفعل ، ويحصل لها ملكة الانتقال إلى النظريات وتسمى هذه المرتبة عقلاً بالملكة .

والثالثة : صيرورة النظريات مخزونة عندها بحيث تتممّن من الاستحضار متى تشاء، وتسمى هذه المرتبة عقلاً مُستفاداً، وهو الكمال الأتمّ والفيض الأهمّ . ومن حصل له هذه المرتبة يقال له الواحد للقوة القدسية ، ولغيره الفاقد للقوة القدسية .

والرابعة : حضور صور المعقولات عند النفس ويُسمى العقل المستفاد وهو كمال العلم ، وهل يحصل هذه المرتبة بالنسبة إلى جميع المعقولات فى دار الدنيا ، قيل : لا ، والصحيح أنه لا يُبعد فى الأنبياء .

(سؤال) : حرّروا تعريف مطلق الشئ والشئ المطلق والفرق بينهما ؟

(الجواب) : الكلى إذا أخذ من حيث أنه عام فى الأفراد يقال له الشئ المطلق كالإنسان إذا أخذ من حيث أنه عام شامل لجميع الأفراد ، وإذا أخذ الكلى من حيث هو ولا يعتبر معه جهة لا جهة الخصوص ولا جهة العموم يقال له مطلق الشئ والفرق المشهور أنّ الشئ المطلق - بالتركيب التوصيفى - يتحقّق بتحقق فرد وينتفى بانتهاء جميع الأفراد ، ومطلق الشئ - بالتركيب الإضافى - يتحقّق بتحقق فرد وينتفى بانتهاء فرد . أقول : هذا الفرق ليس بصحيح ؛ لأنهم يقولون إنّ الشئ المطلق لا يجرى فيه أحكام الخصوص . وإذا قلت إنه يتحقّق بتحقق فرد ، فقد أجريت عليه حكم الفرد ؛ لأنّ تحقّق الفرد من أحكام الفرد . وأيضاً أنه لو تحقّق بتحقق الفرد فينبغى أن ينتفى بانتهاء ذلك الفرد ؛ لأن التابع ينتفى بانتهاء المتبوع . فالصواب ما قاله بحر العلوم : إنّ الشئ المطلق يتحقّق بتحقق جميع الأفراد وينتفى بانتهاء جميعها . ومطلق الشئ يتحقّق بتحقق فرد ما وينتفى بانتهاء فرد ما (تشكر وتدبر) .

(سؤال) : حرّروا اختلاف العلماء فى أنّ البدهاة والنظريّة هل هما صفتان للعلم بالذات ، أو للمعلوم بالذات ، أو لكليهما بالذات ؟

(الجواب) : ذهب المحققون ومنهم المصنّف رحمه الله إلى أنّ المتّصف بهما أولاً وبالذات هو العلم ؛ لأن المقصود بالنظر هو العلم بالأشياء وانكشافها لا وجود المعلومات .

وذهب السيد الزاهد وأتباعه إلى أنّ المتّصف بهما أولاً وبالذات هو المعلوم ؛ لأنّ النظرى هو ما يتوقف على النظر ، والموقوف على النظر ليس إلّا المعلوم ، فالنظريّة صفة المعلوم ، والبدهاة مقابل لها بالتضاد ، أو عدم الملكة فيكون هو أيضاً صفة المعلوم .

وذهب أفضل الشّراح إلى أنّ العلم والمعلوم كليهما مُتصّفان بالذّات .

(المورد): حرّروا اختلاف المناطقة في تعريف النّظر والفكر؟

(الجواب): (اعلم) أنّ المطلوب لا بُد وأن يكون معلوماً للطالب بوجه ما؛ لامتناع التّوجّه نحو المجهول المُطلق، فإذا حاولنا تحصيل مجهول فلا بد من التّوجه إلى مبادئه، فقد يتحقّق أنّه مُستدرّج إلى مبادئه، وقد يتفق أنّ يحصل له المبادئ دفعة، ثمّ بعد حصول المبادئ تدريجاً أو دفعة قد يتفق أنّه ينتقل إلى المطلوب تدريجاً وقد ينتقل إليه دفعة، الحاصل: أنّه قد يكون الانتقالان، أعني الانتقال من المطلوب وعكسه تدريجيين، وقد يكونان دفعيين، وقد يكونُ الأوّل دفعياً والثّاني تدريجياً، وقد يكون بالعكس، وهم يُسمّون الانتقال الأوّل إذا كان تدريجياً بالحركة الأولى، والثّاني إذا كان تدريجياً بالحركة الثّانية. فالقدماء يُسمّون مجموع الحركتين التّدرجيتين بالنّظر والفكر، والمتأخّرون يُسمّون الترتيب الالزام للحركة الثّانية بالنّظر والفكر.

توضيح المقام في ضمن المثال: مثلاً أردنا معلومية الإنسان فينتقل الذهن منه إلى مبادئه (أى الحيوان والناطق)، فإن كان ذلك الانتقال بحيث يحتاج فيه إلى ملاحظة المعقولات، بأن يُتأمل في الصّور المخزونة، فيوجد صوراً غير مطابقة مع الإنسان كالتأهق، ثمّ يوجد صوراً مطابقة معه كالحيوان والناطق، فهذا هو الحركة الأولى، وإن كان ذلك الانتقال بحيث لا يحتاج فيه إلى ملاحظة المعقولات بأن يجدها بدون تأمل فهو الانتقال الدفعي. ثمّ بعد معرفة المبادئ إن كانت غير مرتبة فرتبها الذهن وانتقل تدريجاً إلى المطلوب، فهو الحركة الثّانية، وإن وجدها الذهن مرتبة فهو الانتقال الثّاني الدفعي. فهنا احتمالات أربعة: الأوّل: الانتقالين الدفعيين. والثّاني: الحركتين التدرجيتين. والثّالث: الانتقال الأوّل الدفعي، والحركة الثّانية التدرجية. والرّابع: عكسه إذا عرفت هذا (فاسلم أنّ المتقاعين ذهبوا إلى أنّ النّظر والفكر مجموع الحركتين التّدرجيتين، والحدس المقابل للنّظر عبارة عن الانتقال الثّاني الدفعي والمتأخّرون ذهبوا إلى أنّ النّظر عبارة عن الترتيب الالزام للحركة الثّانية، والحدس عبارة عن الانتقالين الدفعيين .

(المورد): حرّروا تعريف النّظر عند المتأخّرين مع توضيح القيودات؟

(الجواب): النّظر عندهم: ترتيب أمور معلومة لتأذى إلى مجهول.

توضيح القيودات: الترتيب في اللّغة: جعل كلّ شيء في مرتبة ويكون لبعضها نسبة إلى البعض الآخر بالتّقدم والتأخر. أمور: المراد بالأمور مافوق الأمر الواحد، وكذلك كلّ جمع يُستعمل في التعريفات في هذا الفن، وإنما اعتبرت الأمور؛ لأنّ الترتيب لا يُمكن إلا بين شيئين فصاعداً.

معلومة: المراد بالمعلومة الأمور الحاصلة صورها عند العقل، وهي تتناول التّصورية والتّصديقية من

اليقينيات، والظنّيات، والجهليات؛ فإنّ الفكر كما يجرى في التّصورات يجرى أيضاً في التّصديقات، وكما يكون في اليقيني يكون أيضاً في الظنّي والجهلي. مثال الفكر الواقع في التّصوّر إذا حاولنا تحصيل معرفة الإنسان، وقد عرفنا الحيوان والنّاطق، رتبناهما بأنّ قدمنا الحيوان وأخرنا النّاطق، حتى يتأدى الذهن منه إلى تصور الإنسان. مثال الفكر الواقع في التّصديق اليقيني: إذا أردنا التّصديق بأنّ العالم حادث، وسطنا المتغيّر بين طرفي المطلوب، وحكمنا بأنّ العالم متغيّر وكلّ متغيّر حادث فحصل لنا التّصديق بحدوث العالم. مثال الظنّي: كقولنا: هذا الحائط يَنْتشر منه التراب، وكلّ حائط يَنْتشر منه التراب يَنْهَدَم، فهذا الحائط يَنْهَدَم. مثال الجهلي: كما إذا قيل العالم مُستغن عن المؤثّر، وكلّ مُستغن عن المؤثّر قديمٌ، فالعالم قديمٌ.

لتأدى إلى مجهول: وإنّما اعتُبر الجهل في المطلوب ولم يقل لتأدى إلى أمر تنبهاً على أنّه لا بدّ أن يكون المطلوب مجهولاً من وجه ومعلوماً من وجه؛ إذ لو كان معلوماً من الوجه الذي يُطلب لكان تحصيل الحاصل، ولو لم يكن معلوماً من وجه لكان طلباً للمجهول المُطلق.

(المعروف): تعريف الفكر بقوله "ترتيب أمور معلومة" ليس بصحيح؛ لأنّ "المعلومة" مشتقّة من العلم، والعلم من الألفاظ المشتركة فإنّه كما يُطلق على الحصول العقلي كذلك يُطلق على الاعتقاد الجازم المطابق الثابت وهو أخصّ من الأوّل، واشتراك مبدئ الاشتقاق يُوجب اشتراك المشتق منه، فيكون "المعلوم" مشتركاً. ومن شرائط التعريفات التّحرّز عن استعمال الألفاظ المشتركة؟

(المعروف): نقول: استعمال الألفاظ المشتركة في التعريفات لا يجوز وقت عدم القرينة، وإذا قامت قرينة تدلّ على تعيين الألفاظ من معانيها فيجوز. وهاهنا القرينة دالة على أنّ المراد بالعلم المذكور في التعريف الحصول العقلي؛ فإنّه لم يفسره في هذا الكتاب إلّا به.

(المعروف): لِمَ لا يجوز أن يكون جميع التّصورات نظريّة، والتّصديقات كلّها بديهية أو بعضها بديهية وبعضها نظرية، والتّصورات النظريّة تُعلم من التّصديقات البديهية؟

(المعروف): لا يُعرف التّصور من التّصديق، بأنّ يكون التّصديق معرّفاً (بالكسر) ويكون التّصور معرّفاً (بالفتح)؛ لأنّ المعرّف (بالكسر) محمول. والتّصديق لا يُحمل على التّصور، ولا يقال: التّصور تصديق؛ لأنّهما متباينان.

(المعروف): لِمَ لا يجوز أن يكون جميع التّصديقات نظريّة، والتّصورات كلّها بديهية، أو بعضها بديهية وبعضها نظرية؟

(المعروف): لا يُعرف التّصديق من التّصور، بأنّ يكون التّصور معرّفاً (بالكسر) ويكون التّصديق معرّفاً

(بالفتح)؛ لأنّ التّصوّر متساوى النسبة إلى وجود التّصديق وعدمه ؛ لأنّ أثر التّصوّر مجرد تمثّل الشّيء في الدّهن ؛ لأنّ التّصوّر تصوير بحث للشّيء مع عزل النّظر عن كونه حقاً أو باطلاً أو كونه حاصلًا في نفس الأمر أو غير حاصل فيها . وكلّمنا هو كذلك لا يكون علّةً مرّجحةً لوجوده فلا يكون كاسبا؛ لأنّه علة مرّجحة أيضاً .

وعلى كلّ حال ثبت أنّ بعض التّصورات والتّصديقات نظري وبعضهما بديهي ، والنّظري يحصل من البديهي بالفكر ، وهو ترتيب أمور معلومة لتأدّي إلى مجهول . وقد يقع الخطأ في التّرتيب فلا بُدّ من قانون عاصم عن الخطأ وهو المنطق ، فثبت الاحتياج إلى المنطق .

(المورد) : لا نسلم الاحتياج إلى المنطق ؛ لجواز أنّ يكون كلّ ترتيب صحيحاً مفيداً للمطلوب ، وواقعا على النّظم الطّبيعي ، فيكفي فطرة الإنسان للانتقال منه إلى المطلوب ، فلا حاجة حينئذٍ إلى المنطق ؟

(المورد) : لا نسلم أنّ كلّ ترتيب صحيح ، إذ لو كان كذلك لم يقع التناقض في آراء العلماء ، والثّاني باطل ؛ لأنّه وقع التناقض في آرائهم كما هو المُشاهد ، بل الإنسان الواحد يُناقض نفسه بحسب الوقتين .

(المورد) : لا نسلم الاحتياج إلى المنطق ، لأنّه يجوز أنّ يكون البسيط كاسبا ، وحينئذٍ لا حاجة إلى التّرتيب حتى يقع فيه الخطأ ، ونحتاج إلى قانون يُعصمنا عن الخطأ وهو المنطق ؟

(المورد) : (اعلم) أنّه اختلف في أنّ البسيط هل يكون كاسبا أولاً ، فذهب البعض إلى أنّه كاسب ، وذهب البعض إلى خلافه ، ومنهم صاحب سلّم العلوم وغيره من المحقّقين .

وأورد عليهم بأنّه يخرج التعريف بالمفرد ، كالفصل وحده ، والخاصة وحدها مع أنّه لا خلاف في إمكان إفادة التّصور بالمعاني المفردة .

فأجيب عنه بوجوه : أمّا الأوّل فبأنّ البسيط لا يكون كاسبا بحيث يفيد انضباط التعريف كانضباط التعريف بالمركب ، فإنّ المعاني المفردة لا ينضبط لها ذلك الانضباط ، ولعدم الانضباط في التعريف بالمفرد ، قال الشيخ : إنّ التعريف بالمفرد قليل ناقص في الاستعمال ، والنّادر في حكم المعلوم ، والنّاقص لا يلتفت إليه . والمراد هاهنا بالانضباط التحصيل بعد الإبهام كما يكون في التعريف بالمركب من الجنس والفصل مثلاً ، وليس المراد بالانضباط إحاطة أفراد المعرف حتى يرد أنّ عدم تحقّقه في التعريف بالمفرد ممنوع ، لأنّه يكون بالفصل وحده ، وبالخاصة وحدها ، وكلّ منهما يُحيط لأفراد معرفته (بالفتح) .

وأما الثّاني : فمبناه على الفرق بين الكاسب والمعرف ، يعني أنّ المصنّف حكم بعدم وقوع البسيط كاسبا لا بعدم وقوعه مُعرّفاً (بالكسر) فالبسيط وإنّ صحّ وقوعه مُعرّفاً (بالكسر) لكن لا يصحّ كونه كاسبا ، لأنّ الكسب فعلٌ يحصل بالمشقة بخلاف التعريف لأنّه أعمّ من أنّ يحصل بالمشقة أولاً ، وعلى كلّ حال الكاسب أخصّ

والمعرف أعم؛ ونفي الأخص لا يستلزم نفي الأعم.

حاصل المقام: أن بعض التصورات والتصديقات بديهي، والبعض الآخر نظري، يحصل من البديهي بالفكر، وهو ترتيب أمور معلومة لتأدى إلى مجهول، وذلك الترتيب ليس بصواب دائماً؛ لمناقضة بعض العقلاء. بعضاً في مقتضى أفكارهم بل الإنسان الواحد يناقض نفسه في وقتين، فمست الحاجة إلى قانون عاصم عن الخطأ فيه، أي يحفظ ذلك القانون الذهن عن الخطأ في الترتيب إذا روعى، وهو المنطق فعلم تعريف المنطق بأنه آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر، وعلم أيضاً غايته وغرضه، بأنه صيانة الذهن عن الخطأ في الفكر. وبقي موضوعه وسنينه إن شاء الله تعالى.

المسألة: حرروا فوائد قيودات تعريف المنطق؟

الجواب: آلة: الآلة: هي الوساطة بين الفاعل ومفعله في وصول أثره إليه كالمنشار للنجار، فإنه واسطة بينه وبين الخشب في وصول أثره إليه.

قانونية: للقانون: لفظ سرياني اسم لمسطر الكتاب، وفي الاصطلاح عبارة عن أمر كلي ينطبق على جميع جزئياته؛ ليتعرف أحكامها منه، كقول النحاة: الفاعل مرفوع فإنه أمر كلي منطبق على جميع جزئياته، يتعرف أحكام جزئياته منه.

طريق معرفة الجزئيات من القانون: أن تجعل الجزئي موضوعاً، وتجعل موضوع القانون الكلي محمولاً عليه، فيحصل صغرى القياس، ثم تجعل القانون الكلي كبراه، فيعلم منه حكم الجزئي. مثلاً: الفاعل مرفوع قانون نحوي، تعلم منه حكم زيد في ضرب زيد، فنجعل زيدا موضوعاً، وموضوع القانون (وهو فاعل) محمولاً عليه ونقول: زيد فاعل ونجعل القانون الكلي كبراه هكذا زيد فاعل، وكل فاعل مرفوع، ينتج زيد مرفوع.

تعصم مراعاتها: المشهور عند الجمهور أن العاصم عن الخطأ في الفكر، إنما هو مراعاة المنطق لا نفسه، وإلا لم يعرض للعالم بالمنطق خطأ وليس كذلك. والحق أن العاصم نفس المنطق، والمراعاة شرط له.

المسألة: إن قيل لا نسلم الاحتياج إلى تعلم المنطق؛ لأنه بديهي، إذ لو كان كسبياً فاحتيج في تحصيله إلى قانون آخر، وذلك القانون أيضاً نظري فيحتاج إلى قانون آخر وهكذا، فيما أن يدور الاكتساب، أو يتسلسل وهما مآلان؟

الجواب: ليس المنطق بجميع أجزائه بديهيًا حتى استغنى عن تعلمه، ولا كسبياً حتى يلزم الدور أو التسلسل، بل بعض أجزائه بديهي، كالشكل الأول، والبعض الآخر كسبي كباقي الأشكال، والبعض الكسبي إنما يستفاد من البعض البديهي فلا يلزم الدور ولا التسلسل.

وأيضاً نقول في الجواب: إنَّ المعترض أقام الدليل على عدم الاحتياج إلى تعلّم المنطق، ونحن أثبتنا سابقا الاحتياج إلى نفس المنطق فما نفاه المعترض غير ما أثبتناه فلا يضرنا؛ لأنه يجوز أن لا يحتاج إلى تعلّم المنطق؛ لكونه ضرورياً بجميع أجزائه، أو لكونه معلوماً بشيءٍ آخر، وتكون الحاجة ماسة إلى نفسه في تحصيل العلوم النظرية.

(اعلم) أنك علمت إلى هاهنا أمرين من أمور المقدمة، رسم العلم وبيان الحاجة إليه، وبقي الثالث وهو موضوع المنطق، فاستمع إلى أبحاث مطلق الموضوع وموضوع المنطق مفصلاً.

(المسألة): حرّروا تعريفَ مُطلقِ الموضوع؟

(الجواب): موضوع كلِّ علم ما يُبحث في ذلك العلم عن عوارضه الذاتية، كبدن الإنسان لعلم الطب؛ فإنه يُبحث فيه عن أحواله من حيث الصّحة والمرض، وكالكلمة والكلام لعلم النحو؛ فإنه يُبحث فيه عن أحوالهما من حيث الإعراب والبناء.

(المسألة): حرّروا العوارض الذاتية، والغريبة مفصلاً؟

(الجواب): (اعلم) أنّ العوارض ست؛ لأن ما يعرض الشيء إما أن يكون عروضة لذاته، أو لجزئه، أو لأمر خارج عنه، والأمر الخارج عن المعروض إما مساوٍ له، أو أعمّ منه، أو أخصّ منه، أو مبائن له، فالثلاثة الأول: وهي العارض لذات المعروض، كالتعجب اللاحق لذات الإنسان، والعارض لجزئه، كالحركة بالإرادة اللاحقة للإنسان بواسطة أنه حيوان والعارض للمساوي كالضحك العارض للإنسان بواسطة التعجب - تُسمّى أعراضاً ذاتية؛ لاستنادها إلى ذات المعروض، أمّا العارض للذات فظاهر أنه مستند إلى الذات، وأمّا العارض للجزء فلأنّ الجزء داخل في الذات، والمستند إلى ما هو في الذات مستند إلى الذات في الجملة، وأمّا العارض للأمر المساوي؛ فلأنّ المساوي يكون مستنداً إلى ذات المعروض، والعارض مُستند إلى المساوي، والمستند إلى المستند إلى الشيء مستند إلى ذلك الشيء، فيكون العارض أيضاً مستنداً إلى الذات.

والثلاثة الأخيرة: وهي العارض لأمر خارج أعمّ من المعروض، كالحركة اللاحقة للأبيض بواسطة أنه جسم، والجسم أعمّ من الأبيض وغيره، والعارض للخارج الأخصّ، كالضحك العارض للحيوان بواسطة أنه إنسان وهو أخصّ من الحيوان، والعارض بسبب المبائن، كالحرارة العارضة للماء بسبب النار، وهي مبينة للماء. تُسمّى أعراضاً غريبة لما فيها من الغرابة بالقياس إلى ذات المعروض.

(اعلم) أنك سمعت في التحقيق السابق لفظ الوساطة فلا بُد لنا من وضاحتها.

(المسألة): حرّروا أقسام الوساطة مفصلاً؟

(الجمول): (اعلم) أن الواسطة قد تكون واسطة للعلم، أي علة للتصديق بثبوت المحمول للموضوع، ويُقال لها الواسطة في الإثبات، وهذه الواسطة لا تتحقق في البديهيات، بل إنما تتحقق في النظريات الكسبية، وقد يُطلق الواسطة على أمر يكون متصفاً بصفة حقيقة، ويُنسب تلك الصفة إلى أمر آخر لعلاقة له مع ذلك الأمر، كالسفينه المتصفة بالحركة بالذات، فهي واسطة في عروض الحركة لجالسها، فيكون هناك عارض واحد ثابت للواسطة بالذات منسوب إلى ذى الواسطة بالعرض، ويُسمى هذه الواسطة بالواسطة في العروض. وقد يُطلق الواسطة على ما يكون علة لاتصاف شيء بصفة بأن يكون ذلك الشيء متصفاً بتلك الصفة حقيقة وبالذات، ويكون تلك الواسطة علة لاتصافه بها، ويُسمى هذه الواسطة بالواسطة في الثبوت.

وهي على قسمين: الأول ما يكون الواسطة وذو الواسطة كلاهما متصفين بالذات بتلك الصفة، فيكون للصفة فردان: أحدهما قائم بالواسطة والآخر قائم بذى الواسطة، كاليد فإن قيام الحركة بها سبب لقيام الحركة بالمفتاح.

والثاني: ما لا يكون الواسطة متصفاً بالصفة أصلاً، ويكون لها حظ من العلية، كالصباغ الذى هو واسطة في اتصاف الثوب بالصبغ.

(الجمول): هل يجوز أن يكون الأشياء الكثيرة موضوعاً لعلم واحد أم لا؟

(الجمول): يجوز لكن لا مطلقاً بل بشرط تناسبها، بأن تكون مشتركة في ذاتي، كالخط، والسطح، والجسم التعليمي للهندسة، فإنها تشارك في جنسها وهو المقدار، أو في عرضي، كبدن الإنسان، وأجزائه، والأغذية، والأدوية، والأركان، والأمزجة وغير ذلك إذا جعلت موضوعات للطب، فإنها تشارك في كونها منسوبة إلى الضححة التي هي الغاية القصوى في ذلك العلم. وكالكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس، موضوع لأصول الفقه، وهي مشتركة في الإيصال إلى حكم شرعي.

(الجمول): هل يجوز أن يكون الشيء الواحد موضوعاً للعلمين أو للعلوم أم لا؟

(الجمول): قالوا الشيء الواحد لا يكون موضوعاً للعلمين. وقال صدرُ الشريعة هذا غير ممتنع، فإن الشيء الواحد له أعراض متنوعة، ففي كل علم يُبحث عن بعض منها، ألا ترى أنهم جعلوا أجسام العالم، وهي البسائط موضوع علم الهيئة من حيث الشكل، وموضوع علم السماء والعالم من حيث الطبيعة. ولنعم ما قال البيهاري: لولا الاعتبار والخثيات لطلت الحكمة.

(الجمول): حرروا موضوع المنطق، والاختلاف فيه إجمالاً؟

(الجمول): (اعلم) أنهم اختلفوا في موضوع المنطق، فبعض الأوائل لما رأوا أن المنطق، يُقال فيه:

الحيوان جنس ، والنطاق فصل ، وقولنا العالم متغير ، وكلّ متغير حادث قياس ، والمقدمة الأولى صغرى ، والثانية كبرى ، والحيوان النطاق حد تام إلى غير ذلك ، ففهموا أنّ هذه الأسماء موضوعة بإزاء الألفاظ فخيّلوا أنّ موضوع المنطق الألفاظ من حيث دلالتها على المعاني ، فهم ضلّوا ضلالاً بيناً .

وذهب المتأخرون منهم صاحب المطالع والمحقق التفتازاني إلى أنّ موضوعه المعلوم التصوري ، والمعلوم التصديقي من حيث الإيصال ، وإليه ذهب القطب الرازي ، والبهارى حيث قال البهارى : " وموضوعه المعقولات من حيث الإيصال إلى تصور أو تصديق " ولم يقيد المعقولات بالثانية .

ثم استدلوا عليه ، بأنّ كثيراً ما يُبحث في الصناعة ، أى المنطق عن نفس المعقولات الثانية ، كالذاتية ، والعرضية ، أى تجعل المعقولات الثانية محمولات مسائل المنطق ، فيقال : الجنس ذاتي ، والخاصة عرضية . وقد تقرر في البرهان أنّ المبحوث عنه في العلم ، العوارض الذاتية للموضوع ، والموضوع نفسه مفروغ عنه في العلم ، فلو كان موضوع المنطق المعقولات الثانية لم يجز البحث عنها فيه ، والتالي باطل فالمقدم مثله .

وأجاب عنه السيد تحريره ، أنّ للمعقولات الثانية اعتبارين ، الأول اعتبار كونها معقولات ثانية ، فهي بهذا الاعتبار لا يُبحث عنها في المنطق بل موضوع مفروغ عنه فيه . والثاني : اعتبار أنها عارضة لمعقولات ثانية آخر ، وهي بهذا الاعتبار أحوال للمعقولات الثانية ، وأعراض ذاتية لها . فيجوز أنّ يُبحث عنها بهذا الاعتبار . وذهب جمهور القدماء إلى أنّ موضوع المنطق هو المعقولات الثانية باعتبار صحة الإيصال .

السؤال : حرّروا تعريف المعقول الأولي ، والثانوي ؟

الجواب : المعقول هو ما حصل في العقل ، ثم المعقول على قسمين أولي وثانوي فالأولي : ما يكون حاصلًا في العقل أولاً ، ويكون مصداقه موجوداً في الخارج ، كالإنسان ، فإنه يُتصوّر ويحصل في العقل أولاً ، وله مصداق في الخارج ، كزيد وعمرو وبكر .

والثانوي : ما يُتصوّر ثانياً وليس له مصداق في الخارج ، ككلية الإنسان ، ونوعيته ، فإنه يُتصوّر بعد تصوّر الإنسان ، وليس له مصداق في الخارج . وقيل : المعقول الثاني هو ما لا يُعقل إلاّ عارضاً لمعقول آخر .

السؤال : حرّروا بحث الحيثية مفضلاً ؟

الجواب : (اعلم) أنّ الحيثية على ثلاثة أقسام ؛ لأنها إما لا تكون مفيدة لمفهوم زائد على الأمر المحيث ، بل تكون مؤكدة له ، أو تكون مفيدة له ، الأولى إطلاقية ، كقولك : الإنسان من حيث أنه إنسان ناطق ، وعلى الثاني إما تكون الحيثية علة لما قبلها أولاً ، الأولى تحليلية ، كقولك : أكرم زيداً من حيث أنه عالم ، فإن الحكم بالإكرام هنا ليس إلاّ لزيد ، والحيثية المذكورة لذكر العلية ، أى إنّما أمرتكم بالإكرام ؛ لكونه عالماً ، والثانية

تقييدية : وهى التى توجب التكثر والتعدد ، وتنوع على قسمين : فإنها إن كانت معتبرة فى المُعْتَوَّن والملحوظ ، بأن كان المحكوم عليه بالحكم المذكور هناك مجموع المحيِّث والحيثية ، فهو النوع الأول ، وتُسمى بالتقييدية المُعْتَوَّنِيَّة ، ومن خواصها أنها توجب التغاير بالذات ؛ لتغاير المجموع بالمجموع الآخر ، كقولنا : الكلمة من حيث كونها دالة على معنى غير مستقل حرف ، ومن حيث كونها مستقلة ودالة على أحد الأزمنة الثلاثة فعل ، ومن حيث كونها مستقلة غير دالة على أحد الأزمنة الثلاثة اسم ، فهذه الحيثيات الثلاث كلها تقييدية موجبة للتكثر والتغاير بالذات ، فإنَّ المحكوم عليه بالحرف ، والفعل ، والاسم ليس نفس الكلمة ، وإلا يلزم اتحادها من حيث الذات ، بل الكلمة مع حيثية من الحيثيات المذكورة ، أى المجموع فلذلك صوّرت هذه الثلاثة متغايرة بالذات . وأما إن كانت معتبرة فى العنوان والمُحَاظ فقط ، بأن يكون المحكوم عليه بالحكم هو المحيِّث فقط لا المجموع ، لكن لا من حيث هو هو ، بل من حيث كونه محيِّثاً بهذه الحيثية ، فهو النوع الثانى ، وتُستحقَّق أن تُسمى بالتقييدية العنوانية ، ومن خواصها أنها توجب التكثر الاعتبارى لا الذاتى ، كقولنا : الماهية من حيث كونها مُكْتَنَفَةٌ بالعوارض الذهنية علم ، ومن حيث كونها مكنتفة بالعوارض الخارجية معلوم بالعرض ، فإن هاتين الحيثيتين معتبرتان فى المُحَاظ فقط دون الملحوظ ، وإلا يلزم التغاير الذاتى بين أشخاص النوع .

☆ بحث الدلالة ☆

العمارة : حرروا وجه ذكر بحث الدلالة فى كتب المنطق ، مع أن المنطقى إنما يبحث عن المعرف والحُجَّة ، وهما من أقسام المعانى ؛ فإنَّ الموضوع ليس إلا المعانى دون الألفاظ ، فإيراد مباحث الألفاظ فى هذا الفن لا معنى له ؛ لعدم كونه من وظائفه ؟

العمارة : اعلم : أن إيراد هذه المباحث فى هذا الفن ليس باعتبار أن المنطقى يبحث عنها ، بل ليُعِين على الإفادة والاستفادة ؛ لأنَّ إفادة المعانى واستفادتها موقوفة على الألفاظ ، فصارت الألفاظ مقصودة بالعرض ، ثم لما كان النَّظَر فى الألفاظ من حيث أنها دلائل المعنى لا من حيث أنها موجودة ، أو معدومة ، أو جوهر أو عرض يُقدِّمون الكلام فى الدلالة .

العمارة : حرروا معنى الدلالة مع تعيين الدال والمدلول أولاً ، ثم أوضحوا أقسامها الأولى والثانوية تانياً ، وعليكم بيان الأمثلة مع كل قسم ثالثاً ؟

العمارة : الدلالة فى اللُّغَة : الإرشاد ، وفى الاصطلاح كون الشئ بحيث يلزم من العلم به العلم بشئ آخر ، والشئ الأول هو الدال ، والثانى هو المدلول .

الأقسام الأولى للدلالة : الدلالة قسماً : لفظية إن كان الدال فيه اللَّفْظ ، وغير لفظية إن لم يكن الدال

فيه اللفظ .

الأقسام الثمانية للدلالة مع الأمثلة : ثم كل من اللفظية وغير اللفظية على ثلاثة أقسام : فالدلالة اللفظية إما بحسب جعل الجاعل ، وهي الوضعية ، كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق ، وإما بحسب اقتضاء الطبع ، وهي الطبيعية ، كدلالة أحم على وجع الصدر ، وإما بحسب اقتضاء العقل ، وهي العقلية ، كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود الألفاظ ، اعلم : أن الدال في هذه الأمثلة لفظ ، لأن الدلالة اللفظية ما يكون الدال فيه لفظاً ، وغير اللفظية ما لا يكون الدال فيه لفظاً ، وهي أيضاً على ثلاثة أقسام : لأنه إما بحسب وضع الواضع ، كدلالة الدوال الأربعة على مدلولاتها ، وإما بحسب اقتضاء الطبع ، كدلالة سهيل الفرس على طلب الماء والكلاء ، وإما بحسب اقتضاء العقل ، كدلالة الدخان على النار .

(المسألة) : حرروا وجه ذكر البحث عن الدلالة اللفظية الوضعية ، دون باقي الدلالات الخمس أولاً ، ثم أوضحوا أقسام الدلالة اللفظية الوضعية مع تعريفاتها ، ووجوه تسميتها ثانياً ؟

(الجواب) : وجه اعتبار الدلالة اللفظية دون غيرها من الدلالات ما ذكره صاحب سلم العلوم بقوله : " وإذا كان الإنسان مدني الطبع كثير الافتقار إلى التعليم والتعلم ، وكانت اللفظية الوضعية أعمها وأشملها فلها الاعتبار " حاصله : أن الإنسان يحتاج في معيشته إلى التمدن ، وهو اجتماعه مع بني نوعه ليتعاونوا ويتشاوروا في تحصيل الغذاء ، واللباس ، والمسكن ، وغيرها مما يحتاج إليه في التعيش ، وذلك موقوف على أن يعرف كل واحد لصاحبه ما في ضميره والإشارة لا تنفي في المعقولات الصرفة ، وفي الكتابة مشقة ، فعلم أن أسهل الدلالات ، وأشملها تعليماً وتعلماً هي الدلالة اللفظية الوضعية .

أقسام الدلالة اللفظية الوضعية : دلالة اللفظ على تمام ما وُضع له من تلك الحيثية مطابقة ، وعلى جزئه تضمن وعلى الخارج التزام ، وهذا الحصر عقلي وليس فيها احتمال سوى الثلاثة ، وذلك ؛ لأن اللفظ إذا كان دالاً بحسب الوضع على معنى وذلك المعنى الذي هو مدلول اللفظ إما أن يكون عين المعنى الموضوع له ، أو داخلية ، أو خارجاً عنه ، فدلالة اللفظ على معناه بواسطة أن اللفظ موضوع لذلك المعنى مطابقة ، كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق ، فإن الإنسان إنما يدل على الحيوان الناطق لأجل أنه موضوع للحيوان الناطق ودلالته على معناه بواسطة أن اللفظ موضوع لمعنى دخل فيه ذلك المعنى المدلول لللفظ تضمن ، كدلالة الإنسان على الحيوان ، أو الناطق ، فإن الإنسان إنما يدل على الحيوان أو الناطق لأجل أنه موضوع للحيوان الناطق ، وهو معنى دخل فيه الحيوان أو الناطق الذي هو مدلول اللفظ ، ودلالته على معناه بواسطة أن اللفظ موضوع لمعنى خرج عنه ذلك المعنى المدلول التزام ، كدلالة الإنسان على قابل العلم وصنعة الكتابة ؛ فإن دلالة عليه بواسطة أن اللفظ

موضوع للحيوان الناطق ، وقابل العلم ، وصنعته الكتابة خارج عنه ولازمه .

وجوه الأسماءى : ذكر العلامة قطب الدين : أما تسمية الدلالة الأولى بالمطابقة ؛ فلأن اللفظ مطابق (أى موافق) لتسام ما وُضع له ، من قولهم : طابق النعل بالنعل إذا توافقا ، وأما تسمية الدلالة الثانية بالتضمن فلأن جزء المعنى الموضوع له داخل فى ضمنه ، فهى دلالة على ما فى ضمن المعنى الموضوع له . وأما تسمية الدلالة الثالثة بالالتزام فلأن اللفظ لا يدل على كلّ أمر خارج عن معناه الموضوع له ، بل على الخارج اللازم له .

السؤال : حرّروا بحث وضع الألفاظ هل هى بإزاء الصور الذهنية ، أم بإزاء الأعيان الخارجية ؟

الجواب : الاحتمالات ههنا أربعة : الأول القول بوضع الألفاظ للصور الخارجية ولا شك أنه باطل فإن بعض الألفاظ موضوعة للمعاني الذهنية التى لا يمكن وجودها فى الخارج كالألفاظ موضوعة بإزاء المعانى الانتزاعية كالفوقية والتحتية وغيرها .

والثانى : القول بوضعها للصور الذهنية ، ولا شبهة فى أنه أيضاً باطل ؛ فإن أسماءه تعالى كاسم الله موضوعة للهوية الخارجية الحقيقية المنزهة عن أن يحصل فى ذهن من أذهان السافلة أو العالية .

أقول : ويمكن أن يقال لو كانت الألفاظ موضوعة للصور الذهنية لكان زيد يشرب ، ويأكل ، وينام قضايا كاذبة أو مهجورة عن الحقائق مع أننا نعلم صدقها مع قطع النظر عن القرائن الضارفة ، وادعاء القرائن الخفية الضارفة يغلق أبواب الحقائق مع أنها مفتوحة .

والثالث : القول بالتوزيع يعنى أن بعض الألفاظ موضوعة للصور الذهنية كما فى المعانى الانتزاعية ، وبعضها للصور الخارجية كأسماء الله تعالى وسائر الجزئيات الخارجية كما ذكرنا ، وبعضها موضوعة للطبائع من حيث هى سواء كانت فى الذهن أو فى الخارج كلفظ الإنسان والفرس والبقر والغنم ، وبالجملة يكون كل لفظ بإزاء معنا يوجد فى الذهن أو فى الخارج وهذا الاحتمال ظاهر بحسب الجلى من النظر .

الرابع : هو أن الألفاظ موضوعة بإزاء المعانى من حيث هى ، وهذا هو الاحتمال الرابع بحسب الدقيق من النظر .

السؤال : حرّروا اختلاف العلماء فى واضع الألفاظ إجمالاً ؟

الجواب : قال الإمام الأشعري وجمع من الفقهاء : إن واضع الألفاظ هو الله تعالى . واستدلوا عليه بقوله تعالى : ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ وقال طائفة من المتكلمين : إن الواضع هو الناس حسب اقتضاء الدواعى إلى وضع اللغات بمعانيها ، وذهب أبو إسحاق إلى أن وضع الأكثر من الله تعالى ، ووضع بعض الاصطلاحات من الناس .

المسألة: ما وجه تقييد تعريف المطابقة ، والتضمن ، والالتزام بقيد توشط الوضع ؟

الجواب: حاصل الجواب حسب ما ذكره العلامة البلياوي : بيانه : وفي التقييد بهذه الحيثية إشارة إلى

دفع الإشكال المشهور .

تقريره: أن اللفظ قد يكون موضوعاً للكل والجزء كالإمكان ، فإنه موضوع للإمكان العام ، والإمكان الخاص ، ويطلق عليهما ، فإذا أطلق الإمكان وأريد به الإمكان العام مثلاً ، يكون تلك الدلالة مطابقة ؛ لكونها على ما وضع له مع أنه يصدق عليه أنه دلالة على جزء المعنى الموضوع له ؛ لكون الإمكان الخاص موضوعاً له ، والإمكان العام جزءه ، فيصدق التضمن على المطابقة ، وكذا بالعكس (أى إذا أطلق لفظ الإمكان وأريد به الإمكان الخاص فدلالته على الإمكان العام بالتضمن مع أنه يصدق عليه أنه دلالة على تمام ما وضع له ؛ لأن لفظ الإمكان موضوع له فيصدق المطابقة على التضمن) .

وكذلك قد يكون اللفظ مشتركاً بين الملزوم واللازم كلفظ الشمس ، فإنه مشترك بين الضوء والجرم ، فلو أطلقت الشمس وأريد بها الضوء مثلاً ، يكون دلالتها عليه مطابقة ؛ لوضعها له مع أنه يصدق عليه أنه لازم لموضوع له ؛ لكون الجرم موضوعاً له أيضاً ، وهذا لازمه فيصدق الالتزام على المطابقة ، وكذا بالعكس (أى لو أطلقت الشمس وأريد به الجرم فيكون دلالتها على الضوء التزاماً لكونه لازم معناه مع أنه يصدق عليه أنه دلالة على تمام ما وضع له ؛ لكونه موضوعاً له فيصدق المطابقة على الالتزام) .

فإذا قيدنا التعريفات بالوضع يعنى بحيثية الوضع فلا يرد الإشكال ؛ لأن الإمكان العام من حيث أنه موضوع له لا يصدق عليه بهذه الحيثية أنه جزء للموضوع له ، وكذا الضوء من هذه الحيثية ليس بلازم للموضوع له ، فبالحيثية امتازت إحداهما عن الأخرى امتيازاً تاماً (تدبر في المقام فإنه من مزال الأقدام والأقلام) .

فائدة: لما ذكرنا في تعريف الدلالة الالتزامية أن لا يدل اللفظ على الموضوع له ، ولا على جزئه بل على معنى خارج لازم للموضوع له ، فلا بد لنا أن نسئل عن أقسام اللزوم وتعيين ما هو المراد في هذا المقام .

المسألة: حرروا أقسام اللزوم مع التعريفات والأمثلة أولاً ، ثم أوضحوا ما هو المراد ههنا ثانياً ؟

الجواب: اعلم: أيها المتعلم الفطن أولاً أن اللزوم على قسمين: لزوم عرفي ، ولزوم عقلي .

أما اللزوم العقلي: فهو الذي يتمتع تصوّر الملزوم بدون تصوّر اللازم ، وينتقل به الذهن من الملزوم إلى اللازم كالزوجية للأربعة ؛ فإن العقل إذا تصوّر معنى الزوجية والأربعة ، يجد فيهما العلاقة بسببها ينتقل من أحدهما إلى الآخر ، وينجزم اللزوم بينهما .

وأما اللزوم العرفي: فهو الذي يتمتع تصوّر المعنى بدون في مجرى العادة ، أى شاع وذاع في العادة

والعرف تَلَصُّقُ شَيْءٍ بِشَيْءٍ بسببه ينتقل الذهن من أحدهما إلى الآخر كوجود الحاتم مثلاً ، فهذا التلاصق ليس هو اللزوم العقلي ، لكن لكثرة صدور الجود عن المُسَمَّى بالحاتم صار الجود في العرف والقاعدة من لوازم مُسَمَّى هذا الاسم بحيث إذا قيل : "فلان حاتم" ينتقل الذهن إلى أنه جوادٌ .

ثم اللازم على قسمين : لازم الماهية ، ولازم الوجود ، فلازم الماهية : ما يمتنع انفكاكه عن الماهية مطلقاً (أى مع قطع النظر عن خصوصية أحد الوجودين من الذهني والخارجي) يعني امتنع انفكاكه عن الماهية بحسب كلا وجوديهما كالزوجية للأربعة ؛ فإن الأربعة زوج سواء كانت في الذهن ، أو في الخارج .

وأما لازم الوجود فما يمتنع انفكاكه عن الماهية بحسب أحد الوجودين فإن كان يمتنع انفكاكه عن الماهية بحسب الوجود الخارجي فهو لازم الوجود الخارجي كالسواد للحبشي ، فإن انفكاك السواد عن الوجود الخارجي للحبشي مستحيل ، لا عن ماهيته ، لأن ماهيته الإنسان ، وظاهر أن السواد ليس بلازم للإنسان ، وإن كان يمتنع انفكاكه عن الماهية بحسب الوجود الذهني يُسَمَّى لازم الوجود الذهني ، ويُستونهُ أيضاً بالمعقول الثانوي كالكلية والجزئية ، والجنسية والفصلية ، فإنها لازمة للشئ ، باعتبار وجودها الذهني .

ثم لازم الماهية على قسمين : لازم بين ، ولازم غير بين ، وكل واحد منهما على قسمين : بالمعنى الأعم وبالمعنى الأخص . فالأقسام الحاصلة أربعة :

اللازم البين بالمعنى الأعم : هو الذي يلزم من تصوّر الملزوم واللازم العجزم باللزوم كالزوجية للأربعة ويقابله "الغير البين بالمعنى الأعم" وهو الذي لا يلزم من تصوّر الملزوم واللازم العجزم باللزوم كالحادث للعالم .

اللازم البين بالمعنى الأخص : هو الذي يلزم تصوّر اللازم من تصوّر الملزوم ، ويقابله "اللازم الغير البين بالمعنى الأخص" : وهو الذي لا يلزم من تصوّر الملزوم تصوّر اللازم كالكتابة بالقوة للإنسان .

☆ تعيين ما هو المراد من اللزوم في تعريف الدلالة الالتزامية ☆

ثم اعلم : أن المراد ههنا من اللزوم هو الذهني ، وهو كون الخارج بحالة يلزم من تصوّر المُسَمَّى في الذهن تصوّره ، وليس المراد اللزوم الخارجي ، وهو كون الأمر الخارجي بحيث يلزم من تحقق المُسَمَّى في الخارج تحققه في الخارج .

(المورل) : حرروا وجه اشتراط اللزوم الذهني بين الأمر الخارجي ومُسَمَّى اللفظ أولاً ، وأوضحوا وجه عدم اشتراط اللزوم الخارجي ثانياً ؟

(المورل) : لا بُدَّ للدلالة على الخارج من شرط ؛ لأن اللفظ لا يدل على كل أمر خارج عنه ، والشرط هو اللزوم الذهني ؛ فإنه لو لم يتحقق اللزوم الذهني لامتنع فهم الأمر الخارج من اللفظ فلم يكن دالاً عليه ، وذلك ؛

لأن دلالة اللفظ على المعنى بحسب الوضع لأحد الأمرين إما لأجل أنه موضوع بإزائه ، أو لأجل أنه يلزم من فهم المعنى الموضوع له فهمه ، واللفظ ليس بموضوع للأمر الخارج فلو لم يكن بحيث يلزم من تصور المُستَمَى تصوّره لم يكن الأمر الثاني أيضاً متحققاً فلم يكن اللفظ دالاً عليه .

وجه عدم اشتراط اللزوم الخارجى : حاصل ما قال الشارح : ولا يشترط فيها اللزوم الخارجى ، وهو كون الأمر الخارجى بحيث يلزم من تحقق المُستَمَى فى الخارج تحققه فى الخارج ؛ لأنه لو كان اللزوم الخارجى شرطاً لم يتحقق دلالة الالتزام بدونه ، واللازم باطل فالملزوم مثله ، أما وجه الملازمة فلا متناع تحقق المشروط بدون الشرط وأما بطلان اللازم ؛ فلأنّ العدم كالعنى يدلّ على الملكة كالبصر دلالة التزامية؛ لأنه عدم البصر عمّا من شأنه أن يكون بصيراً مع المُعاندة بينهما فى الخارج .

المحلّ : حرّروا نَسَبَ الدلالات الثلث بعضها مع بعض بالاستلزام وعَدَمِهِ ؟

الجواب : المطابقة لا تستلزم التضمن والالتزام ، أما الأول فلجواز أن يكون لشيء معنى مطابق بسيط لا جزء له ، كالواجب تعالى ، أو العقول المجردة ، فهنا وجد المطابقة بدون التضمن .
وأما الثانى : فلأننا نتعقل كثيراً من المعانى مع الغفلة عن غيرها (يعنى يجوز أن يكون معنى مطابقاً لالزام لها) فوجد المطابقة بدون الالتزام .

وأما التضمن والالتزام فمستلزمان للمطابقة ؛ لأنهما لا يوجدان إلا معها ؛ لأنهما تابعان لها ، والتابع من حيث أنه تابع لا يوجد بدون المتبوع .

وأما التضمنية والالتزامية فلا لزوم بينهما ، يعنى أن التضمن ليس بلازم للالتزام ، ولا بالعكس أما الأول : فلأن المعانى البسيطة قد تكون لها لوازم ذهنية ، فهناك التزام بدون التضمن .

وأما الثانى (أى تحقق التضمن بدون الالتزام) فلجواز أن يكون اللفظ موضوعاً للمعنى المركب لا لازم لها فهناك تضمن بدون الالتزام .

فالحاصل : إذا أخذت المطابقة فى جانب والتضمن والالتزام فى جانب آخر ، واعتبرت النسبة من جانب المطابقة فينبهنا نسبة عدم الاستلزام وإذا اعتبرت النسبة من جانبها مع المطابقة فينبهنا نسبة الاستلزام ، وإذا أخذت التضمن فى طرف ، والاستلزام فى طرف آخر فمن كلا الجانبين نسبة عدم الاستلزام ، وإذا أخذت المطابقة والتضمن فى جانب ، والالتزام فى جانب آخر فمن جانبها نسبة عدم الاستلزام ، ومن جانبه نسبة الاستلزام ، وإذا أخذت المطابقة والالتزام فى جانب ، والتضمن فى جانب آخر فمن جانبها نسبة عدم الاستلزام ومن جانبه نسبة الاستلزام .

فائدة : قد عرفنا فيما سلف أن نظر المناطقة في الألفاظ من جهة أنها دلائل طرق الانتقال فلم يكن لهم بُد من البحث عن الدلالة اللفظية ، ولما كان طريق الانتقال إما القول الشارح ، أو الحجة ، وهو معنى مركب من مفردات أرادوا بعد البحث عن الدلالات كلها أن يبحثوا عن الألفاظ الدالة على طريق الانتقال حتى يتبين أن أى مركب يدل على القول الشارح كالمركب التقييدى وأى مركب يدل على القضية ، كالخبرى ، وعن الألفاظ المفردة الدالة على أجزاء القول الشارح والحجة فأخذوا في تقسيم اللفظ إلى المفرد والمركب .

المسألة : حرروا أقسام اللفظ الدال بالمطابقة مفضلاً وممثلاً ؟

الجواب : اللفظ الدال بالمطابقة إن قصد بجزئه الدلالة على جزء معناه فهو المركب ، كرامى الحجارة ، وإلا فهو المفرد ، فعلم من هذا أن المركب لا بد له من أمور أربعة : أن يكون للفظ جزء ، ولمعناه أيضاً جزء ، ولجزء اللفظ دلالة على جزء معناه ، والدلالة مقصودة من المتكلم ، فإن ارتفع أمر منها ارتفع التركيب ، ويحصل من رفع كل أمر قسم للمفرد .

فلمفرد أربعة أقسام : أحدها : ما لا يكون للفظ جزء ، كعسرة الاستفهام .

وثانيها : ما يكون له جزء لكن لا دلالة له على معنى ، كزيد .

وثالثها : ما يكون له جزء دال على المعنى لكن ذلك المعنى لا يكون جزء المعنى المقصود كعبد الله علما ،

فإن له جزء كعبد دالاً على معنى ، وهو العبودية ، لكنه ليس جزء المعنى المقصود (أى الذات المشخصة) .

ورابعها : ما يكون له جزء دال على جزء المعنى المقصود ولكن لا تكون دلالاته مقصودة كالحيوان الناطق

علماً لشخص إنسانى ؛ فإن الحيوان مثلاً يدل على جزء المعنى المقصود ، لكن هذه الدلالة غير مقصودة بل

المقصود من العلمية هو الشخص الإنسانى مع قطع النظر عن كونه حيواناً ناطقاً .

المسألة : حرروا وجه تقديم المركب على المفرد في مقام التعريف وتأخيره في مقام التقسيم أولاً ،

وأوضحوا وجه اعتبار دلالة المطابقة في المقسم دون التضمن والالتزام ثانياً ؟

الجواب : وجه تقديم المركب في مقام التعريف وتأخيره في مقام التقسيم :

اعلم : أن تعريف المركب وجودى ، وتعريف المفرد عدمى ، والوجودى لكونه أشرف يقدم على

العدمى .

وإن قلت : لم عكس الأمر في بيان أقسامهما ؟ قلت : لأن التقسيم باعتبار الذات وذات المفرد لكونها

محتاجة إليها مقدّمة على ذات المركب .

☆ وجه اعتبار الدلالة المطابقة في المَقْسَم ☆

اعلم: أنه أُعتبر في المقسم المطابقة وحدها، ولم يُعتبر الدلالة مطلقاً بحيث يندرج فيها التضمّن والالتزام أيضاً؛ لأنه لو أُعتبر التضمّن والالتزام في التركيب والأفراد لزم أن يكون اللفظ المركب من لفظين موضوعين لمعنيين بسيطين مفرداً لعدم دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى التضمّني، إذ لا جزء له، وأن يكون اللفظ المركب من لفظين الموضوع بإزاء معنى له لازم ذهني بسيط مفرداً، لأن شيئاً من جزئي اللفظ لا دلالة له على جزء المعنى الالتزامي.

(العول) : حرّروا أقسام المفرد بطريق الضبط والانحصار بحيث يتضح به تعريف كلّ قسم مع المثال أولاً ، وأوضحوا بعض ما لها وما عليها في هذا المقام مع بيان الأسماء ثانياً ؟

(العول) : المفرد إن كان مرآة لتعرّف الغير فقط يعني إن كان دالاً على معنى غير مستقل بالمفهومية فأداة كـ "في ولا" وإن لم يكن مرآة لتعرّف الغير بل يكون مستقلاً فإن دلّ بهيئته على زمان فكلمة كـ "ضرب" وإن لم يدلّ بهيئته على الزمان، ولا يكون مرآة لتعرّف حال الغير فاسم كـ زيد وعمرو، وقد عُلم بذلك حدّ كلّ واحد منها .

فإن قيل : تعريف الأداة غير مانع ؛ لصدقه على الأفعال الناقصة ؛ لعدم استقلالها مع أنها ليست أداة لا عند أهل العربية ؛ لأنهم يُسمونها أفعالاً ، ولا عند الميزانيين ، لأنهم يُسمونها كلمات ؟

نقول : لا ضير في صدق التعريف عليها بل يجب صدق التعريف عليها ؛ لأنها من أفراد المعرّف ؛ لأنهم قسّموا الأدوات إلى زمانية وغير زمانية ، والزمانية هي الأفعال الناقصة .

وإن قلت : فعلى هذا لا يُطابق اصطلاحهم مع اصطلاح النحاة ؟

نقول : مطابقة الاصطلاحين غير لازم ؛ لأنّ نظرهم في الألفاظ من حيث المعنى ، ونظر النحاة في الألفاظ من حيث اللفظ .

فإن قيل : تعريف الكلمة غير مانع عن دخول الغير لصدق تعريفها على لفظ الزمان ، والأمس ، واليوم والصباح ، والعُقب ، وغيرها فإنّ هذه الألفاظ تدلّ على المعنى المستقل ، ومقتربة بالزمان أيضاً . وما هذا إلا شأن الكلمة فهي داخلة تحت الكلمة مع أنهم يُصرّحون بأنّها أسماء ؟

نقول : المراد في الكلمة ما يدلّ بهيئته على الزمان ، وهذه الألفاظ يدلّ على الزمان بجواهرها وموادها لا

بهيئاتها .

وجوه الأسمى : قال الشارح : ووجه التسمية أما بالأداة فلأنها آلة فى تركيب الألفاظ بعضها مع بعض ، وأما بالكلمة فلأنها من الكلم وهو الجرح ، كأنها لما دلت على الزمان وهو متجدد ومُنصرم تكلم الخاطر بتغير معناها ، وأما بالاسم فلأنه أعلى مرتبة من سائر أنواع الألفاظ فيكون مشتقاً على معنى السمو وهو العلو .

(المول) : حرروا النسبة بين ما هو كلمة عند المنطقة ، وفعل عند النحاة ، وبين ما هو أداة عند المنطقة وحرف عند النحاة ، وبين ما هو اسم عند المنطقة واسم عند النحاة ؟

(المول) : اعلم : أيها الفطن اللبيب ليس كل فعل عند النحاة كلمة عند المنطقة ، فإن نحو أمشى مثلاً فعل عند النحاة ، وليس بكلمة عند المنطقة ؛ لاحتماله الصدق والكذب فيكون كلاماً لا كلمة ، بخلاف يمشى فهو فعل عند النحاة ، وكلمة عند المنطقة .

وكل اسم عند المنطقة فهو اسم عند النحاة ، وليس كل اسم عند النحاة اسماً عند المنطقة فإن أسماء الأفعال أسماء عند النحاة ، وأفعال عند المنطقة .

وكل حرف عند النحاة أداة عند المنطقة ، وليس كل ما هو أداة عند المنطقة فهو حرف عند النحاة ، فإن الكلمات الوجودية يعنى الأفعال الناقصة أدوات زمانية عند المنطقة كما مر ، وليست بحروف عند النحاة بل أفعال .

(المول) : حرروا تقسيم الاسم بالقياس إلى معناه أولاً ، ثم أوضحوا الاختلافات فى المقسم فى هذا التقسيم ؟

(المول) : الاسم إما أن يكون معناه واحداً أو كثيراً ، فإن كان الأول فإن تشخص ذلك المعنى يُسمى علماً فى عرف النحاة وجزئياً حقيقياً فى عرف المنطقة ، وإن لم يكن المعنى شخصاً فإن استوت أفراده الذهنية كالشمس فإن لها أفراداً ذهنية ، أو الخارجية كالإنسان فإن له أفراداً خارجية ، وصدق الشمس على الأفراد الذهنية على السوية ، وكذا صدق الإنسان على الأفراد الخارجية على السوية فمتواطٍ ويسمى متواطياً ، لأن أفراده متوافقة فى معناه ، من التواطؤ وهو التوافق ، وإن كان حصوله فى البعض أولى ، وأقدم ، وأشد من الآخر كالوجود بالنسبة إلى الواجب والممكن يُسمى مشككاً لأن الناظر فيه يتشكك هل هو متواطٍ أو مشترك .

وإن كان الثانى (أى معناه كثيراً) فإن وضع اللفظ لكل معنى ابتداءً بأوضاع متعددة على حدة يُسمى مشتركاً كالعين وضع تارة للذهب ، وتارة للباصرة ، وتارة للركبة ، وإن لم يُوضع لكل ابتداءً بل وضع أولاً لمعنى ثم استعمل فى معنى ثانٍ لأجل مناسبة بينهما .

فإن اشتهر فى الثانى وترك موضوعه الأول يُسمى منقولاً ، ثم المنقول بالنظر إلى الناقل ينقسم إلى ثلاثة

أقسام: أحدها: المنقول العرفي باعتبار كون الناقل عرفاً عاماً، وثانيها: المنقول الشرعي باعتبار كونه أرباب الشرع ، وثالثها: المنقول الاصطلاحي باعتبار كونه عرفاً خاصاً وطائفة مخصوصة ، مثال الأول: كلفظ الذابة كان في الأصل موضوعاً لما يدب على الأرض ثم نقله العام للفرس أولذات القوائم الأربع ، مثال الثاني: كلفظ الصلاة كان في الأصل بمعنى الدعاء ثم نقله الشارح إلى أركان مخصوصة : مثال الثالث كلفظ الاسم كان في اللغة بمعنى العلو ثم نقله النحاة إلى كلمة مستقلة في الدلالة غير مقترنة بزمان من الأزمنة الثلاثة .

وإن لم يشتهر في الثاني ولم يترك الأول بل يُستعمل في الموضوع الأول مرة وفي الثاني أخرى يُسمى بالنسبة إلى الأول حقيقة ، وبالنسبة إلى الثاني مجازاً كالأسد بالنسبة إلى الحيوان المفترس ، والرجل الشجاع فهو بالنسبة إلى الأول حقيقة ، وبالنسبة إلى الثاني مجازاً .

☆ اختلاف العلماء في مقسم التقسيم المذكور ☆

قال بعضهم: إن المنقسم إلى الأقسام المذكورة هو مطلق المفرد بلا تخصيص اسم .
وقال بعضهم: إن المنقسم إلى الكلي والجزئي ، والمتواطي والمشكك ، الاسم خاصة ، وأما إلى المشترك والمنقول بأقسامه ، والحقيقة والمجاز فهو مطلق المفرد اسماً كان أو كلمة أو أداة وهو المشهور .
وقال محب الله البهاري " إن المجاز بالذات إنما هو في الاسم ، وأما الفعل وسائر المشتقات والأداة فإنما يوجد فيها بالتبعية " (في هذا المقام تحقيق لا يتحمله المقام).

(نورث) : حرر وأقسام المركب بأسرها مفضلاً ؟

(الجورج) : المركب أولاً قسمان : أحدهما المركب التام : وهو ما يصح السكوت عليه ، كزيد قائم ، وثانيهما المركب الناقص : وهو ما ليس كذلك .

ثم المركب التام ضربان : يقال ، لأحدهما الخبر والقضية ، وهو ما قصد به الحكاية ويحتمل الصدق والكذب ، ويقال لقائله إنه صادق فيه أو كاذب ، نحو السماء فوقنا والعالم حادث .

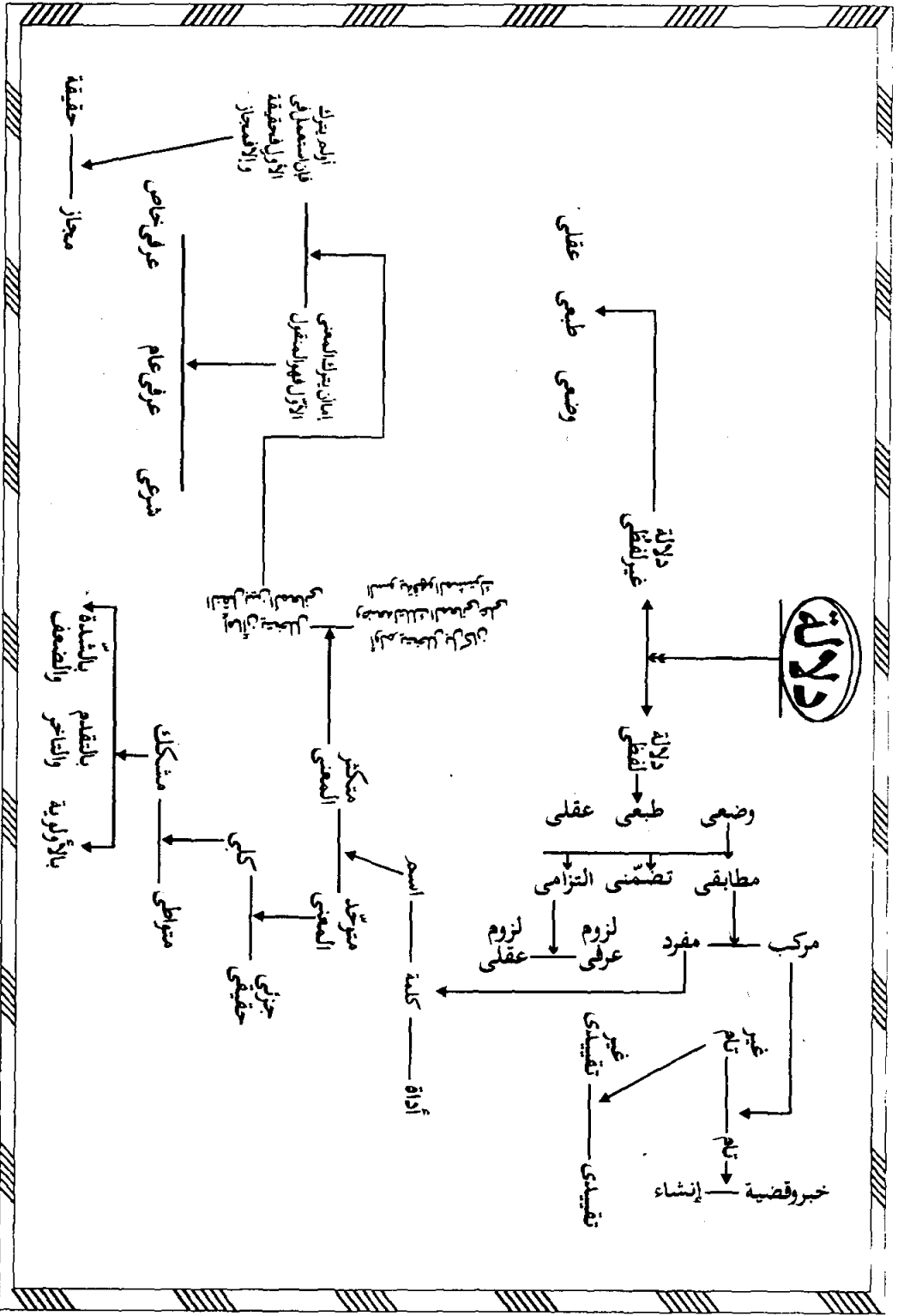
فإن قيل : قولنا " لا إله إلا الله " قضية مع أنه لا يحتمل الكذب ؟

قلت : مجرد اللفظ يحتمله ، وإن كان بالنظر إلى خصوصية الحاشيتين غير محتمل للكذب .

ويقال لثاني القسمين الإنشاء ثم الإنشاء أمر ونهى وتمن وترج واستفهام ونداء .

والمركب الناقص على أنحاء : منها المركب الإضافي ، كغلام زيد . ومنها المركب التوصيفي ،

كأرجل العالم ، ومنها المركب التقيدي ، كفي الدار .



(المعول): حرّروا معنى المفهوم أولاً، وأوضحوا تقسيمه إلى الكلي والجزئي ثانياً، وزنوا القرباس

ببعض ما لها وما عليها على تعريف الكلي والجزئي ثالثاً، وعليكم بتسمية الكلي كلياً والجزئي جزئياً رابعاً؟

(المعول): المفهوم ما هو حاصل في العقل (أى الذهن)، فإنّ جَوَزَ العقل تكثّره من حيث تصوّره فكلي،

وإنّ لم يجوّز العقل تكثّره من حيث تصوّره فجزئي، يعنى الكلي ما لا يمنع نفس تصوّره عن وقوع الشّرْكة فيه وعن صدقه على كثيرين كالإنسان والفرس، والجزئي ما يمنع نفس تصوّره عن صدقه على كثيرين كزيد وعمرو، وهذا الفرس وهذا الجدار.

بعض مالها وما عليها : قد أورد على تعريف الكلي والجزئي سؤال تقريره : أن الصّورة الحاصلة

من البيضة المعيّنة، والشّبح المرئي من بعيد، ومحسوس الطّفل في مبدأ الولادة، كلّها جزئيات مع أنّه يصدّق عليها تعريف الكلي؛ لأنّ في هذه الصّور فرض صدقها على كثيرين غير ممتنع؟

حاصل الإيراد : أنّ الصّورة الخيالية الحاصلة للرّائي من بيضة معيّنة، إذا بدلناها بواحد بعد واحد، ولم

يكن للرّائي علم التّبديل، يعلم في كلّ واحد من البيضات أنّه هي؛ لعدم تمييز البيضات عند الحسّ بدون الاجتماع، فالصّورة الخياليّة تنطبق عنده على كلّ واحد من البيضات، وكذا الشّبح المرئي من بعيد غير متميّز لبعده إذا رآه الإنسان، فإنّه يصدّق عليه أنّه زيد، أو عمرو، أو بكر، وكذلك محسوس الطّفل؛ فإنّه في مبدأ الولادة إذا أحسّ واحداً من الأب أو الأم مثلاً، وحصل صورة منه في الحسّ المشترك مثلاً، فهى تنطبق عنده على كلّ واحد منهما بل على ما عدهما أيضاً، فهذه الصّور كلّها جزئيات عندهم مع أنّها تقبل التّكثّر فينقض تعريف الجزئي جمعاً، والكلي منعاً؟

والجواب : أنّ المراد بصدق المفهوم في تعريف الكلي، هو الصدق على وجه الاجتماع، وهذه الصّورة

(أعنى صورة البيضة وغيرها) إنّما يصدّق على كثيرين بدلاً، لا معاً.

☆ وجه تسمية الكلي بالكلي والجزئي بالجزئي ☆

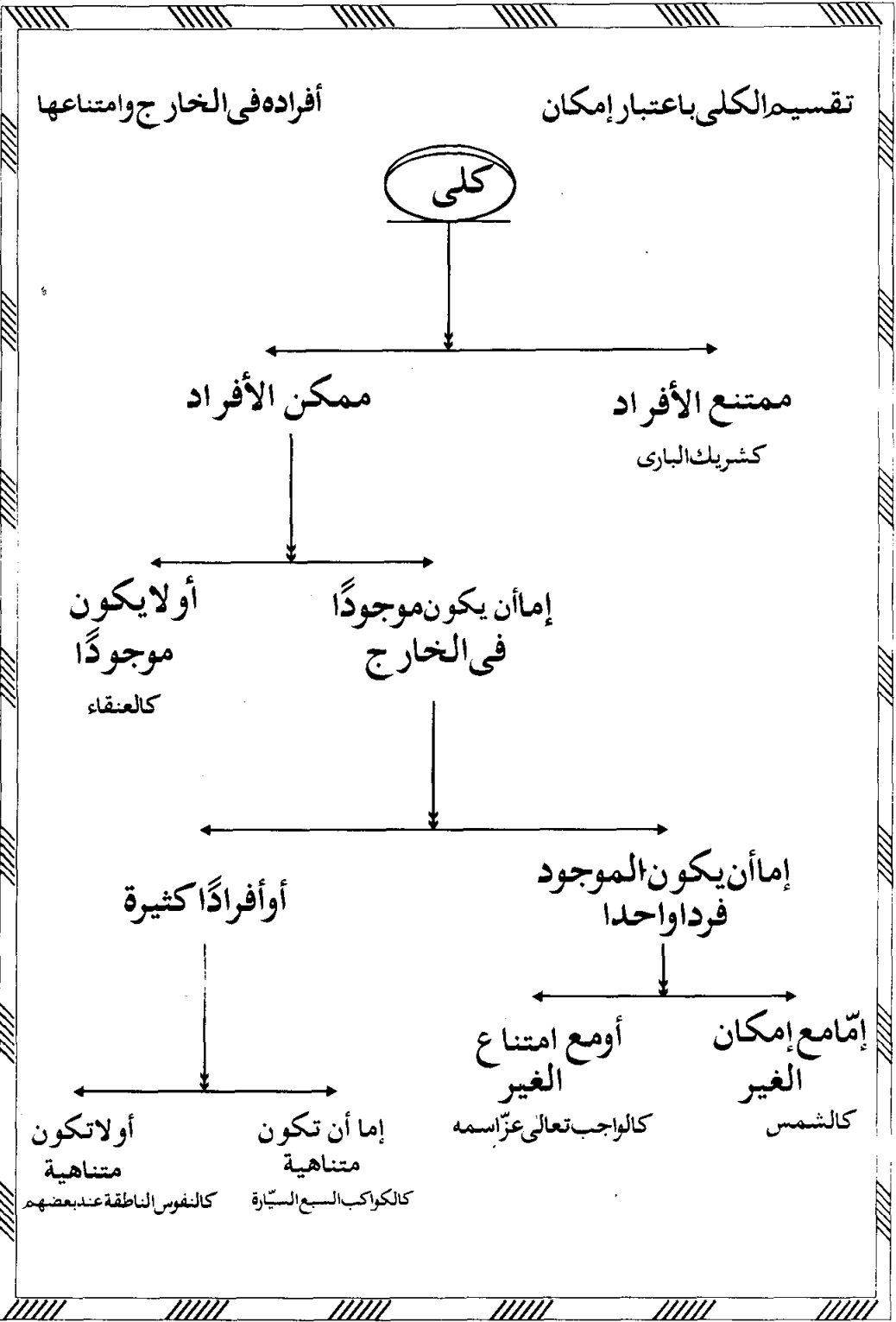
قال الشّارح : وبيان تسمية الكلي بالكلي والجزئي بالجزئي، أنّ الكلي جزء للجزئي غالباً كالإنسان،

فإنّه جزء لزيد، والحيوان فإنّه جزء للإنسان، والجسم فإنّه جزء للحيوان، فيكون الجزئي كلاً والكلي جزءاً له، وكلية الشّيء إنّما يكون بالنّسبة إلى الجزئي، فيكون ذلك الشّيء منسوباً إلى الكلّ والمنسوب إلى الكلّ كلي، وكذلك جزئية الشّيء إنّما هي بالنّسبة إلى الكلي فيكون منسوباً إلى الجزء، والمنسوب إلى الجزء جزئي.

(المعول): حرّروا تقسيم الكلي باعتبار إمكان أفرادها في الخارج، وامتناعه بحيث يتّضح به فائدة قيد

نفس تصوّره " في تعريف الكلّي والجزئي ؟

(البحر): الكلّي قد يكون ممتنع الوجود في الخارج لا لنفس مفهوم اللفظ كشرّيك الباري عزّ اسمه ، وقد يكون ممكن الوجود ولكن لا يوجد كالعنقاء ، وقد يكون الموجود منه واحداً فقط مع امتناع غيره كالباري عزّ اسمه ، أو مع إمكان غيره كالشمس ، وقد يكون الموجود منه كثيراً إمّا متناهيّاً كالكوكب السبع السيارة ، أو غير متناه كالتنفوس الناطقة عند بعضهم ، وبه أتضح أنّ الكلّي ما لا يمتنع نفس تصوّره عن وقوع الشّرّكة فيه ، وأمّا وقوع الشّرّكة فيه في الخارج فليس بضروري ، فإنّ من الكليات ما يمنع الشّرّكة بالنظر إلى الخارج كواجب الوجود ، فإنّ الشّرّكة فيه ممتنعة بالدليل الخارجي ، لكن إذا جُرد العقل بالنظر إلى مفهومه لم يمنع من صدقه على كثيرين ؛ فإنّ مجرد تصوّره لو كان مانعاً من الشّرّكة لم يفتقر في إثبات الوجدانية إلى دليل آخر .



المقول: حزر وواجه حصر الكليات في الخمسة إجمالاً ، وأوضحوا تعريف كل واحد مع أقسامه ثانياً

اختصاراً؟

المقول: المفهوم إن جَوَزَ العقل تكثره من حيث تصوّره فكلّي، وإلا فجزئي ثم الكلي: إمّا عين حقيقة الأفراد وهو النوع ، أو داخل فيها ، تمام المشترك بينها وبين نوع آخر وهو الجنس ، أو لا وهو الفصل ، أي لا يكون تمام المشترك أعتم من أن لا يكون مشتركاً أصلاً كالناطق ، أو يكون مشتركاً ، لكن لا يكون تمام المشترك كالحناس ، أو خارج ويختصّ بحقيقة وهي الخاصة ، أو لا وهو العرض العام .

فالجنس: كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو ، فإن كان جواباً عن الماهية ، وجميع المشاركات في ذلك الجنس فقريب كالحَيوان للإنسان ، وإلا فبعيد كالجسم له .

والنوع على قسمين: حقيقي: وهو الكلي المقول على كثيرين متفقين بالحقائق في جواب ما هو كالإنسان بالنسبة إلى أفرادها ، وإضافي: وهو ما يحمل عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو .

والفصل: هو المقول في جواب أي شيء هو في جوهره ، فإن ميّزه عن مشاركات الجنس القريب ، فقريب كالناطق للإنسان فإنه ميّز الإنسان عن مشارك له في جنسه القريب ، وهو الحيوان ، أو البعيد فبعيد كالحناس للإنسان فإنه ميّزه عن مشارك له في جنسه البعيد ، وهو الجسم النامي .

والخاصة: هو الخارج المقول على ما تحت حقيقة واحدة ، فإن عمت الأفراد فشاملة ، كالضحك بالقوة للإنسان ، وإلا فغير شاملة ، كالضحك بالفعل للإنسان .

والعرض العام: هو الخارج المقول على حقائق مختلفة ، ثم هو لازم إن امتنع انفكاكه عن المعروف ، ومفارق إن لم يمتنع .

ثم اللازم إمّا لازم الماهية كالزوجية للأربعة ، أو لازم الوجود ثم هو إمّا لازم الوجود الذهني ، كالكلية والجزئية للشيء ، وإمّا لازم الوجود الخارجي ، كالتحيز للجسم ، فإنه لازم للجسم إذا وجد في الخارج .

ولازم الماهية قسمان: بين: وهو الذي يلزم تصوّره من تصوّر الملزوم ، وقد يقال البين على الذي يلزم من تصوّرهما الجزم باللزوم . وهو أعتم من الأول وغير بين . وهو الذي لا يلزم تصوّره من تصوّر الملزوم . وقد يقال هو الذي لا يلزم من تصوّره مع تصوّر الملزوم الجزم باللزوم .

والمفارق على قسمين: مفارق بالقوة كحركة الأفلاك ، ومفارق بالفعل ، وهو على قسمين: إمّا أن يزول بسرعة ، كحُمرة الخجل وُصفرة الوجل ، وإمّا يبُطؤ ، كالعشق وهو ماخوذ من العشقّة ، وعبارة عن إفراط الحب .

(المحلل) : حرّروا تعريف الذاتى والعرضى أولاً ، وعَيّنوا الذاتيات والعرضيات من الكليات الخمسة ثانياً ، واذكروا أمّهات المطالب إجمالاً ثالثاً ؟

(المحلل) : اعلم : أنّ الذاتى يُفسر بتفسيرين : الأول : بأنّه ما يكون داخلياً فى حقيقة جزئياته ، فلا يُطلق اسم الذاتى على النوع بهذا التفسير ، فيكون الذاتيات اثنتين : الجنس والفصل ، وعلى هذا يكون تعريف العرضى ما لا يكون داخلياً فى حقيقة جزئياته .

والتفسير الثانى : الذاتى : ما لا يكون خارجاً من الذات فهذا التفسير النوع أيضاً داخل فى الذاتى ، والذاتيات إذن ثلاثة : النوع ، والجنس ، والفصل ، ويكون تعريف العرضى حينئذ ما يكون خارجاً عن الذات .

فإن قلت : لا يُمكن أن يكون النوع ذاتياً ؛ لأنّ معنى الذاتى المنسوب إلى الذات ، ولا يمكن أن يكون النوع منسوباً إلى الذات ؛ فإنّ النوع هو الذات والتغاير بين المنسوب والمنسوب إليه ضرورى ؟ قلت : كون النوع ذاتياً بالنسبة إلى الماهية الشخصية ، والماهية الشخصية وإن لم تكن مغايرة له بحسب الحقيقة لكنها مغايرة له بحسب الاعتبار ، وهذا القدر من التغاير كاف بين المنسوب والمنسوب إليه .

أمّهات المطالب : حاصل ما قال محبّ الله البهارى : " وأمّهات المطالب أربع : ما ، وأنى ، وهل ، ولم .

ثمّ "ما" على قسمين : شارحة ، وحقيقية ؛ لأنّ المطلوب به إمّا نفس شرح الاسم وتوضيحه (أى تصوّر الشئ بدون العلم بوجوده الخارجى) فتسمى شارحة ؛ لأنّ المطلوب به نفس شرح الاسم . وان كان المطلوب به شرح الاسم وتوضيحه مع العلم بوجوده الخارجى فتسمى حقيقية . وأنى : لطلب المميّز بالذاتيات ، أو بالعوارض (يعنى أنّ كلمة أى لطلب المميّز للشئ الذى هو قبل أى من المشاركات فيما يُضاف إليه أى) .

وهل : إمّا لطلب التصديق بوجود شئ فى نفسه ، لا الوجود الرباطى فتسمى بسيطة ، كما يقال هل الإنسان موجود أم لا ، أو على صفة غير الوجود فمركبة ، نحو : أن يقال هل الإنسان قائم أم لا .

ولم : لفظ لمّ قد يحى لطلب الدليل بمجرد التصديق (أى يكون فيه طلب العلة لتصديق العقد فقط من غير تعرّض لعلّة ثبوته فى نفس الأمر) كقولنا : لم كان هذا متعقّن الأخلاط ، قيل : لأنّه محموم ، فهو دليل إتى يعلم به إثبات الشئ (أى وجوده) لا عيّنّه ؛ لأنّ الحمى ليس علة لتعقّن الأخلاط بل الأمر بالعكس ، وقد يكون لمّ لطلب وجود الأمر فى نفس الأمر (يعنى لطلب علة وجود الأمر فى نفس الأمر) كقولنا : لمّ كان هذا محموماً ، قيل : لأنّه متعقّن الأخلاط ، وكلّ متعقّن الأخلاط فهو محموم ، فتعقّن الأخلاط علة للحمى فى نفس الأمر ، لا فى اللفظ

فقط وهذا دليل لمتى يُعرف به لثمة الشيء، وعليته .

(الموعود) : حرروا معنى تمام المشترك مفصلاً ؟

(الجواب) : اعلم : أن المراد بتمام المشترك ما لا يكون جزء مشترك سواه ، ولو كان فهو يكون جزء هذا ، كالحَيوان فإنه تمام المشترك بين الإنسان والفرس ، وليس جزء مشترك بينهما سواه ، والجسم الذي هو مشترك بينهما جزء من الحيوان ، وليس خارجاً عنه ، وكذا الجسم النامي والحساس أجزاء مشتركة ؛ لكنها ليست بخارجة عن الحيوان ؛ لأن الحيوان عبارة عن جسم نام حساس متحرك بالإرادة .

وقال الإمام الزاوي (في تعريف تمام المشترك) : إنه عبارة عن مجموع الأجزاء المشتركة بين الماهية ونوع آخر كالحَيوان ، فإنه مجموع الجوهر ، والجسم النامي ، والحساس ، والمتحرك بالإرادة ، وهي أجزاء مشتركة بين الإنسان والفرس . لكن تعريفه منقوض بالأجناس البسيطة ، كالجوهر فإنه جزء مشترك بين العقل والجنس ، ولا يكون له جزء حتى يصح أنه مجموع الأجزاء المشتركة ، فالصحيح التعريف الأول .

(الموعود) : حرروا الفرق بين الكلي المنطقي ، والطبيعي ، والعقلي مع وجوه الأسماء أولاً وأوضحوا وجود

هذه المفهومات وعدمها في الخارج ثانياً ؟

(الجواب) : اعلم : أن مفهوم الكلي (أي ما يُعبر عنه بالكلي) وهو تجويز العقل الصديق على كثيرين من حيث هو هو ، مع قطع النظر عن التقييد بشيء يُسمى كلياً منطقياً ؛ لأن هذا الكلي عنوان المسائل المنطقية ، و معروض ذلك المفهوم (أي ما يُعرض له ذلك المفهوم) كالإنسان يسمى كلياً طبيعياً ؛ لأنه طبيعة من الطبائع ، أي حقيقة من الحقائق ، والمجموع من العارض والمعروض كالإنسان الكلي يُسمى كلياً عقلياً ؛ إذ لا تحقق له إلا في العقل .

☆ بحث وجود هذه المفهومات وعدمها في الخارج ☆

اعلم : أن الكلي المنطقي من المعقولات الثانية ، ومن ثم لم يذهب أحد إلى وجوده في الخارج ، وإذا لم يكن المنطقي موجوداً لم يكن العقلي موجوداً ؛ لأنه مركب من المنطقي والطبيعي ، والمنطقي معدوم في الخارج على قول الجمهور ، فالعقلي أيضاً يكون معدوماً من الخارج ؛ إذ انتفاء الجزء يستلزم انتفاء الكل من حيث الكل ، فالمنطقي والعقلي ليسا موجودين في الخارج ، وإنما هما من الموجودات الذهنية ، وأما الطبيعي ففي وجوده في الخارج اختلاف ، فذهب المحققون ، ومنهم الشيخ الرئيس إلى أنه موجود في الخارج بعين وجود الأفراد ، وذهب شاذلية قليلة إلى عدم وجوده في الخارج ، وهم يقولون إن الموجود في الخارج هو الأشخاص .

(الموعود) : حرروا وجه حصر النسب الأربع بين الكلّين أولاً ، واذكروا وجه اعتبار النسب الأربع بين

الكليتين دون الجزئيتين ، والجزئى والكلى ثانياً ؟

العموم: اعلم: أن النسبة بين الكليين تتصور على أنحاء أربعة ؛ لأنك إذا أخذت كليتين فيما أن يصدق كل منهما على ما يصدق عليه الآخر ، فهما متساويان كالإنسان والناطق ؛ لأن كل إنسان ناطق ، وكل ناطق إنسان ، فمرجع التساوى إلى موجبتين كليتين ، كقولنا : كل ما هو إنسان فهو ناطق ، وكل ما هو ناطق فهو إنسان ، أو يصدق أحدهما على كل ما يصدق عليه الآخر ، ولا يصدق الآخر على جميع أفراد أحد هما فيبينهما عموم وخصوص مطلقاً ، كالحيوان والإنسان ، فيصدق الحيوان على كل ما يصدق عليه الإنسان ، ولا يصدق الإنسان على كل ما يصدق عليه الحيوان بل على بعضه ، فمرجع العموم والخصوص مطلقاً إلى موجبة كلية من جانب الأعم ، وسالبة جزئية من جانب الأخص ، كقولنا : كل ما هو إنسان فهو حيوان ، وليس بعض ما هو حيوان فهو إنسان ، أو لا يصدق شئ ، منهما على شئ ، مما يصدق عليه الآخر فهما متباينتان كالإنسان والفرس ، فمرجع التباين إلى سالتين كليتين ، نحو لا شئ من الإنسان بفرس ، ولا شئ من الفرس بإنسان أو يصدق بعض كل واحد منهما على بعض ما يصدق عليه الآخر فيبينهما عموم وخصوص من وجه ، كالأبيض والحيوان ، ففي البط يصدق كل منهما ، وفي الفيل يصدق الحيوان فقط ، وفي الثلج والعاج يصدق الأبيض فقط ، فمرجع العموم والخصوص من وجه إلى سالتين جزئيتين ، هما مادتان للافتراق ، وموجبة جزئية هي مادة الاجتماع ، نحو بعض الحيوان أبيض وبعض الحيوان ليس بأبيض ، وبعض الأبيض ليس بحيوان .

☆ وجه اعتبار النسب بين الكليين دون المفهومين ☆

اعلم: أنها اعتبرت النسب بين الكليين دون المفهومين ؛ لأن المفهومين إما كليان ، أو جزئيان ، أو كلوى وجزئى ، والنسب الأربع لا تتحقق فى القسمين الأخيرين : أما الجزئيان ؛ فلأنهما لا يكونان إلا متباينين ، وأما الجزئى والكلوى ، فلأن الجزئى إن كان جزئياً لذلك الكلى يكون أخص منه مطلقاً ، وإن لم يكن جزئياً له يكون مباحثاً له .

بيان النسب الأربعة

تباين

كالإنسان والفرس

تساوي

كالإنسان والناطق

عموم وخصوص من وجه

كالأبيض والحيوان

عموم وخصوص مطلق

كالحيوان والإنسان

السؤال: حرّروا النسب بين نقائص النسب الأربع بطريق الضبط والإيجاز؟

الجواب: اعلم: أن نقيض المتساويين أيضاً متساويان ، مثل: لا إنسان ولا ناطق ؛ لأنه لو لم يصدق أحدهما على ما يصدق عليه الآخر لصدق عليه لاستحالة ارتفاع النقيضين ، فيصدق عين أحد المتساويين بدون الآخر ، وهذا خلف .

ونقيض العموم والخصوص مطلقاً أيضاً عموم وخصوص مطلقاً ، لكن نقيض الأعم مطلقاً يكون أخص من نقيض الأخص مطلقاً ؛ لصدق نقيض الأخص على كل ما يصدق عليه نقيض الأعم .

وبين نقيض المتباينين ، والعام والخاص من وجه تبائن جزئي ، وهو يتحقق تارة في ضمن التباين الكلي ، وتارة في ضمن العموم والخصوص من وجه ، مثال المتباينين الذين بين نقيضيهما تبائن كلي ، كالموجود والمعدوم ، واللا موجود واللامعدوم ، والمتباينين الذين بين نقيضيهما عموم وخصوص من وجه ، كالحجر والإنسان ، والآلحجر والآلإنسان فإنهما نقيضان للحجر والإنسان يجتمعان في الشجر ويتفرد الآلحجر في الإنسان ويتفرد الآلإنسان في الحجر ، ومثال الأعم والأخص من وجه بين نقيضيهما تبائن كلي ، كآلآلحجر وآلآلإنسان ، والحجر والإنسان فإنهما نقيضان للآلحجر والآلإنسان وبينهما تبائن كلي ، ومثال الأعم والأخص من وجه بين نقيضيهما عموم وخصوص من وجه ، كالحيوان والأبيض .

السؤال: حرّروا تعريف الجزئي الحقيقي والإضافي أولاً ، وأوضحوا النسبة بينهما ثانياً ؟

الجواب: اعلم: أن للجزئي معنيين : الأول: ما يمنع العقل صدقه على كثيرين ، كما مرّ سابقاً ، فهذا الجزئي حقيقي ، لأنه أحق بكونه جزئياً ، إذ جزئيته بالنظر إلى حقيقته ، والثاني ما يندرج تحت كلي ، فهذا جزئي إضافي ، لأن جزئيته إنما هو بالنسبة والإضافة إلى ما يندرج تحته ، إذ جزئية الإنسان ، إنما هي باعتبار كونه تحت الحيوان ، وأما بحسب نفسه فهو كلي .

النسبة بين الجزئيين : اعلم: أن بين الجزئي الحقيقي والإضافي نسبة عموم وخصوص من وجه ؛ لتصادقهما في زيد فإنه حقيقي لامتناع صدقه على كثيرين ، وإضافي لاندرجه تحت كلي وهو الإنسان ، ووجود الحقيقي في الواجب عزّ اسمه على مذهب الحكماء بدون الإضافي ، لعدم اندراجه تحت شيء ، ووجود الإضافي في الإنسان ؛ لاندرجه تحت الحيوان ، وعدم الحقيقي ؛ لعدم امتناع صدقه على كثيرين .

السؤال: حرّروا تعريف النوع الحقيقي والإضافي مع بيان فوائد القيودات أولاً ، وأوضحوا النسبة بينهما

ثانياً ؟

الجواب: تعريف النوع الحقيقي : هو كلي مقول على كثيرين متفقين بالحقائق في جواب ما هو .

تعريف النوع الإضافي : ماهية يقال عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو قولاً أولياً .
 فوائد القيودات : فوائد قيودات التعريف الأول واضحة لا حاجة إلى بيانها ، نعم نذكر فوائد القيودات
 للتعريف الثاني ، فنقول : قوله : "ماهية" جنس يشمل الكل ، وقوله : "يقال عليها وعلى غيرها الجنس" يخرج
 البسائط ؛ إذ ليس لها جنس يقال عليها ، وقوله : "في جواب ما هو" يخرج الخاصة ، والعرض العام للحقائق
 المركبة ؛ إذ الجنس لا يصدق عليها في جواب ما هو ، وقوله : "قولاً أولياً" يخرج الصنف ؛ إذ صدق الجنس عليه
 ليس بصدق ذاتي بل بواسطة صدق النوع عليه ، فإن الحيوان إنما يصدق على الزنجي بواسطة حمل الإنسان عليه
 ، وذلك ؛ لأن الحيوان ما لم يصر إنساناً لم يكن محمولاً على الزنجي .

بيان النسبة بينهما : قال المتأخرون : إن بينهما عموماً وخصوصاً من وجه ؛ لأنهما يتصادقان على
 النوع السافل كالإنسان ؛ لأنه نوع حقيقي من حيث أنه مقولٌ على أفراد متفكة الحقيقة ، ونوع إضافي من حيث
 أنه مقولٌ عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو ، ويصدق الإضافي بدون الحقيقي ، كما في الأنواع المتوسطة ؛
 فإنها أنواع إضافية وليست أنواعاً حقيقية ؛ لأنها الأجناس ويصدق الحقيقي بدون الإضافي في الحقائق البسيطة
 كالعقل والنقطة ، فإنها أنواع حقيقية ، وليست أنواعاً إضافية . وقال المتقدمون ، ويفهم من كلام الشيخ أيضاً في
 الشفاء : أن بين النوع الحقيقي ، والإضافي نسبة العموم والخصوص مطلقاً ، فكل نوع حقيقي فهو نوع إضافي ولا
 عكس .

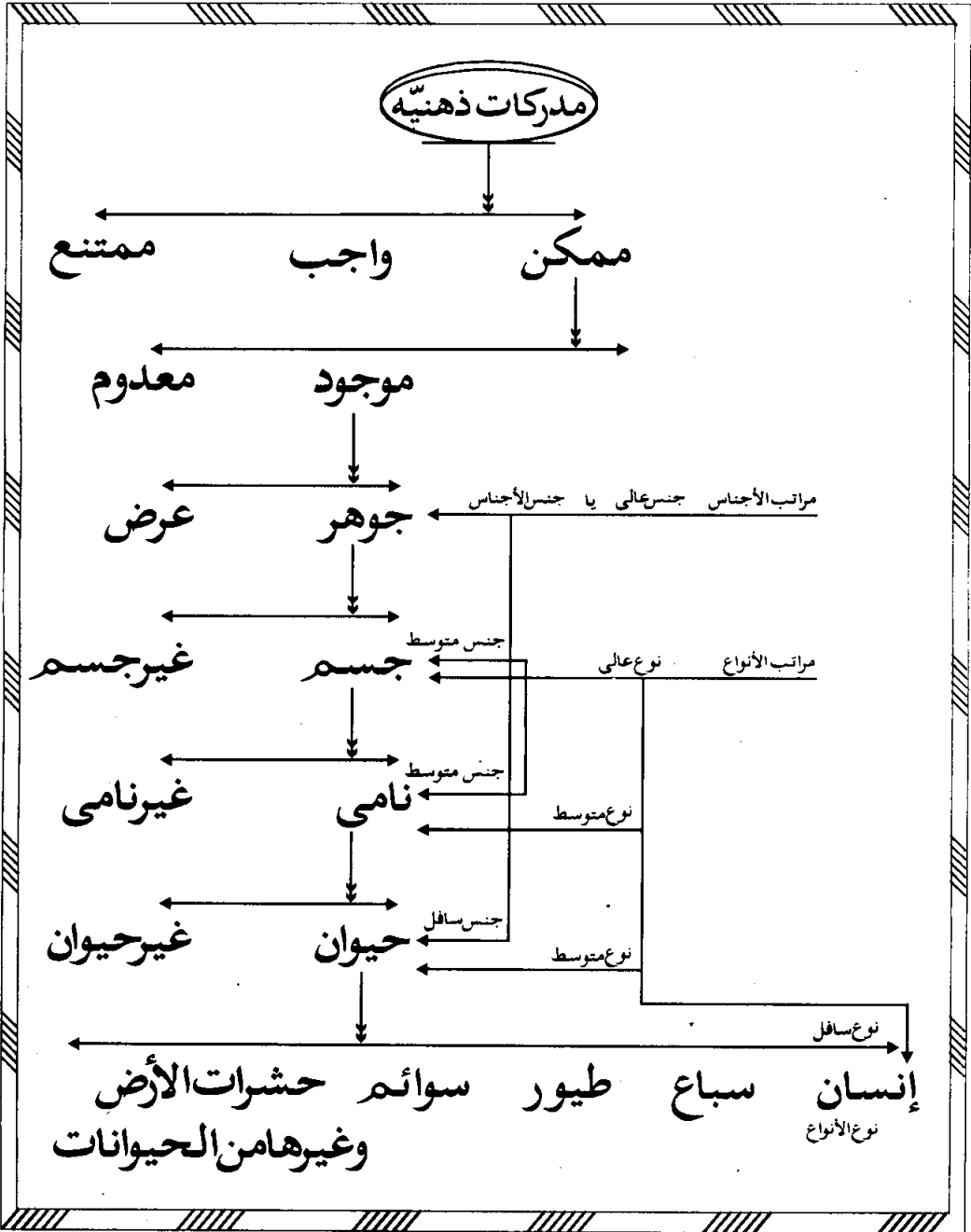
المسألة : حرروا ترتيب الأجناس ، وترتيب الأنواع مفصلاً ؟

الجمهورية : اعلم : أن الجنس إما سافل : وهو ما لا يكون تحته جنس ، ويكون فوقه جنس ، بل إنما يكون
 تحته النوع ، كالحيوان فإن تحته الإنسان ، وهو نوع ، وفوقه الجسم النامي ، وهو جنس ، فالحيوان جنس سافل ،
 وإما متوسط : وهو ما يكون تحته جنس ، وفوقه أيضاً جنس ، كالجسم النامي فإن تحته الحيوان ، وفوقه الجسم
 المطلق ، وإما عال : وهو ما لا يكون فوقه جنس ، ويُسمى جنس الأجناس أيضاً ، كالجوهر فإنه ليس فوقه جنس ،
 وتحته الجسم المطلق ، والجسم النامي ، والحيوان .

فائدة : ترتيب الأجناس معتبر متصاعدة ، ولذا يقال للجنس العالی جنس الأجناس ؛ لأن جنسية الشيء
 إنما هي بالقياس إلى ما تحته .

ترتيب الأنواع : اعلم : أن الأنواع قد ترتب مُتنازلةً ، فالنوع قد يكون تحته نوع ، ولا يكون فوقه
 نوع ، فهو النوع العالی كالجسم ، وقد يكون تحته نوع ، وفوقه نوع ، وهو النوع المتوسط ، كالجسم النامي ،

والحيوان ، وقد لا يكون تحته نوع ، ويكون فوقه نوع وهو النوع السافل ، ويقال له نوع الأنواع أيضاً ، وإنما سُمي السافل بنوع الأنواع ؛ لأن نوعيّة الشيء إنما يكون بالقياس إلى ما فوقه .



السؤال: حرّروا تعريف المعرّف ، والنسبة بين المعرّف (بالكسر) والمعرّف (بالفتح) في العموم والخصوص ؟

الجواب: المعرّف للشيء هو الذي يستلزم تصوّره تصوّر ذلك الشيء ، أو إمتيازه عن كلّ ما عداه .
 ثمّ المعرّف : إمّا أن يكون نفس المعرّف (بالفتح) أو غيره ، لا جائز أن يكون نفس المعرّف ؛ لوجوب أن يكون المعرّف (بالكسر) معلوماً قبل المعرّف (بالفتح) والشيء لا يُعلم قبل نفسه ، فتعيّن أن يكون غير المعرّف (بالفتح) . فبعد ثبوت المغايرة لا يخلو إمّا أن يكون مساوياً للمعرّف (بالفتح) أو أعمّ منه ، أو أخصّ منه ، أو مبيئاً له ، لا سبيل إلى أنه أعمّ من المعرّف (بالفتح) ؛ لأنّ الأعمّ قاصر عن إفادة التعريف ؛ فإنّ المقصود من التعريف إمّا تصوّر حقيقة المعرّف ، أو إمتيازه عن جميع ما عداه ، والأعمّ من الشيء لا يفيد شيئاً منهما ، ولا إلى أنه أخصّ ؛ لكونه أخفى ؛ لأنه أقلّ وجوداً في العقل ؛ فإنّ وجود الخاص في العقل مستلزم لوجود العام ، وربما يُوجد العام في العقل بدون الخاص ، ولا سبيل إلى أنه مبيئ ؛ لأنّ الأعمّ والأخصّ لهما لم يصلحاً للتعريف مع قربهما إلى الشيء ، فالمبيئ بالطريق الأولى ؛ لأنه في غاية البعد عنه ، فوجب أن يكون المعرّف مساوياً للمعرّف في العموم والخصوص .

السؤال: حرّروا معنى قولهم: "لا بدّ أن يكون التعريف جامعاً ومانعاً ، أو مطرداً ومنعكساً" ؟

الجواب: معنى الجامعيّة : أن يكون المعرّف متناولاً لكلّ واحد من أفراد المعرّف بحيث لا يشدّ منه فرد ، وهذا معنى قولهم : كلّما صدق عليه المعرّف (بالفتح) صدق عليه المعرّف (بالكسر) ، ومعنى المانعيّة : أن يكون المعرّف بحيث لا يدخل فيه شيء من أعيان المعرّف (بالفتح) ، والاطراد بمعنى المنع ، والانعكاس بمعنى الجمع .

السؤال: حرّروا أقسام التعريف مفضلاً ؟

الجواب: اعلم : أن التعريف على قسمين : الأوّل حقيقي : وهو ما فيه تحصيل صورة غير حاصلّة . والثاني لفظي : وهو ما لا يكون فيه تحصيل صورة بل يكون الالتفات إلى الصّورة الحاصلة في الذّهن ثانياً ، كما في تعريف الغضنفر بالأسد ، فإنّ صورة الأسد كانت حاصلّة لنا ومعلومة لنا ، ولكننا لم نعرفه بلفظ الغضنفر فإذا أورد في تعريف الغضنفر يلتفت إليه ثانياً .

والحقيقي على قسمين : تعريف بحسب الحقيقة : إن كان تحصيل صورة غير حاصلّة علم وجودها في الخارج ، كالحيوان النّاطق في تعريف الإنسان وهو قد يكون بالكُنه ، وقد يكون بالوجه .
 وتعريف بحسب الاسم : إن كان تحصيل صورة غير حاصلّة لم يُعلم وجودها في الخارج سواء وجدت

فيه أو لم يوجد ، كتعريف العنقاء بالطائر المخصوص الذى عدم وجوده ، وهو أيضاً أعم من أن يكون بالكُنه أو بالوجه .

فكل واحد منهما يكون حداً ورسماً ، تاماً و ناقصاً ، فترتقى أقسام التعريف إلى التسعة ، أربعة للتعريف الحقيقى بحسب الحقيقة : وهى حدٌ ورسمٌ ، وكلٌ واحد منهما تامٌ و ناقصٌ ، وأربعة للتعريف بحسب الاسم ، وهى حدٌ ورسمٌ ، وكلٌ واحد منهما تامٌ و ناقصٌ ، والقسم التاسع اللفظى .

قال بعض العلماء : ثم كل واحد من التام و الناقص إما حقيقى أو مجازى ، فيكون مجموع أقسام التعريف سبعة عشر واحد منها للتعريف اللفظى ، والباقى وهى ستة عشر للتعريف الحقيقى .

ثم الثمانية منها للتعريف الحقيقى بحسب الحقيقة ، بأن تكون أربعة من تلك الثمانية للتعريف الحقيقى بحسب الحقيقة حقيقة ، وأربعة أخرى منها للتعريف الحقيقى بحسب الحقيقة مجازاً ، والثمانية الباقية منها للتعريف الحقيقى بحسب الاسم ، بأن تكون أربعة أخرى منها للتعريف الحقيقى بحسب الاسم حقيقة ، وأربعة أخرى منها للتعريف الحقيقى بحسب الاسم مجازاً .

(المعراج) : حرر وواجه حصر التعريف فى الأقسام الأربعة الذائعة المشهورة مع بيان وجوه الأسمى ،

والأمثلة ؟

(المعراج) : اعلم : أن التعريف إما بمجرد الذاتيات أولاً ، فإن كان بمجرد الذاتيات ، فإما أن يكون بجميع الذاتيات ، وهو الحد التام ، أو ببعضها وهو الحد الناقص ، وإن لم يكن بمجرد الذاتيات ، فإما أن يكون بالجنس القريب والخاصة وهو الرسم التام ، أو بغير ذلك فهو الرسم الناقص .

وجوه الأسمى مع بيان الأمثلة : الحد التام : ما يتركب من الجنس والفصل القريبين ، كتعريف الإنسان بالحيوان الناطق ، أما تسميته حداً ؛ فلأنه فى اللغة المنع ، وهو لاشتماله على الذاتيات مانع عن دخول الأغير الأجنبية فيه . وأما تسميته تاماً ؛ فلذكر الذاتيات فيه بتمامها .

والحد الناقص : ما يكون بالفصل القريب وحده ، أو به وبالجنس البعيد ، كتعريف الإنسان بالناطق ، أو بالجسم الناطق ، أما أنه حد ؛ فلما ذكرنا ، وأما أنه ناقص ؛ فلحذف بعض الذاتيات عنه .

والرسم التام : ما يتركب من الجنس القريب والخاصة ، كتعريفه بالحيوان الضاحك ، أما أنه رسم ؛ فلأن رسم الدار أثرها ، ولما كان هذا التعريف تعريفاً بالخارج اللازم الذى هو أثر من آثار الشئ ، فيكون تعريفاً بالأثر ، وأما أنه تام ؛ فلمشابهة الحد التام من حيث أنه وضع فيه الجنس القريب وقيد بأمر يختص بالحي .

والرسم الناقص : ما يكون بالخاصة وحدها ، أو بها وبالجنس البعيد ، كتعريف الإنسان بالضاحك ، أو

بالجسم الضاحك ، أما كونه رسماً فلما مرّ ، وأما كونه ناقصاً فلحذف بعض أجزاء الرسم التام عنه .

(الموال) : ههنا أقسام آخر : وهى التعريف بالعرض العام مع الفصل ، أو مع الخاصة ، أو بالفصل مع

الخاصة ، فلم تركها ؟

(الموال) : لم يعتبروا هذه الأقسام ؛ لأن الغرض من التعريف إما التمييز أو الإطلاع على الذاتيات ،

والعرض العام لا يفيد شيئاً منهما ، فلا فائدة فى ضمّه مع الفصل والخاصة ، وأما المركب من الفصل والخاصة

فالفصل فيه يفيد التمييز والإطلاع على الذاتى ، فلا حاجة إلى ضمّ الخاصّة إليه ، وإن كانت مفيدة للتمييز ؛ لأن

الفصل أفاده مع شىء آخر ، وهو الإطلاع على الذاتى .

(الموال) : حرّروا وجوه اختلال التعريف ؟

(الموال) : اعلم : أن وجوه اختلال التعريف إما معنوية أو لفظية : أما المعنوية فمنها تعريف الشىء بما

يساويه فى المعرفة والجهالة (أى يكون العلم بأحدهما مع العلم بالآخر والجهل بأحدهما مع الجهل بالآخر)

كتعريف الحركة بما ليس بسكون ، فإنهما فى المرتبة الواحدة من العلم والجهل ، فمن علم أحدهما علم الآخر ،

ومن جهل أحدهما جهل الآخر ، والمعرف يجب أن يكون أقدم ؛ لأن معرفة المعرف علة لمعرفة المعرف ،

والعلة مقدمة على المعلول ، ومنها تعريف الشىء بما يتوقف معرفته عليه إما بمرتبة واحدة ، ويسمى دوراً مصرحاً ،

كما يقال : الكيفية ما بها يقع المشابهة ، ثم يقال المشابهة : اتفاق فى الكيفية ، وإما بمراتب ويسمى دوراً مضمرأ ،

كما يقال : الاثنان زوج أول ، ثم يقال : الزوج الأول هو المنقسم بمتساويين ، ثم يقال المتساويان هما الشيطان اللذان

لا يفضل أحدهما على الآخر ، ثم يقال : الشيطان هما الاثنان .

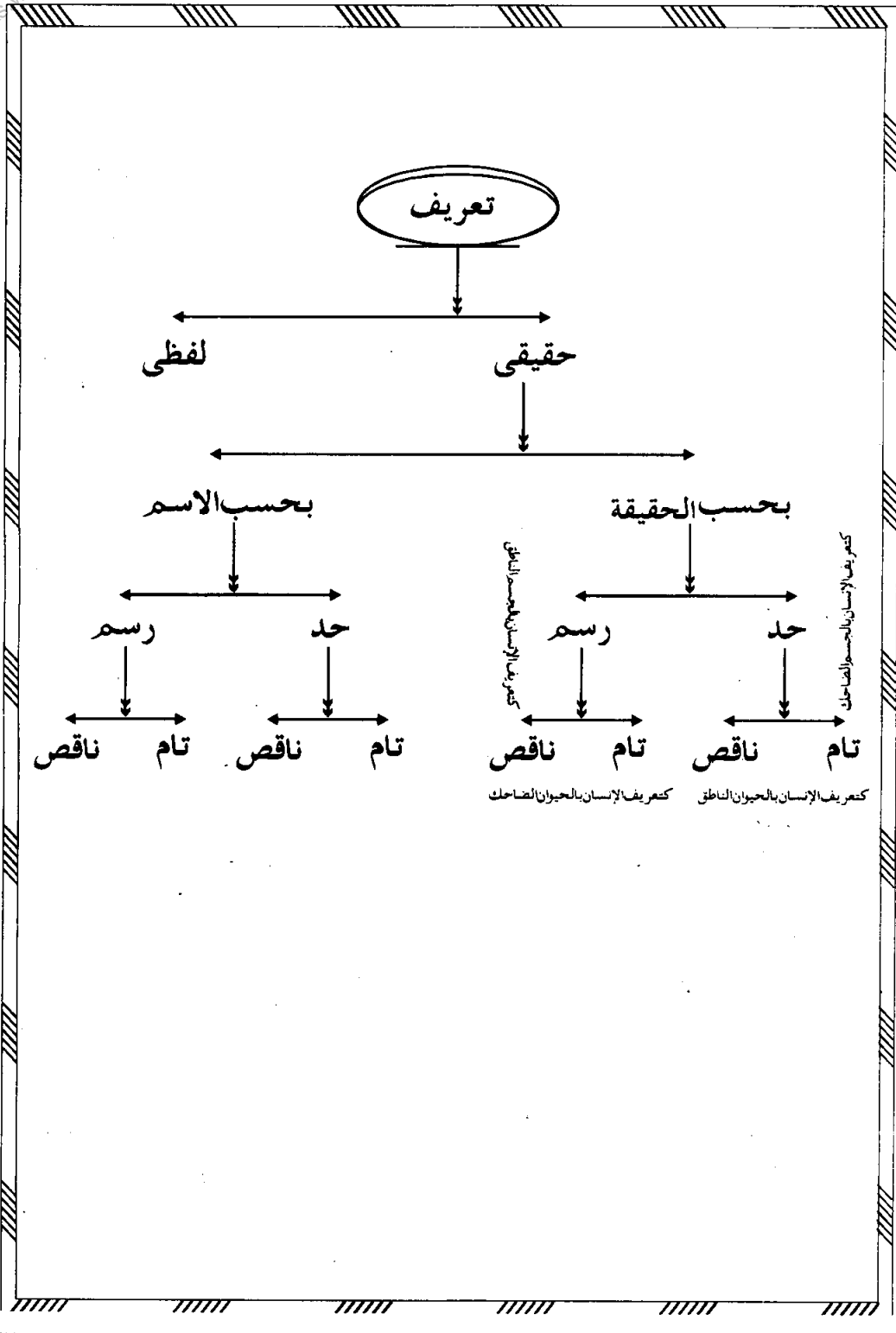
وأما الأغلاط اللفظية : فإنما يتصور إذا حاول الإنسان التعريف لغيره ، وذلك بأن يستعمل فى التعريف

ألفاظاً غريبة غير ظاهرة الدلالة بالنسبة إلى ذلك الغير ، فيفوت غرض التعريف ، كاستعمال الألفاظ الغريبة

الوحشية ، مثل أن يقال : النار أسطقس فوق الأسطقسات ، وكاستعمال الألفاظ المجازية ، فإن الغالب

تبادر المعانى الحقيقية إلى الفهم ، وكاستعمال الألفاظ المشتركة ، فإن الاشتراك مخلّ لفهم المعنى المقصود ،

نعم لو كان للسامع علم بالألفاظ الوحشية ، وكان هناك قرينة دالة على المراد جاز استعمالها فيه .



بمع اللد الرمس الررمج

التصريفات

المقالة: المقصود الأصلي في هذا الفن بيان القول الشارح والحجة فمالأهل هذا الفن يشرعون بعد فراغهم عن بيان القول الشارح بمباحث القضية وأقسامها مع أن المناسب لهم أن يشرعوا ببيان الحجة بعد فراغهم عن بيان القول الشارح؟

المقالة: أقول: كما أن للقول الشارح مبادئ يتوقف عليها ويجب تقديمها عليه وهي مباحث الكليات الخمسة لتركب المعرف منها، كذلك للحجة مبادئ تتركب منها، وتتوقف معرفتها على معرفة تلك المبادئ، وهي مباحث القضايا فلذلك قدم مباحث القضية وأقسامها.

المقالة: حرروا تعريف القضية مع بيان فوائد القيودات أولاً، ثم زينوا القرطاس بأقسامها الأولية ناي

اكتبوا الفرق بين الأقسام الأولية والثانوية ثالثاً؟

المقالة: تعريف القضية: القضية قول يحتمل الصدق والكذب، وقيل: هو قول يصح أن يقال لقائله إنه صادق فيه أو كاذب فالتعريف الأول باعتبار أن الصدق والكذب وصفان للقضية، والثاني باعتبار أنهما وصفان للمتكلم.

فوائد القيودات: فقوله: "قول" جنس يشتمل الأقوال التامة، مثل زيد قائم، والناقصة، مثل: غلام

زيد.

اعلم: أن القول يُطلق على الملفوظ والمعقول، فالقول الملفوظ جنس للقضية الملفوظة والقول المعقول جنس للقضية المعقولة.

وقوله: "يصح أن يقال لقائله آه" فصل يخرج الأقوال الناقصة والإنشآت كلها من الأمر والنهي وغيرها.

الأقسام الأولية للقضية: القضية قسمان: حملية وشرطية؛ لأنها إن لم توجد في شئ من طرفيها الدلالة

على النسبة التامة فهي حملية، كقولك: "الإنسان حيوان"، وإن وجدت فإما أن توجد في أحد الطرفين أو في كليهما،

فإن وجدت في أحد الطرفين فهي أيضاً حملية، كقولنا: "زيد أبوه قائم" وإن وجدت في كليهما، فإما أن تكون

ملحوظة إجمالاً أو تفصيلاً، فإن كانت ملحوظة إجمالاً فهي أيضاً حملية، نحو: زيد عالم نقيضه زيد ليس بعالم؛

لأنه بمنزلة أن يقال: هذه القضية نقيض تلك القضية، وإن كانت ملحوظة تفصيلاً فهي شرطية كذا أفاد السيد قدس

سِرّه وهذا أحسن الطرق في تقسيم القضية فلا يرد الاعتراضات الواردة في هذا المقام .

وهنا طريقتان آخران الأول: أن القضية قسمان حملية و شرطية ، أما الحملية فهي ما حكم فيها بثبوت شئ ، لشيء ، أو نفيه عنه ، كقولك : "زيد قائم وليس بقائم" وأما الشرطية فما لا يكون فيها ذلك الحكم .
والثاني: أن القضية قسمان: حملية و شرطية فالشرطية ما ينحل إلى قضيتين ، كقولنا : إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، وليس ألبتة إذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود ، فإذا حذفنا الأدوات بقيت الشمس طالعة والنهار موجود ، والحملية ما لا ينحل إلى قضيتين بل ينحل إما إلى مفردين ، كقولك : زيد قائم فإنك إذا حذفنا الرابطة أعنى هو بقي زيد قائم ، وهما مفردان ، وإما إلى مفرد وقضية ، كما في قولك : "زيد أبوه قائم" فإذا حللته بقي زيد وهو مفرد وأبوه قائم وهو قضية .

اعلم: أن معنى الانحلال أن تحذف الأدوات الدالة على ارتباط أحد هما بالآخر .

فإن قلت: قولنا: "الحيوان الناطق ينتقل بنقل قدميه" ، وقولنا: "زيد عالم يضاهه زيد ليس بعالم" ، وقولنا: "الشمس طالعة يلزمه النهار موجود" حمليات مع أن أطرافها ليست بمفردات فانقضت التعريفان طرفا وعكسا؟
فنقول: المراد بالمفرد إما المفرد بالفعل أو المفرد بالقوة ، وهو الذي يمكن أن يعبر عنه بلفظ مفرد ، والأطراف في القضايا المذكورة وإن لم تكن مفردات بالفعل إلا أنه يمكن أن يعبر عنها بالألفاظ المفردة وأقلها أن يقال هذا ذاك ، أو هو هو ، أو الموضوع محمول بخلاف الشرطيات ؛ فإنه لا يمكن أن يعبر عن أطرافها بألفاظ مفردة .
(هذا الاعتراض لا يرد على التقسيم الذي ذكرناه أولاً)

الفرق بين الأقسام الأولية والثانوية: الأقسام الحاصلة للشيء ، أولاً وبالذات أقسام أولية والأقسام الحاصلة للشيء ، بالواسطة أقسام ثانوية ، كالكلمة: أولاً على ثلاثة أقسام: اسم ، وفعل ، وحرث ، فهذه الأقسام أولية لها ، ثم الاسم على قسمين: معرب ومبني: فالمعرب والمبني قسمان للكلمة لكن بواسطة الاسم فهي أقسام ثانوية لها .

(العمارة): يا أيها الإخوان الكرام ! لِمَ ترك صاحب القطبي التعريف المشهور للقضية وهو قول يحتمل

الصدق والكذب ، واختار تعريفاً آخر وهو قول يصح أن يقال لقائله إنه صادق فيه أو كاذب؟

(العمارة): لما كان تعريف الجمهور مستلزماً للدور بحيث أن الصدق والكذب مطابقتا للخبر للواقع وعدم مطابقته له ، والخبر والقضية مترادفان ، فتوقف القضية على الصدق والكذب المتوقفين على الخبر الذي هو مرادف القضية ، فكان معرفة القضية موقوف على الصدق والكذب ومعرفة الخبر والقضية ، وإن هذا إلا دور مبین ، فلذا تركه واختار تعريفاً آخر ، لكن نقول من جانب الجمهور: إن المراد من الصدق والكذب المعنى

المصدرى) يعنى الصدق هو المطابقة للواقع والكذب هو اللامطابقة له)، وهذا المعنى لا يتوقف على معرفة الخبر والقضية فلا يلزم الدور، أو نقول: الصدق والكذب بد يهين فلا يتوقف معرفتهما على معرفة الخبر، فلا يلزم الدور. (المول): حرروا أجزاء القضية الحملية مع أسمائها ووجوه تسميتها أولاً، ثم تقسيمها باعتبار الرابطة وباعتبار النسبة الحكمية، وباعتبار التحصيل والعدول، وباعتبار الموضوع مع بيان أقسام المحصورة، وباعتبار المحكى عنه ثانياً، توجروا أجزاء جزئياً آخراً؟

(الجواب): اعلم: أن الحملية تلتزم من أجزاء ثلاثة عند القدماء: أحدها المحكوم عليه، ويُسمى موضوعاً؛ لأنه قد وضع ليحكم عليه بشئ، والثاني المحكوم به، ويُسمى محمولاً لِحمله على شئ، والثالث الدال على الرابطة، ويُسمى رابطة؛ لدالاتها على النسبة الرابطة تسمية الدال باسم المدلول.

تقسيم الحملية باعتبار الرابطة: الحملية باعتبار الرابطة قسمان: ثنائية، وثلاثية، والرابطة قد تذكر، فُتسمى القضية ثلاثية، كما فى قولك: زيد هو قائم، وقد تحذف، فُتسمى ثنائية، كما فى قولك: زيد قائم، والرابطة محذوفة، وهى هو.

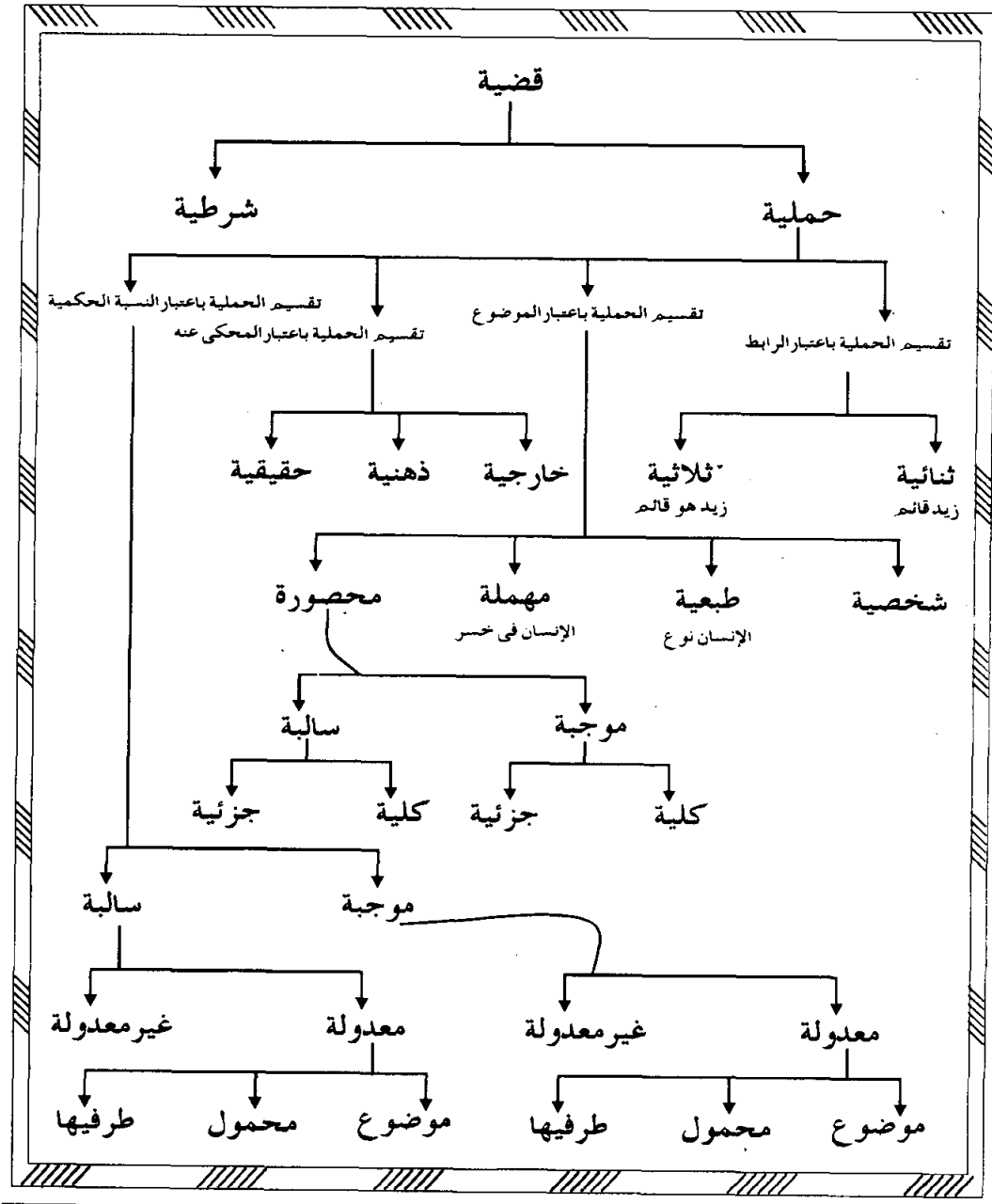
تقسيم الحملية باعتبار النسبة الحكمية: الحملية بهذا الاعتبار قسمان: موجبة وسالبة؛ لأن النسبة بين الموضوع والمحمول إن كانت بحيث يصح أن يقال: إن الموضوع محمول فموجبة، وإن كانت بحيث يصح أن يقال: إن الموضوع ليس بمحمول فسالبة، ثم كل منهما قسمان: معدولة وغير معدولة، فالمعدولة ما يكون فيه حرف السلب جزء من الموضوع، أو المحمول، أو كليهما، وغير معدولة: بخلافها ويُسمى غير المعدولة فى الموجبة مُحضلة وفى السالبة البسيطة.

تقسيم الحملية باعتبار الموضوع: الحملية باعتبار الموضوع على أربعة أنواع: مخصصة، وطبيعية، ومهملة، ومحصورة؛ لأن موضوعها إن كان جزئياً وشخصاً معيناً سميت القضية شخصية ومخصصة، وإن لم يكن جزئياً بل كان كلياً فهو على أنحاء؛ لأنها إن كان الحكم فيها على نفس الحقيقة تُسمى طبيعية، وإن كان على أفرادها فلا يخلو ما أن يكون كمية الأفراد فيها مبيناً أو لم يكن، فإن بين كمية الأفراد تُسمى محصورة، وإن لم يُبين تُسمى مهملة.

ثم المحصورة على أربعة أنواع: موجبة كلية، سالبة كلية، موجبة جزئية، وسالبة جزئية، لأن الحكم فيها إما بالإيجاب، أو بالسلب، وعلى التقديرين إما على كل الأفراد أو بعضها، فإن حكم بالإيجاب على كل الأفراد فموجبة كلية، وإن حكم بالإيجاب على بعضها فموجبة جزئية، وإن حكم بالسلب على كلها فسالبة كلية، وإن حكم بالسلب على بعضها فسالبة جزئية.

تقسيم الحملية باعتبار المحكى عنه: اعلم أن الحملية بهذا الاعتبار على ثلاثة أقسام: الخارجية والذهنية والحقيقية، لأن الحكم في الحملية موجبة كانت أو سالبة إن كان بحسب الخارج فخارجية، وإن كان بحسب الذهن فذهنية، وإن كان بحسب نفس الأمر فحقيقية.

وعليك بملاحظة الجدول



المسألة: حررنا معنى السور لغةً واصطلاحاً والمناسبة بين المعنيين أولاً، ثم اكتبوا أسوار المحصورات الأربع مع أمثلتها ثانياً، وعليكم بالفرق بين الأسوار الثلاثة للسالبة الجزئية، وهي ليس كل، وليس بعض، وبعض ليس ثالثاً؟

الجواب: اعلم: أن السور في اللغة يقال للجدار الذي حول البلاد للحفاظ، وفي الاصطلاح لفظيَّتين به كمية الأفراد من الكلية والبعضية .

وجه المناسبة: كما أن سور البلاد يحصر البلاد ويُحيط به كذلك اللفظ الدال على كمية الأفراد يحصرها ويُحيط بها.

أسوار المحصورات: سور الموجبة الكلية كل، ولام الاستغراق، كقولنا: كل إنسان حيوان، وسور الموجبة الجزئية بعض وواحد، كقولنا: الحيوان أسود وسور السالبة الكلية لاشيء، ولا واحد، ووقوع النكراه تحت النفي، كقولنا: لاشيء من الغراب أبيض، ولا واحد من النار بارِد، ونحو ما من ماء إلا وهو رطب . وسور السالبة الجزئية ليس كل، وليس بعض، وبعض ليس، كقولنا: ليس كل حيوان إنساناً.

☆ الفرق بين الأسوار الثلاثة (أى ليس كل وليس بعض وبعض ليس) ☆

اعلم: أن ليس كل دال على رفع الإيجاب الكلي بالمطابقة، وعلى السلب الجزئي بالالتزام، وليس بعض، وبعض ليس بالعكس؛ لأننا إذا قلنا: ليس كل حيوان إنساناً فمفهومه الصريح عدم ثبوت الإنسان لكل واحد واحد من أفراد الحيوان، وهو رفع الإيجاب الكلي، ومن لوازمه السلب الجزئي؛ لأنه إذا ارتفع الإيجاب الكلي، فلما أن يكون المحمول مسلوباً عن بعض، أو ثابتاً للبعض، وعلى كلا التقديرين يصدق السلب الجزئي جزماً، وإذا قلنا: بعض الحيوان ليس بإنسان، أو ليس بعض الحيوان إنساناً يكون مفهومه الصريح سلب الإنسان من بعض أفراد الحيوان للتصريح بالبعض، وإدخال حرف السلب عليه وهو السلب الجزئي وأما أنهما يدلان على رفع الإيجاب الكلي بالالتزام؛ فلأن المحمول إذا كان مسلوباً من بعض الأفراد لا يكون ثابتاً لكل الأفراد فيكون الإيجاب الكلي مُرتفعاً هذا هو الفرق بين ليس كل والأخيرين .

☆ الفرق بين ليس بعض وبعض ليس ☆

اعلم: أن ليس بعض قديذكر للسلب الكلي؛ لأن البعض غير معين وقد جاء تحت النفي، فأشبهه النكراه في سياق النفي فتفيد العموم مثلها، بخلاف بعض ليس؛ فإن البعض ههنا وإن كان غير معين أيضاً إلا أنه ليس واقعا في سياق النفي، وبعض ليس قديذكر للإيجاب العدولي الجزئي حتى إذا قيل: بعض الحيوان هو ليس بإنسان

أريد به إثبات الالإنسانية لبعض الحيوان لاسلب الإنسانية عنه ، بخلاف ليس بعض إذلا يمكن تصور الإيجاب مع تقدم حرف التّلب على الموضوع .

(المول): يا أيها الإخوان الكرام ! عليكم بالفرق بين مهملة المتقدمين والمتأخرين أولاً، ثم أوضحوا الاختلافهم في موضوع القضية المحصورة ثانياً، واكشفوا الغطاء عن قول المناطقه "مهملة المتأخرين" تلازم الجزئية؟

(الجواب): تعريف المهمله عند القديما: قضية يكون الموضوع فيها أمراً كلياً بلا زيادة شرط ، ولهذا تُسمى مهمله ؛ لأنها مأخوذة من الإهمال ومعناه التّرك وفيها ترك شرط زائد .

تعريف المهمله عند المتأخرين: قضية يكون الحكم فيها على الأفراد مع عدم ذكر الكمية فيها ، وتُسمى مهمله ؛ لتّرك بيان الكمية فيها .

حاصل الكلام: أن المحكوم عليه في المهمله الماهية من حيث هي عند المتقدمين ، كقولنا : الحيوان مقوم للإنسان . وأفراد غير مقدره عند المتأخرين ، كقولنا : الإنسان في خسر .

☆ اختلاف المتقدمين والمتأخرين في موضوع المحصورة ☆

عند المتقدمين: المحكوم عليه بالذات فيها الحقيقة الكلية ، كما في الطّبعية والمهمله عند هم .

فإن قلت: فكيف يُفرقون بين المحصورة والطّبعية والمهمله ؟

نقول: عند هم موضوع المحصورة طبعية من حيث الانطباق على الأفراد ، وموضوع الطّبعية من حيث العموم ، وموضوع المهمله طبعية من حيث هي . فالفرق باختلاف الحثيات والاعتبارات ولولا الحثيات والاعتبارات لبطلت الحكمة .

وعند المتأخرين: المحكوم عليه بالذات في المحصورة أفراد ، ثم الأفراد على قسمين واقعية واعتبارية فالأفراد الواقعية ما جاء تحصيلها بأمر واقعية ، كالأفراد النوعية والشخصية ، والأفراد الاعتبارية ما جاء تحصيلها بأمر اعتبارية كالحصة والفرد ، والمعتبر عند المناطقة الأفراد الواقعية .

معنى قولهم: "المهمله عند المتأخرين في قوة الجزئية" .

اعلم: أن المهمله عند هم تلازم الجزئية فإنه إذا صدق قولنا: الإنسان في خسر صدق بعض الإنسان في خسر ، وبالعكس (أى إذا صدق بعض الإنسان في خسر صدق الإنسان في خسر) .

(المول): حرّروا وجه تعبير المناطقة عن الموضوع بـ "ج" وعن المحمول بـ "ب" ولم يختاروا هذين اللفظين من بين حروف الهجاء، ثم المناسب أن يعبروا عن الموضوع بـ "ب" وعن المحمول بـ "ج" فلم عكسوا،

وكيف يُتلفظ بها بسيطاً أم مركباً عليكم بكشف الغطاء عن الاختلاف .

(الجمهور) : اعلم: أن المناطقة يعبرون عن الموضوع بـ"ب" وعن المحمول بـ"ج" لفائدتين:

أحدهما الاختصار، فإن قولنا: كل ج ب ، أخصر من قولنا: كل إنسان حيوان ، وثانيهما دفع توهم الانحصار، فإنهم لو وضعوا للموجبة الكلية مثلاً قولنا: كل إنسان حيوان وأجروا عليه الأحكام أمكن أن يذهب الوهم إلى أن تلك الأحكام إنما هي في هذه المادة دون الموجبات الكلية الأخر.

☆ وجه اختيار هذين الحرفين ☆

اعلم: أن أول حروف الهجاء ألف، لكن الألف الساكنة لا يمكن التلفظ بها، والمتحرك ليست لها صورة في الخط، فاعتبروا "الباء" ثم الحرف الثاني الذي يتميز عن ب في الخط وهو "ج" وعكسوا الترتيب الذي ذكرى، فلم يقولوا: كل ب ج ؛ للإشعار بأنها خارجان عن أصلهما، وهو أن يُراد بهما نفسهما .

☆ كيف يتلفظ بهما بسيطاً أم مركباً ☆

اختلف العلماء في هذه المسئلة فقال صاحب سلم العلوم: "والأشهر التلفظ بهما اسماً مركباً، كالمقطعات القرآنية، ويدل على ذلك أنهم يعبرون بالجيم والجيمة والباء والباية" وقال الشيخ عصام الدين: "الحق أن يتلفظ به مركباً ويقال كل جيم بَاءً والتلفظ البسيط خطأ وإن صار مجعاً عليه" فرأى الشيخ وصاحب السلم واحد وقال الفاضل اللاهوري، والفاضل الخير آبادي والفاضل العماد: الأشهر التلفظ بهما اسماً بسيطاً .
واستدلوا عليه بوجوه ثلاثة: الأول: أن المقصود في التعبير بهما ليس إلا الاختصار وذلك في التلفظ بالبسيط .

والثاني: أنه لو تلفظ بهما اسماً مركباً ينتقل الذهن إلى مُسمياتهما؛ لأنها هي المتبادرة من إطلاق لفظ الجيم والباء لا الموضوع والمحمول والمقصود هو هذا، لاذك .

والثالث: أن كتابتهما بسيط فينبغي أن يتلفظ بهما بسيطاً، والأجوبة عن دلائل صاحب سلم العلوم في شروح السلم فعليك بالمراجعة .

(المؤلف): حرروا معنى الحمل لغةً واصطلاحاً، وأقسامه مع الأمثلة؟

(الجمهور): اعلم: أن الحمل في اللغة هو الحكم بالثبوت أو بانتفائه، وفي الاصطلاح اتحاد المتغاثرين

في المفهوم بحسب الوجود، ففي قولك: زيدٌ كاتبٌ وعمرو شاعرٌ مفهوم زيد مغاثر لمفهوم كاتب، لكنهما موجودان بوجوه واحد وكذا مفهوم عمرو ومفهوم شاعر متغاثران، وقد اتحدافى الوجود .

ثم الحمل على قسمين: لأنه إن كان بواسطة في أو ذو أو اللام كما في قولك: زيد في الدار والمال

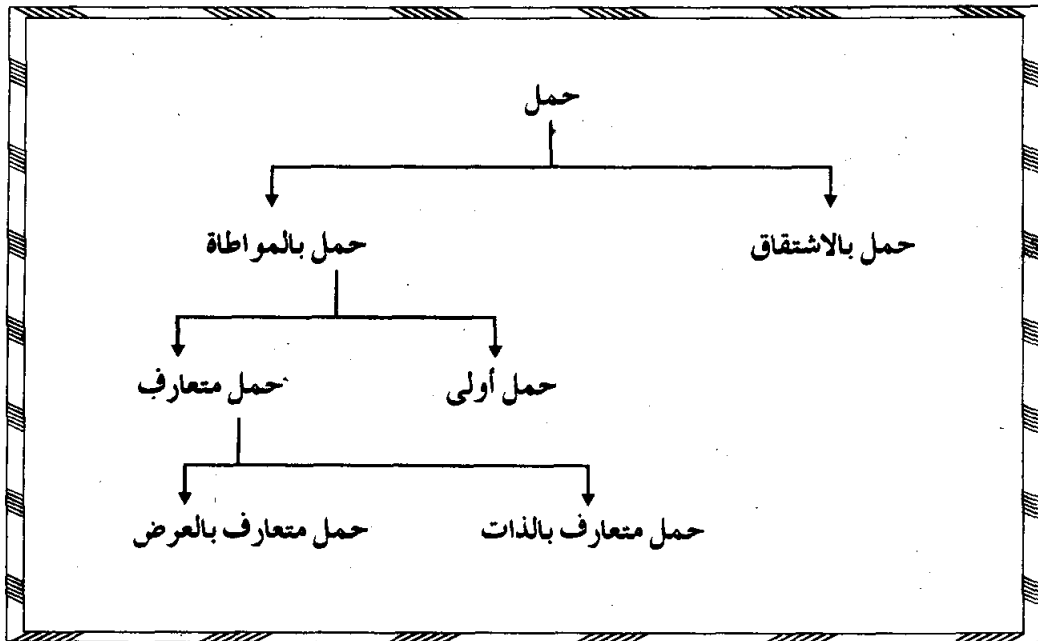
لزيد وخالد ذومال يُسَمَّى الحمل بالاشتقاق ، وإن لم يكن كذلك بل يُحمل شيء على شيء بلا واسطة هذه الوسائط ، يقال له الحمل بالمواطاة نحو عمرو طيب وبكر فصيح ، ثم الحمل بالمواطاة على قسمين حمل أولى وحمل متعارف .

تعريفهما: اعلم أن الحمل إن عني به أن الموضوع بعينه المحمول ذاتاً ووجوداً، فسُمي ذلك الحمل الحمل الأولي مثل: الإنسان إنسان .

فإن قلت: إن الحمل الأولي لا تغاير فيه بين الموضوع والمحمول ، ولا بُد في الحمل من التغاير، كما عرفت في تعريفه .

قلت: التغاير فيه موجود فإن الإنسان المتعقل مرة أولى مغاير للإنسان المتعقل أخرى ، وهذا القدر من التغاير يكفي ، وإن اقتصر فيه على مجرد اتحاد في الوجود ، لافي الذات ، فسُمي الحمل الشائع المتعارف ، كقولنا: الإنسان نوع ، وهذا القسم من الحمل هو المعتبر في العلوم .

ثم الحمل المتعارف على قسمين حمل بالذات وحمل بالعرض فإن كان المحمول ذاتياً ، فالحمل المتعارف بالذات ، كقولنا: الإنسان حيوان ، وإن كان المحمول عرضاً فالحمل المتعارف بالعرض ، كقولنا: الإنسان كاتب .



المورل: وجود الموضوع للقضية ضروري أم لا ؟

الجواب: اعلم أنه لا بد في صدق الموجبة من وجود الموضوع ، وذلك : لأن الحكم في الموجبة بثبوت شيء ، (أى المحمول) لشيء ، (أى الموضوع) وثبوت المحمول للموضوع فرع ثبوت الموضوع فلا بد للموجبة من وجود الموضوع .

وأما السالبة فلا تستدعي وجود الموضوع ، بل قد تصدق بانتفائه .

فإن قيل : كيف يُحكم على ما لا وجود له أصلاً ؛ فإن الحكم على شيء سواء كان بالإيجاب أو بالسلب لا يتصور ما لم يُعلم ذلك الشيء ، فالحكم فرع العلم فلا بد في السلب أيضاً من علم الموضوع ووجوده في الذهن ؟

نقول : إن تحقق مفهوم السالبة في الذهن لا يكون بدون وجود الموضوع في الذهن حال الحكم ، فالموجبة والسالبة سياتان في استدعاء وجود الموضوع في الذهن حال الحكم ، وإنما قلنا بالفرق بينهما في الصدق وبقاء الحكم ، فالسالبة صادقة وإن لم يبق وجود الموضوع فإن زيد ليس بقائم صادق وإن لم يكن زيد موجوداً ، بخلاف الموجبة فإنها تستدعي وجود الموضوع حال الحكم وبقائه فلا تصدق عند انتفائه .

المورل: حرر واتعريف القضية المعدولة مع بيان الأقسام ، والمحصلة ، والبسيطة ووجوه تسميتها

بأسمائها المخصوصة ؟

الجواب: حرف السلب إن كان جزءاً من الموضوع : كقولنا : أَلأَحَى جَمَادٌ ، أو من المحمول : كقولنا : الجَمَادُ لَاعَالِمٌ ، أو منهما جميعاً ، كقولنا : أَلأَحَى لَاعَالِمٌ . سميت القضية معدولة موجبة كانت أو سالبة ، وإن لم يكن جزءاً لشيء منها سميت محضلة إن كانت موجبة ، وبسيطة إن كانت سالبة .

الحاصل : أن القضية الموجبة المعدولة على ثلاثة أقسام : معدولة الموضوع ، معدولة المحمول ، معدولة الطرفين ، كما ذكرنا . وكذا السالبة المعدولة على ثلاثة أقسام : معدولة الموضوع ، كقولنا : ليس أَلأَحَى بعَالِمٍ ، والسالبة معدولة المحمول ، كقولنا : ليس العَالِمُ بلاحَى ، والسالبة معدولة الطرفين ، كقولنا : ليس أَلأَحَى بلاجَمَادٍ .

وجوه التسمية : سميت المعدولة معدولة ؛ لأن حرف السلب مثلا : ليس ، وغيره ، ولا إنما وضعت للسلب والرفع فإذا جعل مع غيره كشيء واحد ثبت له شيء ، كما في الموجبة المعدولة الموضوع ، أو هو لشيء ، كما في الموجبة المعدولة المحمول ، أو يُسلب عنه شيء أو هو عن شيء فقد عُدل به عن موضعه الأصلي إلى غيره ، والموجبة إذالم يكن فيها حرف السلب جزءاً ، تُسمى محضلة ؛ لتحصيل الطرفين ، والسالبة إذالم يكن فيها حرف

السلب جزءً ، تُسمى بسيطةً ، لأنَّ البسيط ما لاجزاء له وحرف السلب وإن كان موجوداً فيهما إلا أنه ليس جزءً من طرفيها .

المولود: حرّروا مدار إيجاب القضية وسلبها أولاً ، ثم أوضحوا الفرق بين الموجبة المعدولة المحمول ، وبين السالبة البسيطة معناً ، وصورةً ، ومادةً ثانياً ؟

الجواب: مدار إيجاب القضية وسلبها على النسبة ، فالنسبة إن كانت واقعةً فالقضية موجبة ، وإن كان طرفاها عديمين ، كقولنا : كلّ ماليس بحى فهو لا عالم : فإن الحكم فيها بثبوت الأعمية لكلّ ماصدق عليه أنه ليس بحى ، فتكون موجبة ، وإن اشتمل طرفاها على حرف السلب ، وإن كانت النسبة مرفوعة فهي سالبة وإن كان طرفاها وجوديين ، كقولنا : لاشىء من المتحرّك ساكن فإن الحكم فيها بسلب الساكن عن كلّ ماصدق عليه المتحرّك ، فتكون سالبة وإن لم يكن فى شىء من طرفيها سلب ، فليس الالتفات فى الإيجاب والسلب إلى الأطراف ، بل إلى النسبة .

☆ الفرق بين الموجبة المعدولة المحمول وبين السالبة البسيطة ☆

اعلم : أنه بىادى النظر بين هاتين القضيتين التباس ؛ لأننا إذا قلنا : زيد ليس بكاتب ، فلا يُعلم أنها موجبة معدولة المحمول أو سالبة بسيطة ، فلدفع هذا الالتباس نفرّق بينهما ، فنقول بينهما فرق معناً بحيث أنّ الرابطة فى الموجبة المعدولة إيجابى وفى السالبة سلبى ، وبينهما فرق مادة بحيث أنّ السالبة البسيطة أعمّ من الموجبة المعدولة المحمول ؛ لأنّ الموجبة تقتضى وجود الموضوع ، والسالبة لا تقتضيه فمتى كان الموضوع موجوداً يصلّق كلاهما ومتى لم يكن الموضوع موجوداً تصدق السالبة البسيطة دون الموجبة المعدولة المحمول ، وهذا معنى الأعمية ، وبينهما فرق صورةً ولفظاً ؛ لأنّ القضية إما أن تكون ثلاثية أو ثنائية فالرابطة فيهما إما أن تكون متقدمة على حرف السلب ، أو متأخرة عنها ، فإن تقدمت الرابطة ، كقولنا : زيد هو ليس بكاتب فموجبة ، وإن تأخرت من حرف السلب ، كقولنا : زيد ليس هو كاتب فسالبة بسيطة ، وإن كانت ثنائية ، فالفرق إنما يكون من وجهين : أحدهما بالنسبة بأن ينوى إما ربط السلب ، أو سلب الربط وثانيهما بالاصطلاح على تخصيص بعض الألفاظ بالإيجاب كلفظ غير ولا وبعضها بالسلب كليس فإذا قيل : زيد غير كاتب أولاً كاتب كانت موجبة ، وإذا قيل : زيد ليس بكاتب كانت سالبة .

المولود: عليكم بيان الكيفيات النفس الأمرية فى النسبة ، ووضاحة مادة القضية ، والجهة ، وتعريف

الموجبة ، ووجه تسميتها وعدد الموجّهات ؟

الجواب: اعلم : أنّ كلّ نسبة فى نفس الأمر مكيفة بكيفية من الضرورة ، والألا ضرورة ، والدوام ،

واللادوام، وتُسمى تلك الكيفية مادة القضية وعنصرها، والدال عليها تُسمى جهة، وهي إن وافقت المادة صدقت القضية، وإلا كذبت، والقضية التي ذكرت فيها الجهة تُسمى موجّهة؛ لأنها مشتملة على جهة، والتي لم تذكر فيها تُسمى مطلقة، والموجهات كثيرة باعتبار أخذ الضرورة ذاتية، وأزلية، ووصفية، ووقتيّة معينة، أو غير معينة وأخذ اللدوام أزلياً، وذاتياً، ووصفياً وأخذ الثبوت بالفعل مطلقاً، أوفى وقت واعتبار تركب هذه الأمور وتقييد بعضها بنقائض البعض ما أمكن، واعتبار الإمكان في مقابلة كل ضرورة، لكن الموجهات التي جرت العادة بالبحث عنها ثلث عشرة، بعضها بسائط وبعضها مركبات.

(المورد): حرروا تعريف القضية البسيطة أولاً، ثم عدد البسائط ثانياً، ثم تعريف كل منها مع الأمثلة، والتحقق الضروري ثالثاً؟

(المورد): القضية البسيطة هي التي حقيقتها إيجاب فقط، أو سلب فقط، والبسائط ست: ضرورية مطلقة، دائمة مطلقة، مشروطة عامة، عرفية عامة، مطلقة عامة، ممكنة عامة.

التعريفات مع الأمثلة: الضرورية المطلقة: وهي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع، أو بضرورة سلبه عنه، مادام ذات الموضوع موجودة في الخارج أو في الذهن، كقولنا: بالضرورة كل إنسان حيوان، وبالضرورة لا شيء من الحجر بإنسان.

الدائمة المطلقة: وهي التي حكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع، أو بدوام سلبه عنه مادام ذات الموضوع موجودة في الذهن أو الخارج، ومثالها مأمّر بإبدال الضرورة بالدوام.

المشروطة العامة: وهي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع، أو بضرورة سلبه عنه بشرط وصفه، كقولنا: بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتباً، وبالضرورة لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع مادام كاتباً.

وتُطلق على ثلاثة معاني الأول: مأمّر من أنّ الضرورة تكون بشرط الوصف (أي تكون الضرورة بالنسبة إلى الذات ماخوذة مع الوصف) فيكون الوصف جزءاً لما نسبت إليه الضرورة.

الثاني: أنّ تكون الضرورة بالنسبة إلى الذات وحدها في جميع أوقات الوصف، فالوصف معتبر على أنّ يكون ظرفاً للضرورة، لا جزءاً لما نسبت إليه، نحو: بالضرورة كل كاتب حيوان مادام كاتباً، فالفرق واضح.

والثالث: أنّ تكون الضرورة لأجل الوصف (أي يكون منشأ الضرورة نفس الوصف، لا غير)، نحو: بالضرورة كل متعجب ضاحك مادام متعجباً، والمعنى الأول أشهر، والثاني مشهور، والثالث نادر.

العرفية العامة: وهي التي حكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع، أو سلبه عنه مادام ذات الموضوع

متّصفة بالوصف العنواني ، وقد مرّ مثالها بإبدال الضّرورة بالدوام ولم يعتبروا فيها المعاني الثلاثة ؛ لأنّ الدوام لا يختلف بشرط الوصف ، ولأجل الوصف ، وما دام الوصف ؛ لأنّ دوام ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه إذا كان بشرط الوصف ، ولأجل الوصف يكون في أوقات الوصف من غير فرق ، ولذا تراهم يستعملون فيها في أكثر الكتب " مادام ، التي هي أعمّ منها ولم يُقيدوا بأحدها ، بخلاف الضّرورة ؛ فإنّها تختلف باختلافها .

المطلقة العامة : وهي التي حُكم فيها بثبوت المحمول للموضوع ، أو سلبه عنه بالفعل (أى في الجملة)

نحو : كلّ إنسان متنفس بالإطلاق العام ، ولا شيء من الإنسان بمتنفس بالإطلاق العام .

قيل : إنها ليست بموجهة ؛ لأنّ الفعل ليس كيفية للنسبة ، لانتفاء التّغاير بينه وبين الحكم ؛ لأنه عبارة عن وقوع النسبة كالحكم ، والكيفية يجب أن تكون أمراً آخر سوى الحكم ، وعدّها من الموجهات مجاز ، والحقّ أنّها من الموجهات ؛ لأنّ الفعل كيفية زائدة على وقوع النسبة ؛ لأنّ وقوع النسبة أعمّ من أن يكون بالفعل ، أو بالإمكان .

الممكنة العامة : وهي التي حُكم فيها بسلب الضّرورة الذاتية عن الجانب المخالف للحكم ، فإنّ كان

الحكم بالإيجاب كان معناه سلب ضرورة السلب (يعنى سلبه ليس بضروري) ، وإنّ كان الحكم بالسلب كان معناه سلب ضرورة الإيجاب (يعنى إيجابه ليس بضروري) ، نحو : بالإمكان العام كلّ نار حارة ، وبالإمكان العام لا شيء من الحار يبارد .

قيل : إنها ليست قضية بالفعل ؛ لعدم اشتمالها على النسبة المدعنة ، لأنها تدلّ على سلب ضرورة عن الجانب المخالف ، ولا تدلّ على ثبوت الحكم في الطرف الموافق أصلاً ، والقضية لا بدّ فيها من النسبة المدعنة ، فهي بالنظر إلى هذا الطرف لا تكون قضية ، وإذا لم تكن قضية لم تكن موجهة ،

والحقّ : أنّها قضية بالفعل ؛ لأنّ فيها نسبة ، إذ أصل النسبة الثبوت المطلق المنقسم إلى الثبوت بطريق الإمكان فمعنى زيد قائم في هذه الصورة أنّ ثبوت القيام ممكن له ، وإلى الثبوت بطريق الفعلية فمعنى زيد قائم أنّ القيام ثابت له الآن ، إلا أنّ الثبوت بطريق الإمكان أضعف مدارج الثبوت ، فالثبوت على نهج الإمكان نحو من الثبوت المطلوب ، وهو كائن فيها ، والإمكان كيفية لهذه النسبة ، فكانت موجهة أيضاً .

(المولود) حرّروا القضيتين البسيطتين الغير المعدودتين في البسائط بل معدودتين في المركّبات ؟

(الجواب) : اعلم : أنّ ههنا قضيتين أخريين بسيطتين ، لا يُعدّونهما في البسائط في الأكثر ، ويعتبرونهما

في المركّبات على معنى أنّهما جزءان للقضيتين المركّبتين المعترتين عندهم كما ستعرف .

الأولى الوقتية المطلقة : وهي التي حُكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع ، أو بضرورة سلبه عنه

في وقت معين من أوقات وجود الموضوع ، نحو ، بالضرورة كل قمر منخفض وقت حيلولة الأرض بينه وبين الشمس ، وبالضرورة لا شيء من القمر بمنخفض وقت التربيع .

الثانية المنتشرة المطلقة : وهي التي حُكِمَ فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع ، أو بضرورة سلبه عنه في وقت غير معين من أوقات وجود الموضوع ، بمعنى أن لا يعتبر التعيين ، لا بمعنى أن يعتبر عدم التعيين فإنه محال ، نحو : بالضرورة كل إنسان متين في وقت ما ، وبالضرورة لا شيء من الإنسان بمتنفس في وقت ما .

المسألة : حرر والقضايا المركبة مع بيان التعريفات ، والأمثلة ، والتحقيق الضروري؟

الجواب : اعلم : أن المركبات سبع ، وهي التي تكون حقيقتها ملتزمة من إيجاب وسلب ، تدل على أحدهما بعبارة مستقلة ، وعلى الآخر بعبارة غير مستقلة دالة على كيفية الأول ، فالعبارة الغير المستقلة من حيث دلالتها على الإيجاب أو السلب موجبة (أى مثبتة) لترتب القضية ، ومن حيث دلالتها على كيفية ما تدل عليه بعبارة مستقلة جهة القضية ، فكل قضية مركبة موجبة ، وليست كل موجبة مركبة (تأمل) والاعتبار في الإيجاب والسلب للجزء الأول .

المشروطة الخاصة : وهي المشروطة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات ، نحو : بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتباً دائماً ، ونحو : بالضرورة لا شيء من الكاتب يساكن الأصابع مادام كاتباً دائماً .

العرفية الخاصة : وهي العرفية العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات ، ومثالها قدمر بإبدال الضرورة بالدوام ، بالدوام كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتباً دائماً وباللدوام لا شيء من الكاتب يساكن الأصابع مادام كاتباً دائماً .

الوجودية اللا ضرورية : وهي المطلقة العامة مع قيد اللا ضرورية بحسب الذات ، نحو : كل إنسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة ، ونحو : لا شيء من الإنسان يضحك بالفعل لا بالضرورة .

الوجودية اللادائحة : وهي المطلقة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات ، ومثالها قد مر بإبدال اللا ضرورية بقولك : "لا دائماً" .

الوقئية : وهي الوقئية المطلقة التي لا يعدونها في البسائط وقد مر تعريفها ومثالها مع قيد اللادوام بحسب الذات ، نحو : بالضرورة كل قمر منخفض وقت حيلولة الأرض بينه وبين الشمس لادائماً ، وبالضرورة لا شيء من القمر بمنخفض وقت التربيع لادائماً .

المنتشرة : وهي المنتشرة المطلقة (التي لا يعدونها في البسائط ، وقد أشرنا إليها) مع قيد اللادوام بحسب

الذات، نحو: بالضرورة كل إنسان متنفس في وقت ما لادائماً، وبالضرورة لا شيء من الإنسان بمتنفس في وقت ما لادائماً.

المسكنة الخاصة: وهي التي حُكِمَ فيها بسلب الضرورة الذاتية عن طرفي الإيجاب والسلب، نحو: كل إنسان كاتب بالإمكان الخاص، ولا شيء من الإنسان بكاتب بالإمكان الخاص، ولا فرق بين موجبتها وسالبتها في المعنى، بل في اللفظ فقط.

(المورد): حرروا أن الإشارة في اللادوام واللاضرورة إلى أية قضية، ثم اكتبوا القضايا التي تُذكر في أحكام القضايا الموجهة مع أنها خارجة عن ثلاث عشرة المعروفة؟

(المورد): اعلم: أنه في اللادوام إشارة إلى مطلقة عامة، وفي اللاضرورة إلى ممكنة عامة مخالفتي الكيفية، وموافقتي الكمية للقضية المقيدة بهما، وأما الموافقة للأصل في الكم فاصطلاح، وإلا فيجوز أن يُعتبر اللادوام في البعض كما سيجئ في العكوس.

ثم اعلم: أنه قد بُرد في أحكام القضايا الموجهة والأفيسة المرئية منها قضايا خارجة عن ثلاث عشرة وهي ثلث عشرة:

١- الحينية المطلقة: وهي التي حُكِمَ فيها بثوت المحمول للموضوع، أو سلبه عنه بالفعل في بعض أحيان وصف الموضوع، كقولنا: كل من به ذات الجنب (وهي قرحة تُصيب الإنسان داخل جنبه يُقال لها في الأردوية "مونيئا") فهو يسعل بالفعل في بعض أوقات كونه مجنوباً.

٢- الحينية اللادائمة: وهي الحينية المطلقة مع قيد اللادوام الذاتي، مثالها ما مرّ بزيادة قولك: "لادائماً

٣- الحينية اللاضرورية: وهي الحينية المطلقة مع قيد اللاضرورة بحسب الذات، ومثالها قد مرّ بزيادة قولك: "لا بالضرورة".

٤- الحينية الممكنة: وهي التي حُكِمَ فيها بإمكان النسبة في بعض أحيان وصف الموضوع، كقولنا: كل إنسان فهو نجار في بعض أوقات كونه إنساناً.

٥- الحينية الممكنة اللادائمة: وهي الحينية الممكنة مع قيد اللادوام الذاتي، ومثالها قد مرّ بزيادة قولك: "لا دائماً".

٦- الحينية الممكنة اللاضرورية: وهي الحينية الممكنة مع قيد اللاضرورة الذاتية، ومثالها ما مرّ بزيادة قولك: "لا بالضرورة".

٧- الوقتية المطلقة : وهي التي حُكِمَ فيها بضرورة النسبة في وقت معين ، نحو : بالضرورة كل فمر منخسف وقت حيلولة الأرض بينه وبين الشمس .

٨- المنتشرة المطلقة : وهي التي حُكِمَ فيها بضرورة النسبة في وقت من الأوقات ، نحو : بالضرورة كل إنسان متنفّس في وقت ما (وقد مرّت الإشارة إليها).

٩- الوقتية اللازورية : وهي مطلقها مع قيد اللازورية بحسب الذات .

١٠- المنتشرة اللازورية : وهي مطلقها مع قيد اللازورية الذاتية ومثالها بعينه مثال مطلقيهما بزيادة قولك : "لا بالضرورة".

١١- المطلقة الوقتية : وهي التي حُكِمَ فيها بفعليّة النسبة في وقت معين كل إنسان عاطس وقت كونه مزكوماً بالفعل ، فظهر الفرق بين الوقتية ، والوقتية المطلقة ، والمطلقة الوقتية .

١٢- السطقة المنتشرة : وهي التي حُكِمَ فيها بفعليّة النسبة في وقت ما ، فظهر الفرق بين المنتشرة ، والمنتشرة المطلقة ، والمطلقة المنتشرة .

١٣- المطلقة الوقتية اللازورية : وهي المطلقة الوقتية مع اللازورية الذاتية .

١٤- المنتشرة الممكنة الوقتية : وهي التي حُكِمَ فيها بإمكان النسبة في وقت معين .

١٥- الممكنة الوقتية اللادائمة : وهي الممكنة الوقتية مع قيد اللادوام الذاتي .

١٦- الممكنة اللازورية : وهي الممكنة الوقتية مع اللازورية الذاتية .

١٧- المشروطة اللازورية : وهي المشروطة العامة مع قيد اللازورية الذاتية .

١٨- العرفية اللازورية : وهي العرفية العامة مع قيد اللازورية الذاتية .

(الموافق) : هل النسب معتبرة في الموجّهات بحسب التّصادق أم بحسب الوجود ؟

(الجواب) : اعلم : أنّ النسب كما تعتبر بحسب التّصادق والحمل ، تُعتبر بحسب الوجود ، كما يُقال :

السّقف أخصّ من الجدار ، بمعنى أنّه كلّما وجد السّقف وجد الجدار من غير عكس ، فالمعتبر في نسب القضايا مأهوه بحسب الوجود ، بمعنى أنّه كلّما ثبت هذه القضية في نفس الأمر ثبت تلك القضية كذلك ، لاصدق بعضها على بعض ، كما في المفردات ؛ لأنّها لا يصح صدق بعضها على بعض ، والمراد نسبة الموجبات إلى الموجبات ، والسوالب إلى السوالب ، والكلية إلى الكلية ، والجزئية إلى الجزئية ، كما إذا قلنا : إنّ القضية الفلانية أخصّ من القضية الفلانية ، فالمراد أنّها كلّما صدقت هذه القضية الموجبة الكلية صدقت تلك القضية الكلية الموجبة من غير عكس مثلاً ، وكذا في الجزئية ، والسالبة .

☆ نسب البسائط فيما بينها ☆

(المعروف) : حرز وانسبة الضرورية المطلقة مع الدائمة المطلقة ، والمشروطة العامة ، والعرفية العامة ، والمطلقة العامة ، والممكنة العامة ؟

(المعروف) : اعلم : أن الضرورية المطلقة أخص من الدائمة المطلقة مطلقاً ، لأن الضرورة بحسب الذات مُستلزمة للدوام بحسبها من غير عكس كلي ؛ لجواز أن يكون الشيء دائماً ولا يكون ضرورياً ، مثل : حركة الفلك .

وأخص من المشروطة العامة بالمعنى الأول من وجه ؛ لصدقهما في مادة الضرورة الذاتية إذا كان الوصف العنواني نفس الذات ، وألازمًا لها ، مثل : كل إنسان ، أو كل ناطق حيوان بالضرورة ، مادام إنساناً ، أو ناطقاً ، وصدقها دون المشروطة العامة في مادة الضرورة الذاتية إذا كان العنوان وصفاً مفارقاً ، مثل : كل كاتب حيوان بالضرورة ، وصدق المشروطة العامة بدونها في مادة يكون المحمول ضرورياً للذات ، بشرط وصف مفارق (أي يكون للوصف العنواني المفارق دخل في الضرورة) ، مثل : كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة مادام كاتباً .

وأخص من العرفية العامة مطلقاً ، لأنه متى ثبتت الضرورة في جميع أوقات الذات ، ثبت الدوام في جميع أوقات الوصف ؛ لأن جميع أوقات الوصف بعض أوقات الذات من غير عكس ؛ لجواز أن يكون الدوام في جميع أوقات الوصف ، ولا تكون الضرورة في جميع أوقات الذات ، مثل : كل دهن حار يسيل مادام حاراً .
وأيضاً أخص من المطلقة العامة مطلقاً ؛ لأنه متى ثبتت الضرورة بحسب الذات ثبتت الفعلية قطعاً ، وهو ظاهر - من غير عكس ؛ لجواز أن تكون النسبة واقعة بالفعل ، ولا تكون ضرورية ، مثل : كل إنسان متنفس بالفعل وأيضاً أخص من الممكنة العامة مطلقاً ؛ لأنه متى ثبتت الضرورة بحسب الذات تحقّق الإمكان ، لأن ما لا يكون ممكنالاً يقع ، فضلاً عن أن يكون ضرورياً ، كما لا يخفى من غير عكس ، لجواز أن تكون النسبة ممكنة ، ولا تكون ضرورية ، كالمثال المذكور .

فالحاصل : أن نسبة الضرورية المطلقة مع البسائط الأخرى المشروطة العامة نسبة عموم وخصوص مطلق ، ومع المشروطة العامة بالمعنى الأول نسبة عموم وخصوص من وجه .

جدول نسبة الضرورية المطلقة مع البسائط الأخر

ضرورة مطلقة	دائمة مطلقة	عموم وخصوص مطلق	والأعمّ الدائمة المطلقة
" "	مشروطة عامة	عموم وخصوص من وجه	كلّ واحدة أعمّ وأخصّ من وجه
" "	عرفيّة عامة	عموم وخصوص مطلق	والأعمّ العرفيّة العامة
" "	مطلقة عامة	" "	والأعمّ المطلقة العامة
" "	ممكّنة عامة	" "	والأعمّ المممكّنة العامة

المعبر: حرّروا نسبة الدائمة المطلقة مع البسائط الأخر؟

المعبر: اعلم: أنّ الدائمة المطلقة أخصّ من المشروطة العامة بالمعنى الأول من وجه؛ لصدقهما في

مادة الضّروورة الدّاتية إذا كان العنوان نفس الذات، أو لازمالها، مثل: كلّ إنسان، أو كلّ ناطق حيوان بالذّوام، و مادام إنساناً أو ناطقاً، وصدقها دون المشروطة العامة في مادة الضّروورة الدّاتية إذا كان العنوان وصفامفارقاً، مثل: كلّ كاتب حيوان بالذّوام، وصدق المشروطة العامة دونها في مادة يكون المحمول ضرورياً للذّات بشرط وصف مفارق، مثل: كلّ كاتب متحرّك الأصابع مادام كاتباً،

وأخصّ من العرفيّة العامه مطلقاً؛ لأنّه متى ثبت الذّوام في جميع أوقات الذّات ثبت الذّوام في جميع

أوقات البوصف من غير عكس، كما مرّ في الضّروورة المطلقة،

وأيضاً أخصّ من المطلقة العامة مطلقاً؛ لأنّه متى صدق الذّوام الدّاتي صدق الفعلية من غير عكس، كما

مرّ في الضّروورة المطلقة من أنّه يجوز أن تكون النسبة واقعة، ولا تكون دائمة، مثل: كلّ إنسان متنقّس بالفعل،

وأيضاً أخصّ من المممكّنة العامة مطلقاً؛ لأنّه متى تحقّق الذّوام الدّاتي تحقّق الإمكان من غير

عكس؛ لجواز أن يكون ممكناً ولا يكون دائماً مثل: كلّ إنسان متنقّس.

جدول نسبة الدائمة المطلقة مع البسائط الأخر

دائمة مطلقة	ضرورة مطلقة	عموم وخصوص مطلق	والأعمّ دائمة مطلقة
" "	مشروطة عامة	عموم وخصوص من وجه	كلّ واحدة أخصّ من وجه
" "	عرفيّة عامة	عموم وخصوص مطلق	والأعمّ العرفيّة العامة
" "	مطلقة عامة	" "	والأعمّ المطلقة العامة
" "	ممكّنة عامة	" "	والأعمّ المممكّنة العامة

المسألة : حرّروانسبة المشروطة العامة مع البسائط الأخر ؟

الجواب : اعلم : أن المشروطة العامة أخص من العرفية العامة مطلقاً ؛ لأنه متى ثبتت الضرورة بحسب

الوصف ثبت الدوام بحسبه من غير عكس ؛ لجواز أن يكون الشئ دائماً ولا يكون ضرورياً .

وأيضاً أخص من المطلقة العامة مطلقاً ؛ لأنه متى صدقت الضرورة بحسب الوصف صدقت الفعلية من

غير عكس ، (كما لا يخفى) .

وأيضاً أخص من الممكنه العامة مطلقاً ؛ لأنه متى تحققت الضرورة الوصفية تحققت الإمكان من غير

عكس - وهو ظاهر - وأمانستها مع الضرورية المطلقة والدائمه المطلقة فعموم وخصوص من وجه كما مر .

جدول نسبة المشروطة العامة مع البسائط الأخر

مشروطة عامة	ضرورية مطلقة	عموم وخصوص من وجه	كلّ واحدة أعم من وجه
" "	دائمة مطلقة	عموم وخصوص من وجه	كلّ واحدة أعم من وجه
" "	عرفية عامة	عموم وخصوص مطلق	والأعم العرفية العامة
" "	مطلقة عامة	" "	والأعم المطلقة العامة
" "	ممكنة عامة	" "	والأعم الممكنة العامة

المسألة : حرّروانسبة العرفية العامة مع البسائط الأخر ؟

الجواب : اعلم : أن العرفية العامة أخص من المطلقة العامة مطلقاً ؛ لأنه متى ثبت الدوام بحسب

الوصف ثبتت الفعلية من غير عكس ؛ لجواز أن تكون النسبة واقعة ، ولا تكون دائمة بحسب الوصف ،

وأيضاً أخص من الممكنة العامة مطلقاً ؛ لأنه متى صدق الدوام بحسب الوصف صدق الإمكان من غير عكس ؛

لجواز أن يكون ممكناً ، ولا يكون دائماً بحسب الوصف ، وأعم مطلقاً من الضرورية المطلقة ، ومن

الدائمة المطلقة ، ومن المشروطة العامة كما بيّنا .

جدول نسبة العرفية العامة مع البسائط الأخر :

عرفية عامة	ضرورية مطلقة	عموم و خصوص مطلق	والأعمّ العرفية العامة
" "	دائمة مطلقة	" "	والأعمّ العرفية العامة
" "	مشروطة عامة	" "	والأعمّ العرفية العامة
" "	مطلقة عامة	" "	والأعمّ المطلقة العامة
" "	ممكنة عامة	" "	والأعمّ الممكنة العامة

السؤال : حذروا نسبة المطلقة العامة مع البسائط الأخر؟

الجواب : اعلم : أن المطلقة العامة أخص من الممكنة العامة مطلقاً؛ لأنه متى ثبتت فعليه النسبة ثبت

إمكانها من غير عكس ؛ لجواز أن النسبة تكون ممكنة ولا تكون واقعة أصلاً ، مثل : كل فلك ساكن بالإمكان

العام ، فإن سكون الفلك ممكن وليس بواقع أصلاً .

وأعمّ مطلقاً من الضرورية المطلقة ومن الدائمة المطلقة ، ومن المشروطة العامة ، والعرفية العامة .

جدول نسبة المطلقة العامة مع البسائط الأخر :

مطلقة عامة	ضرورية مطلقة	عموم و خصوص مطلق	والأعمّ المطلقة العامة
" "	دائمة مطلقة	" "	" "
" "	مشروطة عامة	" "	" "
" "	عرفية عامة	" "	" "
" "	ممكنة عامة	" "	والأعمّ الممكنة العامة

السؤال : حذروا نسبة الممكنة العامة مع البسائط الأخر؟

الجواب : الممكنة العامة أعمّ مطلقاً من جميع البسائط .

جدول نسبة الممكنة العامة مع البسائط الأخر .

ممكنة عامة	ضرورية مطلقة	عموم وخصوص مطلق	والأعمم الممكنة العامة
" "	دائمة مطلقة	" "	" "
" "	مشروطة عامة	" "	" "
" "	عرفية عامة	" "	" "
" "	مطلقة عامة	" "	" "

☆ خلاصة البسائط ☆

الممكنة العامة أعمّ مطلقاً من جميع البسائط ، والمطلقة العامة أخصّ مطلقاً من الممكنة العامة ، وأعمّ مطلقاً من البواقى ، والعرفية العامة أخصّ مطلقاً من الممكنة العامة والمطلقة العامة ، وأعمّ مطلقاً من الثلث البواقى ، والمشروطة العامة أخصّ مطلقاً من الممكنة العامة والعرفية العامة والمطلقة العامة .
وأعمّ من وجه من الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة .

والدائمة المطلقة أخصّ مطلقاً من الممكنة العامة والمطلقة العامة والعرفية العامة .
وأخصّ من وجه من المشروطة العامة ، وأعمّ مطلقاً من الضرورية المطلقة .
والضرورية المطلقة أخصّ من وجه من المشروطة العامة وأخصّ مطلقاً من البواقى .
(المولود) : عليكم بيان النسبة بين المعنى الأول للمشروطة العامة والمعنى الثانى لها ؟

(المولود) : اعلم : أنّ المشروطة العامة بالمعنى الثانى أعمّ من وجه منها بالمعنى الأوّل؛ لصدقهما فى مادة الضرورة الذاتية إذا كان العنوان نفس الذات ، أو لازمالها ، مثل : كلّ إنسان أو كلّ ناطق حيوان بالضرورة ، وصدق الأولى دون الثانية فى مادة يكون المحمول ضرورياً بشرط الوصف المفارق ، مثل : كلّ كاتب متحرّك الأصابع بالضرورة لأنّ تحرّك الأصابع ضرورى لذات الكاتب بشرط اتصافه بالكتابة لافى جميع أوقات الكتابة ، وصدق الثانية بدون الأولى فى مادة الضرورة الذاتية إذا كان العنوان وصفاً مفارقاً مثل : كلّ كاتب حيوان بالضرورة .

بيان النسب فى القضايا المركبة

(المولود) : حرّروا نسبة المشروطة الخاصة مع القضايا المركبة الأخر ؟

(المولود) : اعلم : أنّ المشروطة الخاصة أخصّ مطلقاً من العرفية الخاصة؛ لأنّ الضرورة الوصفية

المقيّدة بالآلا دوام مستلزمة للدوام الوصفى المقيّد به من غير عكس، يعنى الدوام الوصفى المقيّد بالآلا دوام الذاتى لا يستلزم الضرورة الوصفية؛ لأنه يجوز أن يكون الدائم مُمكن الانفكاك .

وكذلك أخصّ مطلقاً من الوجودية اللاضرورية؛ لأنّ الضرورة بحسب الوصف مع قيد الآلا دوام بحسب الذات تستلزم فعلية النسبة لا بالضرورة من غير عكس،

وكذلك أخصّ مطلقاً من الوجودية اللادائمة؛ لأنّ الآلا دوام الذاتى مشترك بينهما والإطلاق الفعلى أعمّ من الضرورية،

وكذلك أخصّ مطلقاً من الممكنة الخاصة؛ لأنّ الممكنة الخاصة ليست لإعبارة عن جزئيين: أحدهما ممكنة عامة موجبة وهى أعمّ من سائر الموجبات، والأخرى ممكنة عامة سالبة وهى أعمّ من سائر السالب، فيكون المجموع الذى هو مفهوم الممكنة الخاصة أعمّ من كلّ مجموع مركّب من موجبة وسالبة،

وأخصّ من وجه من الوقتية؛ لصدقهما فى مادة الضرورة الوصفية مع الآلا دوام الذاتى إذا كان الوصف العنوانى ضرورياً للذات بحسب وقت ما، مثل: كلّ منخسف مظلم ما دام منخسفاً لادائماً فإنّ الانخساف لَمّا كان ضرورياً للذات الموضوع فى بعض الأوقات، والإظلام ضرورى للانخساف كان الإظلام ضرورياً للذات فى ذلك الوقت، فصدقت القضيتان المشروطة الخاصة لضرورة ثبوت الإظلام للمنخسف ما دام منخسفاً، والوقتية لثبوت الإظلام للذات الموضوع فى وقت معيّن، وصدقها بدون الوقتية إذالم يكن الوصف العنوانى ضرورياً للذات فى وقت ما، مثل: كلّ كاتب متحرّك الأصابع لادائماً، وصدق الوقتية بدونها فى مادة لا تصدّق الضرورة بحسب الوصف، بل بحسب الوقت المعيّن، مثل: كلّ قمر منخسف وقت حيلولة الأرض بينه وبين الشمس لادائماً ويمتنع صدق ضرورة الانخساف مادام القمر قمراً .

وكذلك أخصّ من وجه من المنتشرة؛ لأنّ نسبة المنتشرة إلى جميع القضايا مثل نسبة الوقتية إليها من غير فرق .

جدول نسبة المشروطة الخاصة مع المركبات الأخر

مشروطة خاصة	عرفية خاصة	عموم وخصوص مطلق	والأخص مطلقاً المشروطة
" "	وجودية لا ضرورية	" "	" "
" "	وجودية لا دائمة	" "	" "
" "	ممكنة خاصة	" "	" "
" "	وقتية	عموم وخصوص من وجه	كل واحد منهما أعم وأخص من وجه
" "	منتشرة	" "	" "

المسألة: حرر وانسب العرفية الخاصة مع القضايا المركبة الأخر؟

الجواب: اعلم: أن العرفية الخاصة أخص مطلقاً من الوجودية اللا ضرورية؛ لأن التوام بحسب الوصف مع قيد اللادوام الذاتى يستلزم فعلية النسبة بالضرورة من غير عكس يعنى الفعلية وهو الوقوع فى بعض الأحيان لا تستلزم التوام. وهذا ظاهر جداً.

وأيضاً أخص مطلقاً من الوجودية اللادائمة؛ لأن اللادوام مشترك بينهما، والإطلاق الفعلى أعم من التوام الوصفى.

وأيضاً أخص مطلقاً من الممكنة الخاصة، لأن مفهومها مركب من عرفية عامة، ومظنفة عامة، وهى مفهوم اللادوام، والممكنة الخاصة عبارة عن ممكنتين عامتين وظاهر أن مجموع العرفية والمطلقة العامتين أخص من مجموع الممكنتين العامتين.

وأخص من وجه من الوقتية، لصدقهما فى مادة الضرورة الوصفية مع قيد اللادوام الذاتى إذا كان الوصف العنوانى ضرورياً للذات بحسب وقت ما، مثل: كل منخسف مظلم، وصدقها بدون الوقتية إذالم يكن الوصف ضرورياً فى وقت ما، مثل: كل كاتب متحرك الأصابع، وبالعكس؛ حيث لا يصدق التوام فى جميع أوقات الوصف، كقولنا: كل قمر منخسف وقت حيلولة الأرض بينه وبين الشمس لأدائماً، ويمتنع صدق دوام الانخساف مادام القمر قمراً، كما فى المشروطة الخاصة مع الوقتية.

وكذلك أخص من وجه من المنتشرة؛ كما ذكرنا من أن نسبة المنتشرة إلى القضايا بعينها هى نسبة الوقتية إليها.

جدول نسبة العرفية الخاصة مع القضايا المركبة الأخر

عرفية خاصة	مشروطة خاصة	عموم وخصوص مطلق	والأعمّ العرفية الخاصة والأخصّ المشروطة
• •	وجودية اللاضورية	• •	والأعمّ الوجودية اللاضورية والأخصّ العرفية الخاصة
• •	وجودية لا دائمة	• •	والأعمّ الوجودية اللادائمة والأخصّ العرفية الخاصة
• •	ممكنة خاصة	• •	والأعمّ ممكنة خاصة
• •	وقتيّة	عموم خصوص من وجه	كلّ واحدة أعمّ من وجه وأخصّ من وجه
• •	منتشرة	• •	• •

السؤال: حرّروا نسبة الوجودية اللادائمة مع القضايا المركبة الأخر؟

الجواب: الوجودية اللادائمة أخصّ مطلقاً من الوجودية اللاضورية؛ لأنّ صدق المطلقتين (اللتين

ترجع إليهما الوجودية اللادائمة) يستلزم صدق المطلقة والممكنة اللتين ترجع إليهما الوجودية اللاضورية من غير عكس.

وكذلك أخصّ مطلقاً من الممكنة الخاصة؛ لأنّ صدق المطلقتين يستلزم صدق الممكنتين من غير

عكس، وهو ظاهر، وأعمّ مطلقاً من الوقتية؛ لأنّ الضرورة بحسب الوقت المعين مع اللادوام الذاتي تستلزم

الإطلاق مع اللادوام من غير عكس، وكذلك أعمّ مطلقاً من المنتشرة؛ لما ذكرنا من أنّ نسبتها مع القضايا هي

نسبة الوقتية معها.

جدول نسبة الوجودية اللادائمة مع القضايا المركبة الأخر

وجودية لادائمة	مشروطة خاصة	عموم وخصوص مطلق	والأعمّ المطلق الوجودية اللادائمة
• •	عرفية خاصة	• •	• •
• •	وقتيّة	• •	• •
• •	منتشرة	• •	• •
• •	وجودية لا ضرورية	• •	والأخصّ المطلق الوجودية اللادائمة
• •	ممكنة خاصة	• •	• •

السؤال: حرّروا نسبة الوجودية اللاضورية مع القضايا المركبة الأخر؟

الجواب: اعلم: أنّ الوجودية اللاضورية أعمّ مطلقاً من الممكنة الخاصة؛ لأنّ صدق المطلقة

والممكنة يستلزم الممكنتين من غير عكس ،

وأعمّ مطلقاً من الوقتية؛ لأنّ الضرورة بحسب الوقت المعين مع اللادوام الذاتي تستلزم الإطلاق مع

اللاضرورة من غير عكس .

وكذلك أعمّ مطلقاً من المنتشرة؛ لما مرّ غير مرة .

جدول نسبة الوجودية اللاضرورية مع القضايا المركبة الأخر:

وجودية لاضرورية	مشروطة خاصة	عموم وخصوص مطلق	والأعمّ الوجوبية اللاضرورية
" "	عرفية خاصة	" "	" "
" "	وجودية دائمة	" "	" "
" "	وقتية	" "	" "
" "	منتشرة	" "	" "
" "	ممكنة خاصة	" "	والأعمّ الممكنة الخاصة ، والأخصّ وجودية لاضرورية

(المول): حرّروا نسبة الوقتية مع القضايا المركبة الأخر؟

(الجواب): الوقتية أخصّ مطلقاً من المنتشرة؛ لأنّه اعتبر فيها تعين الوقت بخلاف المنتشرة ، وما اعتبر

فيه القيد يكون أخصّ مما لم يُعتبر فيه ذلك ، وكذلك أخصّ مطلقاً من الممكنة الخاصة؛ لأنّ الضرورة على أيّ

وجه كانت مع اللادوام تستلزم الممكنتين من غير عكس .

جدول نسبة الوقتية مع القضايا المركبة الأخر

الوقتية	مشروطة خاصة	عموم وخصوص من وجه	كلّ واحدة أعمّ من وجه وأخصّ من وجه
" "	عرفية خاصة	" "	" "
" "	وجودية لادائمة	عموم وخصوص مطلق	والأخصّ مطلقاً الوقتية والأعمّ مطلقاً وجودية لادائمة
" "	وجودية لاضرورية	" "	وجودية لاضرورية
" "	منتشرة	" "	منتشرة
" "	ممكنة خاصة	" "	ممكنة خاصة

(المول): حرّروا نسبة المنتشرة مع القضايا المركبة الأخر؟

(الجواب): المنتشرة أخصّ مطلقاً من الممكنة الخاصة ، كما ذكر غير مرة من أنّ نسبتها مع القضايا

نسبة الوقتية معها .

جدول

منتشرة	وقتيّة	عموم وخصوص مطلق	والأعمّ المطلق المنتشرة والأخصّ المطلق الوقيّة
•	مشروطة خاصة	عموم وخصوص من وجه	كلّ واحدة أعمّ من وجه وأخصّ من وجه
•	عرفيّة خاصة	عموم وخصوص من وجه	• • • •
•	وجودية لادائمة	عموم وخصوص مطلق	والأخصّ المطلق المنتشرة والأعمّ الوجودية اللادائمة
•	وجودية لادائمة	• • • •	والأعمّ وجودية لاضروورية
•	ممكنة خاصة	• • • •	والأعمّ ممكنة خاصة

(الموال): حرّروا نسبة الممكنة الخاصة مع القضايا المركّبة الأخرى؟

(الجواب): الممكنة الخاصة أعمّ من جميع القضايا المركّبة مطلقاً.

جدول

ممكنة خاصة	مشروطة خاصة	عموم وخصوص مطلق	والأعمّ المطلق الممكنة الخاصة
•	عرفيّة خاصة	• • • •	• • • •
•	وجودية لادائمة	• • • •	• • • •
•	وجودية لاضروورية	• • • •	• • • •
•	وقتيّة	• • • •	• • • •
•	منتشرة	• • • •	• • • •

والحاصل: أنّ الممكنة الخاصة أعمّ من جميع القضايا المركّبة مطلقاً.

والمشروطة الخاصة أخصّ مطلقاً من العرفيّة الخاصة، ومن الوجوديّة اللاضروورية، ومن الوجوديّة

اللادامة، ومن الممكنة الخاصة، وأخصّ من وجه من الوقيّة والمنتشرة،

والعرفيّة الخاصّة أعمّ مطلقاً من المشروطة الخاصة وأخصّ مطلقاً من الوجوديّة اللاضروورية، والوجوديّة

اللادامة، والممكنة الخاصّة، وأخصّ من وجه من الوقيّة، والمنتشرة.

والوجوديّة اللادائمة أعمّ مطلقاً من المشروطة الخاصة، والعرفيّة الخاصة، والوقتيّة، والمنتشرة،

وأخصّ مطلقاً، من الوجودية اللاضروورية، والممكنة الخاصة.

والوجودية اللازورية أعمّ مطلقاً من المشروطة والعرفية الخاصتين ، والوجودية الالائية ، والوقية ، والمنتشرة ، وأخصّ مطلقاً من الممكنة الخاصة .

والوقية أعمّ من وجه من المشروطة ، والعرفية الخاصتين ، وأخصّ مطلقاً من الوجودية الالائية ، والوجودية اللازورية ، والمنتشرة ، والممكنة الخاصة .

والمنتشرة أعمّ مطلقاً من الوقية ، وأعمّ من وجه من المشروطة والعرفية الخاصتين ، وأخصّ مطلقاً من الوجودية الالائية ، والوجودية اللازورية ، والممكنة الخاصة .

☆ نسب القضايا البسائط مع القضايا المركبات ☆

(المسألة) : حرّروا نسبة الضرورية المطلقة من البسائط مع القضايا المركبة ؟

(الجواب) : اعلم : أن الضرورية المطلقة مبيّنة للمشروطة الخاصة ؛ لأنها مقيدة بالادوم الذاتي المناقض للادوم الذي هو أعمّ من الضرورة ، ونقيض الأعمّ مبائن لعين الأخصّ ، وكذلك مبيّنة للعرفية الخاصة ؛ لتقييد هابالادوم الذاتي المبائن للضرورة الذاتية ، وهو ظاهر ، وأيضاً مبيّنة للوجودية الالائية لتقييد هابالادوم الذاتي المبائن للضرورة الذاتية لما مرّ ، وأيضاً مبيّنة للوقية ؛ لتقييدها بالادوم الذاتي وهو مبائن للضرورة الذاتية لما مرّ غير مرّة ، وأيضاً مبيّنة للمنتشرة ؛ لأنها مقيدة بالادوم الذاتي المنافي للضرورة الذاتية ؛ لما مرّ غير مرّة ، وكذلك مبيّنة للممكنة الخاصة ؛ لسلب الضرورة فيها من الجانبين .

(المسألة) : حرّروا نسبة الالائية من البسائط مع القضايا المركبة ؟

(الجواب) : الالائية المطلقة مبيّنة للمشروطة الخاصة ، والعرفية الخاصة ، والوجودية الالائية ، والوقية ، والمنتشرة ؛ لتقييدها بالادوم الذاتي المبائن للادوم الذاتي ، وهو ظاهر ،

وأعمّ من وجه من الوجودية اللازورية ؛ لصدقهما في مادة الادوم الخالي عن الضرورة ، مثل : كلّ فلك متحرّك لا بالضرورة ، وصدقها بدون الوجودية اللازورية في مادة الضرورة الذاتية مثل : كلّ إنسان حيوان بالضرورة ، وصدق الوجودية اللازورية بدونها في مادة الادوم الذاتي ، مثل : كلّ إنسان متنفس لادائماً ،

وكذلك أعمّ من وجه من الممكنة الخاصة ؛ لصدقهما في مادة الوجودية اللازورية مثل : كلّ فلك متحرّك لا بالضرورة ، وصدق الممكنة الخاصة بدونها حيث لا يقع الممكن بالفعل ، مثل : كلّ فلك ساكن بالإمكان الخاص ، وصدقها بدون الممكنة الخاصة في مادة الضرورة الذاتية ، مثل : كلّ إنسان حيوان بالضرورة .

(المسألة) : حرّروا نسبة المشروطة العامة من البسائط مع القضايا المركبة ؟

(الجواب) : المشروطة العامة أعمّ مطلقاً من المشروطة الخاصة ؛ لأنّ الخاصة هي المشروطة العامة مع

قيداً للادوام ، والمقيّد أخصّ مآلِم يقيد ، وأعمّ من وجه من العرفيّة الخاصة ؛ لصدقهما في مادة المشروطة الخاصة ، مثل : بالضرورة كلّ كاتب متحرّك الأصابع لادائماً ، وصدقهما بدون العرفيّة الخاصة في مادة الضرورة الذاتيّة مثل كلّ إنسان حيوان بالضرورة مادام إنساناً وصدق العرفيّة بدونها في مادة الدوام الوصفي الخالي عن الضرورة مقيّدةً بالادوام الذاتيّة ، مثل : كلّ شاب أسود الشعر مادام شاباً لادائماً ، وكذلك أعمّ من وجه من الوجوديّة اللاضروريّة ؛ لصدقهما في مادة المشروطة الخاصة وصدقها بدون الوجوديّة اللاضروريّة في مادة الضرورة الذاتيّة ، وصدق الوجوديّة اللاضرورية في الادوام الوصفي .

وكذلك أعمّ من وجه من الوجوديّة الالادائمة ؛ لصدقهما في مادة المشروطة الخاصة ، وصدقها بدون الوجوديّة الالادائمة في مادة الضرورة الذاتيّة ، وصدق الوجوديّة الالادائمة بدونها في مادة الادوام الوصفي ، مثل : كلّ كاتب قاعد لادائماً ، فالقعود ليس دائماً لذات الكاتب بشرط الكتابة ، فإنه قديكبت قائماً فإذا لم يكن الدوام بشرط الوصف لم يكن الضرورة بشرط الوصف ، فلاتصدق المشروطة العامة التي فيها ضرورة بشرط الوصف .

وكذلك أعمّ من وجه من الوقتيّة ؛ لصدقهما في مادة المشروطة الخاصة ، وصدقها بدونها في مادة الضرورة الذاتيّة ؛ لكذب الادوام فيها ، وصدق الوقتيّة بدونها حيث لا يصدق الدوام بحسب الوصف ، مثل : كلّ قمر منحسف لادائماً .

وكذلك أعمّ من وجه من المنتشرة ؛ لأن نسبتها إلى جميع القضايا مثل نسبة الوقتيّة إليها كما مرّ ، وكذلك أعمّ من وجه من الممكنة الخاصة ؛ لصدقهما حيث لا يصدق الضرورة الذاتيّة ، مثل : كلّ كاتب متحرّك الأصابع ، وصدق الممكنة الخاصة بدونها حيث لا يقع الممكن بالفعل ، وصدقها بدون الممكنة الخاصة في مادة الضرورة الذاتيّة .

(المعول) : حرّروا نسبة العرفيّة العامة من البسائط مع القضايا المركّبات ؟

(الجواب) : والعرفيّة العامة أعمّ مطلقاً من المشروطة الخاصة ؛ لأنها أعمّ من المشروطة العامة التي هي

أعمّ من المشروطة الخاصة ، والأعمّ من شيء أعمّ من ذلك الشيء .

وكذلك أعمّ مطلقاً من العرفيّة الخاصة ؛ لأن المطلق أعمّ من المقيّد .

وأعمّ من وجه من الوجوديّة اللاضرورية والوجوديّة الالادائمة ، والوقتية ، والمنتشرة ، والممكنة الخاصة

كالمشروطة العامة (أى العرفيّة العامة أعمّ من وجه من هذه القضايا الخمس كما أنّ المشروطة العامة أعمّ منها من وجه ، والمواد الاجتماعية والافتراقية ههناهي المواد الاجتماعية والافتراقية ثمة) .

(المعول) : حرّروا نسبة المطلقة العامة من البسائط مع القضايا المركّبة ؟

الجزء ١: المطلقه العامة أعمّ مطلقاً من المشروطة الخاصة ، والعرفية الخاصة ، والوجودية اللاضورية ، والوجودية اللادائمة ، والوقية ، والمنتشرة ؛ لأنّ ضرورة النسبة بحسب الوصف ، والوصف المعين ، وغير المعين ودوام النسبة بحسب الوصف ، وفعليتها مع الالادوام ، أو اللاضورية تستلزم فعلية النسبة مطلقاً من غير عكس .
وأعمّ من وجه من الممكنة الخاصة ؛ لصدقهما في مادة الإمكان الواقع ، مثل : كلّ إنسان كاتب بالإمكان الخاص أو بالفعل ، وصدقها بدون الممكنة الخاصة في مادة الضّورة الذاتية ، وصدق الممكنة الخاصة بدونها حيث لا يقع الممكن بالفعل ، مثل : كلّ فلك ساكن بالإمكان الخاص .

السؤال: حرّزوا نسبة الممكنة العامة من البسائط مع القضايا المركّبات ؟

الجزء ٢: الممكنة العامة أعمّ مطلقاً من الممكنة الخاصة ؛ لأنها مركّبة من الممكنتين العامتين : إحداهما موجبة ، والأخرى سالبة ، وصدق الممكنتين العامتين المختلفتين بالإيجاب والسلب يستلزم صدق الممكنة العامة من غير عكس .

وكذلك أعمّ مطلقاً من بواقي المركّبات ؛ لأنها لما كانت أعمّ من الممكنة الخاصة التي هي أعمّ السركّبات غالباً بالضّورة تكون هي أيضاً أعمّ من سائر المركّبات ؛ لأنّ الأعمّ من الأعمّ من شيء أعمّ من ذلك الشيء ، كما مرّ .

والحاصل: أنّ الضّورية المطلقة مبنية لجميع القضايا المركّبة ، والدائمة المطلقة أعمّ من وجه من الوجودية اللاضورية ، والممكنة الخاصة ، ومبينة للبواقي الخمس ، والمشروطة العامة أعمّ مطلقاً من المشروطة الخاصة وأعمّ من وجه من البواقي الست ، والعرفية العامة أعمّ مطلقاً من المشروطة الخاصة ، والعرفية الخاصة وأعمّ من وجه من البواقي الخمس ، والمطلقة العامة أعمّ من وجه من الممكنة الخاصة ، وأعمّ مطلقاً من البواقي الست ، والممكنة العامة أعمّ مطلقاً من سائر المركّبات ، وإنّ اشتباه عليك شيء مما ذكرنا فارجع إلى الجدول .

جدول

مشروطة خاصة	ضرورية مطلقة	دائمة مطلقة	مشروطة عامة	عرفية عامة	مطلقة عامة	ممكنة عامة
مشروطة خاصة	تباين	تباين	مطلق، أو الأعم مشروطة عامة	مطلق، والأعم، عرفية عامة	مطلق، والأعم مطلقة عامة	مطلق، الأعم ممكنة عامة
عرفية خاصة	تباين	تباين	من وجه	مطلق، والأعم، عرفية عامة	مطلق، والأعم مطلقة عامة	مطلق، الأعم ممكنة عامة
وحدوية لاضرورية	تباين	من وجه	من وجه	من وجه	مطلق، والأعم مطلقة عامة	مطلق، الأعم ممكنة عامة
وجودية لا دائمة	تباين	تباين	من وجه	من وجه	مطلق، والأعم مطلقة عامة	مطلق، الأعم ممكنة عامة
وقفية	تباين	تباين	من وجه	من وجه	مطلق، والأعم مطلقة عامة	مطلق، الأعم ممكنة عامة
منشورة	تباين	تباين	من وجه	من وجه	عموم، والأعم مطلقة عامة	مطلق، الأعم ممكنة عامة
ممكنة خاصة	تباين	من وجه	من وجه	من وجه	من وجه	مطلق، الأعم ممكنة عامة

☆ بيان الشرطيات ☆

الموافق: حرزوا وتعريف القضية الشرطية أولاً ، وأقسامها الأولية ، وأقسام أقسامها مع التعريفات ، والأمثلة ثانياً ؟

العموم: القضية الشرطية ما ينحل إلى قضيتين ، كقولنا : إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، فإذا حذفنا الأدوات بقى الشمس طالعة ، والنهار موجود ، فكلا الطرفين قضيتان ، والتفصيل قد ذكرنا في أول التصديقات .

☆ تقسيم الشرطية ☆

الشرطية على قسمين : متصلة ، ومنفصلة ، وكل منهما على قسمين موجبة ، وسالبة ، فحصلت أربع قضايا : متصلة موجبة ، ومتصلة سالبة ، ومنفصلة موجبة ، ومنفصلة سالبة .

فالمتصلة الموجبة : هي التي حكم فيها بثبوت نسبة على تقدير ثبوت نسبة أخرى ، كقولنا : إن كان زيد إنساناً كان حيواناً .

والمتصلة السالبة : هي التي حكم فيها بنفي نسبة على تقدير نفي نسبة أخرى ، كقولنا : ليس ألبتة إذا كان زيد إنساناً كان فرساً .

والمنفصلة الموجبة : هي التي حكم فيها بالتنافي بين شيئين .

والمنفصلة السالبة : هي التي حُكِمَ فيها بسلب التنافي بين شيئين .

(المولود) : حرّروا أقسام القضية المتصلة الموجبة والمتصلة السالبة ؟

(الجواب) : اعلم : أن المتصلة مطلقاً سواء كانت موجبة أو سالبة على ثلاثة أقسام : لزومية ، واتفاقية ،

وإطلاقية فحصلت ستة أقسام : ثلاثة للموجبة وثلاثة للسالبة .

وجه الحصر : إن كان الحكم لعلاقة بين المقدم والتالي سميت لزومية كما مر ، وإن كان ذلك الحكم

بدون العلاقة سميت اتفاقية ، كقولك : إذا كان الإنسان ناطقاً فالحمار ناهق ، وإن كان الحكم أعم من أن يكون

لزوماً واتفاقاً فإطلاقية .

والعلاقة : في عرفهم عبارة عن أحد الأمرين إما أن يكون المقدم علة للتالي ، كقولنا : إن كانت الشمس

طلعة فالنهار موجود ، فطلوع الشمس علة لوجود النهار ، أو بالعكس ، كقولنا : إن كان النهار موجوداً فالشمس

طلعة ، فإن وجود النهار معلول لطلوع الشمس ، أو كلاهما معلولان لثالث ، كقولنا : إن كان النهار موجوداً فالعالم

مضى ، فإن وجود النهار ، وإضاءة العالم معلولان لطلوع الشمس ، وإما أن يكون بينهما علاقة التضايف ، وهو

توقف تعقل أحدهما على تعقل الآخر ، كالأبوة والبنوة ، فإذا قلت إن كان زيداً بدأ لعمره كان عمرو ابناً له - يكون

شرطية متصلة بين طرفيها علاقة التضايف .

(المولود) : حرّروا أقسام المنفصلة الموجبة ، والسالبة مع التعريفات ، والأمثلة ؟

(الجواب) : اعلم : أن المنفصلة سواء كانت موجبة ، أو سالبة على ثلاثة أنواع : حقيقتية ، وممانعة الجمع ،

وممانعة الخلو ، فحصلت ستة أقسام ثلاثة للمنفصلة الموجبة ، وثلاثة للسالبة المنفصلة .

☆ الأقسام الثلاثة للمنفصلة الموجبة مع التعريفات والأمثلة ☆

المنفصلة الموجبة الحقيقية : هي التي حُكِمَ فيها بالتنافي بين القضيتين صدقاً وكذباً معاً بأن لاتصدقان

ولاتكذبان ، كقولنا : إما أن يكون هذا العدد زوجاً أو فرداً فلا يمكن اجتماع الزوجية والفردية في عدد معين

ولارتفاعهما .

المنفصلة الموجبة الممانعة الجمع : هي التي حُكِمَ فيها بالتنافي بين القضيتين صدقاً فقط ، بأن لاتصدقان

، وقد تكذبان ، كقولنا : إما أن يكون هذا الشيء شجراً ، أو حجراً ، فلا يمكن أن يكون شيء معين حجراً وشجراً معاً

ويُمكن أن لا يكون شيئاً منهما كأن يكون حيواناً .

المنفصلة الموجبة الممانعة الخلو : هي التي حُكِمَ فيها بالتنافي بين القضيتين كذباً فقط ، بأن لاتكذبان ،

وقد تصدقان ، كقولنا : إما أن يكون زيد في البحر أو لا يغرق ، فارتفاعهما بأن لا يكون زيد في البحر ، ويفرق محال ،

وليس اجتماعهما محالاً بأن يكون في البحر ، ولا يفرق ، بل يسبح .

☆ الأقسام الثلاثة للمنفصلة السالبة مع تعريفاتها وأمثلتها ☆

المنفصلة السالبة الحقيقية : هي التي حُكم فيها بسلب التنافي بين القضيتين صدقاً ، وكذباً معاً ، كقولنا :

ليس إيماناً أن يكون هذا الإنسان أسوداً وكاتباً ، فإنه يجوز اجتماعهما ، كما في الزنجي الكاتب ، ويجوز ارتفاعهما ، كما في الرومي الجاهل .

المنفصلة السالبة المانعة الجمع : هي التي حُكم فيها بسلب التنافي بين القضيتين صدقاً فقط ، كقولنا :

ليس إيماناً أن يكون هذا الإنسان حيواناً أو أسود ، فإنه يجوز اجتماعهما ، ولا يجوز ارتفاعهما .

المنفصلة السالبة المانعة الخلو : هي التي حُكم فيها بسلب التنافي بين القضيتين كذباً فقط ، كقولنا :

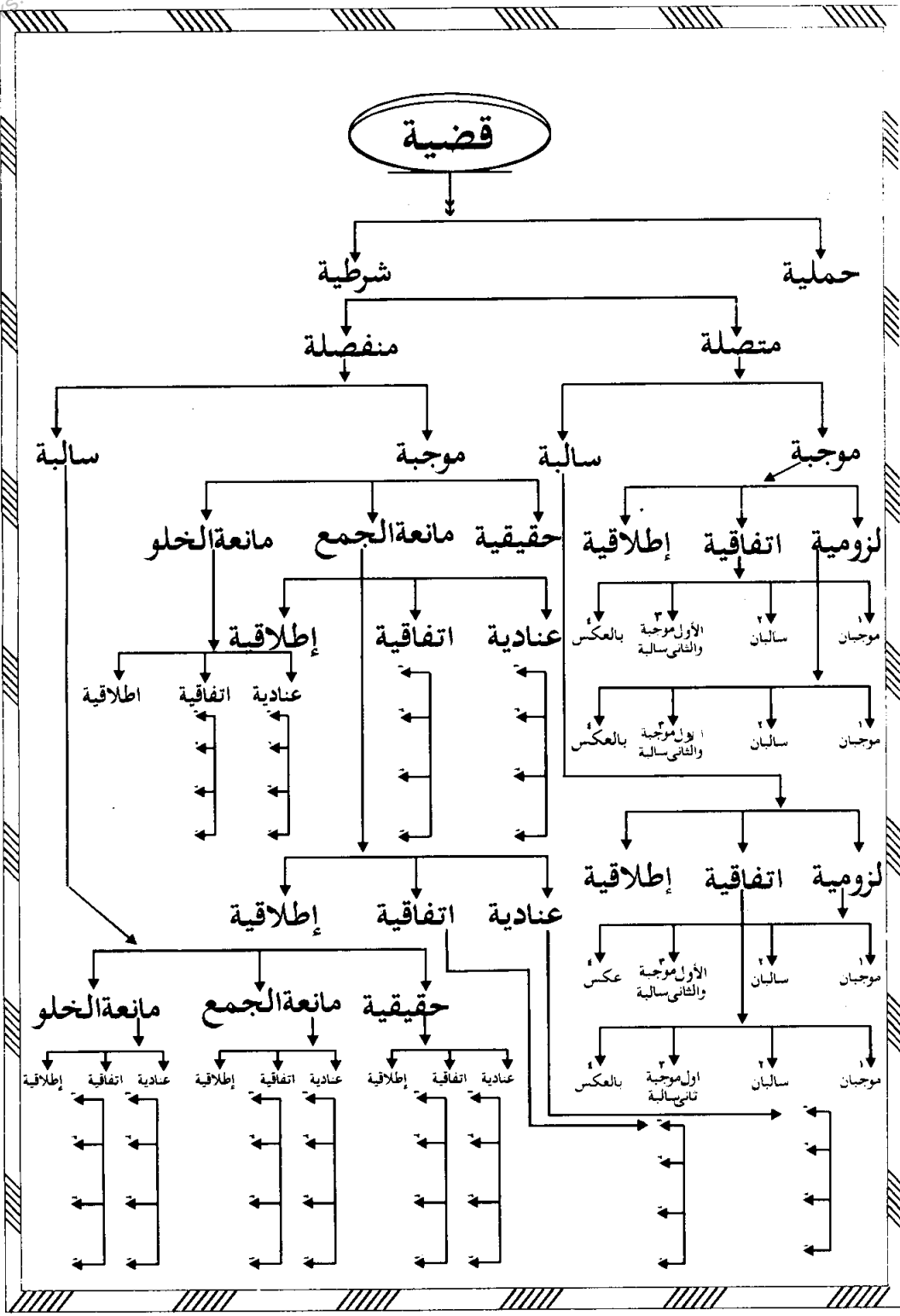
ليس إيماناً أن يكون هذا الإنسان رومياً أوزنجياً ، فإنه يجوز ارتفاعهما ، بأن يكون الإنسان باكستانياً ، ولا يجوز اجتماعهما .

ثم اعلم : أن المنفصلة مطلقاً : موجبة كانت ، أو سالبة بأقسامها الثلاثة : وهي الحقيقية ومانعة الجمع ،

و مانعة الخلو ، على ثلاثة أقسام : عنادية ، و اتفافية ، و مطلقه ، فحصلت تسعة أقسام للمنفصلة الموجبة ، وتسعة أقسام للمنفصلة السالبة فصارت مجموعتهما ثمانية عشر قسماً ، فإذا جمعتها مع أقسام المتصلة ، وهي ستة صارت مجموعها أربعة وعشرين ، ثم اطرح القضية الإطلاقيه في كل تقسيم ، يبقى ست عشرة قضية ،

ثم اعلم : أن كل واحدة من القضايا الست عشرة على أربعة أقسام ؛ لأن طرفي كل قضية : - وهما

المقدم والتالي - إماموجبان ، أو سالبان أو المقدم موجب ، والتالي سالب ، أو بالعكس ، فإذا ضربت الأربعة في ستة عشر يصير أربعة وستين قسماً وعليك بمطالعة الجدول :



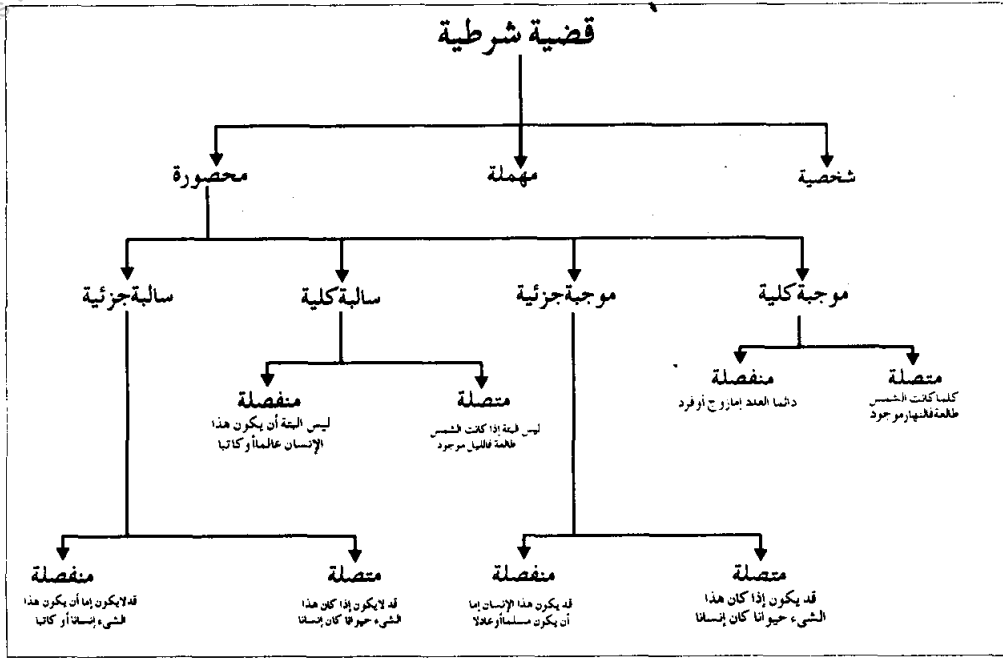
(المولود) : حرّروا تقسيم الشرطية باعتبار الموضوع أولاً ، ثم زينو القرطاس بوجه عدم تعقل الطبعية ، ومهملة القدماء في الشرطيات ، وبعد ذلك عليكم بأسوار الشرطيات ؟

(العجوز) : اعلم : أيها الفطن اللبيب والذكي الأريب ! أن التقادير في الشرطية بمنزلة الأفراد في الحملية ، فإن كان الحكم فيها على تقدير معين فمخصوصة وشخصية ، كقولنا : إن جئتني الآن أكرمك ، وإن لم يكن الحكم على تقدير معين ، فإن يُبين كمية الحكم بأنه على جميع تقادير المقدم ، أو بعضها فمحصورة كلية ، أو جزئية ، وإن لم يُبين كمية الحكم ، بل يُحكم فيها على وضع من أوضاع في الجملة فمهملة ، كقولنا : إذا كانت الشمس طائعة فالنهار موجود .

ثم اعلم : أن الطبعية ومهملة القدماء في الشرطيات غير معقولة ، وذلك ؛ لأن الحكم الشرطي لا يصدق بدون ملاحظة التقادير ، واعتبارها واجب فيها ، وهي بمنزلة الأفراد في الحملية ، فلا يعقل أخذ طبيعة المحكوم عليه بدون اعتبار التقادير لتكون طبعية ، وبالجملة ما يحكم عليه في الشرطية لا يُمكن أن يؤخذ من حيث الإطلاق والعموم ، أو من حيث هي هي ، فلا يتصور فيها الطبعية والمهملة القدمائية .

☆ أسوار الشرطيات ☆

سور الموجبة المتصلة : لفظ متى ، ومهما ، وكلما ، وفي المنفصلة : دائماً ، وسور السالبة الكلية في المتصلة والمنفصلة ليس البتة ، وسور الموجبة الجزئية فيهما قد يكون ، وسور السالبة الجزئية فيهما قد لا يكون ، وبإدخال حرف السلب على سور الإيجاب الكلي ، وعلامة الإهمال : إدخال لفظ لو ، وإن ، وإذا في الاتصال ، وإما ، وأوفى الانفصال .



المولانا: يا أيها الأخوان الكرام! حرروا تقسيم الشرطية باعتبار الطرفين؟

البحراني: اعلم: أن طرفي الشرطية (أعنى المقدم والتالي) لا يحكم فيهما حين كونهما طرفين، وبعد التحليل يُمكن أن يُعتبر فيهما حكم، فأجزاء الشرطية إما متشابهة، بأن تتركب من حملتين، أو متصلتين، أو منفصلتين، وإما متخالفة، بأن تتركب من حملية ومتصلة، أو حملية ومنفصلة، أو متصلة ومنفصلة، فتكون الشرطية المتصلة ستاً والمنفصلة ستاً، لكن كلا من الأقسام الثلاثة المتخالفة الأجزاء ينقسم في المتصلة إلى قسمين بأن يكون الحملية مقدماً، والمتصلة أو المنفصلة تالياً، أو بالعكس، أو يكون المتصلة مقدماً، والمنفصلة تالياً، أو بالعكس، وذلك؛ لأن المقدم في المتصلة متبوع بالتالي بالطبع، لا يتبدل بالتقديم والتأخير، بخلاف المنفصلة فإن مقدمها لا يتميز عن تاليها إلا بمجرد الوضع، بأن قدم في الذكر فسمى مقدماً وأخر فسمى تالياً، ولوعكس، صار المقدم تالياً، والتالي مقدماً، ولم يتغير مفهوم القضية، بل لفظها، ففترق ما بين المتصلة المركبة من الحملية والمتصلة إذا كان المقدم فيها الحملية، وبينها وإذا كان المقدم فيها المتصلة، بخلاف المنفصلة المركبة منهما، فلاجرم انقسمت الأقسام الثلاثة للمتصلة إلى القسمين دون المنفصلة فأقسام المتصلة تسعة وأقسام المنفصلة ستة.

المولانا: حرروا أمثلة المتصلات التسع والمنفصلات الست بالتفصيل؟

البحراني: أمثلة المتصلات:

فالأول : من الحمليتين ، كقولك : كلما كان هذا الشيء ، إنسانا فهو حيوان .
والثاني : من متصلتين ، كقولنا : كلما إن كان الشيء ، إنسانا فهو حيوان ، فكلمة لم يكن الشيء ، حيوانا لم يكن إنسانا .

والثالث : من منفصلتين ، كقولنا : كلما كان دائما إما أن يكون هذا العدد زوجا أو فردا ، فدائما إما أن يكون منقسما بمتساويين ، أو غير منقسم .

والرابع : من جمليّة و متصلة ، والمقدم فيها الحملية ، كقولنا : إن كان طلوع الشمس علّة لوجود النهار ، فكلمة كانت الشمس طالعة فالنهار موجود .

والخامس : عكسه ، كقولنا : كلما إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، فطلوع الشمس ملزوم لوجود النهار .

والسادس : من حملية ومنفصلة ، والمقدم فيها الحملية ، كقولنا : إن كان هذا عددا ، فهو دائما إما زوج أو فرد .

والسابع : بالعكس ، كقولنا : كلما كان هذا إما زوجا ، أو فردا كان هذا عددا .

والثامن : من متصلة ومنفصلة ، كقولنا : إن كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، فدائما إما أن يكون الشمس طالعة وإما أن لا يكون النهار موجودا .

والتاسع : عكس ذلك ، كقولنا : كلما كان دائما إما أن تكون الشمس طالعة ، وإما أن لا يكون النهار موجودا ، فكلمة كانت الشمس طالعة فالنهار موجود .

☆ أمثلة المنفصلات ☆

الأول : من حمليتين ، كقولنا : دائما إما أن يكون هذا العدد زوجا أو فردا .
والثاني : من متصلتين كقولنا : دائما إما أن يكون إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، وإما أن يكون إن كانت الشمس طالعة لم يكن النهار موجودا .

والثالث : من منفصلتين ، كقولنا : دائما إما أن يكون هذا العدد زوجا أو فردا ، وإما أن يكون هذا العدد زوجا ولا فردا .

والرابع : من حملية و متصلة ، كقولنا : دائما إما أن لا يكون طلوع الشمس علّة لوجود النهار ، وإما أن يكون كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا .

والخامس : من حملية ومنفصلة ، كقولنا : دائما إما أن يكون هذا الشيء ، ليس عددا ، وإما أن يكون إما زوجا

أوفرداً .

والسادس : من متصلة ومنفصلة ، كقولنا : دائماً إيماناً أن يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، وإيماناً أن يكون الشمس طالعة وإيماناً أن لا يكون النهار موجوداً .

☆ بحث التناقض ☆

(الموافق) : حرروا معنى التناقض لغةً واصطلاحاً أولاً ، ثم اكتبوا بيان فوائد القيودات ثانياً ، وعليكم بوجه تقديم التناقض على العكوس وتلازم للشرطيات ثالثاً ، ولم خصص التعريفات بتناقض القضايا رابعاً ؟

(المعبر) : معنى التناقض لغةً : أصل النقص الحل ، ثم نقل إلى مطلق الإبطال ، ولما كان كل من النقيضين يبطل حكم الآخر أطلق عليه مادة النقيض ، وكل منهما مناقض للآخر ، فلذلك عبر بصيغة التفاعل .

معنى التناقض اصطلاحاً : هو اختلاف القضيتين بالإيجاب والسلب ، بحيث يقتضى لذاته صدق إحداهما كذب الأخرى ، أو بالعكس ، كقولنا : زيد قائم ، وزيد ليس بقائم .

☆ فوائد القيودات ☆

اعلم : أن في التعريف قيودات خمسة :

١- الاختلاف ، ٢- القضيتين ، ٣- بالإيجاب والسلب ، ٤- بحيث يقتضى ، ٥- لذاته .

فقوله : "اختلاف" ، جنس بعيد ؛ لأنه قديكون بين قضيتين ، وقد يكون بين مفردين كالسما ، والأرض ، وقد يكون بين قضية ومفرد .

وقوله : قضيتين فصل ؛ خرج به الاختلاف في غير القضيتين .

وقوله : "بالإيجاب والسلب" فصل آخر ، خرج به اختلاف القضيتين بغير الإيجاب والسلب ، ككون إحداهما حملية والأخرى شرطية .

وقوله : "بحيث يقتضى" ، فصل آخر خرج به اختلاف القضيتين اللتين لا يقتضى صدق إحداهما كذب الأخرى ، أو بالعكس ، كقولنا : زيد ساكن وزيد ليس بمتحرك ؛ فإنهما قضيتان مختلفتان إيجاباً وسلباً ، لكن اختلافهما ليس بحيث يقتضى صدق إحداهما كذب الأخرى بل هما صادقتان .

وقوله : "لذاته" ، فصل آخر ، خرج به اختلاف القضيتين بالإيجاب والسلب بحيث يقتضى صدق إحداهما كذب الأخرى ، لكن لذات الاختلاف بل بخصوص المادة ، كما في إيجاب الشئ ، وسلب لازمه المتساوي ، نحو : زيد إنسان وزيد ليس بناطق ، فإن الاختلاف بينهما إنما هو بحيث يقتضى صدق إحداهما كذب الأخرى لكن لذاته ، بل لأجل أن قولنا : زيد ليس بناطق في قوة قولنا : زيد ليس بإنسان ، أو زيد إنسان في قوة

قولنا : زيد ناطق .

وجه تقديم التناقض : ابتداءً في بيان أحكام القضايا بالتناقض ؛ لتوقف معرفة العكوس ، وتلازم الشرطيات عليه ؛ لأن أدلة عكوس القضايا ، وتلازم الشرطيات تتوقف على أخذ النقيضين .

☆ لِمَ خصص التعريف بتناقض القضايا ؟ ☆

خُصَّصَ التعريف بتناقض القضايا ؛ لأنه المقصود والمُنتفع به في القياسات ، وأما التناقض في المفردات فقد قال السيد : "إنه يُعرف بالمقياسة" فلاحاجة إلى إدراجه في تعريف التناقض .

فإن قلت تخصيص البحث بتناقض القضايا يُنافي ماتقرر أن قواعد الفن يجب أن تكون عامة منطبقه على جميع الجزئيات ؟

فالجواب : أن عموم مباحثهم إنما يجب أن يكون بالنسبة إلى أغراضهم ومقاصدهم ، ولما لم يتعلق لهم بالتناقض بين المفردات غرض يُفيد به اختص نظرهم بتناقض القضايا .

(المورال) : حرروا شرائط تحقق التناقض بين القضيتين المخصوصتين مفضلاً وممثلاً ، مع بيان الاختلاف في تعداد الشرائط ؟

(المورال) : اعلم : أنه شرط لتحقيق التناقض بين القضيتين المخصوصتين وُحدات ثمانٍ ، فلا يتحقق بدونها ، وقد جمعها الشاعر في هذين البيتين :

درتاقض هشت وحدت شرط دان وحدت موضوع ومجول ومكان
وحدت شرط واضافت جزء وكلن قوّة وفعل است درآخر زمان

فإذا اختلفتا فيها لم تتناقضا ، نحو : زيد قائم وعمرو ليس بقائم لاتناقض فيهما ؛ لاختلاف الموضوع ، وزيد قاعد وزيد ليس بقائم لاتناقض فيهما ؛ لاختلاف المحمول ، وزيد موجود (أى فى الدار) وزيد ليس بموجود (أى فى السوق) لاتناقض ؛ لاختلاف المكان ، وزيد نائم (أى فى الليل) وزيد ليس بنائم (أى فى النهار) لاتناقض ؛ لاختلاف الزمان ، وزيد متحرك الأصابع (أى بشرط كونه كاتباً) وزيد ليس متحرك الأصابع (أى بشرط كونه غير كاتب) لاتناقض ؛ لاختلاف الشرط ، والخمر فى الدن مسكر (أى بالقوّة) والخمر ليس بمسكر فى الدن (أى بالفعل) لاتناقض ؛ لاختلاف القوّة والفعل والزنجى أسود (أى كلّه) والزنجى ليس بأسود (أى جزءه ، أعنى أسنانه) لاتناقض ؛ لاختلاف الجزء والكل ، وزيد أب (أى ليكر) وزيد ليس بأب (أى لخالد) لاتناقض ؛ لاختلاف الإضافة .

☆ بيان الاختلاف في العدد ☆

اعلم : أن بعضهم اکتفوا بوحدين (أى وحدة الموضوع ، والمحمول) ؛ لاندرج البواقي فيهما ، فوحدة الشرط ، والجزء ، والكلّ مندرجة في وحدة الموضوع ، ووحدة الزمان ، والمكان ، والإضافة ، والقوة ، والفعل مندرجة في وحدة المحمول ، وذلك ظاهر من كلام الشارح قطب الدين ، وههنا كلام للتسيد الشريف تركزت لخوف الإطناب ، فعليك بالمير القطبي .

والشيخ الفارابي ردالوحدات إلى واحدة ، وهي وحدة النسبة الحكمية ، حتى يكون السلب واردا على النسبة التي ورد عليها الإيجاب ، وعند ذلك يتحقق التناقض جزماً ، وإنما كانت مردودة إلى تلك الوحدة ؛ لأنه إذا اختلف شيء من الأمور الثمانية اختلف النسبة ؛ ضرورة أن نسبة المحمول إلى أحد الأمرين مغايرة لنسبته إلى الآخر ، ونسبة أحد الأمرين إلى شيء مغايرة لنسبة الآخر إليه ونسبة أحد الأمرين إلى الآخر بشرط مغايرة لنسبته إليه بشرط آخر ، وعلى هذا فمتى اتحدت النسبة اتحد الكل .

(المورال) : حرروا شرائط تحقق التناقض في المحصورتين مفضلاً ومدلاً بحيث لا تبقى خافية مافي

المقام ؟

(المورال) : لا بد للتناقض في المحصورتين مع اتحادهما في الأمور الثمانية من كون القضيتين مختلفتين في الكم (أعنى الكلية والجزئية) فإذا كان إحداهما كلية تكون الأخرى جزئية ؛ لأن الكليتين قد تكذبان ، كما تقول : كل حيوان إنسان ، ولا شيء من الحيوان بإنسان ، والجزئيتين قد تصدقان كقولك بعض الحيوان إنسان وبعض الحيوان ليس بإنسان ، ويكون ذلك في كل مادة يكون الموضوع أعم فيها .

فإن قيل : صدق الجزئيتين في مادة ، يكون الموضوع فيها أعم ليس لاتحاد الكم ، بل لعدم الاتحاد في خصوصية الموضوع ، فيحوز أن يكون الاتحاد في خصوصية الموضوع شرطاً لتحقيق التناقض في الجزئيتين ، فلم يثبت اشتراط الاختلاف في الكم ، بل عدم الاتحاد في الكلية ؟

وأجيب : بأنّ المعبر في الأحكام إنما هو مفهوم القضية ، وتعيين الموضوع في الجزئية خارج عن مفهومها ؛ لأن الحكم فيها على البعض المبهم ، والتناقض وغيره من أحكام القضايا إنما هو بالنظر إلى مفوماتها ؛ لا لاعتبار أمر خارج عنها ، ولذا اشترط الاختلاف في الكمية مطلقاً ، لكونها داخلية في مفهوم القضايا المحصورة ، والمراد باتحاد الموضوع في التناقض العنوان لاتحاد خصوصية الذات ، فلا يتوجه أنه إذا اعتبر وحدة الموضوع فقد استغنى عن اشتراط الاختلاف في الكمية .

(المورال) : حرروا شرائط تحقق التناقض في الموجهتين مفضلاً ومدلاً بحيث لا تبقى خبايا في زوايا ؟

(البحر): اعلم: أنه لا بد لتناقض القضايا الموجهة من الوحدات الثمانية، والاختلاف في الكم ومع هذا لا بد للموجهات من الاختلاف في الجهة؛ لأنه إذا اعتبر في القضية جهة فلا بد من اعتبار سلب تلك الجهة في نقيضها، وذلك؛ لأن النقيض الصريح للموجهة رفعها، ولأنهما لو اتحدتا في الجهة لم تتناقضا؛ لكذب الضروريتين في مادة الإمكان كقولنا: كل إنسان كاتب بالضرورة ولا شيء من الإنسان بكاتب بالضرورة، فإنهما يكذبان؛ لأن إيجاب الكتابة لشيء من أفراد الإنسان ليس بضروري ولا سلبها عنه، ولصدق الممكنتين فيهما، كقولنا: كل إنسان كاتب بالإمكان، وليس كل إنسان كاتب بالإمكان.

☆ نقائض البسائط ☆

تمهيد: اعلم: أن رفع كل شيء نقيضه، فرفع القضية هو نقيضها، فربما يكون نفس رفعها قضية معتبرة عندهم، وربما لا يكون كذلك، بل تكون القضية المعتبرة عندهم لازمة مساوية لرفعها، فيأخذون تلك القضية اللازمة المساوية لرفعها، ويطلقون عليها اسم النقيض مجازاً، لكن بعد رعاية اتحاد الموضوع والمحمول، حتى لا يكون قولنا: زيد ناطق نقيضاً لقولنا: زيد ليس بإنسان، وإن كان مساوياً لنقيضه؛ لأن المساويات كثيرة، فلولم يعتبر رعاية اتحاد الطرفين لتعسر ضبط النقائض، فالمراد بالنقيض ههنا (أى في تناقض القضايا الموجهة) أحداً الأمرين: إما النقيض الحقيقي، أو اللازم المساوي له، فنقائض القضايا قضايا بعضها من القضايا المشهورة، وبعضها من غيرها، كما ستعرف إن شاء الله تعالى إذا تمهد هذا فنقول: نقائض البسائط بسائط؛ ضرورة أن رفع النسبة الواحدة يكون نسبة واحدة.

(المثال): حرروا نقيض الضرورية المطلقة مع الدليل، والمثال؟

(البحر): نقيض الضرورية المطلقة هي الممكنة العامة؛ لأن رفع ضرورة الإيجاب بعينه إمكان عام سالب، ورفع ضرورة السلب بعينه إمكان عام موجب، فالممكنة العامة نقيض حقيقي للضرورة المطلقة، مثل: كل إنسان حيوان بالضرورة نقيضه بعض الإنسان ليس بحيوان بالإمكان العام.

(المثال): يا أيها الإخوان الكرام! اكتبوا نقيض الدائمة المطلقة مع الدليل، والمثال؟

(البحر): نقيض الدائمة المطلقة العامة؛ لأن رفع الإيجاب في كل الأوقات يلزمه السلب في بعض الأوقات، ورفع السلب في كل الأوقات يلزمه الإيجاب في بعض الأوقات سواء كان في الجميع أم لا، فالمطلقة العامة ليست نقيضاً حقيقياً للدائمة المطلقة، بل لازمة مساوية لنقيضها؛ لأن نقيضها رفعها، والسلب في البعض أو الإيجاب فيه ليس عين الرفع، بل لازم مساو له، مثل: كل فلك متحرك دائماً نقيضه بعض الفلك ليس بمتحرك بالفعل.

المراد: عليكم بيان نقيض المشروطة العامة مدلاً ومفضلاً؟

المراد: نقيض المشروطة العامة هي الحينية الممكنة ، وهي التي حُكم فيها بسلب الضُرورة بحسب الوصف من الجانب المخالف للحكم ، كقولنا : كل من به ذات الجنب يُمكن أن يسعل في بعض أوقات كونه مجنوبا ، ونسبتها إلى المشروطة العامة كنسبة الممكنة العامة إلى الضُرورية المطلقة ؛ لأن الحكم فيها برفع الضُرورة الوصفية عن الجانب المخالف ، كما أن الحكم في الممكنة العامة برفع الضُرورة الذاتية عن الجانب المخالف ، فكما أن رفع الضُرورة الذاتية نقيض حقيقي للضُرورة الذاتية كذلك رفع الضُرورة الوصفية نقيض حقيقي للضُرورة الوصفية ، مثل : كل كاتب متحرك الأصابع بالضُرورة مادام كاتباً نقيضه بعض الكاتب ليس بمتحرك الأصابع بالإمكان في بعض أوقات كونه كاتباً .

المراد: حرّروا نقيض العرفية العامة مدلاً ، ومفضلاً بحيث يتضح المقام؟

المراد: نقيض العرفية العامة الحينية المطلقة ، وهي التي حُكم فيها بفعلية النسبة في بعض أوقات وصف الموضوع ، مثل : كل من به ذات الجنب يسعل بالفعل في بعض أوقات كونه مجنوبا ، ونسبتها إلى العرفية العامة كنسبة المطلقة العامة إلى الدائمة ، فكما أن رفع دوام الإيجاب بحسب الذات يلزمه فعلية السلب بحسبها وبالعكس ، كذلك رفع دوام الإيجاب بحسب الوصف يلزمه فعلية السلب بحسبها ، وبالعكس ، فالحينية المطلقة ليست نقيضاً حقيقياً للعرفية العامة ، بل لازمة مساوية لنقيضها ، كالمطلقة العامة للدائمة المطلقة على مامر ، مثل : بالدوام كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتباً نقيضه بعض الكاتب ليس بمتحرك الأصابع بالفعل في بعض أوقات كونه كاتباً .

المراد: حرّروا نقيض الوقتية المطلقة مع الدليل ، والمثال؟

المراد: نقيض الوقتية المطلقة الممكنة الوقتية ، وهي التي حُكم فيها بسلب الضُرورة الذاتية في وقت معين من الجانب المخالف ؛ لأن الضُرورة بحسب الوقت المعين التي هي مفهوم الوقتية المطلقة تناقض سلب الضُرورة بحسب ذلك الوقت ، فالممكنة الوقتية نقيض حقيقي للوقتية المطلقة ، مثل : بالضُرورة كل قمر منخفض وقت حيلولة الأرض بينه وبين الشمس نقيضه بعض القمر ليس بمنخفض بالإمكان وقت حيلولة الأرض بينه وبين الشمس .

المراد: يا أيها الطلبة الكرام ! عليكم بيان نقيض المنتشرة المطلقة مع الدليل ، والمثال؟

المراد: نقيض المنتشرة المطلقة الممكنة الدائمة ، وهي التي حُكم فيها بسلب الضُرورة الذاتية في وقت غير معين من الجانب المخالف ؛ لأن الضُرورة بحسب الوقت التي هي مفهوم المنتشرة تناقض سلب

الضرورة بحسب ذلك الوقت ، فالممكنة الدائمة نقيض حقيقي للمنتشرة المطلقة ، مثل : بالضرورة كل إنسان متنفس في وقت ما نقيضه بعض الإنسان ليس بمتنفس في وقت ما بالإمكان .

المسألة ١١ : حرروا التفصيل في نقائص القضايا بحيث يشفى العليل ، ويروى الغليل ؟

الجواب : اعلم : أنك إن أردت التفصيل في نقائص القضايا فضع المحصورات الأربع للضرورة المطلقة ، وضع المحصورات الأربع للممكنة العامة ، ثم اعتبر التناقض فتجد نقيض الموجبة الكلية الضرورية السالبة الجزئية الممكنة العامة ، ونقيض السالبة الكلية الضرورية الموجبة الجزئية الممكنة العامة وبالعكس ونقيض الموجبة الجزئية الضرورية السالبة الكلية الممكنة العامة وبالعكس ، ونقيض السالبة الجزئية الضرورية الموجبة الكلية الممكنة العامة ، وبين كل قضية وما يجعل نقيضها ، وإن أردت أن تطلع على توضيح التفصيل فعليك بمطالعة هذه الجداول .

جدول المحصورات الأربع للضرورة المطلقة مع التناقض

المحصورات الأربع للضرورة المطلقة	موجبة كلية ضرورية	سالبة كلية ضرورية	موجبة جزئية ضرورية	سالبة جزئية ضرورية
أمثلة المحصورات الأربع للضرورة المطلقة	بعض الإنسان حيوان بالضرورة	لاشيء من الإنسان بحجر بالضرورة	كل إنسان حيوان بالضرورة	بعض الإنسان ليس بحجر بالضرورة
نقائص المحصورات الأربع للضرورة المطلقة	سالبة كلية ممكنة عامة	موجبة جزئية ممكنة عامة	سالبة جزئية ممكنة عام	موجبة كلية ممكنة عامة
أمثلة التناقض	بعض الإنسان ليس بحيوان بالإمكان العام	بعض الإنسان حجر بالإمكان العام	بعض الإنسان ليس بحيوان بالإمكان العام	كل إنسان حجر بالإمكان العام

جدول المحصورات الأربع للذائمة المطلقة مع النقااض

المحصورات الأربع للذائمة المطلقة	موجبة كلية دائمة مطلقة	سالبة كلية دائمة مطلقة	موجبة جزئية دائمة مطلقة	سالبة جزئية دائمة مطلقة
أمثلة المحصورات الأربع للذائمة المطلقة	كل فلك متحرك بالتوازم	لاشيء من الفلك ساكن دائماً	بعض الفلك متحرك دائماً	بعض الفلك ليس ساكن دائماً
نقااض المحصورات الأربع للذائمة المطلقة	سالبة جزئية مطلقة عامة	موجبة جزئية مطلقة عامة	سالبة كلية مطلقة عامة	موجبة كلية مطلقة عامة
أمثلة النقااض	بعض الفلك ليس بمتحرك بالفعل	بعض الفلك ساكن بالفعل	لاشيء من الفلك بمتحرك بالفعل	كل فلك ساكن بالفعل

جدول المحصورات الأربع للمشروطة العامة مع النقااض

المحصورات الأربع للمشروطة العامة	موجبة كلية مشروطة عامة	سالبة كلية مشروطة عامة	موجبة جزئية مشروطة عامة	سالبة جزئية مشروطة عامة
أمثلة المحصورات الأربع للمشروطة العامة	بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتباً	بساكن الأصابع مادام كاتباً	بالضرورة بعض الكاتب متحرك الأصابع مادام كاتباً	بالبضرورة بعض الكاتب ساكن الأصابع مادام كاتباً
نقااض المحصورات الأربع للمشروطة العامة	سالبة جزئية حينية ممكنة	موجبة جزئية حينية ممكنة	سالبة كلية حينية ممكنة	موجبة كلية حينية ممكنة
أمثلة النقااض الأربع للمشروطة العامة	بعض الكاتب ليس بمتحرك الأصابع بالإمكان مادام كاتباً	بعض الكاتب ساكن الأصابع بالإمكان مادام كاتباً	لاشيء من الكاتب بمتحرك الأصابع بالإمكان مادام كاتباً	كل كاتب ساكن الأصابع بالإمكان مادام كاتباً

جدول المحصورات الأربع للعرفية العامة مع النقااض :

المحصورات الأربع للعرفية العامة	موجبة كلية عرفية عامة	سالبة كلية عرفية عامة	موجبة جزئية عرفية عامة	سالبة جزئية عرفية عامة
أمثلة المحصورات الأربع للعرفية العامة	دائماً كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتباً	دائماً لا شيء من الكاتب ساكن الأصابع مادام كاتباً	دائماً بعض الكاتب متحرك الأصابع مادام كاتباً	دائماً بعض الكاتب ساكن الأصابع مادام كاتباً
نقااض المحصورات الأربع للعرفية العامة	سالبة جزئية حينية مطلقة	موجبة جزئية حينية مطلقة	سالبة كلية حينية مطلقة	موجبة كلية حينية مطلقة
أمثلة النقااض	بعض الكاتب ليس بمتحرك الأصابع بالفعل في بعض أوقات كونه كاتباً	بعض الكاتب ساكن الأصابع بالفعل في بعض أوقات كونه كاتباً	لاشيء من الكاتب بمتحرك الأصابع بالفعل في بعض أوقات كونه كاتباً	كل كاتب ساكن الأصابع بالفعل في بعض أوقات كونه كاتباً

جدول المحصورات الأربع للوقتية المطلقة مع النقائض :

المحصورات الأربع للوقتية المطلقة	موجبة كلية ووقتية مطلقة	سالبة كلية ووقتية مطلقة	موجبة جزئية ووقتية مطلقة	سالبة جزئية ووقتية مطلقة
أمثلة المحصورات الأربع للوقتية المطلقة	بالضّرورة كلّ قمر منخفض وقت حيولة الأرض بينه وبين الشمس	لاشيء من القمر بمنخسف وقت التّربيع بالضّرورة	بعض القمر بمنخسف وقت حيولة الأرض بينه وبين الشمس	بعض القمر ليس بمنخسف وقت التّربيع بالضّرورة
نقائض المحصورات الأربع للوقتية المطلقة	سالبة جزئية ووقتية ممكنة	موجبة جزئية ممكنة ووقتية	سالبة كلية ممكنة ووقتية	موجبة كلية ممكنة ووقتية
أمثلة النقائض	بعض القمر ليس بمنخسف بالإمكان وقت حيولة الأرض بينه وبين الشمس	بعض القمر منخسف بالإمكان وقت التّربيع	لاشيء من القمر بمنخسف بالإمكان وقت حيولة الأرض بينه وبين الشمس	كلّ قمر منخفض بالإمكان وقت التّربيع

جدول المحصورات الأربع للمنتشرة المطلقة مع النقائض

المحصورات الأربع للمنتشرة المطلقة	موجبة كلية منتشرة مطلقة	سالبة كلية منتشرة مطلقة	موجبة جزئية منتشرة مطلقة	سالبة جزئية منتشرة مطلقة
أمثلة المحصورات الأربع للمنتشرة المطلقة	بالضّرورة كلّ إنسان منتفّس في وقت ما	بالضّرورة لاشيء من الإنسان منتفّس في وقت ما	بالضّرورة بعض الإنسان منتفّس في وقت ما	بالضّرورة بعض الإنسان ليس منتفّس في وقت ما
نقائض المحصورات الأربع للمنتشرة المطلقة	سالبة جزئية ممكنة دائمة	موجبة جزئية ممكنة دائمة	سالبة كلية ممكنة دائمة	موجبة كلية ممكنة دائمة
أمثلة النقائض	بعض الإنسان ليس منتفّس بالإمكان دائماً	بعض الإنسان منتفّس بالإمكان دائماً	لاشيء من الإنسان منتفّس بالإمكان دائماً	كلّ إنسان منتفّس بالإمكان دائماً

فقد عُلم أنّ نقيض الضّرورية المطلقة والدائمة المطلقة من القضايا المشهورة : وهي الممكنة العامة ، والمطلقة العامة ، وبالعكس ، وأنّ نقيض المشروطة والعرفيّة العامتين والوقتية والمنتشرة المطلقين من القضايا الغير المشهورة : وهي الحينيّة الممكنة ، والحينيّة المطلقة ، والممكنة الوقتية ، والممكنة الدائمة ، وإنّما بيّنا نقيض الوقتية والمنتشرة المطلقين مع أنّهما من القضايا الغير المشهورة للاحتياج إلى نقيضها في بيان نقيض بعض المركّبات ، وهي الوقتية والمنتشرة ؛ لأنهما جزء اهـما ، ونقيض المركّبة إنّما يحصل بأخذ نقيض جزئيهما (كما ستعرف) .

وبالجمله ثبت حينئذٍ ست قضايا بسيطة غير مشهورة : الحينيّة الممكنة ، والحينيّة المطلقة ، والوقتية ،

والمنتشرة المطلقتان ، ونقيضاهما ، وهما الممكنة الوقتية ، والممكنة الدائمة ، وقد أشرنا إلى مفهوماتها مع أمثلتها في ماسبق فتذكر فإنه ينفعك في ماسيأتي .

☆ نقائص المركبات ☆

التوطية والتهميد : اعلم : أن المركبات إما كلية أو جزئية فإن كانت كلية فنقيضها أحد نقيضى جزئها لاعلى التعيين ، وهو المفهوم المراد بين نقيضى الجزئين بأن يقال إما هذا النقيض وإما ذاك ، وذلك أن نقيض المركبة رفع مجموع الجزئين أعم من أن يكون برفع كل منهما ، أو برفع الجزء الإيجابي على التعيين ، أو برفع الجزء السلبى على التعيين ، فلا يصح أن يوخذ فى نقيضها أحداً الأمر الثلاثة على التعيين ؛ لأنه أخص من نقيضها فيجوز أن يجتمع مع الأصل على الكذب ضرورة إمكان ارتفاع الشئ مع الأخص من نقيضه ، مثلاً : قولنا : كل إنسان حيوان لا دائماً كاذب ؛ لكذب اللادوام وكذا ارتفاع الجزئين (أعنى مجموع قولنا : بعض الإنسان ليس بحيوان ، وبعض الإنسان حيوان) . وكذا ارتفاع الجزء الإيجابي (أعنى قولنا : بعض الإنسان ليس بحيوان) ، وقولنا : كل إنسان فرس لا دائماً كاذب ؛ لكذب الجزء الأول وكذا ارتفاع مجموع الجزئين (أعنى مجموع قولنا : بعض الإنسان ليس بفرس وبعض الإنسان فرس) كاذب ، لكذب الجزء الثانى ، وكذا ارتفاع الجزء السلبى (أعنى بعض الإنسان فرس) فلما وجب فى نقيض المركبة أن يتحقق رفع مجموع الجزئين ، ولم يصح أن يكون ذلك برفع كل من الجزئين ، ولا برفع أحدهما على التعيين تعين أن يكون ذلك برفع أحدهما لاعلى التعيين ، فإنه متحقق مع التقادير الثلاثة ، وهو معنى المفهوم المراد بين نقيضى الجزئين .

(المحل) : حرروا طريق أخذ نقائص المركبات الكلية مع مالها وما عليها ؟

(الجواب) : طريقه أن يوخذ نقيض كل من الجزئين ، ويركب منهما منفصلة موجبة مانعة الخلو ؛ لأن ارتفاع المركبة إن كان بارتفاع كلا الجزئين صدقت المنفصلة بجزئها ، ولهذا لم نأخذها مانعة الجمع ، وإن كان بارتفاع أحدهما (أى أحد جزئى المنفصلة) فيكون المنفصلة مانعة الخلو البتة .

وههنا شك : وهو أن نقيض المركبة لو كانت منفصلة لكانت هى أيضاً نقيضاً لها ؛ لأن التناقض من النسب المتكررة مع أن نقيض المنفصلة يجب أن يكون منفصلة ؛ لأن نقائص الشراطيات يجب أن تكون متفقة لها فى الجنس ، والنوع كما هو الثابت عندهم (من أن النقيض لا بد فيه من الاتحاد فى النوع) ، وأيضاً المتناقضان يجب اختلافهما بالإيجاب والسلب ، وهذه المنفصلة موجبة سواء كانت المركبة موجبة ، أو سالبة ؟

وحله : أن المنفصلة ليست نقيضاً حقيقياً للمركبة بل هى لازمة مساوية لنقيضها ، فلا يستبعد فى كونها منفصلة أو موجبة لأن وجوب الاتفاق فى الجنس والنوع ، والاختلاف فى الكيف إنما هو فى المتناقضين تناقضاً

حقيقياً (تأمل) ، وبالجملة نقيض المركبة أحد نقيضى الجزئين على سبيل منع الخلو ، وذلك ظاهر بعد معرفتك أن كل مركبة من أية بسيطتين تتركب وأن نقيض كل بسيطة أية قضية فإنك إذا حققت أن المشروطة الخاصة مركبة من مشروطة عامة موافقة لأصل القضية في الكيف ومطلقة عامة مخالفة له فيه ، وأن نقيض المشروطة العامة الموافقة هي الحينية الممكنة المخالفة ؛ ونقيض المطلقة العامة المخالفة هي الدائمة الموافقة علمت أن نقيض المشروطة الخاصة إما الحينية الممكنة المخالفة أو الدائمة الموافقة ، مثل : بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتباً لا دائماً نقيضه إما بعض الكاتب ليس بمتحرك الأصابع بالإمكان حين هو كاتب ، أو دائماً بعض الكاتب متحرك الأصابع ، فعلى هذا نقيض العرفية الخاصة إما الحينية المطلقة المخالفة ، أو الدائمة الموافقة ، مثل : بالذوام كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتباً لا دائماً نقيضه إما بعض الكاتب ليس بمتحرك الأصابع بالفعل حين هو كاتب ، أو بعض الكاتب متحرك الأصابع دائماً .

ونقيض الوجودية اللاضرورية : إما الدائمة المخالفة ، أو الضرورية الموافقة ، مثل : كل إنسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة . نقيضه إما بعض الإنسان ليس بضاحك دائماً أو بعض الإنسان ضاحك بالضرورة .

ونقيض الوجودية اللدائمة : إما الدائمة المخالفة أو الدائمة الموافقة مثل : كل إنسان ضاحك بالفعل لا دائماً ، نقيضه إما بعض الإنسان ليس بضاحك دائماً أو بعض الإنسان ضاحك دائماً .

ونقيض الوقتية : إما الممكنة الوقتية المخالفة ، أو الدائمة الموافقة مثل : بالضرورة كل قمر منخسف وقت حيلولة الأرض بينه وبين الشمس لا دائماً نقيضه إما بعض القمر ليس بمنخسف بالإمكان وقت حيلولة الأرض بينه وبين الشمس ، أو بعض القمر منخسف دائماً .

ونقيض المنتشرة : إما الممكنة الدائمة المخالفة ، أو الدائمة الموافقة ، مثل : بالضرورة كل إنسان متنفس في وقت ما لا دائماً نقيضه إما بعض الإنسان ليس بمتنفس بالإمكان دائماً ، أو بعض الإنسان متنفس دائماً .

ونقيض الممكنة الخاصة : إما الضرورية المخالفة ، أو الضرورية الموافقة ، مثل : كل إنسان كاتب بالإمكان الخاص نقيضه إما بالضرورة بعض الإنسان ليس بكاتب ، أو بالضرورة بعض الإنسان كاتب .

العوارب : حرروا حالات المركبة الجزئية مفضلاً ؟

العوارب : اعلم : أنها إن كانت المركبة جزئية فلا يكفي في نقيضها المفهوم المراد بين نقيضى الجزئين ، كما في الكلية ؛ لأنه يكذب بعض الجسم حيوان لا دائماً ؛ لكذب اللادوام ؛ لأن الموضوع في اللادوام يكون بعينه الموضوع في الجزء الأول ، ومعلوم أن بعض الجسم الذي هو حيوان يجب أن يكون حيواناً دائماً ، ولا يصدق عليه أنه ليس بحيوان بالإطلاق ، ويكذب كل واحد من نقيضى الجزئين (أعنى السالبة الكلية الدائمة

التي هي نقيض الجزء الإيجابي ، كقولنا : لاشيء من الجسم بحيوان دائماً) ، والموجبة الكلية الدائمة التي هي نقيض الجزء السلبى الذى هو مفهوم اللادوام ، كقولنا : كل جسم حيوان دائماً ، وهو ظاهر ، فيكون قولنا : إنما لاشيء من الجسم بحيوان دائماً ، أو كل جسم حيوان دائماً مانعة الخلو كاذباً ؛ ضرورة ارتفاع جزئها ، فلا يكون نقيضاً ، كقولنا بعض الجسم حيوان لادائماً ؛ لكذبهما ، والمتناقضان يجب أن يكون أحدهما صادقا والآخر كاذباً .

والسر : فى أنه يكفى فى نقيض المركبة الكلية المفهوم المردد بين نقيضى الجزئين ، بخلاف الجزئية لأن مفهوم الكلية بعينه مفهوم جزئها ؛ ضرورة أنه أخذ فى كل منهما مجموع الأفراد ؛ فهما متساويان فرجع أحدهما للجزئين يكون مساوياً لنقيض المركبة الكلية ؛ ضرورة أن نقيضى المتساويين متساويان ، بخلاف مفهوم الجزئية ؛ فإن مفهوم جزئها أعم منها ؛ لأنه يجب اتحاد موضوع الإيجاب والسلب فى مفهوم المركبة الجزئية ، بخلاف جزئها ، مثلاً : إذا قلنا : بعض الجسم حيوان لا دائماً (أى بعض الجسم ليس بحيوان) فمعناه أن ذلك البعض الذى هو جسم وحيوان ليس بحيوان بالإطلاق ، بخلاف ما إذا قلنا : بعض الجسم حيوان وبعض الجسم ليس بحيوان ؛ فإنه لا يلزم ذلك بل يجوز أن يكون هذا البعض الذى اثبتنا له الجسمية غير ذلك البعض الذى نفينا عنه الجسمية ، فصار مفهوم المركبة الجزئية مقتصرأ على ذلك البعض ومفهوم جزئها شاملاً لغير ذلك أيضاً وأعم منها .

فإذا كان مفهوم الجزئين أعم من مفهوم المركبة الجزئية كان نقيضها أخص من نقيضها ؛ ضرورة أن نقيض الأعم أخص من نقيض الأخص ، فيجوز كذب الجزئية مع كذب رفع أحد جزئها (أعنى المفهوم المردد بين الكليتين اللتين هما نقيضا الجزئيين) ضرورة جواز كذب الشئ مع الأخص من نقيضه ،

فالتطريق فى أخذ نقيض المركبة الجزئية أن تزد بين نقيضى الجزئيين بالنسبة إلى كل فرد من أفراد الموضوع ، كما يقال فى نقيض المثال المضروب (أى بعض الجسم حيوان لا دائماً) كل جسم إما حيوان دائماً وليس بحيوان دائماً ؛ لأن معنى المثال المذكور أن بعض الجسم بحيث يثبت له حيوان فى وقت ولا يثبت له حيوان فى وقت ، فنقيضه أنه ليس الأمر كذلك بل كل جسم إما حيوان دائماً وليس بحيوان دائماً ، والجزء الثانى (أعنى قولنا : ليس بحيوان دائماً) يحتمل أمرين : أحدهما أن يكون الحيوان مسلوباً عن كل جسم دائماً ، والثانى أن يكون مسلوباً عن البعض وثابتاً للبعض الآخر دائماً ، فإن أبقينا الجزء الثانى على احتمالها ، وقلنا : كل جسم إما حيوان دائماً وليس بحيوان دائماً كانت عملية مرادة المحمول (أى شبيهة بالمنفصلة مساوية للنقيض) وإن فصلناه ، وقلنا : كل جسم إما حيوان دائماً ، وإما لاشيء من الجسم بحيوان ، وإما لاشيء من الجسم بحيوان دائماً ،

وإما بعض الجسم حيوان دائماً ، وبعض الجسم ليس بحيوان دائماً - كانت منفصلة مانعة الحلو من ثلاثة أجزاء مساوية .

السؤال : حرروا تفصيل نقائص المركبات الكلية ، والجزئية بطريق الجدول ؟

الاجواب : عليك بمطالعة هذه الجداول .

جدول نقائص المركبات الموجبة الكلية

المركبات	أمثلة المركبات	نقائص المركبات مع أسمائها
مشروطة خاصة موجبة كلية	بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتباً دائماً	حيية ممكنة مخالفة دائمة موافقة إما بعض الكاتب ليس بمتحرك الأصابع بالإمكان حين هو كاتب ، أو دائماً بعض الكاتب متحرك الأصابع
عرفية خاصة موجبة كلية	بالذوات كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتباً دائماً	حيية مطلقه مخالفة دائمة موافقة إما بعض الكاتب ليس بمتحرك الأصابع بالفعل حين هو كاتب ، أو دائماً بعض الكاتب متحرك الأصابع
وجودية لا ضرورية موجبة كلية	كل إنسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة	دائمة مخالفة ضرورية موافقة إما بعض الإنسان ليس بضاحك دائماً ، أو بعض الإنسان ضاحك بالضرورة
وجودية لادائمة موجبة كلية	كل إنسان ضاحك بالفعل لادائماً	دائمة مخالفة دائمة موافقة إما بعض الإنسان ليس بضاحك دائماً ، أو بعض الإنسان ضاحك بالضرورة
وقفية موجبة كلية	بالضرورة كل قمر منخسف وقت حيلولة الأرض بينه وبين الشمس لادائماً	ممكنة وقتية مخالفة دائمة موافقة إما بعض القمر ليس بمنخسف بالإمكان وقت حيلولة الأرض بينه وبين الشمس ، أو بعض القمر منخسف دائماً
منتشرة موجبة كلية	بالضرورة كل إنسان متنفس في وقت ما لادائماً	دائمة مخالفة دائمة موافقة إما بعض الإنسان ليس بمتنفس بالإمكان دائماً ، أو بعض الإنسان متنفس دائماً
ممكنة خاصة موجبة كلية	كل إنسان كاتب بالإمكان الخاص	ضرورية مخالفة ضرورية موافقة إما بعض الإنسان ليس بكاتب بالضرورة ، أو بعض الإنسان كاتب بالضرورة

جدول نقائص المركبات السالبة الكلية

المركبات السبع	أمثلة المركبات	نقائص المركبات مع أسمائها
مشروطة خاصة سالبة كلية	بالضّرورة لاشيء من الكاتب بساكن الأصابع مادام كاتباً لا دائماً	حينية ممكنة مخالفة إما بعض لكاتب ساكن الأصابع بالإمكان حين هو كاتب ، أو بعض لكاتب ليس بساكن الأصابع دائماً
عرفية خاصة سالبة كلية	بالنوام لاشيء من الكاتب بساكن الأصابع مادام كاتباً لا دائماً	حينية مظفة مخالفة إما بعض لكاتب ساكن الأصابع بالفعل حين هو كاتب ، أو بعض لكاتب ليس بساكن الأصابع دائماً
وجودية لا ضرورية سالبة كلية	لا شيء من الإنسان بضاحك بالفعل لا بالضرّورة	دائمة مخالفة إما بعض الإنسان ضاحك دائماً ، أو بعض الإنسان ليس بضاحك بالضرّورة
وجودية لا دائمة سالبة كلية	لا شيء من الإنسان بضاحك بالفعل لا دائماً	دائمة مخالفة إما بعض الإنسان ضاحك دائماً ، أو بعض الإنسان ليس بضاحك دائماً
وقية سالبة كلية	بالضّرورة لاشيء من القمر بمنخسف وقت التّربيع لا دائماً	ممكنة وقتية مخالفة إما بعض القمر منخسف بالإمكان وقت التّربيع ، أو بعض القمر ليس بمنخسف دائماً
منتشرة سالبة كلية	بالضّرورة لاشيء من الإنسان بمنخسف في وقت ما ، لا دائماً	دائمة مخالفة إما بعض الإنسان منتخسف بالإمكان دائماً ، أو بعض الإنسان ليس بمنخسف دائماً
ممكنة خاصة سالبة كلية	لا شيء من الإنسان يكاتب بالإمكان الخاص	ضرورية مخالفة إما بعض الإنسان كاتب بالضرّورة ، أو بعض الإنسان ليس بكاتب بالضرّورة

جدول نقائص المركبات الموجبة الجزئية

المركبات السبع	أمثلة المركبات	أمثلة النقائص
مشروطة خاصة موجبة جزئية	بالضّرورة بعض الكاتب متحرّك الأصابع مادام كاتباً لا دائماً	كلّ كاتب إمالييس بمتحرّك الأصابع بالإمكان حين هو كاتب ، أو متحرّك الأصابع دائماً
عرفية خاصة موجبة جزئية	بالنوام بعض الكاتب متحرّك الأصابع مادام كاتباً لا دائماً	كلّ كاتب إمالييس بمتحرّك الأصابع بالفعل حين هو كاتب ، أو متحرّك الأصابع دائماً
وجودية لا ضرورية موجبة جزئية	بعض الإنسان بضاحك بالفعل لا بالضرّورة	كلّ إنسان إمالييس بضاحك دائماً ، أو ضاحك بالضرّورة
وجودية لا دائمة موجبة جزئية	بعض الإنسان ضاحك بالفعل ، لا دائماً	كلّ إنسان إمالييس بضاحك دائماً أو ضاحك دائماً
وقية موجبة جزئية	بالضّرورة بعض القمر منخسف وقت حيولة الأرض بينه وبين الشّمس ، لا دائماً	كلّ قمر إمالييس بمنخسف بالإمكان وقت حيولة الأرض بينه وبين الشّمس ، أو منخسف دائماً
منتشرة موجبة جزئية	بالضّرورة بعض الإنسان منتخسف في وقت ما ، لا دائماً	كلّ إنسان إمالييس منتخسف بالإمكان دائماً أو منتخسف دائماً
ممكنة خاصة موجبة جزئية	بعض الإنسان كاتب بالإمكان العام	كلّ إنسان إمالييس بكاتب بالضرّورة ، أو كاتب بالضرّورة

جدول نقائض المركبات السالبة الجزئية

المركبات السبع	أمثلة المركبات	نقائض	أمثلة النقائض
مشروطة خاصة سالبة جزئية	بالضرورة بعض الكاتب ليس ساكن الأصابع مادام كاتباً ، لا دائماً	حينية ممكنة مخالفة ، دائمة موافقة	كلّ كاتب إما ساكن الأصابع بالإمكان حين هو كاتب ، أو ليس بساكن الأصابع دائماً
عرفية خاصة سالبة جزئية	بالدوام بعض الكاتب ليس بساكن الأصابع مادام كاتباً ، لا دائماً	حينية مطلقة مخالفة ، دائمة موافقة	كلّ كاتب إما ساكن الأصابع بالفعل حين هو كاتب ، أو ليس بساكن الأصابع دائماً.
وجودية لا ضرورية سالبة جزئية	بعض الإنسان ليس بضاحك بالفعل ، لا بالضرورة	دائمة مخالفة ، ضرورية موافقة	كلّ إنسان إما ضاحك دائماً ، أو ليس بضاحك بالضرورة
وجودية لا دائمة سالبة جزئية	بعض الإنسان ليس بضاحك بالفعل ، لا دائماً	دائمة مخالفة ، ضرورية موافقة	كلّ إنسان إما ضاحك دائماً ، أو ليس بضاحك دائماً
وقفية سالبة جزئية	بالضرورة بعض القمر ليس بمنخسف وقت التربيع ، لا دائماً .	ممكنة وقتية مخالفة ، دائمة موافقة	كلّ قمر إما منخسف بالإمكان وقت التربيع ، أو ليس بمنخسف دائماً
منتشرة سالبة جزئية	بالضرورة بعض الإنسان ليس بمنخسف في وقت ما ، لا دائماً .	دائمة مخالفة ، دائمة موافقة	كلّ إنسان إما منتفخ بالإمكان دائماً ، أو ليس بمنتفخ دائماً
ممكنة خاصة سالبة جزئية	بعض الإنسان ليس بكاتب بالإمكان الخاص .	ضرورية مخالفة ، ضرورية موافقة	كلّ إنسان إما كاتب بالضرورة ، أو ليس بكاتب بالضرورة

ثم اعلم : أنّ نقيض المركبة الكلية موجبة كانت ، أو سالبة هي المنفصلة الموجبة المانعة الخلو المركبة من نقيض الجزئين فنقيض المركبة الموجبة الكلية هي المنفصلة التي يكون جزءها الأول نقيض الجزء الإيجابي ، ويكون جزءها الثاني نقيض الجزء السلبي ، ونقيض المركبة الكلية السالبة هي المنفصلة التي يكون جزءها الأول نقيض الجزء السلبي ، ويكون جزءها الثاني نقيض الجزء الإيجابي (كما رأيت في جدولي المركبة الكلية) ولك أن تجعل جزءها الأول نقيض الجزء السلبي ، وجزءها الثاني نقيض الجزء الإيجابي في الموجبة ، وأن تجعل جزءها الأول نقيض الجزء الإيجابي ، وجزءها الثاني نقيض الجزء السلبي في السالبة ، مثلاً : كما تقول : في نقيض قولك : " بالضرورة كلّ كاتب متحرك الأصابع مادام كاتباً ، ، " لا دائماً إما بعض الكاتب متحرك الأصابع دائماً ، أو بعض الكاتب ليس بمتحرك الأصابع بالإمكان حين هو كاتب " و كما تقول (في نقيض قولك : " لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع مادام كاتباً لا دائماً ، ،) إما بعض الكاتب ليس بساكن الأصابع دائماً ، أو بعض الكاتب ساكن الأصابع بالإمكان حين هو كاتب ، وذلك ؛ لأن المنفصلات لا امتياز بين أجزائها بالطبع ، فإن المفهوم من قولك : " إما أن يكون زيد في البحر ، أو لا يغرق " هو المفهوم من قولك : " إما يكون زيد لا يغرق ، أو في البحر " وهو

التنافي في الكذب ، وكذا المنفصلة التي هي نقيض المركبة ، فلوقدم فيها نقيض جزء ، ويؤخر نقيض جزء آخر كان المفهوم منها بعينه ماهو المفهوم منها لو عكس ، وكذلك نقيض المركبة الجزئية موجبة كانت ، أو سالبة على ما تهتم به هي العملية الموجبة المراددة ، فنقيض الموجبة الجزئية هي العملية التي قُدم في ترديد محمولها نقيض الجزء الإيجابي ، ونقيض السالبة الجزئية العملية التي قُدم في ترديد محمولها نقيض الجزء السلبى ، (كما عرفت ذلك في جدولى المركبة الجزئية) ، ولك أن تُقدم في العملية التي هي نقيض الموجبة الجزئية نقيض الجزء السلبى ، وفي العملية التي هي نقيض السالبة الجزئية نقيض الجزء الإيجابي كما تقول : مثلاً (فى نقيض قولك : ” بالضرورة بعض الكتاب متحرك الأصابع مادام كاتباً ، لا دائماً ،) كل كاتب إما متحرك الأصابع دائماً ، أو ليس بمتحرك الأصابع بالإمكان حين هو كاتب ، وكماتقول : (فى نقيض قولك : ” بالضرورة بعض الكتاب ليس بساكن الأصابع مادام كاتباً ، لا دائماً ،) كل كاتب إما ليس بساكن الأصابع دائماً ، أو ساكن الأصابع بالإمكان حين هو كاتب ، وذلك ؛ لأن المعنى لا يتغير بتقديم وتأخير لكن الأول من كل منهما هو الأولى (كما لا يخفى) .

(المول) : حررنا شروط تحقق التناقض بين الشرطيات ؟

(الجواب) : اعلم : أنهم فى أخذ نقائص الشرطيات اشترطوا شروطاً أربعة :

١ - الاتفاق فى الجنس (أعنى الاتصال والانفصال) .

٢ - الاتفاق فى النوع (أعنى اللزوم ، والعناد ، والاتفاق) .

٣ - المخالفة فى الكيف (أعنى الإيجاب والسلب)

٤ - المخالفة فى الكم (أعنى الكلية والجزئية) .

ولتوضيح المقام عليك بالجدول .

جدول نقائص الشرطيات :

أصل القضية	مثال	نقيضها	مثال
موجبة كلية متصلة لزومية	كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود	سالبة جزئية متصلة لزومية	قد لا يكون إذا كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً
سالبة كلية متصلة لزومية	ليس آتية إذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود	موجبة جزئية متصلة لزومية	قد يكون إذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود
موجبة كلية منفصلة عنادية	دائماً إيماناً يكون هذا العدد زوجاً ، أو فرداً	سالبة جزئية منفصلة عنادية	قد لا يكون إيماناً يكون هذا العدد زوجاً أو فرداً
سالبة كلية منفصلة عنادية	ليس آتية إيماناً يكون الشمس طالعة ، وإيماناً يكون النهار موجوداً	موجبة جزئية منفصلة عنادية	قد يكون إيماناً تكون الشمس طالعة وإيماناً لا يكون النهار موجوداً

☆ بيان العكس المستوي ☆

المورال : حررّوا معنى العكس لغةً ، ثم عرّفوا العكس المستوي ، واذكروا وجه تسميته بالمستوي ،
وبعكس المستقيم ، ولمّ قدّمه على عكس النقيض ؟

الجورال : العكس في اللغة: بمعنى التبدّل مطلقاً . وفي الاصطلاح : هو عبارة عن جعل الجزء الأول
من القضية ثانياً ، والجزء الثاني أولاً ، مع بقاء الصدق والكيف .

وجه التسمية : اعلم : إنّما وصفه بالمستوي والمستقيم ؛ فلأنه طريق مستويلاً أمت فيه ، ولا اعوجاج ،
بخلاف عكس النقيض ؛ فإنه ليس طريقاً واضحاً ، وأيضاً إنّما سمي مستويّاً ؛ لاستوائه ، وموافقته مع الأصل في
الطرفين ، والصدق ، بخلاف عكس النقيض ؛ فإنه مخالف له فيهما .

وجه التقديم : اعلم : أنّه قدم العكس المستوي على عكس النقيض ؛ لأنّ المستوي أسهل ؛ لأنّه يحصل
بتبدّل الطرفين فقط ، بخلاف عكس النقيض ؛ فإنه يحصل بتبدّل نقيض الطرفين كما ستعرفه (إن شاء الله
العزیز)

المورال : ما المراد من الجزء الأول ، والثاني في تعريف العكس المستوي ؟

الجورال : اعلم : أنّ المراد بالجزء الأول ، والثاني الجزء ان في الذكرا في الحقيقة ؛ فإنّ الجزء الأول
والثاني في الحقيقة هو ذات الموضوع ووصف المحمول ، والعكس لا يُصيّر ذات الموضوع محمولاً ، ووصف
المحمول موضوعاً .

فإن قيل : فعلى هذا يلزم أن يكون للمنفصلة أيضاً عكس ؛ فإنّ تبدّل الجزئين في الذكر متحقق هناك
قطعاً مع أنّه مناف لما هو المنصوص في عباراتهم من أنّه لا عكس للمنفصلات ؟

نقول : ليس المراد أنّه لا عكس لها أصلاً ، بل مرادهم نفي العكس المعتبر المعتد به فإنّ لزّم علينا عكس
المنفصلة مطلقاً فلا ضير .

المورال : عليكم بيان العكس المستوي للمحصورات الأربع ، مع مالها وما عليها ؟

الجورال : اعلم : أنّ السالبة الكلية تنعكس كنفسها ، كقولك : " لا شيء من الإنسان بحجر ، ينعكس
إلى قولك : " لا شيء من الحجر بإنسان " بدليل الخلف (وستعرف دليل الخلف إن شاء الله العزیز)

و السالبة الجزئية لا تنعكس لزوماً ؛ لجواز عموم الموضوع في الحملية ، والمقدم في الشرطية ، فيجوز
سلب الأخص عن الأعم ، ولا يجوز سلب الأعم عن الأخص ، فلا يصح كون السالبة الجزئية عكساً للسالبة
الجزئية ، وإذالم يصدّق الجزئية فالكلية بالطريق الأولى ، وأمّا انعكاس السالبة الجزئية في بعض المواد ، كما إذا

كانت إحدى الخاصيتين (أى المشروطة الخاصة أو العرفية الخاصة) فغير معتدبها، مثلاً: يصدق بعض الحيوان ليس بإنسان، ولا يصدق بعض الإنسان ليس بحيوان.

والموجبة الكلية تنعكس إلى موجبة جزئية، فقولنا: "كل إنسان حيوان" ينعكس إلى قولنا: "بعض الحيوان إنسان" ولا ينعكس إلى موجبة كلية؛ لأنه يجوز أن يكون المحمول، أو التالي عاماً (كما في مثالنا) فلا يصدق كل حيوان إنسان.

فإن قيل: إن قولنا: "كل شيخ كان شاباً" موجبة كلية صادقة، مع أن عكسه: بعض الشّاب كان شيخاً ليس بصادق.

وأجيب عنه: بأن عكسه ليس ما ذكرت، بل عكسه بعض من كان شاباً شيخاً، وقد يُجاب عنه بوجه آخر وهو أن حفظ النسبة ليس بضروري في العكس، فعكسه: بعض الشّاب يكون شيخاً وهو صادق لامحالة. والموجبة الجزئية تنعكس إلى موجبة جزئية، كقولنا: "بعض الحيوان إنسان" ينعكس إلى قولنا: "بعض الإنسان حيوان" وقد يورد على انعكاس الموجبة الجزئية كنفسها إيراد: وهو أن بعض الوجد في الحائط صادق وعكسه: أعنى بعض الحائط في الوجد غير صادق، وأجيب بأننا لانسلم أن عكس هذه القضية ما قلت من بعض الحائط في الوجد، بل عكسه: بعض ما في الحائط وتد وهو صادق.

المورد: يا أيها الإخوان الكرام! حرّروا الطرق الثلاثة للقوم في بيان عكوس القضايا؟

الجواب: اعلم أن للقوم في بيان عكوس القضايا ثلاثة طرق: الخلف، والافتراض، وطريق العكس.

أما الخلف: فهو ضمّ نقيض العكس إلى الأصل لئنتج محالاً، كما نقول السالبة الكلية تنعكس كنفسها كقولك "لا شيء من الإنسان بحجر" سالبة كلية فنقيضه "لا شيء من الحجر بإنسان" أيضاً سالبة كلية؛ لأنه لو لم يصدق لا شيء من الحجر بإنسان عند صدق قولنا: "لا شيء من الإنسان بحجر" لصدق نقيضه (أعنى قولنا: "بعض الحجر إنسان")؛ لأنّ نقيض السالبة الكلية الموجبة الجزئية، فنضمه مع الأصل، ونقول بعض الحجر إنسان ولا شيء من الإنسان بحجر، ينتج بعض الحجر ليس بحجر فيلزم سلب الشيء عن نفسه وذلك محال.

وأما الافتراض: فهو فرض ذات الموضوع شيئاً معيناً وحمل وصفي الموضوع والمحمول عليه ليحصل مفهوم العكس مثلاً كل إنسان حيوان نبين عكسه بطريق الافتراض فنقول: فرضنا ذات الموضوع "ج" مثلاً وحملنا عليه الوصف العنواني للموضوع وقولنا كل "ج" إنسان وهذا صادق؛ لأنّ الوصف يصدق على ذات الموضوع بالفعل ونحمل عليه وصف المحمول فنقول كل "ج" حيوان ثم نضمّ كلتا المقدمتين ونقول كل "ج"

هو ساكن الأصابع ، ونجعله صغرى والأصل كبرى ، هكذا : بعض ساكن الأصابع كاتب بالفعل حين هو ساكن الأصابع ، ودائماً بالضرورة لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع مادام كاتباً ينتج بعض ساكن الأصابع ليس بساكن الأصابع بالفعل حين هو ساكن الأصابع ، وهو محال ، والمحال ناش من نقيض العكس ، فيكون محالاً والعكس حقاً ؛ لما مر في الدائمتين بعينه .

وأما المشروطة والعرفية الخاصتان : فتعكسان عرفية عامة كلية مقيّدة باللاادوام في البعض ورجوع "اللاادوام في البعض" إلى موجبة جزئية مطلقة عامة ، مثلاً : إذا صدق "بالضرورة أو دائماً لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع مادام كاتباً لا دائماً" صدق "دائماً لا شيء من ساكن الأصابع بكاتب مادام ساكن الأصابع لا دائماً في البعض (أي بعض ساكن الأصابع كاتب بالفعل)

أما صدق العرفية العامة في العكس ؛ فلأنها لازمة للعامتين ، ولازم العام لازم الخاص ، وأما صدق اللاادوام في البعض ؛ فلأنه لولم يصدق لصدق نقيضه وهو لا شيء من ساكن الأصابع بكاتب دائماً ، وينعكس إلى : لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع دائماً ، وهو منافي للادوام الأصل ، وهو كل كاتب ساكن الأصابع بالفعل ، وأما عدم لزوم اللاادوام في الكل ؛ فلأنه يكذب في عكس اللاادوام المذكور كل الساكن كاتب بالفعل ؛ لأن بعض الساكن ليس بكاتب دائماً ، كالأرض .

والسرفيه : أن لادوام السالبة موجبة ، وهي لا تنعكس إلا جزئياً كما سيحي .

(المحلل) : حرّروا تفصيل العكس المستوى للقضية الموجهة السالبة الجزئية ؟

(البحر) : اعلم : أن السالبة إن كانت جزئية فالمشروطة والعرفية الخاصتان تعكسان عرفية خاصة بدليل الافتراض ، مثلاً : إذا صدق بالضرورة ، أو دائماً بعض الكاتب ليس بساكن الأصابع مادام كاتباً لا دائماً ، (أي بعض الكاتب ساكن الأصابع بالفعل) صدق "دائماً بعض ساكن الأصابع ليس بكاتب مادام ساكن الأصابع لا دائماً" (أي بعض ساكن الأصابع كاتب بالفعل) ؛ لأننا نفرض ذات الموضوع وهو الكاتب زيداً مثلاً فزيد كاتب بالفعل وهو ظاهر ، وزيد ساكن الأصابع بحكم اللاادوام الأصل ، ووصف الساكن ووصف الكاتب متنافيان في زيد بمعنى أنه ليس كاتباً مادام ساكن الأصابع وإلا لكان كاتباً في بعض أحيان كونه ساكن الأصابع ، فيلزم أن يكون ساكن الأصابع في بعض أحيان كونه كاتباً ؛ لأن الوصفين المتقارنين على ذات واحدة في وقت واحد ثبت كل منهما في وقت الآخر ضرورة ، وقد كان حكم الأصل أنه ليس ساكن الأصابع مادام كاتباً (هذا خلقت) ولما صدق على زيد ساكن كاتب وساكناً الأصابع وتنافي فيه صدق بعض ساكن الأصابع ليس بكاتب مادام ساكن الأصابع لا دائماً ، وهو المطلوب .

وغير الخاصيتين من السؤالب الجزئية لاتعكس أصلاً؛ لأنها إما الأربع التي هي الضرورية المطلقة، والدائمة المطلقة، والمشروطة العامة، والعرفية، وإما السبع التي هي الوقتية، والمنتشرة، والوجودية اللا ضرورية، والوجودية اللادائمة، والممكنة الخاصة، والممكنة العامة، والمطلقة العامة، وأخص الأربع (أعنى الضرورية المطلقة) لاتعكس؛ لصدق قولنا: "بعض الحيوان ليس بإنسان بالضرورة" مع كذب قولنا: "بعض الإنسان ليس بحيوان بالإمكان العام" لأن كل إنسان حيوان بالضرورة وأخص السبع (أعنى الوقتية) لاتعكس أيضاً، لصدق قولنا: "بعض القمر ليس بمنخسف وقت التربيع لا دائماً، مع كذب قولنا: "بعض المنخسف ليس بقمر بالإمكان العام"؛ لأن كل منخسف قمر بالضرورة وإذالم يعكس الأخص لم يعكس الأعم لِمَا مَرَّ .

فالضابطة: في السؤالب أن السالبة الجزئية لاتعكس إلا في الخاصتين؛ فإنهما تنعكسان عرفية خاصة، وأما السالبة الكلية فإن لم يصدق عليها الدوام الوصفي (أعنى العرفي العام) فلا تنعكس أصلاً، وهي السؤالب السبع المذكورة، وإن صدق عليها الوصفي، فإن صدق عليها الدوام الذاتي أيضاً انعكست كلية إلى الدوام الذاتي، وإلا انعكست إلى الدوام الوصفي، إن لم تكن مقيدة باللدوام، وإن كانت مقيدة به انعكست كلية إلى الدوام الوصفي مع قيد اللدوام في البعض.

جدول عكوس الموجهات الثلث عشرة السؤالب الكلية

الموجهات الثلاث عشرة	أمثلة الموجهات	عكوس الموجهات	أمثلة العكوس
ضرورة مطلقة سالبة كلية	لاشيء من الإنسان بحجر بالضرورة	دائمة مطلقة سالبة كلية	لاشيء من الحجر بإنسان دائماً
دائمة مطلقة سالبة كلية	لاشيء من الفلك بساكن دائماً	دائمة مطلقة سالبة كلية	لاشيء من الساكن بفلك دائماً
مشروطة عامة سالبة كلية	بالضرورة لاشيء من الكاتب بساكن الأصابع مادام كاتباً	عرفية عامة سالبة كلية	دائماً لاشيء من ساكن الأصابع بكاتب مادام ساكن الأصابع
عرفية عامة سالبة كلية	دائماً لاشيء من الكاتب بساكن الأصابع مادام كاتباً	عرفية عامة سالبة كلية	دائماً لاشيء من ساكن الأصابع بكاتب مادام ساكن الأصابع
مطلقة عامة سالبة كلية	لاشيء من الإنسان بضاحك بالفعل	×	×
ممكنة عامة سالبة كلية	لاشيء من الإنسان بكاتب بالإمكان العام	×	×
مشروطة خاصة سالبة كلية	بالضرورة لاشيء من الكاتب بساكن الأصابع مادام كاتباً لادائماً	عرفية عامة سالبة كلية مفيدة بالألادوام في البعض	دائماً لاشيء من ساكن الأصابع بكاتب مادام ساكن الأصابع لادائماً في البعض (أى بعض ساكن الأصابع كاتب بالفعل)
عرفية خاصة سالبة كلية	دائماً لاشيء من الكاتب بساكن الأصابع مادام كاتباً لادائماً	عرفية عامة سالبة كلية مفيدة بالألادوام في البعض	دائماً لاشيء من ساكن الأصابع بكاتب مادام ساكن الأصابع لادائماً في البعض (أى بعض ساكن الأصابع كاتب بالفعل)
وجودية لضرورة سالبة كلية	لاشيء من الإنسان بضاحك بالفعل بالضرورة	×	×
وجودية لادائمة سالبة كلية	لاشيء من الإنسان بضاحك بالفعل لادائماً	×	×
وقنية سالبة كلية	بالضرورة لاشيء من القمر بمنخسف وقت التربيع لادائماً	×	×
منتشرة سالبة كلية	بالضرورة لاشيء من الإنسان بمتنفس في وقت مالا دائماً	×	×
ممكنة خاصة سالبة كلية	لاشيء من الإنسان بكاتب بالإمكان الخاص	×	×

جدول عكوس الموجّهات الثلاث عشرة السّوالب الجزئية :

الموجّهات	أمثلة الموجّهات	العكوس	أمثلة العكوس
ضرورية مطلقة سالبة جزئية	بالضّرورة بعض الإنسان ليس بحجر	×	×
دائمة مطلقة سالبة جزئية	دائماً بعض الفلك ليس بساكن	×	×
مشروطة عامة سالبة جزئية	بالضّرورة بعض الكاتب ليس بساكن الأصابع مادام كاتباً	×	×
عرفية عامة سالبة جزئية	دائماً بعض الكاتب ليس بساكن الأصابع مادام كاتباً	×	×
مطلقة عامة سالبة جزئية	بعض الإنسان ليس بضاحك بالفعل	×	×
ممكئة عامة سالبة جزئية	بعض الإنسان ليس بكاتب بالإمكان العام	×	×
مشروطة خاصة سالبة جزئية	بالضّرورة بعض الكاتب ليس بساكن الأصابع مادام كاتباً لادائماً	عرفية خاصة سالبة جزئية	دائماً بعض ساكن الأصابع ليس بكاتب مادام ساكن الأصابع لادائماً
عرفية خاصة سالبة جزئية	دائماً بعض الكاتب ليس بساكن الأصابع مادام كاتباً لادائماً	عرفية خاصة سالبة جزئية	دائماً بعض ساكن الأصابع ليس بكاتب مادام ساكن الأصابع لادائماً
وقتيّة سالبة جزئية	بالضّرورة بعض القمر ليس بمنخسف وقت التّربيع لادائماً	×	×
منتشرة سالبة جزئية	بالضّرورة بعض الإنسان ليس بمتنفّس في وقت ما لا دائماً	×	×
وجودية لا ضرورية سالبة جزئية	بعض الإنسان ليس بضاحك بالفعل لا بالضّرورة	×	×
وجودية لا ضرورية سالبة جزئية	بعض الإنسان ليس بضاحك بالفعل لا بالضّرورة	×	×
ممكئة سالبة جزئية	بعض الإنسان ليس بكاتب بالإمكان الخاص	×	×

(المولّد) : حررّوا تفصيل العكس المستوى للموجهة الموجبة كلية كانت أو جزئية ، مهملة كانت

أو شخصية ؟

(الجمول) : اعلم : أنّ القضيّة الموجهة الموجبة كلية كانت أو جزئية ، مهملة كانت أو شخصية فحكمها

باعتبار الكمّ أنّها لا تنعكس كليّة ؛ لجواز أنّ يكون المحمول أعمّ من الموضوع وامتناع حمل الخاص على كلّ أفراد العام ، وأمّا حكمها باعتبار الجهة فالوجودية اللا ضرورية ، والوجودية اللادائمة ، والوقتيّة ، والمنتشرة ، والمطلقة العامة ، تنعكس مطلقة عامة بالخلف ، والعكس ، والافتراض .

فأمّا الخلف : فهو ضمّ نقيض العكس إلى الأصل لينتج المحال ، مثلاً إذا صدق كلّ ج ب ، أو بعض ج

ب بإحدى الجهات الخمس يصدّق بعض ب ج بالفعل، وإلا يصدّق نقيضه، وهو لاشيء من ب ج دائماً، ونجعله كبرى والأصل صغرى، هكذا: كلّ ج أو بعضه ب، و لاشيء من ب ج دائماً ينتج لاشيء من ج ج، أو بعض ج ليس ج وهو محال .

وأما العكس: فهو أن يعكس نقيض العكس ليرتد إلى ماينافى الأصل، مثلاً: إذا صدق كلّ ج أو بعضه ب بإحدى الجهات الخمس يصدّق بعض ب ج بالفعل، وإلا يصدّق نقيضه، وهو لاشيء من ب ج دائماً، وينعكس إلى لاشيء من ج ب وهو يناقض الأصل الجزئي، وينافى الأصل الكلي، فيلزم اجتماع المتناقضين، وهو محال .

وأما الافتراض: فهو أن نفرض ذات الموضوع شيئاً معيناً، ونحمل عليه وصف الموضوع ووصف المحمول، ليثبت المطلوب، مثلاً: إذا صدق كلّ ج أو بعضه ب بإحدى الجهات الخمس يصدّق بعض ب ج بالفعل؛ لأننا نفرض ذات الموضوع الذي هو ج د فد ب بحكم الأصل، ود ج على مذهب الشيخ، فبعض ب ج بالفعل من الشكل الثالث وهو المطلوب .

وأما الضرورية المطلقة، والدائمة المطلقة، والمشروطة العامة، والعرفية العامة تنعكس حينية مطلقة بالخلف، والعكس، والافتراض:

فأما الخلف: فهو أنه إذا صدق كلّ ج أو بعضه ب بإحدى الجهات الأربع صدق بعض ب ج بالفعل حين هو ب، وإلا يصدّق نقيضه، وهو لاشيء من ب ج دائماً مادام ب، ونجعله كبرى، والأصل صغرى، هكذا: كلّ ج أو بعضه ب، ودائماً لاشيء من ب ج مادام ب ينتج لاشيء من ج ج أو بعض ج ليس ج وهو محال، والمحال إنما نشأ من نقيض العكس، فهو محال، فالعكس حق .

وأما العكس: فهو أنه إذا صدق كلّ ج، أو بعضه ب بإحدى الجهات الأربع صدق بعض ب ج بالفعل حين هو ب وإلا يصدّق نقيضه، وهو دائماً لاشيء من ج ب مادام ج، وهو مناف للأصل .

وأما الافتراض: فهو أنه إذا صدق كلّ ج أو بعضه ب صدق بعض ب ج بالفعل حين هو ب؛ لأننا نفرض ذات الموضوع، وهو ج د، فد ب بحكم الأصل، ود ج بالفعل على مذهب الشيخ، فبعض ب ج بالفعل حين هو ب من الشكل الثالث .

وأما المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة: فتعكسان حينية مطلقة لادائمة، مثلاً: إذا صدق بالضرورة، أو دائماً كلّ ج، أو بعضه ب مادام ج لادائماً (أى لاشيء من ج ب بالفعل، أو بعضه ليس ب بالفعل) صدق بعض ب ج بالفعل حين هو ب لادائماً (أى بعض ب ليس ج بالفعل) فأما الجزء الأول؛ فلكونه لازماً للعامتين، ولازم العام لازم الخاص، وأما الجزء الثاني؛ فلأنه لو لم يصدّق لصدق نقيضه، وهو كلّ ب ج دائماً فنجعله

صغرى، والجزء الأول من الأصل الكلى كبرى، هكذا: كل ج دائماً وكل ج ب ينتج كل ب ثم نضمه إلى الجزء الثانى من الأصل الكلى، هكذا: كل ب ج دائماً ولاشئ من ج ب بالفعل ينتج ماينافى النتيجة الأولى، وهولاشئ من ب ب، فيلزَم اجتماع المتنافيين، وهو محال والمحال إنما نشأ من نقيض العكس للجزء الثانى، فهو محال، فعكس الجزء الثانى حق، وأما انعكاس الجزء الثانى من الأصل فلا يُبين بهذا الطريق؛ لأن جزئيه جزئيتان لاتصلحان لكبروية الشكل الأول.

فالطريق فيه أنافرض ذلك البعض الذى هو ج د فد ب بحكم الجزء الأول من الأصل و د ج بالفعل وعلى مذهب الشيخ، ود ليس ج بالفعل، وإلا لكان ج دائماً فيكون ب دائماً؛ لدوام الباء بدوام الجيم، وقد كان ب لادائماً، هذا خلف، ولما صدق على د أنه ب و ج وليس ب بالفعل صدق بعض ب ليس ج بالفعل، وهو مفهوم لادوام عكس الأصل الجزئى.

وأما الممكنة العامة والممكنة الخاصة: فلا عكس لهما، لأنه إذا فرض أن مركوب زيد بالفعل منحصر فى الفرس مع إمكانه للحمار يصدق كل حمار مركوب زيد بالإمكان، ولا يصدق عكسه بأعم الجهات، وهو مركوب زيد حمار بالإمكان؛ إذ المركوب بالفعل إنما هو الفرس فكيف يكون ذلك الفرس حماراً بالإمكان؛ ضرورة أن الفرس والحمار نوعان متباينان، والتخلف فى مادة واحدة يوجب عدم الانعكاس.

فالضابطة: فى الموجبات أن ما يصدق عليه الإمكان العام وهو الممكنتان فلا عكس لهما، وما يصدق عليه الإطلاق العام؛ فإن لم يصدق عليه الدوام الوصفى انعكس موجبة جزئية مطلقة عامة سواء كان الأصل جزئياً أو كلياً وهى خمس قضايا، وإن صدق عليه الدوام الوصفى فإن لم يكن مقيداً بالدوام انعكس موجبة جزئية حينية مطلقة وهى أربع قضايا، وإن كان مقيداً به انعكس موجبة جزئية حينية مطلقة لا دائمة، وهما قضيتان.

جدول عكوس الموجهات الثلاث عشرة الموجبات الكلية والجزئية

الموجهات	أمثلة الموجهات	عكوس	أمثلة العكوس
ضرورة مطلقة موجبة كلية أو جزئية	بالضرورة بعض الإنسان أو كله حيوان	حينية مطلقة موجبة جزئية	بعض الحيوان إنسان بالفعل حين هو حيوان
دائمة مطلقة موجبة كلية أو جزئية	دائماً بعض الفلك أو كله متحرك	حينية مطلقة موجبة جزئية	بعض المتحرك فلك بالفعل حين هو متحرك
مشروطة عامة موجبة كلية أو جزئية	بالضرورة بعض الكاتب، أو كله متحرك الأصابع مادام كاتباً	حينية مطلقة موجبة جزئية	بعض متحرك الأصابع كاتب بالفعل حين هو متحرك الأصابع
عرفية عامة موجبة كلية أو جزئية	دائماً بعض الكاتب، أو كله متحرك الأصابع مادام كاتباً	حينية مطلقة موجبة جزئية	بعض متحرك الأصابع كاتب بالفعل حين هو متحرك الأصابع
مطلقة عامة موجبة كلية أو جزئية	بعض الإنسان، أو كله ضاحك بالفعل	مطلقة عامة موجبة جزئية	بعض الضاحك إنسان بالفعل
ممكنة عامة موجبة كلية أو جزئية	بعض الإنسان، أو كله كاتب بالإمكان العام	×	×
مشروطة خاصة موجبة كلية أو جزئية	بالضرورة بعض الكاتب، أو كله متحرك الأصابع مادام كاتباً لادائماً	حينية مطلقة لادائمة موجبة جزئية	بعض متحرك الأصابع كاتب بالفعل حين هو متحرك الأصابع لادائماً
عرفية خاصة موجبة كلية أو جزئية	دائماً بعض الكاتب، أو كله متحرك الأصابع مادام كاتباً لادائماً	حينية مطلقة لادائمة موجبة جزئية	بعض متحرك الأصابع كاتب بالفعل حين هو متحرك الأصابع لادائماً
وجودية لاضروية موجبة أو كلية جزئية	بعض الإنسان، أو كله ضاحك بالفعل لا بالضرورة	مطلقة عامة موجبة جزئية	بعض الضاحك إنسان بالفعل
وجودية لادائمة موجبة كلية أو جزئية	كل إنسان، أو بعضه ضاحك بالفعل لادائماً	مطلقة عامة موجبة جزئية	بعض الضاحك إنسان بالفعل
وقفية موجبة كلية أو موجبة جزئية	بالضرورة كل قمر، أو بعضه منخسف وقت حيلولة الأرض بينة وبين الشمس لادائماً	مطلقة عامة موجبة جزئية	بعض المنخسف قمر بالفعل
منتشرة موجبة كلية أو جزئية	بالضرورة كل إنسان، أو بعضه متنفس في وقت ما لادائماً	مطلقة عامة موجبة جزئية	بعض المتنفس إنسان بالفعل
ممكنة خاصة موجبة كلية أو جزئية	كل إنسان، أو بعضه كاتب بالإمكان الخاص	×	×

☆ بيان انعكاس الشرطيات ☆

العوارب: حرّروا العكس المستوى للشرطيات مفضلاً ؟

العوارب: اعلم: أن الشرطيات على قسمين متصلات، ومنفصلات، والمتصلة: إذا كانت موجبة سواء كانت كلية، أو جزئية تنعكس موجبة جزئية بالخلف، وإن كانت سالبة فالكلية تنعكس سالبة كلية بالخلف، والجزئية لاتنعكس.

☆ تفصيلها ☆

عكس المتصلة الموجبة الكلية: هي الموجبة الجزئية بالخلف: مثلاً: إذا صدق قولنا: "كلما كان هذا الشيء إنساناً كان حيواناً" يجب أن يصدق في عكسه قديكون إذا كان هذا الشيء حيواناً كان إنساناً، وإلا يصدق نقيضه، وهو ليس ألبتة إذا كان هذا الشيء حيواناً كان إنساناً، ونضمه مع الأصل، ونقول: كلما كان هذا الشيء إنساناً كان حيواناً، وليس ألبتة إذا كان هذا الشيء حيواناً كان إنساناً ينتج ليس ألبتة إذا كان هذا الشيء إنساناً كان إنساناً وهو محال، ومنشأه ليس إلا نقيض العكس فيكون باطلاً، فالعكس حق.

عكس المتصلة الموجبة الجزئية: هي الموجبة الجزئية بالخلف: مثلاً: إذا صدق قديكون إذا كان الشيء حيواناً، كان أبيض يجب أن يصدق في عكسه قديكون إذا كان الشيء أبيض كان حيواناً، وإلا لصدق نقيضه، وهو ليس ألبتة إذا كان الشيء أبيض كان حيواناً، ويتنظم مع الأصل، وهكذا: قديكون إذا كان الشيء حيواناً كان أبيض، وليس ألبتة إذا كان الشيء أبيض كان حيواناً ينتج قديكون إذا كان الشيء حيواناً كان حيواناً، وهو محال؛ لأنه سلب الشيء عن نفسه.

عكس المتصلة السالبة الكلية هو كنفسها بالخلف: مثلاً: إذا قلنا: ليس ألبتة إذا كانت الشمس طالعة كان الليل موجوداً يجب أن يصدق في عكسه ليس ألبتة إذا كان الليل موجوداً كانت الشمس طالعة، وإلا يصدق نقيضه، وهو قد يكون إذا كان الليل موجوداً فالشمس طالعة، ونضمه مع الأصل، هكذا قد يكون إذا كان الليل موجوداً فالشمس طالعة، وليس ألبتة إذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود، فينتج: "قد لا يكون إذا كان الليل موجوداً فالليل موجود" وهل هذا إلاخلف.

☆ بيان وجه عدم انعكاس المتصلة السالبة الجزئية ☆

اعلم: أن السالبة الجزئية لاتنعكس؛ لصدق قولنا: "قد لا يكون إذا كان هذا حيواناً فهو إنسان" مع كذب قولنا: "قد لا يكون إذا كان هذا إنساناً كان حيواناً" لأنه كلما كان هذا إنساناً كان حيواناً. وأما المنفصلات: فلا يتصور فيها العكس لعدم امتياز جزئها بحسب الطبع وقد عرفت.

☆ مبحث عكس النقيض ☆

(المؤلف) : حرروا اختلاف القدماء ، والمتأخرين في تعريف عكس النقيض أولاً ، ثم اذكروا وجه عدول المتأخرين عن تعريف القدماء ثانياً ، ثم عليكم بوجه تسمية هذا العكس عكس النقيض ثالثاً ؟
(المؤلف) : تعريف عكس النقيض عند القدماء : هو جعل نقيض الجزء الأول من القضية ثانياً ونقيض الجزء الثاني أولاً مع بقاء الصدق والكيف .

وعند المتأخرين : هو عبارة عن جعل نقيض الجزء الثاني أولاً وعين الجزء الأول ثانياً مع بقاء الصدق ومخالفة الكيف .

وجه العدول : لما رأى المتأخرون أن أدلة القدماء لانعكاس السؤالب والموجبات غير تامة ؛ لانتقاضها بالحمليات التي محمولاتها من المفهومات الشاملة ، والسؤالب التي موضوعاتها من نقائص تلك المفهومات ، وليس محمولاتها منها - عدلوا عن تعريفهم ، واختاروا تعريفاً آخر .

وجه التسمية : اعلم أن تسميته بعكس النقيض على تعريف القدماء ظاهر ؛ لأننا أخذنا نقيض الطرفين وعكسناهما على النمط المذكور ، وعلى تعريف المتأخرين بالنظر إلى الجزء الثاني من الأصل ؛ لأننا أخذنا نقيضه ، وعكسناه .

(المؤلف) : عليكم ببيان عكس النقيض للمحصورات الأربع ؟

(المؤلف) : الموجبة الكلية : تنعكس بهذا العكس كنفسها ، كقولنا " كل إنسان حيوان ، ينعكس إلى قولنا : " كل لا حيوان لا إنسان ، ، والموجبة الجزئية لا تنعكس بهذا العكس ؛ لأن قولنا : " بعض الحيوان لا إنسان " صادق ، وعكسه (أعنى بعض الإنسان لا حيوان) كاذب .

والسالبة الكلية تنعكس بهذا العكس إلى سالبة جزئية تقول : لاشيء من الإنسان بفرس ، وتقول في عكسه بهذا العكس بعض اللافرس ليس بلا إنسان إلى جزئية ولا تقول لاشيء من اللافرس بلا إنسان ؛ لصدق نقيضه (أعنى بعض اللافرس لا إنسان كالجدار) .

والسالبة الجزئية تنعكس إلى سالبة جزئية ، كقولك : " بعض الحيوان ليس بإنسان " تنعكس إلى قولك : " بعض اللافرس ليس بلا حيوان ، ، كالفرس .

فالحاصل أن حكم الموجبات في عكس النقيض حكم السؤالب في العكس المستوى .

☆ مبحث عكوس النقيض للموجهات على طور القدماء ☆

تمهيد : اعلم : أننا فضل مبحث عكس النقيض للموجهات على طور القدماء وإن فضل صاحب

القطبي مذهب المتأخرين ؛ لأنّ المعترف في العلوم الحكمية ماهو عند المتقدمين ، كماقاله السيد السنّد في حاشية شرح الشمسية ، والمحقق البهاريّ في سلّم العلوم ، وبعد تفصيل مذهب القدماء أذكر مذهب المتأخرين بطريق الإجمال ثمّ جدول كلاالمذهبين مفضلاً ، فعليك بالانتظار .

المورد : حرّروا تفصيل عكس النقيض للموجهة الموجبة الكلية ؟

الجواب : اعلم : أنّ الموجهة الموجبة إنّ كانت كلية فسبع من ثلاث عشرة : وهي الوقتية ، والمنتشرة ، والوجودية اللاضورية ، والوجودية الالدائمة ، والممكنة الخاصة ، والممكنة العامة ، والمطلقة العامة ، لاتنعكس ؛ لأنّ أخص السبع كما مرّ هي الوقتية وهي لاتنعكس ؛ لأنّه يصدّق بالضرورة كلّ قمر فهوليس بمنخسف وقت التربيع لادائماً مع كذب عكسه ، وهو بعض منخسف فهوليس بقمر بالإمكان العام لأنّ كلّ منخسف قمر بالضرورة ، وإذا لم ينعكس الأخص لم ينعكس الأعم ، اذ لوانعكس الأعم لانعكس الأخص ؛ لأنّ لازم الأعم لازم الأخص .

والضرورة ، والدائمة المطلقتان : تنعكسان إلى دائمة مطلقة كلية ؛ لأنّه إذاصدق بالضرورة ، أودائماً كلّ إنسان حيوان صدق " كلّ مالميس بحيوان ليس بإنسان دائماً " وإلا فبعض مالميس بحيوان إنسان بالفعل ، نضمه إلى الأصل ، هكذا : بعض مالميس بحيوان إنسان بالفعل ، وكلّ إنسان حيوان بالضرورة ، أودائماً ينتج بعض مالميس بحيوان بالضرورة ، أودائماً ، وهو محال هذا على طريق الخلف ، أو ينعكس إلى قولنا : " بعض الإنسان ليس بحيوان بالفعل " وهو يناقض الأصل هذا على طريق الأصل .

والمشروطة ، والعرفية العامتان : تنعكسان عرفية عامة كلية ؛ لأنّه إذاصدق بالضرورة أو دائماً كلّ كاتب متحرّك الأصابع مادام كاتباً صدق دائماً كلّ مالميس بمتحرّك الأصابع ليس بكاتب مادام ليس بمتحرّك الأصابع ، وإلا فبعض مالميس بمتحرّك الأصابع كاتب بالفعل حين هو ليس بمتحرّك الأصابع ، ونضمه مع الأصل هكذا : بعض مالميس بمتحرّك الأصابع كاتب بالفعل حين هو ليس بمتحرّك الأصابع ، بالضرورة أو دائماً كلّ كاتب متحرّك الأصابع مادام كاتباً ينتج بعض مالميس بمتحرّك الأصابع متحرّك الأصابع حين هو ليس بمتحرّك الأصابع ، وهو محال .

والمشروطة والعرفية الخاصتان : تنعكسان عرفية عامة كلية لادائمة في البعض (أى سالبة جزئية مطلقة عامة) مثلاً : إذاصدق بالضرورة ، أودائماً كلّ كاتب متحرّك الأصابع مادام كاتباً لادائماً (أى لاشي، من الكاتب بمتحرّك الأصابع بالفعل) صدق دائماً كلّ مالميس بمتحرّك الأصابع ليس بكاتب مادام ليس بمتحرّك الأصابع لادائماً في البعض ، (أى ليس بعض مالميس بمتحرّك الأصابع ليس بكاتب بالفعل ،) أعنى بعض مالميس

بمتحرك الأصابع كاتب بالفعل) أما صدق العرفية في العكس؛ فلأنها لازمة للعامتين ولازم العام لازم الخاص وأما صدق اللادوام في البعض؛ فلأنه لو لم يصدق لصدق نقيضه، وهو لاشيء مالم ليس بمتحرك الأصابع بكاتب، وينعكس إلى لاشيء من الكاتب ليس بمتحرك الأصابع دائماً، ويلزمه كل كاتب متحرك الأصابع دائماً لوجود الموضوع، وهو مناف للادوام الأصل، وهو لاشيء من الكاتب بمتحرك الأصابع بالفعل، فيلزم اجتماع المتنافيين، وهو محال، والمحال إنما نشأ من نقيض العكس، فهو محال فاللادوام في البعض حق.

الموال: حرروا تفصيل عكس النقيض للموجهة الموجبة الجزئية؟

العبارة: اعلم: أن الموجهة الموجبة إن كانت جزئية فالمشروطة والعرفية الخاصتان تنعكسان عرفية خاصة؛ لأنه إذا صدق بالضرورة، أو دائماً بعض الكاتب متحرك الأصابع مادام كاتباً، لادائماً صدق دائماً بعض مالم ليس بمتحرك الأصابع فهو ليس بكاتب مادام ليس بمتحرك الأصابع، فهو ليس بكاتب بالفعل (أعني بعض مالم ليس بمتحرك الأصابع كاتب بالفعل)؛ لأننا نفرض ذات الموضوع الذي هو الكاتب زيدا فزيد ليس بمتحرك الأصابع بالفعل لتقييد الأصل باللادوام، وزيد ليس بكاتب مادام ليس بمتحرك الأصابع، وإلا لكان كاتباً في بعض أوقات كونه ليس بمتحرك الأصابع، وقد كان متحرك الأصابع مادام كاتباً بحكم الجزء الأول من الأصل (هذا خلف) وزيد كاتب بالفعل وهو ظاهر، وإذا ثبت أنه يصدق على زيد أنه ليس بمتحرك الأصابع وأنه ليس بكاتب في جميع أوقات كونه ليس بمتحرك الأصابع ثبت أنه يصدق بعض مالم ليس بمتحرك الأصابع فهو ليس بكاتب مادام ليس بمتحرك الأصابع، وهو الجزء الأول من العكس وإذا صدق على زيد أنه كاتب بالفعل صدق بعض مالم ليس بمتحرك الأصابع كاتب بالفعل، وهي مساوية للسالبة الجزئية المعدولة المنحول التي هي الجزء الثاني من العكس (أعني اللادوام، وهي ليس بعض مالم ليس بمتحرك الأصابع فهو ليس بكاتب بالفعل) وإذا ثبت إحدى المتساويتين فقد ثبت الأخرى، فقد صدق العكس بجزئيه (أعني بعض مالم ليس بمتحرك الأصابع فهو ليس بكاتب مادام ليس بمتحرك الأصابع لادائماً، أي ليس بعض مالم ليس بمتحرك الأصابع فهو ليس بكاتب بالفعل) وهو المطلوب.

وغير الخاصيتين من الموجبات الجزئيات لاتنعكس؛ لأن أخص الأربع (أعني الدائميتين، والعامتين) هي الضرورية وأخص السبع (أعني الوقتين، والوجودتين، والممكنتين، والمطلقة العامة) هي الوقتية، ولا شيء من الوقتية والضرورية ينعكس؛ لصدق قولنا: بالضرورة بعض الحيوان هوليس بإنسان مع كذب عكسه وهو قولنا: بعض الإنسان فهو ليس بحيوان بالإمكان العام الذي هو أعم الجهات، ولصدق قولنا: بالضرورة بعض القمر فهو ليس بمنخسف وقت التربيع لادائماً مع كذب عكسه، وهو قولنا: بعض المنخسف فهو ليس بقمر بالإمكان

العام؛ لأنّ كلّ منخسف قمر بالضرورة، وعدم انعكاس الأخص يوجب عدم انعكاس الأعم، لما عرفت من أنّ لازم العام لازم الخاص .

السؤال : حرّروا تفصيل عكس النقيض للموجهات السوالب جزئية كانت أو كلية ؟

الجواب : اعلم أنّ السوالب جزئية كانت أو كلية لاتنعكس كلية ، لأنّه يصدّق لاشيء من الإنسان بحجر مع كذب عكسه الكلي ، وهو لاشيء مما ليس بحجر ليس بإنسان ؛ لأنّه يلزمه كلّ ما ليس بحجر إنسان ، وهو كاذب ، وكذب اللازم يوجب كذب الملزوم ، فعكس السوالب باعتبار الكمية لا يكون إلا جزئية ، وأما باعتبار الجهة فالضرورة المطلقة ، والدائمة ، والمشروطة العامة ، والعرفية العامة ، السوالب تنعكس حينية مطلقة ؛ لأنّه إذا صدق بالضرورة أودائماً لاشيء من الإنسان بحجر مادام إنساناً صدق ليس بعض ما ليس بحجر ليس بإنسان بالفعل حين هوليس بحجر ، وإلا يصدّق نقيضه ، وهو دائماً كلّ ما ليس بحجر ليس بإنسان مادام ليس بحجر وينعكس بعكس النقيض إلى قولنا : دائماً كلّ إنسان حجر مادام إنساناً ، وقد كان الأصل لاشيء من الإنسان بحجر بالضرورة أودائماً مادام إنساناً، هذا خلف .

والمشروطة الخاصة والعرفية الخاصة السالبتان : تنعكسان حينية مطلقة لادائمة ؛ لأنّه إذا صدق بالضرورة ، أودائماً لاشيء من الكاتب بساكن الأصابع مادام كاتباً لادائماً (أى كلّ كاتب ساكن الأصابع بالفعل) صدق في عكسه : ليس بعض ما ليس بساكن الأصابع ليس بكاتب بالفعل حين هوليس ساكن الأصابع لادائماً (أى بعض ما ليس بساكن الأصابع ليس بكاتب بالفعل)

أما صدق الجزء الأول من العكس ؛ فلأنّه لو لم يصدّق لصدق نقيضه ، وهو كل ما ليس بساكن الأصابع ليس بكاتب دائماً مادام ليس بساكن الأصابع ، وقد كان الأصل لاشيء من الكاتب بساكن الأصابع ، وهو مستلزم لقولنا : " كلّ كاتب ليس بساكن الأصابع ؛ لاستلزام السالبة البسيطة للموجبة المعدولة المحمول عند وجود الموضوع ، وهو ههنا متحقّق بسبب إيجاب لادوام الأصل ، وإذا ضمّ النقيض إلى هذا اللازم هكذا : كلّ كاتب ليس بساكن الأصابع وكلّ ما ليس بساكن الأصابع ليس بكاتب ينتج كلّ كاتب ليس بكاتب ، وهو محال ؛ لسلب الشيء الموجود عن نفسه ،

وأما صدق الجزء الثاني ؛ فلأنّه لو لم يصدّق لصدق نقيضه ، وهو لاشيء مما ليس بساكن الأصابع ليس بكاتب دائماً وهذا النقيض يستلزم قولنا : كلّ ما ليس بساكن الأصابع كاتب دائماً ؛ لأنّ نفي النفي يفيد الإثبات ، فإذا ضمّ هذا اللازم إلى لادوام الأصل هكذا : كلّ ما ليس بساكن الأصابع كاتب دائماً وكلّ كاتب ساكن الأصابع بالفعل ينتج كلّ ما ليس بساكن الأصابع ، وينعكس بالعكس المستوى إلى قولنا : بعض ساكن

الأصابع ليس بساكن الأصابع ، وهو محال لماعرفت آنفاً .

والوجودية اللاضروورية ، والوجودية اللادائمة ، والوقية ، والمنتشرة السوالب : تنعكس مطلقه عامه بطريق الخلف ؛ لأنه إذا صدق لاشىء من القمر بمنخسف بالضرورة فى وقت معين ، أو غير معين لادائماً أو بالفعل لا بالضرورة . صدق فى عكسه ليس بعض ما ليس بمنخسف ليس بقمر بالفعل ، وإلا لصدق نقيضه ، وهو كل ما ليس بمنخسف فهو ليس بقمر دائماً وقد كان الأصل لاشىء من القمر بمنخسف ، وهو مستلزم لقولنا : كل قمر فهو ليس بمنخسف ؛ لماعرفت من استلزام السالبة البسيطة للموجبة المعدولة المحمول عند وجود الموضوع ، وهو ههنا متحقق لإيجاب لادوام الأصل ، فإذا ضمت النقيض إلى هذا اللازم هكذا : كل قمر ليس بمنخسف ، وكل ما ليس بمنخسف ، فهو ليس بقمر ينتج كل قمر فهو ليس بقمر ، وهو محال .

والسؤاله العامة السالبة : تنعكس مطلقه عامه بدليل العكس ؛ لأنه إذا صدق لاشىء من الإنسان بمتنفس بالفعل صدق بعض ما ليس بمتنفس ليس بإنسان بالفعل ، وإلا لصدق نقيضه ، وهو كل ما ليس بمتنفس ليس بإنسان دائماً ، وتنعكس بعكس النقيض إلى قولنا : كل إنسان متنفس دائماً وقد كان الأصل لاشىء من الإنسان بمتنفس بالفعل ، هذا خلف .

ولاعكس للمسكتين السالبتين : وعدم انعكاسهما مبنى على مذهب الشيخ كما سبق ، وهو أن صدق وصف الموضوع على ذاته بالفعل ، فإذا فرضنا أن مركوب زيد بالفعل منحصر فى الفرس مع إمكانه للحمار يصدق لاشىء من الحمار بلامركوب زيد بالإمكان ، ولم يصدق فى عكسه ليس بعض مركوب زيد ليس بحمار بالإمكان ؛ لصدق نقيضه وهو كل مركوب زيد ليس بحمار بالضرورة .

الفوائد : اعلم : أنه قد علم من المباحث السابقة أن مذهب المتقدمين أن حكم الموجبات فى هذا العكس حكم السوالب فى العكس المستوى ، وحكم السوالب ههنا حكم الموجبات ثمة ، وأما على رأى المتأخرين فحكم الموجبات ههنا حكم السوالب ثمة بدون العكس .

ثم اعلم : أن دليل الخلف إنما يجرى فى عكس النقيض فى القضايا الموجبة سواء كانت من البسائط ، أو المركبات كما فضلناه ، وأما فى السوالب فإنما يجرى فى المركبات كما حررنا ، وأما فى السوالب البسيطة فلا يصح جريانه ؛ لأن تلك السوالب إنما تنعكس بعكس النقيض إلى السوالب الجزئية كما عرفت ، ويكون نقيضها هى الموجبة لكلية المعدولة الطرفين فلا يصح ضمها إلى الأصل على هيئة الشكل الأول ؛ لعدم تكرار الحد الأوسط ، وأيضاً تلك السوالب لا تستلزم الموجبة المعدولة المحمول حتى يصح ضم النقيض إلى ذلك اللازم كما كنا نعمل كذلك ؛ لأن السالبة البسيطة إنما تستلزم الموجبة المعدولة المحمول عند وجود الموضوع ، وهو

مفقود ههنا ؛ لكون الأصل سالبة من البسائط ، فيجوز أن يكون صدقها لعدم الموضوع ، فما يفهم من ظاهر عبارة العلامة التفتازاني في تهذيب المنطق من أن طريق الخلف يجرى في السؤالب كلها سواء كانت مركبات أو بسائط حيث قال في العكس المستوي :

”والبيان في الكل أن نقيض العكس مع الأصل ينتج المحال“ ثم قال في عكس النقيض : ” حكم الموجبات ههنا حكم السؤالب في المستوي وبالعكس والبيان“ – ليس على ما ينبغي ؛ لما عرفت من أن طريق الخلف لا يجرى في البسيطة في عكس النقيض ، وللمحشيين والشارحين في التفصي عن هذا النقض توجيهات ، فعليك بالتفحص ، وإن حاولت تفصيل عكوس القضايا بعكس النقيض فارجع إلى هذه الجداول .

جدول عكوس الموجهات الموجبة الكلية على رأى القدماء.

الموجهات	أمثلة الموجهات	عكوسها	امثلة العكوس
١	ضرورية مطلقة موجبة كلية	دائمة مطلقة موجبة كلية	دائماً كل ما ليس بحيوان ليس بإنسان
٢	دائمة مطلقة موجبة كلية	دائمة مطلقة موجبة كلية	دائماً كل ما ليس بمتحرك ليس بفلك
٣	مشروطة عامة موجبة كلية	عرفية عامة موجبة كلية	دائماً كل ما ليس بمتحرك الأصابع فهو ليس بكتاب مادام ليس بمتحرك الأصابع
٤	عرفية عامة موجبة كلية	عرفية عامة موجبة كلية	دائماً كل ما ليس بمتحرك الأصابع فهو ليس بكتاب مادام ليس بمتحرك الأصابع
٥	مطلقة عامة موجبة كلية	×	×
٦	ممكنة عامة موجبة كلية	×	×
٧	مشروطة خاصة موجبة كلية	عرفية عامة موجبة كلية كلية لا دائمة في البعض	دائماً كل ما ليس بمتحرك الأصابع فهو ليس بكتاب مادام ليس بمتحرك الأصابع لا دائماً في البعض (أى ليس بعض ما ليس بمتحرك الأصابع فهو ليس بكتاب بالفعل)
٨	عرفية خاصة موجبة كلية	عرفية عامة موجبة كلية دائمة في البعض	دائماً كل ما ليس بمتحرك الأصابع فهو ليس بكتاب مادام ليس بمتحرك الأصابع لا دائماً في البعض (أى ليس بعض ما ليس بمتحرك الأصابع فهو ليس بكتاب بالفعل)
٩	وجودية لا ضرورية موجبة كلية	×	×
١٠	وجودية لا دائمة موجبة كلية	×	×
١١	وقفية موجبة كلية	×	×
١٢	منتشرة موجبة كلية	×	×
١٣	ممكنة خاصة موجبة كلية	×	×

جدول عكوس الموجهات السالبة الكلية والجزئية على طريق القدماء.

الموجهات	أمثلتها	عكوس الموجهات	امثلة العكوس
١	ضرورية مطلقة سالبة كلية أو جزئية	بالضرورة لا شيء من الإنسان أو بعضه ليس بحجر	ليس بعض ما ليس بحجر ليس بإنسان بالفعل حين هو ليس بحجر
٢	دائمة مطلقة سالبة كلية أو جزئية	دائماً لا شيء من الفلئك أو ليس بعضه بساكن	ليس بعض ما ليس بساكن ليس بفلئك بالفعل حين هو ليس بساكن
٣	عرفية عامة سالبة كلية أو جزئية	دائماً لا شيء من الكاتب، أو ليس بعضه ساكن الأصابع مادام كاتباً	ليس بعض ما ليس بساكن الأصابع ليس بكاتب بالفعل حين هو ليس بساكن الأصابع
٤	مشروطة عامة سالبة كلية أو جزئية	بالضرورة لا شيء من الكاتب، أو ليس بعضه بساكن الأصابع مادام كاتباً	ليس بعض ما ليس بساكن الأصابع ليس بكاتب حين هو ليس بساكن الأصابع
٥	مشروطة خاصة سالبة كلية أو جزئية	بالضرورة لا شيء من الكاتب، أو ليس بعضه بساكن الأصابع مادام كاتباً لا دائماً	ليس بعض ما ليس بساكن الأصابع ليس بكاتب بالفعل حين هو ليس بساكن الأصابع لا دائماً (أي بعض ما ليس بساكن الأصابع ليس بكاتب بالفعل)
٦	مطلقة عامة سالبة كلية ، أو جزئية	لا شيء من الإنسان ، أو ليس بعضه بضاحك بالفعل	ليس بعض ما ليس بضاحك ليس بإنسان بالفعل
٧	عرفية خاصة سالبة كلية ، أو جزئية	دائماً لا شيء من الكاتب، أو ليس بعضه بساكن الأصابع مادام كاتباً لا دائماً	ليس بعض ما ليس بساكن الأصابع ليس بكاتب بالفعل حين هو ليس بساكن الأصابع لا دائماً (أي بعض ما ليس بساكن الأصابع ليس بكاتب بالفعل)
٨	وجودية لا ضرورية سالبة كلية ، جزئية	لا شيء من الإنسان ، أو ليس بعضه بضاحك بالفعل لا بالضرورة .	ليس بعض ما ليس بضاحك ليس بإنسان بالفعل
٩	وجودية لا دائمة سالبة كلية ، أو جزئية	لا شيء من الإنسان ، أو ليس بعضه بضاحك بالفعل لا دائماً	ليس بعض ما ليس بضاحك ليس بإنسان بالفعل
١٠	وقفية سالبة كلية ، أو جزئية	بالضرورة لا شيء من القمر ، أو ليس بعضه بمنخسف وقت التربيع لا دائماً	ليس بعض ما ليس بمنخسف ليس بقمر بالفعل
١١	منتشرة سالبة كلية ، أو جزئية	بالضرورة لا شيء من الإنسان ، أو ليس بعضه بمنخسف في وقت ما لا دائماً	ليس بعض ما ليس بمنخسف ليس بإنسان بالفعل
١٢	ممكنة عامة سالبة كلية ، أو جزئية	لا شيء من الإنسان ، أو ليس بعضه بكاتب بالإمكان العام	×
١٣	ممكنة خاصة سالبة كلية ، أو جزئية	لا شيء من الإنسان ، أو ليس بعضه بكاتب بالإمكان الخاص	×

جدول عكوس الموجهات الكليه على رأى المتأخرين

الموجهات	امثلة الموجهات	عكوس الموجهات	امثلة العكوس
١	ضرورية مطلقة موجهة كلية	دائمة مطلقة سالبة كلية	دائماً لا شىء، مما ليس بحيوان، بإنسان
٢	دائمة مطلقة موجهة كلية	دائمة مطلقة سالبة كلية	دائماً لا شىء، مما ليس بمتحرك بعكك
٣	مشروطة عامة موجهة كلية	عرفية عامة سالبة كلية	دائماً لا شىء، مما ليس بمتحرك الأصابع بكتاب ما دام ليس متحرك الأصابع
٤	عرفية عامة موجهة كلية	عرفية عامة سالبة كلية	دائماً لا شىء، مما ليس بمتحرك الأصابع بكتاب ما دام ليس متحرك الأصابع
٥	مطلقة عامة موجهة كلية	×	×
٦	ممكنة عامة موجهة كلية	×	×
٧	مشروطة خاصة موجهة كلية	عرفية عامة سالبة كلية لا دائمة فى البعض	دائماً لا شىء، مما ليس بمتحرك الأصابع بكتاب مادام ليس متحرك الأصابع لا دائماً فى البعض (أى بعض ما ليس بمتحرك الأصابع، كاتب بالفعل)
٨	عرفية خاصة موجهة كلية	عرفية عامة سالبة كلية لا دائمة فى البعض	دائماً لا شىء، مما ليس بمتحرك الأصابع لا دائماً فى البعض (أى بعض ما ليس بمتحرك الأصابع كاتب بالفعل)
٩	وجودية لا ضرورية موجهة كلية	×	×
١٠	وجودية لا دائمة موجهة كلية	×	×
١١	وقفية موجهة كلية	×	×
١٢	منشطرة موجهة كلية	×	×
١٣	ممكنة خاصة موجهة كلية	×	×

جدول عكوس الموجهات السالبة الكلية والجزئية على مذهب المتأخرين

الموجهات	امثلة الموجهات	عكوس	امثلة العكوس
١	ضرورية مطلقة سالبة كلية، أو جزئية	×	×
٢	دائمة مطلقة سالبة كلية أو جزئية	×	×
٣	مشروطة عامة سالبة كلية، أو جزئية	×	×
٤	عرفية عامة سالبة كلية، أو جزئية	×	×
٥	مطلقة عامة سالبة كلية أو جزئية	×	×
٦	ممكنة عامة سالبة كلية، أو جزئية	×	×
٧	مشروطة خاصة سالبة كلية، أو جزئية	حينية مطلقة موجبة جزئية لا دائمة	بعض ما ليس بساكن الأصابع كاتب بالفعل حين هو ليس بساكن الأصابع لا دائماً
٨	عرفية خاصة سالبة كلية، أو جزئية	حينية مطلقة موجبة جزئية لا دائمة	بعض ما ليس بساكن الأصابع كاتب بالفعل حين هو ليس بساكن الأصابع
٩	وجودية لا ضرورية سالبة كلية، أو جزئية	مطلقة عامة موجبة جزئية	بعض ما ليس بضاحك إنسان بالفعل
١٠	وجودية لا دائمة سالبة كلية، أو جزئية	مطلقة عامة موجبة جزئية	بعض ما ليس بضاحك إنسان بالفعل
١١	وقفية سالبة كلية، أو جزئية	مطلقة عامة موجبة جزئية	بعض ما ليس بمنخسف فمر بالفعل
١٢	منتشرة سالبة كلية، أو جزئية	مطلقة عامة موجبة جزئية	بعض ما ليس بمنتفَس إنسان بالفعل
١٣	ممكنة خاصة سالبة كلية، أو جزئية	×	×

الانتباه : وإتالم أضع للموجهات الموجبات الجزئية جدولاً لا على مذهب المتقدمين ، ولا على

مذهب المتأخرين ، لأنها لا تنعكس منها إلا الخاصتان فلا حاجة إلى رسم الجدول لهما كما لا يخفى على من له

أدنى دراية.

☆ بحث القياس ☆

(المؤلف): حرروا المعنى اللغوي ، والاصطلاحى للقياس أولاً ، ثم المناسبة بين المعنيين ثانياً ؟

(المؤلف): القياس فى اللغة : التقدير والتسوية ، كما يُعلم من تتبع كتب اللغة ، وفى اصطلاح المناطقة :

قول مؤلف من قضايا متى سُلمت لزم عنها لذاتها قول آخر .

وجه المناسبة: لما كان القياس اللغوي بمعنى التسوية ، والقياس الاصطلاحى أيضاً تسوية النتيجة المجهولة مع الضغرى والكبرى فى المعلومية ؛ فلذا سُمى القياس الاصطلاحى قياساً (يعنى لما كانت الضغرى والكبرى معلومتين فعلمنا النتيجة المجهولة منهما ، فقد سَوينا النتيجة المجهولة مع الضغرى والكبرى فى المعلومية) .

(المؤلف): حرروا تعريف القياس عند المناطقة مع بيان فوائد القيودات ، والاعتراضات الواردة عليها ، ثم

الأجوبة عنها ؟

(المؤلف): تعريف القياس: قول مؤلف من قضايا متى سُلمت لزم عنها لذاتها قول آخر .

فوائد القيودات "قول" جنس بعيد يقال بالاشتراك على الملفوظ والمعقول ، كما أن القياس يُطلق بالاشتراك على المعقول ، وهو مركب من القضايا المعقولة ، وهو القياس حقيقة ، وعلى المسموع ، وهو مركب من القضايا الملفوظة وهو قياس مجازاً ؛ لدلالته على الأول ، وهذا الحد يمكن أن يجعل حد الكل واحد منهما ، فإن جعل حداً للقياس المعقول (كما هو اللائق بنظر الفن) يراد بالقول والقضايا الأمور المعقولة ، وإن جعل حداً للمسموع يراد بهما الأمور الملفوظة ، وعلى التقديرين يُراد بالقول الآخر الذى هو النتيجة القول المعقول ؛ لأن التلفظ بها غير لازم للقياس المعقول وللمسموع .

فالحاصل: أن القول بمعنى المركب جنس شامل للمركبات التامة ، وغيرها ، والإنشائية ، والخبرية .

وقوله: "مؤلف" ، قال الشارح: ذكر المؤلف مستدرك ، وإلا لكان حاصله أن القياس لفظ مركب

مؤلف وظاهر أنه تكرار ، وأجاب عنه مير السيد الشريف فى شرح المواقف: بقوله: "إنما زيد لفظ المؤلف ؛

لشلا يتوهم أن من ههنا تبعية ، كما فى قولهم: "قول من الأقوال" ، وقد رد العصام هذا الجواب بوجهين

تركتهما اختصاراً ، وأجاب عن اعتراض شارح المطالع عبد الله اليزدى: بأن المركب أعم من المؤلف إذ قد

اعتبر فى المؤلف المناسبة بين أجزائه بخلاف المركب ، فذكر المؤلف بعد القول من قبيل ذكر الخاص بعد العام

، وأجاب التفتازانى: بأنه ذُكر لفظ المؤلف ؛ ليصح تعلق "من" به ؛ لأن الظاهر أن المراد بالقول المركب

الاصطلاحى ، وهو ما يدلّ جزء لفظه على جزء معناه ، وهو بهذا المعنى لا يتعدى بكلمة ” من “ فزيد لفظ المؤلف بعد القول ليتعلّق به قوله : ” من قضايا ، ، .

قوله : من قضايا : القضايا : جمع ، وأقلّ أفراده ثلاثة ، فلا بُدّ للقياس من ثلث مقدمات ، والحال أنّ القياس يتركّب من قضيتين ، فلا بُدّ من التّأويل : وهو أنّ المراد من القضايا ما فوق الواحد ؛ ففى غرض التّأويل مذهبان : مذهب قطب الدين الرّازى : وهو يقول : ” إنّ الغرض من التّأويل التّعميم “ (يعنى الشّمول للقياس البسيط المؤلف من قضيتين ، والقياس المركّب من القضايا فوق اثنتين) ؛ حيث قال : ” المراد من القضايا ما فوق قضية واحدة ؛ ليتناول القياس البسيط المؤلف من قضيتين ، والقياس المركّب من القضايا فوق اثنتين ، ومذهب التّفنّازانى : وهو أنّ الغرض من قولنا : ” المراد بالقضايا ما فوق قضية واحدة “ التّنبه على أنّ القياس لا يتركّب إلاّ من قضيتين ؛ حيث قال : ” القياس المنتج لمطلوب واحد يكون مؤلفاً بحكم الاستقراء الصحيح من مقدمتين لا أزيد ولا أنقص ، لكن ذلك القياس قد يفتقر مقدّماته ، أو أحدهما إلى الكسب لقياس آخر ، وكذلك حتّى ينتهى الكسب إلى المبادئ البديهية ، أو المسلّمة ، فيكون هناك قياسات مترتبة محلّلة للقياس المنتج للمطلوب ، فسمّوا ذلك قياساً مركّباً ، وعدّوه من لواحق القياس .

فالحاصل : أنّ القياس فى الحقيقة بسيط مؤلف من قضيتين لا أزيد ولا أنقص ، وأما الأقيسة المركّبة من القضايا فوق اثنتين فهى من لواحق القياس البسيط ، وكلّ واحد من تلك الأقيسة بالنّظر إلى نتيجتها داخل فى القياس البسيط ، واحترز به عن القضية الواحدة المستلزمة لعكسها المستوى ، أو عكس نقيضها ، أمّا خروج القضية البسيطة من قوله : ” مؤلف من قضايا “ فظاهر ؛ لأنّها لا يصدّق عليها أنّها مؤلفة من قضايا بل قضية واحدة مركّبة من الموضوع والمحمول ، وأمّا خروج المركّبة من قوله : ” مؤلف من قضايا “ فنظرى لا يبدّله من الدليل ، فنقول : إنّ المركّبة خارجة ؛ لأنّ المتبادر من القضايا القضايا الصّريحة (أى القضايا المذكورة بالعبارة المستقلة) والجزء الثّانى من المركّبة ليس كذلك ؛ لعدم كونها مذكورة بالعبارة المستقلّة :

إنّ قيل : التعريف منقوض بقولنا : ” فلان يطوف بالليل “ فهو مع كونه قضية واحدة مستلزمة لقولنا :

” فهو سارق “ ،

نقول : (فى الجواب) لا نسلم أنّ قولنا : ” فلان يطوف بالليل “ وحده يستلزم قولنا : ” فهو سارق “ بل مع

قولنا : ” كلّ من يطوف بالليل فهو سارق “ .

فإنّ قيل : إنّ المراد فى قوله : ” من قضايا “ إمّا ما هى قضايا بالقوّة أو بالفعل ، فإنّ أريد الثّانى يخرج

القياس المركّب من الشّعريات ؛ لأنّها ليست قضية بالفعل ؛ لعدم تعلق الإذعان بها ، وإنّما هى تخيلات ، وإنّ

أريد الأول دخلت القضية الشرطية في التعريف ؛ لأن كل واحدة منهما مستلزمة للأخرى .

وأجيب باختيار الشقين : أما باختيار الشق الأول : فبأن المراد ما هي بالقوة والقضية الشرطية تخرج بقوله : "متى سلمت" فإن أجزائها لا تحتل التسليم ؛ لوجود المانع (أعني أدوات الشرط والعناد) ، وأما باختيار الشق الثاني : فبأن يقال : إن المراد منها القضايا بالفعل بحسب نفس الأمر وبحسب الظاهر فالقضايا الشرعية وإن لم تكن قضايا بحسب نفس الأمر لكنها قضايا بحسب الظاهر .

قوله : "متى سلمت" فيه إشارة إلى أن مقدمات القياس لا تجب أن تكون مسلمة في أنفسها ، بل إنها وإن كانت كاذبة منكورة ، لكن هي بحيث لو سلمت لزم عنها قول آخر ، فيدخل في التعريف القياس الصادق المقدمات ، وغيره ، كقولنا : "الإنسان حجر" وكل حجر جماد ، ؛ فإن هاتين القضيتين وإن كانتا كاذبتين إلا أنهما بحيث لو سلمت لزم عنهما أن كل إنسان جماد .

قوله : "لزم عنها" يخرج الاستقراء الناقص ، والتمثيل الغير المفيد لليقين ، وأما الاستقراء التام والتمثيل المفيد لليقين فلا يخرج عن تعريف القياس ؛ لأنهما داخلان في القياس ، كما صرح به السيد الشريف في شرح الموافق ، أما خروج الاستقراء الناقص ، والتمثيل بهذا القيد ؛ فلأن مقدماتهما إذا سلمت لا يلزم عنها شيء ؛ لإمكان تخلف مدلوليهما عنها ، ويخرج أيضاً بسبب هذا القيد ما يستلزم قولاً آخر بحسب خصوصية المادة ، كقولنا : "لا شيء من الإنسان بفرس وكل فرس صهال" ، فإنه يلزم منه لا شيء من الإنسان بصهال ، لكن لا يلزم من نفس القضايا بل بحسب خصوص المادة ؛ إذ لو قيل في مادة أخرى ، نحو : قولنا : "لا شيء من الإنسان بفرس وكل فرس حيوان" فينتج لا شيء من الإنسان بحيوان ، وهي كاذبة ، فعلم أن صدقها في بعض المواد بحسب الخصوصية .

قوله : "لذاتها" ، يُحترز به عما يلزم لذاتها بل بواسطة مقدمة غريبة ، وهي ما لا تكون لازمة لإحدى مقدمات القياس ، أو تكون لازمة ، ويكون طرفاها متغايرين لطرفي كل واحدة من المقدمتين .

فإن قيل : فعلى هذا يخرج الأشكال الثلاثة ؛ لأن النتيجة فيها ليست لذاتها بل بواسطة الشكل الأول ؟

قلنا : إن المراد من اللزوم في قوله : "لزم" ، أعم من اللازم البين وغير البين ؛ ليندرج فيه القياس الكامل ، وهو الشكل الأول ، وغير الكامل ، وهو باقي الأشكال ، أو نقول : حصول نفس الانتاج من الأشكال الثلاثة ليس بموقوف على الرد إلى الشكل الأول ، بل تحصيل العلم بالانتاج موقوف على الرد إلى الشكل الأول ، فالحاصل أن قيد "لذاتها" للاحتراز عما يكون لزوم النتيجة فيه بواسطة مقدمة غريبة ، كقياس المساواة ، وهو ما يترتب من قضيتين متعلق محمول أولهما يكون موضوع الأخرى ، كقولنا : الإنسان مساوٍ للناطق والناطق مساوٍ للكاتب

بالقوة ، ولا بد من مقدمة أجنبية ؛ لتكون كبرى ، وهي كل مساو لمساوي الكاتب مساو للكاتب ينتج الإنسان مساو للكاتب ، وهذه الكبرى مأخوذة من قولهم : " كل مساو لمساوي الشيء مساو لذلك الشيء " وإن لم تكن المقدمة الأجنبية فلا يُنتج .

فإن قيل : لم سمي هذا القياس بقياس المساواة ؟

نقول : في الجواب تسميته بالمساواة من قبيل تسمية الكل باعتبار بعض أفراد قياس يكون فيه لفظ المساوي .

اعلم : حيث يصدق تلك المقدمة الأجنبية كاللزام والتوقف يصدق تلك النتيجة ، وحيث لا يصدق تلك المقدمة لا يصدق تلك النتيجة كالتناصف ، والتضاعف .

تفصيل المقام : بحيث يروى الغليل ويشفى العليل أن المقدمة الأجنبية إن كانت صادقة فالنتيجة الحاصلة بواسطتها صادقة ، كاللزام مثلاً ، فإن لازم اللازم لازم لما كان صادقا فيصدق النتيجة بلا مرية .

فإن قيل : إن الإنسان ملزوم للحيوان والحيوان ملزوم للجنس ، فيلزم أن يكون الإنسان ملزوماً للجنس مع أنه لا يصح حمل الجنس على الإنسان فضلاً عن اللزوم .

قلنا : المراد اللزوم في التحقق لا في الحمل . فالجنس متحقق مع تحقق الإنسان وإن لم يحمل عليه ، وكالتوقف مثلاً ، فإن الموقوف على الموقوف على الشيء موقوف على ذلك الشيء ، لما كانت هذه المقدمة صادقة فالنتيجة الحاصلة بواسطتها صادقة .

فإن قيل : إن كانت هذه المقدمة صادقة فيلزم منه أن يُنتج قولنا : الطلاق موقوف على النكاح ، والنكاح موقوف على تراضي الطرفين ، وبالطلاق موقوف على تراضي الطرفين ، مع أنه ليس كذلك ؟

نقول المراد بقولنا : " النكاح موقوف على تراضي الطرفين " تراضيهما في النكاح لا مطلقاً ، فينتج أن الطلاق موقوف على تراضي الطرفين في النكاح ، وهذه النتيجة صادقة ؛ لأن ما لم يوجد التراضي لم يتحقق النكاح ، فكيف يتحقق الطلاق ، وإن كانت المقدمة الأجنبية كاذبة فالنتيجة الحاصلة بواسطتها كاذبة ، كالتناصف مثلاً كما إذا قلنا : الاثنان نصف الأربعة ، والأربعة نصف الثمانية ، فالنتيجة كاذبة ؛ لأن المقدمة الأجنبية ، وهي نصف نصف الشيء نصف لذلك الشيء كاذبة ، وكالتضاعف مثلاً إذا قلنا : العشرون ضعف العشرة ، والعشرة ضعف الخمسة ، فالعشرون ضعف الخمسة ، فهذه النتيجة كاذبة ؛ لأن ضعف الشيء ضعف ذلك الشيء كاذبة .

قوله : " قول آخر ، أراد به أن القول اللازم يجب أن يكون مغايراً لكل واحدة من هذه المقدمات ، فإنه لو لم يعتبر ذلك في القياس لزم أن يكون كل قضيتين قياساً كيف كانتا ؛ لاستلزامهما إحداهما .

فائدة : النتيجة ، والمدعى ، والمطلوب متحدة بالذات ، ومغايرة بالاعتبار ؛ فإن العالم حادث مثلاً مطلوب قبل الاستدلال ، ومدعى عند الاستدلال ، ونتيجة بعد الاستدلال .

(المعول) : حرروا تقسيم القياس إلى الاستثنائى والاقترانى ، ثم أوضحوا وجه تقديم الاستثنائى على الاقترانى فى مقام التعريف وتأخيرها فى مقام بيان الأحكام ، وعرفوا كل واحد منهما مع الأمثلة بحيث لا تبقى خبايا فى زوايا ، ثم زينوا القرطاس بوجه تسمية كل واحد منهما ؟

(المعول) : اعلم : أن القياس إن كان النتيجة ، أو نقيضها مذكوراً فيه بهيئته فاستثنائى وإلا فاقترانى .

اعلم : أننا قد نادنا ذكر النتيجة أو نقيضها بقيد هيئته ؛ ليصير تعريف الاستثنائى مانعاً . وتعريف الاقترانى جامعاً ؛ لأنه لو لم يقيد بالقيد المذكور فتعريف الاستثنائى غير مانع ؛ لدخول الاقترانى فيه ؛ لأن مادة النتيجة مذكورة فى الاقترانى أيضاً ، كما ستعلم فى المثال ، وتعريف الاقترانى غير جامع ، كما لا يخفى .

☆ الأمثلة ☆

مثال الاستثنائى الذى يكون عين النتيجة مذكورة فيه : كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، لكنها طالعة ، فانظر إلى هذا القياس فإنه استثنائى ، "وفالنهار موجود" نتيجته ، وهى بعينها ، وبهيئتها مذكورة فى القياس ، كما تراها بالعينين إن كانتا باصرتين ، وإلا فارجع البصر كرتين .

مثال الاستثنائى الذى يكون نقيض النتيجة مذكوراً فيه : كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكنه ليس بموجود ، هذا قياس استثنائى "فالشمس ليست بطالعة" نتيجته ، ليست بمذكورة فى القياس بعينها ، لكن نقيضها وهى "الشمس طالعة" ، مذكور فيه بهيئته

مثال الاقترانى : كل إنسان حيوان ، وكل حيوان حساس هذا قياس اقترانى فكل إنسان حساس نتيجته ، وهى ليست بمذكورة فى القياس بهيئتها وإن كانت مذكورة بمادتها ؛ لأن مادة الإنسان مذكورة فى الصغرى ، ومادة الحساس فى الكبرى لكن بترتيب النتيجة ، وهيئتها ، وليس نقيض النتيجة مذكوراً فى القياس ؛ لأن النتيجة كل إنسان حساس ونقيضها كل إنسان ليس بحساس ، وهو ليس بمذكور فى القياس .

وجه التقديم : قدم الاستثنائى فى التقسيم ؛ لكون مفهومه وجودياً ، ولكونه بديهى الإنتاج بجميع قرائنه ، وأخره فى الأحكام ؛ اهتماماً بشأن الاقترانى ؛ لكثرة مباحثه .

وجوه الأسمى : وجه تسمية الأول بالاستثنائى ؛ لاشتماله على كلمة الاستثناء ، والثانى بالاقترانى ؛ لاقتران حدود المطلوب فيه ، وهى الأصغر والأكبر ، والأوسط .

إن قيل : أحد الأمرين لازم وهو إما بطلان تعريف القياس ، أو بطلان تقسيمه إلى قسمين ؛ لأن

الاستثنائي إن لم يكن قياساً بطل التقسيم، لأنه تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره، وإن كان قياساً بطل التعريف؛ لأنه اعتبر فيه أن يكون القول للآزم مغايراً لكل واحد من مقدماته. وإذا كانت النتيجة المذكورة في القياس بالفعل لم يكن مغايراً لكل واحد من مقدماته؟

قلنا: لا نسلم أن النتيجة إذا كانت مذكورة بالفعل في القياس لم تكن مغايرة لكل واحد من المقدمات، وإنما يكون كذلك لو كانت عين المقدمة، وهو ممنوع، فإن المقدمة في الاستثنائي ليس قولنا: "الشمس طالعة" بل استلزامه لوجود النهار وهو (أي قولنا الشمس طالعة) جزئه.

إن قيل: النتيجة ونقيضها قضية؛ لاحتماهما الصدق والكذب، والمذكور في القياس الاستثنائي ليس بقضية (لأن المقدم أو التالي ليس بقضية منفرداً) فلا يكون عين النتيجة، ولا نقيضها مذكورين فيه بالفعل. قلنا: المراد بذلك أن يكون طرفا النتيجة، أو نقيضها مذكورين فيه بالترتيب الذي يكون في النتيجة وعلى هذا فلا إشكال.

(المركب): حرروا أقسام القياس الاقتراعي مع التعريفات، والأمثلة؟

(الجزء): القياس الاقتراعي على قسمين: حملي، وشرطي؛ لأنه إن تركب من حمليتين فحملي، كقولنا: "الجسم مؤلف وكل مؤلف محدث فالجسم محدث" وإلا (أي إن لم يكن مرتكبا من حمليتين) فشرطي، سواء كان مرتكبا من شرطيتين، أو من شرطية وحملية، فتسمية الأول بالشرطي ظاهر، وأما تسمية المركب من الشرطية والحملية بالشرطي فمن قبيل تسمية الكل باسم الجزء الأعظم. ثم اعلم: أن للشرطي أقساماً خمسة؛ لأنه إن تركب من شرطيتين فإما من متصلتين، نحو: كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، وكلما كان النهار موجوداً فالأرض مضيئة، فكلما كانت الشمس طالعة فالأرض مضيئة.

أو منفصلتين، نحو إما أن يكون العدد زوجاً، وإما أن يكون فرداً، وإما يكون الزوج زوج الزوج، أو زوج الفرد ينتج إما أن يكون العدد زوج الزوج أو زوج الفرد، أو يكون فرداً.

أو متصلة ومنفصلة، نحو؛ كلما كان هذا الشيء ثلاثة فهو عدد دائماً، إما أن يكون العدد زوجاً، أو يكون فرداً، ينتج كلما كان هذا الشيء ثلاثة فهو إما أن يكون زوجاً أو فرداً.

وإن تركب من حملية وشرطية، فإما من حملية ومتصلة، نحو: كلما كان هذا الشيء إنساناً فهو حيوان، وكل حيوان جسم، ينتج كلما كان هذا الشيء إنساناً كان جسماً.

أو حملية ومنفصلة، نحو: هذا عدد، ودائماً إما أن يكون العدد زوجاً، أو يكون فرداً، فهذا إما أن

يكون زوجا أو فردا .

المورل : حرروا تعريف الأصغر، والأكبر، والصغرى، والكبرى، والقرينة، والشكل، ووجوه الأسامي

لها ؟

الجورل : موضوع النتيجة والمدعى والمطلوب يسمى أصغر ؛ لكونه أقل أفرادا في الأغلب ، ومحموله

يسمى أكبر ؛ لكونه أكثر أفرادا غالباً ، والقضية التي جعلت جزء قياس تسمى مقدمة ، والمقدمة التي فيها الأصغر تسمى صغرى ؛ لاشتغالها على الأصغر ، والتي فيها الأكبر كبرى ؛ لاشتغالها على الأكبر ، والجزء الذي تكرر بينهما يسمى حداً أوسط ؛ لتوسطه بين طرفي المطلوب ، واقتران الصغرى بالكبرى يسمى قرينة وضرباً ، والهيئة الحاصلة من كيفية وضع الأوسط عند الأصغر والأكبر يسمى شكلاً ، وتسمية الشكل بالشكل ؛ لأجل أنه شبه بالشكل المربع من أشكال الهندسة ، وذلك بأن المقدمتين المقترنتين على استقامة شبهتا بضع واحد من أضلاع المربع والنتيجة شبهت بالضلع الذي يقابله ، واشتراك موضوع المقدمة الصغرى وموضوع النتيجة شبه بالضلع الثالث ، واشتراك محمول المقدمة الكبرى ومحمول النتيجة شبه بالضلع الرابع المقابل للثالث ، فتسمية القياس بالشكل على طريق التشبيه ، وكذلك يسمى الصغرى بالأم ، والكبرى بالأب ، والحد الأوسط بالمادة الفضلية المتكررة المنفصلة من ظهر الأب إلى بطن الأم ، سيما إذا كان متوسطاً بين محمول الصغرى وموضوع الكبرى ، والنتيجة بالولد على سبيل التشبيه .

المورل : حرروا الفرق بين الأشكال الأربعة بحسب الماهية أولاً ، ثم اذكروا وجه ترتيبها ثانياً ؟

الجورل : اعلم أن الأشكال أربعة ؛ لأن الحد الأوسط إما محمول في الصغرى وموضوع في الكبرى ،

كما في قولنا : "العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث" فهو الشكل الأول وإن كان محمولاً فيهما فهو الشكل الثاني ، كما تقول : كل إنسان حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان ، فالنتيجة لا شيء من الإنسان بحجر ، وإن كان موضوعاً فيهما فهو الشكل الثالث ، نحو : كل إنسان حيوان وبعض الإنسان كاتب ينتج بعض الحيوان كاتب ، وإن كان موضوعاً في الصغرى ومحمولاً في الكبرى فهو الشكل الرابع ، نحو قولنا : كل إنسان حيوان وبعض الكاتب إنسان ينتج بعض الحيوان كاتب .

☆ وجه الترتيب ☆

إنما وضعت هذه الأشكال على هذا الترتيب ، لأن الشكل الأول بديهى الإنتاج أقرب إلى قبول الطبع ، وتوجه النفس بالنسبة إلى البواقى ، أو إلى النظم الطبيعي ، وهو الانتقال من الأصغر إلى الأوسط ، ومنه إلى الأكبر ، فلا يتغير الأصغر والأكبر عن حالهما في النتيجة ، وهذا النظم إنما هو في الشكل الأول ؛ فلهذا وضع في المرتبة

الأولى ، ثم وُضع الشكل الثاني ؛ لمشاركة الأول في أشرف مقدمتيه ، وهي الصغرى المشتملة على موضوع المطلوب الذي هو أشرف من المحمول ، ثم الثالث ؛ لمشاركة الأول في أخس مقدمتيه ، وهي الكبرى ، ثم الرابع ؛ لعدم اشتراكه مع الأول أصلاً .

فإن قيل : إن الشكل الثالث ينتج الإيجاب وهو أشرف من السلب فلم لم يوضع في المرتبة الثانية ؟
نقول في الجواب : إن الشكل الثالث لم ينتج إلا الإيجاب الجزئي ، والكلّي - وإن كان سلباً - أشرف من الجزئي وإن كان إيجاباً ؛ لأنه أنفع في العلوم وأضبط ، ومن هنا علمت أن الشكل الثالث لإنتاجه الإيجاب الجزئي صار أبعد من الأول بالنسبة إلى الثاني ، فوضع في المرتبة الثالثة .

(الموال) : حرّروا شرائط إنتاج الشكل الأول بحسب الكيف والكم ؟

(العوار) : شرائط إنتاج الشكل الأول اثنان : أحدهما بحسب الكيف ، وهو إيجاب الصغرى ، و ثانيهما بحسب الكم ، وهو كلية الكبرى ، فإن يفقدا معاً ، أو يفقد أحدهما لا يلزم النتيجة .

واعلم : أن الاحتمالات في كل شكل ستة عشر ؛ لأن الصغريات أربع ، والكبريات أيضاً أربع (أعني الموجبة الكلية ، والموجبة الجزئية ، والسالبة الكلية ، والسالبة الجزئية) ومن ضرب الأربع في الأربع يحصل ستة عشر ؛ وأسقط الشرط الأول (وهو إيجاب الصغرى) ثمانية حاصله من ضرب الصغريين السالبتين في الكبريات الأربع ، وأسقط الشرط الثاني أربعة احتمالات حاصله من ضرب الكبريين الجزئيتين في الصغريين الموجبتين ، فبقيت الصّروب المنتجة أربعة ، وإن كان لك بصارة وبصيرة فعليك بالنظر والتأمل في هذا الجدول .

جدول الضروب الممكنة في الشكل الأول

الرقم	صغرى	كبرى	مثال الصغرى	مثال الكبرى	نتيجة
١	موجبة كلية	موجبة كلية	كُلّ إنسان حيوان	وكل حيوان جسم	كُلّ إنسان جسم
٢	موجبة جزئية	موجبة جزئية	×	×	×
٣	سالبة كلية	سالبة كلية	كُلّ إنسان حيوان	لا شيء من الحيوان بحجر	لا شيء من الإنسان بحجر
٤	سالبة جزئية	سالبة جزئية	×	×	×
٥	موجبة جزئية	موجبة كلية	بعض الحيوان فرس	كُلّ فرس صهال	بعض الحيوان صهال
٦	موجبة جزئية	موجبة جزئية	×	×	×
٧	سالبة كلية	سالبة كلية	بعض الحيوان ناطق	لا شيء من الناطق بناهق	بعض الحيوان ليس بناهق
٨	سالبة جزئية	سالبة جزئية	×	×	×
٩	سالبة كلية	موجبة كلية	×	×	×
١٠	موجبة جزئية	موجبة جزئية	×	×	×
١١	سالبة كلية	سالبة كلية	×	×	×
١٢	سالبة جزئية	سالبة جزئية	×	×	×
١٣	سالبة جزئية	موجبة كلية	×	×	×
١٤	موجبة جزئية	موجبة جزئية	×	×	×
١٥	سالبة كلية	سالبة كلية	×	×	×
١٦	سالبة جزئية	سالبة جزئية	×	×	×

إعلم: أنّ ههنا كيفيتين: إيجاب وسلب وأشرفهما الإيجاب؛ لأنه وجود والسلب عدم، والوجود أشرف، وكميتين: الكلية والجزئية، وأشرفهما الكلية؛ لأنه أضيف وأنفع في العلوم، وأخص من الجزئية، والأخص لا شتماله على أمر زائد أشرف، فعلى هذا يكون الموجبة الكلية أشرف المحصورات؛ لاشتمالها على الشرفين وأخصها السالبة الجزئية؛ لاحتوائها على الحستين، والسالبة الكلية أشرف من الموجبة الجزئية؛ لأنّ شرف السلب الكلي باعتبار الكلية وشرف الإيجاب الجزئي بحسب الإيجاب، وشرف الإيجاب من جهة واحدة، وشرف الكلية من جهات متعددة، ولما كان المقصود من الأقيسة نتائجها رتب باعتبار ترتيب نتائجها شرفاً، فقدم المنتج للأشرف على غيره.

(المورل): حرزوا شرائط إنتاج الشكل الثاني، ووجه شرطية الشرائط؟

(البحور): لإنتاج الشكل الثاني شرطان: أحدهما بحسب الكيفية (أى الإيجاب والسلب) وثانيهما

بحسب الكمية (أى الكلية والعجزية) أما الشرط بحسب كيف باختلاف المقدمتين فى الإيجاب والسلب (يعنى إن كانت الصغرى موجبة فالكبرى سالبة ، وبالعكس) وأما بحسب الكمية فكلية الكبرى (يعنى يكون الكبرى كلية دائماً)

☆ وجه شرطية الشرائط ☆

وجود هذين الشرطين ضرورى لإنتاج الشكل الثانى ، وذلك ؛ لأنه لو لم يتحقق أحد الشرطين لحصل الاختلاف فى النتيجة ، وهو صدق القياس تارة مع الإيجاب ، وأخرى مع السلب ، والاختلاف فى النتيجة موجب للعقم.

أما لزوم الاختلاف على تقدير انتفاء الشرط الأول ؛ فلأنه لو اتفقت المقدمتان فى كيف فيما أن تكونا موجبتين ، أو سالبتين ، وأياً ما كان يتحقق الاختلاف ، أما إذا كانتا موجبتين ؛ فلأنه يصدق كل إنسان حيوان وكل ناطق حيوان فنتيجته "كل إنسان ناطق" ، موجبة كلية ، ولو بدلنا الكبرى بقولنا : كل فرس حيوان فنتيجته "لا شىء من الإنسان بفرس" ، سالبة كلية ، وما هذا إلا اختلاف النتيجة تارة الإيجاب ، وتارة السلب ، وأما إذا كانتا سالبتين فيصدق قولنا : لا شىء من الإنسان بحجر ، ولا شىء من الفرس بحجر ، فالحق فى النتيجة السلب (يعنى لا شىء من الإنسان بفرس) ، ولو قلنا لا شىء من الناطق بحجر فالحق فى النتيجة الإيجاب (يعنى كل إنسان ناطق) .

وأما لزوم الاختلاف على تقدير انتفاء الشرط الثانى ؛ فلأنه لو كانت الكبرى جزئية ، فهى إما أن تكون موجبة أو سالبة ، وعلى كلا التقديرين يتحقق الاختلاف ، أما على تقدير إيجابها ؛ فلصدق قولنا : لا شىء من الإنسان بفرس ، وبعض الحيوان فرس ، والصادق الإيجاب ولو بدلنا الكبرى بقولنا : وبعض الصاهل فرس كان الصادق السلب ، وأما على تقدير سلبها ؛ فلصدق قولنا : كل إنسان حيوان وبعض الجسم ليس بحيوان ، والصادق الإيجاب ، أو بعض الحجر ليس بحيوان ، والحق السلب ، وأما أن الاختلاف موجب للعقم القياس ؛ فلأنه لما صدق مع الإيجاب لم يكن منتجاً للسلب ، ولما صدق مع السلب لم يكن منتجاً للإيجاب ؛ لأن المعنى بالإنتاج استلزام القياس لأحدهما على التعيين .

(المورال) : حرروا الضروب المنتجة وغير المنتجة فى الشكل الثانى ؟

(المعول) : الضروب المنتجة فى الشكل الثانى بحسب مقتضى الشرطين أيضاً أربعة ؛ لأنها تسقط

باعتبار الشرط الأول (وهو اختلاف المقدمتين فى الإيجاب والسلب) ثمانية أضرب : الأول من موجبتين كليتين ، والثانى من موجبتين جزئيتين ، والثالث من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى ، والرابع عكس ذلك

، والخامس سالتين كليتين ، والسادس من سالتين جزئيتين ، والسابع من سالة كلية صغرى وسالة جزئية كبرى ، والثامن عكس ذلك .

وباعتبار الشرط الثاني أربعة أخرى : الكبرى الموجبة الجزئية مع السالتين ، والجزئية السالبة مع الموجبتين ، فبقيت الضروب الناتجة أربعة .

إعلم : أن الشكل الأول كان بديهى الإنتاج غير محتاج إلى الدليل ، وأما باقى الأشكال فمحتاجة فى استخراج النتيجة إلى الدليل ، فدليل نتيجة الشكل الثانى إما الخلف ، وإما عكس الكبرى ، وإما عكس الصغرى وإما الافتراض .

☆ تفصيل الضروب المنتجة ☆

الأول من كليتين والصغرى موجبة ينتج سالة كلية ، كقولنا : كل إنسان حيوان ولا شىء من الحجر بحيوان ينتج فلا شىء من الإنسان بحجر ، والدليل على هذا الإنتاج إما عكس الكبرى فإنك إذا عكست الكبرى العكس المستوى صار لا شىء من الحيوان بحجر ، وبانضمامه إلى الصغرى انتظم الشكل الأول ، وينتج النتيجة المطلوبة . وإما الخلف وهو فى هذا الشكل أن يوخذ نقيض النتيجة ويجعل الصغرى ، لأن نتائج هذا الشكل سالة ، فنقيضها (وهو الموجبة) يصلح لصغروية الشكل الأول ويجعل كبرى القياس كبرى ؛ لأنها لكليتها تصلح لكبروية الشكل الأول فينتظم منها قياس فى الشكل الأول ينتج لما يناقض الصغرى . تصويره : أن نقول : كل إنسان حيوان ، ولا شىء من الحجر بحيوان ينتج لا شىء من الإنسان بحجر فإن لم تصدق هذه النتيجة يصدق نقيضها ، وهو بعض الإنسان حجير ونضمه مع الكبرى بأن نقول : بعض الإنسان حجير ولا شىء من الحجر بحيوان فيكون شكلاً أولاً ، ينتج بعض الإنسان ليس بحيوان ، وهو مناقض لصغرى أصل القياس ، وهو كل إنسان حيوان ، فهو خلف ، وهذا لا يلزم من صورة القياس ؛ إذ هى بديهى الإنتاج ، ولا من الكبرى ؛ لكونها مفروضة الصدق ، فيكون من صدق الصغرى وهو نقيض النتيجة ، وما يلزم منه الخلف يكون باطلاً فيكون نقيض النتيجة باطلاً فصارت النتيجة حقة .

الثانى : من كليتين والصغرى سالة كلية ينتج سالة كلية ، كقولنا لا شىء من الحجر بحيوان ، وكل إنسان حيوان فلا شىء من الحجر بإنسان ، والدليل على هذا الإنتاج الخلف وعكس الصغرى ، أما الخلف فبالطريق المذكور وأما عكس الصغرى فبيانه أن نعكس الصغرى ونجعلها كبرى ، ثم نعكس النتيجة ، تصويره هكذا : أن نقول لا شىء من الحجر بحيوان ، وكل إنسان حيوان ينتج لا شىء من الحجر بإنسان ، بأن نأخذ أولاً عكس صغراه وهو لا شىء من الحيوان بحجر ، ثم نعكس الترتيب ، بأن نجعلها كبرى ، وكبرى القياس صغرى

يصير شكلاً أولاً هكذا : كل إنسان حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان ينتج لا شيء من الإنسان بحجر ، وينعكس إلى لا شيء من الحجر بإنسان وهي النتيجة المطلوبة .

ثم اعلم : أن هذا إنما يجري في الضرب الثاني فقط ؛ لأن صفراء كلية تنعكس كنفسها تصلح بكليتها لكبروية الشكل الأول ، وأما الضرب الأول والثالث فصغراهما موجبة لا تنعكس إلا جزئية لا تصلح لكبروية الشكل الأول ، وأما الرابع فصغراهما سالبة جزئية ولا عكس لها أصلاً .

الثالث : من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية ينتج سالبة جزئية ، كقولنا : بعض الحيوان إنسان ، ولا شيء من الفرس بإنسان فبعض الحيوان ليس بفرس ، والدليل على هذا الإنتاج الخلف ، وعكس الكبرى ، كما مرّ بيانهما ، والافتراض أيضاً .

تقرير دليل الافتراض : مثلاً : إذا قلنا : بعض الحيوان إنسان ولا شيء من الفرس بإنسان ينتج بعض الحيوان ليس بفرس ، بأن يفرض ذات موضوع الصغرى (أى بعض الحيوان الذى هو إنسان) زيداً فيصدق زيد إنسان وزيد حيوان ؛ ضرورة صدق الوصف العنوانى على ذات الموضوع ، ثم يضمّ المقدمة الأولى إلى الكبرى ، ويقال : زيد إنسان ولا شيء من الفرس بإنسان لينتج من أول هذا الشكل ليس زيد بفرس ، ثم يعكس المقدمة الثانية (أى زيد حيوان) إلى بعض الحيوان زيد ، وتضمّ مع نتيجة القياس الأول هكذا : بعض الحيوان زيد وليس زيد بفرس لينتج من الشكل الأول بعض الحيوان ليس بفرس ، وهو المطلوب .

الرابع : من صغرى سالبة جزئية والكبرى موجبة كلية ينتج سالبة جزئية ، كقولنا : بعض الحيوان ليس بإنسان وكل ناطق إنسان فبعض الحيوان ليس بناطق ، والدليل على هذا الإنتاج إما الخلف أو الافتراض كما مرّ بيانهما ، ولا يمكن بيانه بالعكس ، لا بعكس الكبرى ، لأنها جزئية لا تصلح لكبروية الشكل الأول ، ولا بعكس الصغرى ، لأنها سالبة جزئية ، وهي لا تقبل العكس ، وبتقدير قبولها لا تقع فى كبرى الشكل الأول .

جدول الضروب الممكنة في الشكل الثاني

الرقم	صغرى	كبرى	منتج غير منتج	مثال الصغرى	مثال الكبرى	نتيجة
١	موجبة كلية	موجبة كلية	غير منتج	×	×	×
٢	موجبة جزئية	موجبة جزئية		×	×	×
٣	سالبة كلية	سالبة كلية	منتج	كلّ إنسان حيوان	ولا شيء من الحجر بحيوان	فلا شيء من الإنسان بحجر
٤	سالبة جزئية	سالبة جزئية	غير منتج	×	×	×
٥	موجبة كلية	موجبة كلية		×	×	×
٦	موجبة جزئية	موجبة جزئية		×	×	×
٧	سالبة كلية	سالبة كلية	منتج	بعض الحيوان إنسان	لا شيء من الفرس بإنسان	بعض الحيوان ليس بفرس
٨	سالبة جزئية	سالبة جزئية	غير منتج	×	×	×
٩	سالبة كلية	موجبة كلية	منتج	لا شيء من الحجر بحيوان	وكل إنسان حيوان	فلا شيء من الحجر بإنسان
١٠	موجبة جزئية	موجبة جزئية	غير منتج	×	×	×
١١	سالبة كلية	سالبة كلية		×	×	×
١٢	سالبة جزئية	سالبة جزئية		×	×	×
١٣	سالبة جزئية	موجبة كلية	منتج	بعض الحيوان ليس بإنسان	وكل ناطق إنسان	بعض الحيوان ليس بناطق
١٤	موجبة جزئية	موجبة جزئية	غير منتج	×	×	×
١٥	سالبة كلية	سالبة كلية		×	×	×
١٦	سالبة جزئية	سالبة جزئية		×	×	×

(المولود): حرّروا شرائط إنتاج الشكل الثالث، والباعث على شرطية الشرائط؟

(المولود): شرائط إنتاج الشكل الثالث بحسب كيفية المقدمات إيجاب الصغرى (أى يكون الصغرى موجبة سواء كانت كلية أو جزئية)، وبحسب الكمية كلية إحدى المقدمتين، أما إيجاب الصغرى؛ فلأنها لو كانت سالبة فالكبيرة إما أن تكون موجبة أو سالبة وأياً ما كان يحصل الاختلاف الموجب لعدم الإنتاج أما إذا كانت موجبة فكقولنا لا شيء من الإنسان بفرس وكلّ إنسان حيوان فهاتان المقدمتان صادقتان، والنتيجة الحقّة الحاصلة منها "بعض الفرس حيوان" موجبة، وإنّ بدلنا الكبرى، وقلنا: كلّ إنسان ناطق فالنتيجة الحقّة "بعض الفرس ليس بناطق" سالبة، وأما إذا كانت سالبة، فكقولنا لا شيء من الإنسان بفرس، ولا شيء من الإنسان بصهال، فالحقّ فى النتيجة الإيجاب (يعنى بعض الفرس صاهل) وإذا بدلنا الكبرى، وقلنا: لا شيء من الإنسان بحمار فالحقّ فى النتيجة السلب (يعنى بعض الفرس ليس بحمار) وما هذا إلا اختلاف النتيجة، واختلافها

موجب للقمم كما مرّ ، (فتذكر وكن من الشاكرين)

وأما كلية إحدى المقدمتين ؛ فلأنهما لو كانتا جزئيتين احتمال أن يكون البعض من الأوسط المحكوم عليه بالأكبر غير البعض من الأوسط المحكوم عليه بالأصغر - فلم يجب تعدية الحكم من الأوسط إلى الأصغر ، كقولنا : بعض الحيوان إنسان وبعضه فرس ، والحكم على بعض الحيوان بالفرسية لا يتعدى إلى البعض المحكوم عليه بالإنسانية .

(الموروث) : حرّروا الضروب المنتجة ، وغيرها من الشكل الثالث مع الأمثلة ؟

(الموروث) : الضروب المحتملة ستة عشر لكن باعتبار هذين الشرطين (يعنى إيجاب الصغرى وكلية إحدى المقدمتين) يحصل الضروب المنتجة ستة ؛ لأن اشتراط إيجاب الصغرى حذف ثمانية أضرب حاصله من ضمّ سالبة كلية صغرى مع الكبريات الأربع ، وضم سالبة جزئية صغرى مع الكبريات الأربع ، واشتراط كلية إحداهما حذف ضريبن آخرين ، وهما الكبريان (أى السالبة والموجبة الجزئيتان مع الموجبة الجزئية) الأوّل : من الموجبتين الكلّيتين ينتج موجبة جزئية ، كقولنا : كلّ إنسان حيوان ، وكلّ إنسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق ، والدليل على هذا الإنتاج إمّا الخلف ، وإمّا عكس الصغرى .

أما بيانه بطريق الخلف : فطريقه فى الشكل الثالث أن يجعل نقيض النتيجة لكليته كبرى ، إذ هذا الشكل لا ينتج إلا جزئية وصغرى القياس لإيجابها صغرى ، فينتظم منهما قياس فى الشكل الأوّل ينتج لما ينافى الكبرى ، تصويبه هكذا : كلّ إنسان حيوان ، وكلّ إنسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق ، وإلا لصدق نقيضه ، وهو لا شىء من الحيوان بناطق ، وإذا ضمّ مع الصغرى بأن يقال : كل إنسان حيوان ولا شىء من الحيوان بناطق ينتج لا شىء من الإنسان بناطق ، وهو ينافى الكبرى (أعنى كلّ إنسان ناطق) وهذا المحال لا يلزم من الهيئة ؛ لكونها منتجة ، ولا عن الصغرى ؛ لأنها صادقة ، فلا يلزم إلا من الكبرى وهى نقيض النتيجة فيكون باطلاً فتكون النتيجة حقّة .

وأما بيانه بطريق عكس الصغرى : فنقول إذا عكسنا الصغرى يرجع إلى الشكل الأوّل ؛ لأنّ الشكل الثالث يخالف الشكل الأوّل فى الصغرى ويوافق له فى الكبرى ، فإذا عكس الصغرى يكون راجعا إلى الشكل الأوّل مثلاً : كلّ إنسان حيوان ، وكلّ إنسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق ؛ لأننا إذا عكسنا الصغرى ، وقلنا بعض الحيوان إنسان وكلّ إنسان ناطق ينتج من الشكل الأوّل تلك النتيجة المطلوبة (أعنى بعض الحيوان ناطق) الثانى : من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة جزئية ، كقولنا : كلّ إنسان حيوان ولا شىء من الإنسان بفرس ينتج بعض الحيوان ليس بفرس بالخلف ، وبالعكس الصغرى كما سلف فى الضرب الأوّل بلا فرق .

الثالث : من موجبتين والكبرى كلية ينتج موجبة جزئية ، كقولنا : بعض الإنسان حيوان وكلّ إنسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق بالخلف ، وبالعكس الصغرى وهو ظاهر ، وبالفروض ، وهو أنّ يفرض موضوع الجزئية زيداً فزيد إنسان وزيد حيوان فيضمّ المقدمة الأولى إلى كبرى القياس هكذا : زيد إنسان ، وكلّ إنسان ناطق ينتج من الشكل الأول زيد ناطق ، ثمّ نجعلها كبرى للمقدمة الثانية هكذا : كلّ زيد حيوان وكلّ زيد ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق وهو المطلوب .

الرابع : من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية ، كقولنا : بعض الحيوان إنسان ، ولا شىء من الإنسان بحجر فبعض الحيوان ليس بحجر بالطرق الثلاثة والكلّ ظاهر .

الخامس : من موجبتين والصغرى كلية ينتج موجبة جزئية ، كقولنا : كلّ إنسان حيوان وبعض الإنسان كاتب فبعض الحيوان كاتب بالخلف والفروض وهو فرض موضوع الكبرى (وهى بعض الإنسان كاتب) ، زيداً مثلاً فكلّ زيد إنسان وكلّ زيد كاتب ، فتجعل المقدمة الأولى صغرى ، وصغرى الأصل كبرى هكذا : كلّ زيد إنسان وكلّ إنسان حيوان ينتج من الشكل الأول كلّ زيد حيوان وتجعلها صغرى للمقدمة الثانية هكذا : كلّ زيد حيوان وكلّ زيد كاتب فبعض الحيوان كاتب ، وهو المطلوب ، وبالعكس الكبرى أيضاً لا بعكس الصغرى .

السادس : من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية ، كقولنا : كلّ إنسان حيوان وبعض الإنسان ليس بكاتب ينتج بعض الحيوان ليس بكاتب بالخلف ، والفروض فى الكبرى إنّ كانت السالبة مركبة ؛ ليتحقّق وجود الموضوع لا بعكس الصغرى ؛ لأنّ الجزئية لا تقع فى الشكل الأول ، ولا بعكس الكبرى ؛ لأنها لا تقبل العكس ، وتقدير انعكاسها لا تصلح لصغروية الشكل الأول .

. جدول الضروب المحتملة فى الشكل الثالث

الرقم	صغرى	كبىرى	منتج غير منتج	مثال الصغرى	مثال الكبرى	نتيجة
١	موجبة كلية	موجبة كلية	منتج	كل إنسان حيوان	كل إنسان ناطق	بعض الحيوان ناطق
٢	موجبة جزئية	موجبة جزئية	.	كل إنسان حيوان	بعض الإنسان كاتب	بعض الحيوان كاتب
٣	سالبة كلية	سالبة كلية	.	كل إنسان حيوان	لا شىء من الإنسان بفرس	بعض الحيوان ليس بفرس
٤	سالبة جزئية	سالبة جزئية	.	كل إنسان حيوان	بعض الإنسان ليس بكاتب	بعض الحيوان ليس بكاتب
٥	موجبة جزئية	موجبة كلية	.	بعض الإنسان حيوان	كل إنسان ناطق	بعض الحيوان ناطق
٦	موجبة جزئية	موجبة جزئية	غير منتج	×	×	×
٧	سالبة كلية	سالبة كلية	منتج	بعض الحيوان إنسان	لا شىء من الإنسان بحجر	بعض الحيوان ليس بحجر
٨	سالبة جزئية	سالبة جزئية	غير منتج	×	×	×
٩	سالبة كلية	موجبة كلية	.	×	×	×
١٠	موجبة جزئية	موجبة جزئية	.	×	×	×
١١	سالبة كلية	سالبة كلية	.	×	×	×
١٢	سالبة جزئية	سالبة جزئية	.	×	×	×
١٣	سالبة جزئية	موجبة كلية	.	×	×	×
١٤	موجبة جزئية	موجبة جزئية	.	×	×	×
١٥	سالبة كلية	سالبة كلية	.	×	×	×
١٦	سالبة جزئية	سالبة جزئية	.	×	×	×

(المولود) : حرروا شرائط إنتاج الشكل الرابع ، ووجه شرطية الشرائط ؟

(المعولوب) : شرط إنتاج الشكل الرابع بحسب الكيفية والكمية أحد الأمرين ، وهو إما إيجاب المقدمتين

مع كلية الصغرى (يعنى إذا كانت المقدمتان موجبتين تكون الصغرى كلية سواء كانت الكبرى كلية أو جزئية) أو اختلافهما بالكيف مع كلية أحدهما (يعنى إذا كانت المقدمتان مختلفتين بالإيجاب والسلب لابد من كلية أحدهما سواء كانت صغرى أو كبرى)

☆ وجه شرطية الشرائط ☆

لولا أحد هذين الشرطين لزم أحد الأمور الثلاثة إما سلب المقدمتين ، أو إيجابهما مع جزئية الصغرى ،

أو اختلافهما بالكيف مع جزئيتها ، وعلى التقادير يتحقق الاختلاف الموجب لعدم الإنتاج .

أما إذا كانتا سالبتين ؛ فلصدق قولنا : لا شىء من الإنسان بفرس ولا شىء من الحمار بإنسان ، والحق أن

النتيجة (في هذا الضرب) السلب ، وهو قولنا : لا شيء من الفرس بحمار ، ولو بدلنا الكبرى في هذا الضرب بقولنا : لا شيء من الصاهل بإنسان ، فالحق في النتيجة الإيجاب ، وهو كل فرس صاهل .

وأما إذا كانتا موجبتين والصغرى جزئية ؛ فلأنه يصدق قولنا : بعض الحيوان إنسان وكل ناطق حيوان فالنتيجة الحقة (في هذه الصورة) الإيجاب ، وهي قولنا : كل إنسان ناطق ، وإذا بدلنا الكبرى ، وقلنا : كل فرس حيوان ، فالنتيجة الحقة السلب (يعني لا شيء من الإنسان بفرس) .

وأما إذا كانتا مختلفتين بالكيف مع كونهما جزئيتين ؛ فلأن الموجبة إن كانت صغرى صدق قولنا : بعض الناطق إنسان وبعض الحيوان ليس بناطق ، أو بعض الفرس ليس بناطق ، والصادق في الأول الإيجاب (أى كل إنسان حيوان) وفي الثاني السلب (أى بعض الإنسان ليس بفرس) وإن كانت كبرى صدق بعض الإنسان ليس بفرس وبعض الحيوان إنسان ، والحق الإيجاب ، أو بعض الناطق إنسان والحق السلب .

الملاحظة : حرر والضرور الناتجة في هذا الشكل ، والغير الناتجة ؟

الرد : اعلم : أن الضرور الناتجة بحسب هذا الاشرط ثمانية لسقوط أربعة أضرب باعتبار عقم

السالبتين ، وضربين ؛ لعقم الموجبتين مع جزئية الصغرى ، وآخرين ؛ لعقم المختلفتين من الجزئيتين .

الأول : من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية ، كقولنا : كل إنسان حيوان وكل ناطق إنسان فبعض الحيوان ناطق بعكس الترتيب (أى بأن يجعل الصغرى كبرى ، والكبرى صغرى فيصير شكلاً أولاً ، وينتج نتيجته ، ثم عكس النتيجة التي حصلت من الشكل الأول فيحصل المطلوب مثلاً : كل إنسان حيوان ، وكل ناطق إنسان ينتج بعض الحيوان ناطق ؛ لأنه إذا عكس الترتيب بأن يقال : كل ناطق إنسان ، وكل إنسان حيوان يصير شكلاً أولاً ، وينتج كل ناطق حيوان وإذا عكس هذه النتيجة ، وقيل بعض الحيوان ناطق يحصل عين النتيجة المطلوبة ، وذلك إنما يجرى في الضرب الأول ، والثاني ، والثالث ، والرابع ، ولا يجرى في الباقية ؛ لأن صغرى الخامس ، والسادس الجزئية وهي لا تصلح لكبروية الشكل الأول وكبرى الرابع والسابع سالبة لا تقع صغرى الأول .

الثاني : من موجبتين والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية ، كقولنا : كل إنسان حيوان وبعض الأسود إنسان فبعض الحيوان أسود بعكس الترتيب وعكس النتيجة كما مر .

الثالث : من كليتين والصغرى سالبة كلية ينتج سالبة كلية ، كقولنا : لا شيء من الإنسان بحجر ، وكل ناطق إنسان فلا شيء من الحجر بناطق بعكس الترتيب أيضاً كما مر .

الرابع : من كليتين والصغرى موجبة ينتج سالبة جزئية ، كقولنا : كل إنسان حيوان ، ولا شيء من الفرس بإنسان فبعض الحيوان ليس بفرس بعكس المقدمتين ؛ ليرجع إلى الشكل الأول هكذا : بعض الحيوان

إنسان ولا شيء من الإنسان بفرس فبعض الحيوان ليس بفرس ، ولا ينتج كلية ؛ لاحتمال عموم الأصغر ، كقولنا :
كل إنسان حيوان ولا شيء من الفرس بإنسان مع أن الصادق ليس بعض الحيوان فرساً .

الخامس : من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية ، كقولنا بعض الإنسان أسود
ولا شيء من الحجر بإنسان فبعض الأسود ليس بحجر بعكس المقدمتين كما مر .

السادس : من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية ، كقولنا: بعض الحيوان ليس
بأسود وكل إنسان حيوان فبعض الحيوان ليس بأسود بعكس الصغرى ؛ ليرتد إلى الشكل الثاني ، وإنما يرتد إلى
الشكل الثاني بعكس الصغرى ؛ لأن الشكل الرابع مخالف للثاني في الصغرى فقط ، فإذا انعكس الصغرى يصير
شكلاً ثانياً وينتج النتيجة المذكورة بعينها .

السابع : من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية ، كقولنا كل إنسان حيوان ،
وبعض الأسود ليس بإنسان فبعض الحيوان ليس بأسود بعكس الكبرى ؛ ليرجع إلى الشكل الثالث ؛ لأن الشكل
الرابع شريك للشكل الثالث في الصغرى ومخالف له في الكبرى ، فإذا عكس الكبرى يكون شكلاً ثالثاً ثابتاً ،
وينتج النتيجة المطلوبة .

الثامن : من سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية ، كقولنا : لا شيء من الإنسان
بحجر بعض الأسود بإنسان فبعض الحجر ليس بأسود بعكس الترتيب ؛ ليرتد إلى الشكل الأول ، ثم عكس
النتيجة .

جدول الضروب الممكنة في الشكل الرابع

الرقم	صغرى	كبيرة	منتج غير منتج	مثال الصغرى	مثال الكبرى	نتيجة
١	موجبة كلية	موجبة كلية	منتج	كل إنسان حيوان	وكل ناطق إنسان	بعض الحيوان ناطق
٢	موجبة جزئية	موجبة جزئية	منتج	كل إنسان حيوان	بعض الأسود إنسان	بعض الحيوان أسود
٣	سالبة كلية	سالبة كلية	منتج	كل إنسان حيوان	ولاشيء من الفرس بإنسان	بعض الحيوان ليس بفرس
٤	سالبة جزئية	سالبة جزئية	منتج	كل إنسان حيوان	بعض الأسود ليس بإنسان	بعض الحيوان ليس بأسود
٥	موجبة جزئية	موجبة كلية	غير منتج	×	×	×
٦	موجبة جزئية	موجبة جزئية	منتج	×	×	×
٧	سالبة كلية	سالبة كلية	منتج	بعض الإنسان أسود	لاشيء من الحجر بإنسان	بعض الأسود ليس بحجر
٨	سالبة جزئية	سالبة جزئية	غير منتج	×	×	×
٩	سالبة كلية	موجبة كلية	منتج	لاشيء من الإنسان بحجر	كل ناطق إنسان	لاشيء من الحجر بناطق
١٠	موجبة جزئية	موجبة جزئية	منتج	لاشيء من الإنسان بحجر	بعض الأسود إنسان	بعض الحجر ليس بأسود
١١	سالبة كلية	سالبة كلية	غير منتج	×	×	×
١٢	سالبة جزئية	سالبة جزئية	منتج	×	×	×
١٣	سالبة جزئية	موجبة كلية	منتج	بعض الحيوان ليس بأسود	وكل إنسان حيوان	بعض الحيوان ليس بأسود
١٤	موجبة جزئية	موجبة جزئية	غير منتج	×	×	×
١٥	سالبة كلية	سالبة كلية	منتج	×	×	×
١٦	سالبة جزئية	سالبة جزئية	منتج	×	×	×

☆ شرائط الأشكال الأربعة باعتبار الجهة ☆

الشكل الأول: شرطه باعتبار الجهة أن يكون الصغرى فعلية (أعنى غير الممكنة العامة والخاصة) وهي إحدى عشرة قضية ، لأن الكبرى تدل على أن كل ما ثبت له الأوسط بالفعل فهو محكوم عليه بالأكبر ، والصغرى الممكنة إنما تدل على أن الأصغر مما ثبت له الأوسط بالإمكان فيجوز أن لا يخرج إلى الفعل ، فلا يتعدى الحكم بالأكبر إليه ، ولهذا يصدق في الفرض المذكور (وهو أن يفرض أن الفرس مركوب زيد بالفعل ، ويمكن أن يركب زيد حماراً) كل حمار مركوب زيد بالإمكان العام الذي هو أعم الجهات .

ثم اعلم : أن اشتراط فعلية الصغرى إنما عند المتأخرين على رأى الشيخ ، وهو صدق الوصف العنوانى على ذات الموضوع بالفعل ، وأما على رأى الفارابى وهو صدق الوصف العنوانى على ذاته بالإمكان فينتج الصغرى الممكنة فى هذا الشكل ؛ فبيان الحكم فى الكبرى حينئذ على كل ما هو أوسط بالإمكان ، والأصغر أوسط بالإمكان فيتعدى الحكم من الأوسط إلى الأصغر ويحصل النتيجة ، ولا يرد النقص بالفرض المذكور ؛ لكذب

الكبرى على مذهبه (وهي كل مركوب زيد فرس بالضرورة) فلهذا لا يصدق النتيجة فيه وذهب الشيخ أبو علي بن سينا والإمام فخر الدين الرّازي إلى إنتاج الصغرى الممكنة في هذا الشكل مستدلّين بوجوه: أقواها ما نقله المحقق البهاري في سلّم العلوم: أن الصغرى إذا كانت ممكنة والممكن ممكن دائماً في كل حين وعلى كل تقدير فكانت الصغرى ممكنة مع الكبرى أيضاً فأمكن وقوع تلك الصغرى الممكنة (أي فعليتها مع الكبرى)؛ لأن إمكان شيء مع شيء يستلزم إمكان وقوعه معه، فصدق الصغرى الممكنة مع الكبرى يستلزم إمكان الصغرى الفعلية مع الكبرى، والممكن لا يلزم من فرض وقوعه محال، فلو فرضنا وقوع الصغرى الممكنة (أي صدق الفعلية) مع الكبرى لا يلزم منه محال فيلزم النتيجة؛ لتحقق اندراج الأصغر تحت الأوسط بالفعل، ولو كان بحسب الفرض، وهذا يكفي للإنتاج كما لو كانت الفعلية النفس الأمرية مع الكبرى، وتفصيل الإنتاج على ما في شرح المطالع وغيره: أن الصغرى الممكنة مع الكبرى الضرورية تنتج ضرورية، ومع غيرها من البسائط تنتج ممكنة عامة، ومع المركبات تنتج ممكنة خاصة. وقد يجاب عن هذا الاستدلال بوجوه أقواها أنا لا نسلم أن صدق الصغرى الممكنة مع الكبرى يستلزم إمكان صدق الصغرى الفعلية مع الكبرى؛ إذ يجوز أن يكون فعلية الصغرى مستحيل اجتماع مع الكبرى، فلو صدقت الصغرى الفعلية فترفع الكبرى الضرورية فلا تجتمعان فكيف يلزم النتيجة كما في المثال المذكور، فإن فعلية كل حمار مركوب زيد رافع لقولنا: كل مركوب زيد فرس بالضرورة، ألا ترى إمكان عدم زيد يجامع مع وجوده ولا يجامع فعلية عدم زيد مع وجوده وإلا لزم اجتماع النقيضين.

تفصيل الكلام في هذا المقام في الإيضاحات لمبحث المختلطات نقلاً من المعبرات كالشفاه والإشارات وغيرها من أسفار الثقات: ثم القضايا الموجهة المعبرة ثلث عشرة كما مر، فإذا اعتبر اختلاط بعضها مع بعض بأن اعتبرت في جهة الصغرى والكبرى حصلت تسعة وستون ومئة اختلاطاً حاصله من ضرب ثلاثة عشر في ثلاثة عشر، ولتأثير اعتبار اشتراط فعلية الصغرى في هذا الشكل أسقط ستة وعشرين اختلاطاً حاصله من ضرب الممكنتين في ثلاثة عشر، فبقيت الاختلاطات المنتجة مئة وثلاثة وأربعين، فالقانون في جهة النتيجة أن الكبرى إما أن تكون إحدى الوصفيات الأربع (المشروطة والعرفية العامتان والخاصتان) أو غيرها، فإن كانت غيرها بأن تكون إحدى السبع الباقية فالنتيجة كالكبرى في الجهة، وذلك في تسعة وتسعين اختلاطاً حاصله من ضرب إحدى عشرة صغرى في تسع كبريات وتفصيلها في هذا الجدول.

جدول :

كبريان صغريين	ضرورية مطلقة	دائمة مطلقة	مطلقة عامة	وجودية لا ضرورية	وجودية لا دائمة	وقفية	منتشرة	ممكنة عامة	ممكنة خاصة
ضرورية مطلقة	ضرورية مطلقة	دائمة مطلقة	مطلقة عامة	وجودية لا ضرورية	وجودية لا دائمة	وقفية	منتشرة	ممكنة عامة	ممكنة خاصة
دائمة مطلقة	ضرورية مطلقة	دائمة مطلقة	مطلقة عامة	وجودية لا ضرورية	وجودية لا دائمة	وقفية	منتشرة	ممكنة عامة	ممكنة خاصة
مشروطة عامة	ضرورية مطلقة	دائمة مطلقة	مطلقة عامة	وجودية لا ضرورية	وجودية لا دائمة	وقفية	منتشرة	ممكنة عامة	ممكنة خاصة
عرقية عامة	ضرورية مطلقة	دائمة مطلقة	مطلقة عامة	وجودية لا ضرورية	وجودية لا دائمة	وقفية	منتشرة	ممكنة عامة	ممكنة خاصة
مطلقة عامة	ضرورية مطلقة	دائمة مطلقة	مطلقة عامة	وجودية لا ضرورية	وجودية لا دائمة	وقفية	منتشرة	ممكنة عامة	ممكنة خاصة
مشروطة خاصة	ضرورية مطلقة	دائمة مطلقة	مطلقة عامة	وجودية لا ضرورية	وجودية لا دائمة	وقفية	منتشرة	ممكنة عامة	ممكنة خاصة
عرقية خاصة	ضرورية مطلقة	دائمة مطلقة	مطلقة عامة	وجودية لا ضرورية	وجودية لا دائمة	وقفية	منتشرة	ممكنة عامة	ممكنة خاصة
وجودية لا ضرورية	ضرورية مطلقة	دائمة مطلقة	مطلقة عامة	وجودية لا ضرورية	وجودية لا دائمة	وقفية	منتشرة	ممكنة عامة	ممكنة خاصة
وجودية لادائمة	ضرورية مطلقة	دائمة مطلقة	مطلقة عامة	وجودية لا ضرورية	وجودية لا دائمة	وقفية	منتشرة	ممكنة عامة	ممكنة خاصة
وقفية	ضرورية مطلقة	دائمة مطلقة	مطلقة عامة	وجودية لا ضرورية	وجودية لا دائمة	وقفية	منتشرة	ممكنة عامة	ممكنة خاصة
منتشرة	ضرورية مطلقة	دائمة مطلقة	مطلقة عامة	وجودية لا ضرورية	وجودية لا دائمة	وقفية	منتشرة	ممكنة عامة	ممكنة خاصة

وإن كانت الكبرى إحدى الوصفيات الأربع (أى المشروطين والعرفيتين) فالنتيجة كالصغرى فى الجهة ، وذلك فى أربعة وأربعين اختلاطاً حاصله من ضرب إحدى عشرة صغرى فى الكبريات الوصفيات الأربع ، لكن إذا كان فيها قيد اللادوام ، أو اللاضرورة ، أو كان فيها ضرورة مخصوصة ذاتية ، أو وصفية ، أو وقفية بأن لا تكون فى الكبرى ضرورة ، كما إذا كانت إحدى العرفيتين دون المشروطين - يحذف من الصغرى قيد اللادوام

والألاضرورية ، وتلك الضرورة المخصوصة بها ، ويحفظ الباقي ثم ينظر إلى الكبرى فإن كان فيها قيد الألاودام بأن تكون إحدى الخاصتين ضمنا الألاودام إلى المحفوظ (أى النتيجة) فهو مع قيد الألاودام جهة النتيجة ، وإن لم يكن فيها قيد الألاودام بأن تكون إحدى العامتين ، فالمحفوظ بعينه هو النتيجة ، والمحفوظ بعد حذف الضرورة من الضرورية دائمة ، ومن الوقتية مطلقة وقتية ، ومن المنتشرة مطلقة منتشرة ، ومن المشروطة عرفية .

وتفصيلها في هذا الجدول :

متشعبة	وقية	وجودية لادائمة	وجودية لاضرورية	عرفية خاصة	مشروطة خاصة	مطلقة عامة	عرفية عامة	مشروطة عامة	دائمة	ضرورية	مركب كبرى
متشعبة	مطلقة	مطلقة	مطلقة	عرفية	مشروطة	مطلقة	عرفية	مشروطة	دائمة	ضرورية	مشروطة عامة
مطلقة	وقية	عامة	عامة	عامة	عامة	عامة	عامة	عامة	عامة	عامة	مطلقة
مطلقة	مطلقة	مطلقة	مطلقة	عرفية	عرفية	مطلقة	عرفية	عرفية	دائمة	دائمة	عرفية عامة
متشعبة	وقية	عامة	عامة	عامة	عامة	عامة	عامة	عامة	عامة	عامة	متشعبة
متشعبة	وقية	وجودية لادائمة	وجودية لادائمة	عرفية خاصة	مشروطة خاصة	وجودية لادائمة	عرفية خاصة	مشروطة خاصة	دائمة لادائمة	ضرورية لادائمة	مشروطة خاصة
مطلقة	مطلقة	وجودية لادائمة	وجودية لادائمة	عرفية خاصة	عرفية خاصة	وجودية لادائمة	عرفية خاصة	عرفية خاصة	دائمة لادائمة	دائمة لادائمة	عرفية خاصة
متشعبة	وقية	لادائمة	لادائمة	لادائمة	لادائمة	لادائمة	لادائمة	لادائمة	لادائمة	لادائمة	لادائمة

فقد حصلت حينئذ ست قضايا غير مشهورة : الوقتية المطلقة ، وهي نتيجة القياس المركب من الوقتية الضغرى والمشروطة العامة الكبرى ، والمنتشرة المطلقة ، وهي نتيجة القياس المركب من المنتشرة الضغرى والمشروطة العامة الكبرى ، والمطلقة الوقتية ، وهي نتيجة القياس المركب من الوقتية الضغرى والعرفية العامة الكبرى ، والمطلقة المنتشرة وهي نتيجة القياس المركب من المنتشرة الضغرى والعرفية العامة الكبرى ، والمطلقة الوقتية اللادائمة ، وهي القياس المركب من الوقتية الضغرى والعرفية الخاصة الكبرى ، والمطلقة المنتشرة اللادائمة وهي نتيجة القياس المركب من المنتشرة الضغرى والوقتية الخاصة الكبرى وأشارت إلى مفهومها فتذكر . ثم اعلم : أن ههنا أموراً خمسة : الأول : أن النتيجة في القسم الأول كالكبرى ، والثاني : أن النتيجة في القسم الثاني كالضغرى ، والثالث : حذف قيد الألاضرورية من الضغرى ، الرابع : حذف الضرورة المخصوصة من الضغرى ، والخامس : ضم لادوام الكبرى إلى النتيجة ، وقد عرفت كل ذلك ، ولا بُد لكل واحد من هذه الأمور من دليل يدل عليه ، ودلائلها مذكورة في المطولات فارجع إليها .

الشكل الثاني : شرطه بحسب الجهة أمران : أحدهما : كون الصغرى إحدى الدائمتين ، أو كون الكبرى إحدى الست المنعكسة السوالب (أعنى الدائمتين ، والمشروطتين ، والعرفيتين) إذ لو انتفيا لزم الاختلاف الموجب للعقم في أخص الاختلاطات الباقية في الضرب الذي هو أخص الضروب مثلاً : يصدق لا شيء من المنخسف بمضى بالضرورة ما دام منخسفاً لا دائماً ، وكل قمر مضى بالضرورة وقت التربيع لا دائماً ، والحق في النتيجة الإيجاب ، ولو جعلنا الكبرى " كل شمس مضيئة في وقت معين لا دائماً " كان الحق في النتيجة السلب ، ومتى لم ينتج هذا الاختلاط في هذا الضرب لم ينتج سائر الاختلاطات في سائر الضروب ؛ لأن عدم إنتاج الأخص يوجب عدم إنتاج الأعم .

وثانيهما : أن الممكنة إن كانت صغرى لم تستعمل إلا مع الضرورية المطلقة ، والمشروطتين ، وإن كانت كبرى لم تستعمل إلا مع الضرورية المطلقة .

أما الأول ؛ فلأنه قد علم من الشرط الأول أن الممكنة الصغرى لم تنتج من غير الدائمتين ، والمشروطتين ، والعرفيتين ؛ لعدم صدق التوأم عليها ، فلو لم تنتج مع الضرورية ، والمشروطتين لكان إنتاجها مع الدائمة والعرفيتين ، لكن إنتاجها مع الدائمة محال ؛ للاختلاف الموجب للعقم مثلاً : يصدق كل رومي فهو أسود بالإمكان ولا شيء من الرومي بأسود دائماً ، والحق في النتيجة الإيجاب ، ولو قلنا في الكبرى : لا شيء من التركي بأسود دائماً كان الحق في النتيجة السلب ، ويلزم من هذا عدم إنتاج الممكنة الصغرى مع العرفية العامة ؛ لكونها أعم من الدائمة ، وعدم إنتاج الأخص يوجب عدم إنتاج الأعم ، وهذا يستلزم عدم الإنتاج مع العرفية الخاصة أيضاً ؛ إذ لا دخل للادوامها في إنتاج هذا الشكل ؛ لكونه موافقاً للصغرى في الكيف فيرجع الاختلاط إلى ممكنة صغرى مع عرفية عامة وقد تبين عقمها .

وأما الثاني ؛ فلأنه قد علم من الشرط الأول أن الممكنة الكبرى لا تنتج مع غير الدائمتين لكن إنتاجها مع الدائمة موجب للاختلاف ، كقولنا : كل رومي أحمر دائماً ، ولا شيء من الرومي بأحمر بالإمكان كان الحق الإيجاب (أي كل رومي أحمر) ، ولو قلنا في الكبرى : لا شيء من الهندي بأحمر بالإمكان كان الحق السلب (أي لا شيء من الرومي بهندي) ، فبقي اختلاط الممكنة الكبرى مع الضرورية منتجاً .

ثم اعلم : أنه قد سقط من الاختلاطات المئة والتسعة والستين بمقتضى الشرط الأول سبعة وسبعون اختلاطاً حاصلة من ضرب الصغريات الإحدى عشرة في الكبريات السبع الغير المنعكسة السوالب ، وسقط بمقتضى الشرط الثاني ثمانية اختلاطات وهي الممكنتان الصغريان مع الدائمة والعرفيتين والممكنتان الكبيرتان مع الدائمة ، فبقيت الاختلاطات المنتجة أربعة وثمانين ، فالقانون في جهة النتيجة أنه إما أن تكون إحدى

المقدمتين ضرورية ودائمة ، أو غيرهما فإن كانت ضرورية ، أو دائمة فالنتيجة دائمة ، وهذا فى أربعة وأربعين اختلاطاً حاصله من ضرب الصغرى الضرورية فى الكبريات الثلاث عشرة ، والصغرى الدائمة فى الكبريات الإحدى عشرة ، (أى غير الممكنتين) والكبرى الضرورية فى الصغريات الإحدى عشرة (أى غير الدائميتين) والكبرى الدائمة فى الصغريات التسع (أى غير الدائميتين والممكنتين) ، وقد وضع لهذه الاختلاطات من المتأخرين جداول .

الجدول الأول:

ممكنة خاصة	منتشرة	وقفية	وجودية لادائمة	وجودية لاضرورية	عرقية خاصة	مشروطة خاصة	ممكنة عامة	مطلقة عامة	عرقية عامة	مشروطة عامة	دائمة	ضرورية	كبرى صغرى
دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة

الجدول الثانى

منتشرة	وقفية	وجودية لادائمة	وجودية لاضرورية	عرقية خاصة	مشروطة خاصة	مطلقة عامة	عرقية عامة	مشروطة عامة	دائمة	ضرورية	كبرى صغرى
دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة

الجدول الثالث

ممكنة خاصة	منتشرة	وقفية	وجودية لادائمة	وجودية لاضرورية	عرقية خاصة	مشروطة خاصة	ممكنة عامة	مطلقة عامة	عرقية عامة	مشروطة عامة	دائمة	ضرورية	كبرى صغرى
دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة

الجدول الرابع

منتشرة	وقفية	وجودية لادائمة	وجودية لاضرورية	عرقية خاصة	مشروطة خاصة	مطلقة عامة	عرقية عامة	مشروطة عامة	دائمة	كبرى صغرى
دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة

وإن كانت إحدى المقدمتين غير الضرورية والدائمة فالنتيجة كالصغرى فى الجهة لكن بشرط أن يحذف منها قيد الوجود (أعنى اللاضرورية واللاادوام) وقيد الضرورة سواء كانت مختصة بهأم لا، ووصفية كانت أو وقفية وهذا فى أربعين اختلاطاً حاصله من ضرب الصغريات التسع التى هى غير الدائميتين وغير الممكنتين فى الكبريات الأربع التى هى المشروطتان والعرفيتان ، ومن ضرب الصغريين فى الكبريين المشروطتين ، وقد أوردها العلامة الرأزى فى شرح الشمسية فى جدول ، وأنا وضعناها جدولين .

الجدول الأول

متشعبة	وقية	وجودية لادائمة	وجودية لاضرورية	مطلقة عامة	عرقية خاصة	مشروطة خاصة	عرقية عامة	مشروطة عامة	كبريات صغريات
متشعبة مطلقة	وقية مطلقة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	عرقية عامة	عرقية عامة	عرقية عامة	عرقية عامة	مشروطة عامة
متشعبة مطلقة	وقية مطلقة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	عرقية عامة	عرقية عامة	عرقية عامة	عرقية عامة	عرقية عامة
متشعبة مطلقة	وقية مطلقة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	عرقية عامة	عرقية عامة	عرقية عامة	عرقية عامة	مشروطة خاصة
متشعبة مطلقة	وقية مطلقة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	عرقية عامة	عرقية عامة	عرقية عامة	عرقية عامة	عرقية خاصة

الجدول الثاني

المشروطة الخاصة	المشروطة العامة	كبريات صغريات
ممكنة عامة	ممكنة عامة	المممكنة العامة
ممكنة عامة	ممكنة عامة	المممكنة الخاصة

الشكل الثالث : شرطه بحسب الجهة فعلية الصغرى ؛ لأن أخص اختلاطات إمكان الصغرى (أعنى اختلاط الصغرى الممكنة) فى أخص الضروب (أعنى ما هو مركب من كليتين) عقيم، كما إذا فرضنا أن زيدا يركب الفرس بالفعل دون الحمار مع إمكان أن يركبه وأن عمرا يركب الحمار بالفعل دون الفرس ، مع إمكان أن يركبه - صدق كل ما هو مركوب زيد مركوب عمرو بالإمكان ، وكل ما هو مركوب زيد فهو فرس بالضرورة مع امتناع الإيجاب فى النتيجة ، وهى قولنا : بعض ما هو مركوب عمرو فرس بالإمكان العام الذى هو أعم الجهات ؛ لصدق نقيضه وهو لا شىء من مركوب عمرو بفرس بالضرورة ، ولو قلنا بدل الكبرى : "ولا شىء مما هو مركوب زيد بحمار بالضرورة" كان القياس على هيئة الضرب الثانى مع امتناع السلب فى النتيجة ، وهى بعض ما هو مركوب عمرو وليس بحمار بالإمكان العام ؛ لصدق نقيضه ، وهو كل ما هو مركوب عمرو حمار بالضرورة ، وقد جرت العادة بأن يقتضوا فى بيان العقم على إيراد ما هو خلاف قانون المطلقات ، مثلاً : إنما كان نتيجة الضرب الأول من هذا الشكل موجبة ، والضرب الثانى سالبة فافتضروا فى بيان العقم على مثال من الضرب الأول ينتج السلب ، ومثال من الضرب الثانى ينتج الإيجاب ؛ لأن إيجاب الأول ، وسلب الثانى واضح كثير ، ثم اشتراط فعلية

الصغرى إنما هو عند المتأخرين على مذهب الشيخ ، وهو صدق الوصف العنوانى على ذات الموضوع بالفعل ، وأما على مذهب الفارابى ، وهو صدق الوصف العنوانى على ذات الموضوع بالإمكان فلا يشترط فعلى الصغرى ، ولا يرد المثال المذكور على مذهبه ؛ لأنّ عدم صدق النتيجة فيه على مذهبه إنما هو بعدم صدق الكبرى لا لأجل أنّ الصغرى ممكنة ، كما لا يخفى ، وبالجملة من جوز إنتاج الممكنة فى صغرى الشكل الأوّل جوزة ههنا ، ومن لم يُجوزها هناك لا يجوز ههنا فبمقتضى هذا الشرط (أى فعلى الصغرى) سقط من الاختلاطات العقلية المئة والتسعة والستين ، ستة وعشرون اختلاطاً حاصلّة من ضرب الممكنتين الصغريين فى الكبريات الثلث عشرة ، فبقيت الاختلاطات المنتجة مئة وثلاثة وأربعين ، حاصلّة من ضرب إحدى عشرة صغرى فى ثلث عشرة كبرى ، فالقانون فى جهة النتيجة : أنّ الكبرى إما أنّ تكون إحدى الوصفيات الأربع (أعنى المشروطتين والعرفيتين) أو لا تكون فإن لم تكن الكبرى إحدى الوصفيات الأربع بل تكون إحدى التسع الباقية فالنتيجة كالكبرى فى الجهة بعينها ، وهذا فى تسعة وتسعين اختلاطاً ، حاصلّة من ضرب الصغريات الإحدى عشرة فى الكبريات التسع .

والتفصيل فى الجدول

مشترة	وقية	وجودية	وجودية	عرقية	مشروطة	مطلقة	عرقية	مشروطة	دائمة	ضرورية	كبرى
مشترة	وقية	وجودية	وجودية	عرقية	مشروطة	مطلقة	عرقية	مشروطة	دائمة	ضرورية	صغرى
الضرورية	الضرورية	الضرورية	الضرورية	الضرورية	الضرورية	الضرورية	الضرورية	الضرورية	الضرورية	الضرورية	الضرورية
الدائمة	الدائمة	الدائمة	الدائمة	الدائمة	الدائمة	الدائمة	الدائمة	الدائمة	الدائمة	الدائمة	الدائمة
المطلقة	المطلقة	المطلقة	المطلقة	المطلقة	المطلقة	المطلقة	المطلقة	المطلقة	المطلقة	المطلقة	المطلقة
العامة	العامة	العامة	العامة	العامة	العامة	العامة	العامة	العامة	العامة	العامة	العامة
الممكنة	الممكنة	الممكنة	الممكنة	الممكنة	الممكنة	الممكنة	الممكنة	الممكنة	الممكنة	الممكنة	الممكنة
العامة	العامة	العامة	العامة	العامة	العامة	العامة	العامة	العامة	العامة	العامة	العامة
الوجودية	الوجودية	الوجودية	الوجودية	الوجودية	الوجودية	الوجودية	الوجودية	الوجودية	الوجودية	الوجودية	الوجودية
اللاضرورية	اللاضرورية	اللاضرورية	اللاضرورية	اللاضرورية	اللاضرورية	اللاضرورية	اللاضرورية	اللاضرورية	اللاضرورية	اللاضرورية	اللاضرورية
الوجودية	الوجودية	الوجودية	الوجودية	الوجودية	الوجودية	الوجودية	الوجودية	الوجودية	الوجودية	الوجودية	الوجودية
اللادائمة	اللادائمة	اللادائمة	اللادائمة	اللادائمة	اللادائمة	اللادائمة	اللادائمة	اللادائمة	اللادائمة	اللادائمة	اللادائمة
الوقية	الوقية	الوقية	الوقية	الوقية	الوقية	الوقية	الوقية	الوقية	الوقية	الوقية	الوقية
المنتشرة	المنتشرة	المنتشرة	المنتشرة	المنتشرة	المنتشرة	المنتشرة	المنتشرة	المنتشرة	المنتشرة	المنتشرة	المنتشرة
الممكنة	الممكنة	الممكنة	الممكنة	الممكنة	الممكنة	الممكنة	الممكنة	الممكنة	الممكنة	الممكنة	الممكنة
الخاصة	الخاصة	الخاصة	الخاصة	الخاصة	الخاصة	الخاصة	الخاصة	الخاصة	الخاصة	الخاصة	الخاصة

وإن كانت الكبرى إحدى الوصفيات الأربع فالنتيجة كعكس الصغرى فى الجهة ، لكن بشرط أنّ

يحذف منه قيد اللادوام إن كان مقيداً به كما في عكس الخاصتين فإنه يكون حينية لا دائمة ، فيحذف منه اللادوام فيبقى حينية مطلقة ، وبشرط أن يضم إليه لادوام الكبرى إن كان موجوداً فيها كما إذا كانت إحدى الخاصتين ، وهذا في أربعة وأربعين اختلاطاً حاصلة من ضرب الصغريات الإحدى عشرة في الكبريات الوصفيات الأربع والتفصيل في هذا الجدول .

جدول

متنشرة	واقية	وجودية لادائمة	وجودية لاضرورية	عرقية خاصة	مشروطة خاصة	مطلقة عامة	عرقية عامة	مشروطة عامة	دائمة	ضرورية	شروط الجدول
مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	مطلقة عامة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	مشروطة عامة
مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	مطلقة عامة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	عرقية عامة
وجودية لادائمة	وجودية لادائمة	وجودية لادائمة	وجودية لادائمة	حينية لادائمة	حينية لادائمة	وجودية لادائمة	حينية لادائمة	حينية لادائمة	حينية لادائمة	حينية لادائمة	مشروطة خاصة
وجودية لادائمة	وجودية لادائمة	وجودية لادائمة	وجودية لادائمة	حينية لادائمة	حينية لادائمة	وجودية لادائمة	حينية لادائمة	حينية لادائمة	حينية لادائمة	حينية لادائمة	عرقية خاصة

والسرفى أن النتيجة في هذا القسم كعكس الصغرى : أن هذا الشكل الثالث إنما يخالف الشكل الأول في الصغرى ، فإذا عكست ارتد إلى الأول ، وفيه في هذه الاختلاطات يكون النتيجة كالصغرى ، ففي الثالث تكون كعكس الصغرى ، وأما برهان حذف اللادوام من عكس الصغرى وضم لادوام الكبرى إليه ففي المطولات اعلم : أن ما قلت في القسم الأول من أن النتيجة فيه كالكبرى هو المذكور في الشمسية وشرحها للعلمتين وسلم العلوم وغيرها من المعبريات ، لكن ذكر في شرح المطالع أن ينتج الصغرى الضرورية أو الدائمة مع الوقتيتين والوجودية اللادائمة حينية لا دائمة ، ومع الوجودية اللاضرورية حينية لا ضرورية ، ومع المطلقة العامة حينية مطلقة ، مثلاً : إذا صدق كل ج دائماً وكل ج ا بالإطلاق العام ينتج بعض ب أ حين هو ب ؛ إذ لا بُد من اجتماع وصفى الأكبر والأصغر حيناً ؛ لأن تصاف الأوساط بالأصغر دائماً ، وتصافه بالأكبر بالفعل ، وكذلك كان بدل الكبرى لا شيء ، من ج أ بالفعل ينتج بعض ب ليس أ حين هو ب ؛ لأنه لا بُد من عدم اجتماع الوصفين في الأوساط وقتاً ، (هذا إجمال ما في شرح المطالع والتفصيل فيه) .

الشكل الرابع : شرطه بحسب الجهة أمور ستة : الأول : أن لا يستعمل فيه الممكنة أصلاً : لاصغرى ، ولا كبرى سواء كانت موجبة أو سالبة ، أما إذا كانت سالبة ؛ فلما سيأتي في الشرط الثاني من وجوب انعكاس

السَّالِبَة المستعملة في هذا الشَّكْل ، وأما إذا كانت موجبة ؛ فلأنَّها إما أن تكون صغرى أو كبرى ولا شىء منهما بمنتج ، أما الصغرى ؛ فلأنَّ الضُّروب التي صغراها موجبة خمسة : الأول ، والثاني ، والرابع ، والخامس ، والسابع ، وإمكان الصغرى مع أخص الكبريات أعنى الضُّرورة والمشروطة الخاصة (عقيم في الأول الذي هو أخص من الثاني ، وفي الرابع الذي هو أخص من الخامس والسابع أما في الأول ؛ فلصدق قولنا في الفرض المشهور : " كلِّ ناهق مركوب زيد بالإمكان ، والحمار ناهق بالضُّرورة " والحق في النتيجة السلب (أى لا شىء من مركوب زيد بحمار بالضُّرورة) ولو قلنا : كلِّ صاهل مركوب زيد بالإمكان ، وكلِّ فرس صاهل بالضُّرورة كان الحق في النتيجة الإيجاب (أى كلِّ مركوب زيد فرس بالضُّرورة) فهذا الاختلاط في هذا الضرب صدق تارة مع الإيجاب ، وتارة مع السلب ، وهذا دليل عقمه ، وعقمه مستلزم لعقم الثاني الذي هو أعم منه ؛ لأنَّ عدم إنتاج أخص مستلزم لعدم إنتاج الأعم ، وأما في الرابع ؛ فلأننا إذا قلنا : كلِّ ناهق مركوب زيد بالإمكان ولا شىء من الفرس بناهق بالضُّرورة كان الحق في النتيجة الإيجاب (أى كلِّ مركوب زيد فرس بالضُّرورة) ولو قلنا كلِّ صاهل مركوب زيد بالإمكان ولا شىء من الحمير بصاهل بالضُّرورة كان الحق في النتيجة السلب (أى لا شىء من مركوب زيد بحمار بالضُّرورة) فهذا الاختلاط في هذا الضرب أيضاً صدق تارة مع الإيجاب ، وصدق تارة مع السلب ، وهذا علامة عقمه ، وعقمه مستلزم لعقم الخامس والسابع الذَّين هذا أعم منهما كما مرّ ، وأما الكبرى ؛ فلأنَّ الضُّروب التي كبرها موجبة أيضاً خمسة : الأول ، والثاني ، والثالث ، والرابع ، والخامس ، والسادس ، والسابع ، والثامن ، وإمكان الكبرى مع أخص الصغريات (أعنى الضُّرورية ، والمشروط الخاصة) عقيم في الأول الذي هو أخص من الثاني ، وفي الثالث الذي هو أخص من السادس والثامن ، وأما في الأول ؛ فلصدق قولنا : مثلاً : كلِّ مركوب زيد فرس بالضُّرورة وكلِّ حمار مركوب زيد بالإمكان ، والحق في النتيجة السلب (أى لا شىء من الفرس بحمار بالضُّرورة) ولو قلنا : كلِّ مركوب زيد فرس بالضُّرورة وكلِّ صاهل مركوب زيد بالإمكان كان الحق في النتيجة الإيجاب (أى كلِّ صاهل مركوب زيد بالضُّرورة) فهذا الاختلاط في هذا الضرب صدق تارة مع السلب ، وتارة مع الإيجاب ، وهذا دليل عقمه وعقمه ، مستلزم لعقم الثاني الذي هو أعم منه ؛ لِمَا مرّ ، وأما في الثالث ؛ فلأننا إذا قلنا : لا شىء من مركوب زيد بناهق بالضُّرورة وكلِّ حمار مركوب زيد بالإمكان كان الحق في النتيجة الإيجاب (أى كلِّ ناهق حمار بالضُّرورة) ولو قلنا : لا شىء من مركوب زيد بناهق بالضُّرورة وكلِّ مركوب زيد بالإمكان كان الحق في النتيجة السلب (أى لا شىء من الناهق بفرس بالضُّرورة) فهذا الاختلاط في هذا الضرب أيضاً صدق تارة مع الإيجاب ، وتارة مع السلب ، وهذا علامة عقمه ، وعقمه مستلزم لعقم السادس والثامن الذَّين هما أعم منه ؛ لِمَا مرّ .

ثم اعلم : أن المصنِّفين والشَّارحين قد اقتصروا في أمثال هذه المواضع على بيان العقم في ضرب واحد ،

وهو بمعزل عن إفادة المطلوب ؛ لأن المطلوب مثلاً : هو أن الممكنة لا تستعمل في شيء من ضروب هذا الشكل ، فالتعويل على ما فعله التفتازاني في شرح الشمسية من بيان عدم استعمال الممكنة في ضروب هذا الشكل ، واقتفينا أثره كما عرفت .

والثاني : أن يكون السالبة المستعملة في هذا الشكل من الست المنعكسة السوالب ؛ لأن الضروب المشتملة على السالبة هي الستة الأخيرة ، وأخص السوالب الغير المنعكسة السالبة الوقتية وهي مع أخص البسائط (أعني الضرورية) وأخص المركبات (أعني المشروطة الخاصة) لا تنتج في الثالث الذي هو أخص من السادس والثامن ، وفي الرابع الذي هو أخص من الخامس والسابع ، وأما في الثالث ؛ فلصدق قولنا : " لا شيء من القمر بمنخسف بالضرورة وقت التربيع لا دائماً وكل ذي محو قمر بالضرورة " والحق في النتيجة الإيجاب (أى كل قمر منخسف ذو محو) والخارج من القياس هي السالبة ؛ لتحقق السلب فيه والنتيجة تتبع الأخص الأرذل فهو عقيم ، وعقمه يوجب عقم السادس والثامن الذين هما أعم منه ؛ لأن عدم إنتاج الأخص مستلزم لعدم إنتاج الأعم ، وأما في الرابع ؛ فلصدق قولنا : " كل قمر منخسف فهو ذو محو بالضرورة ، ولا شيء من القمر بمنخسف بالضرورة وقت التربيع لا دائماً " والحق في النتيجة الإيجاب (أى كل ذي محو قمر بالضرورة) والخارج من القياس هي السالبة فهو عقيم ، وعقمه يوجب عقم الخامس والسابع الذين هما أعم منه ، كما مر ، وإذا لم تنتج السالبة الوقتية مع الضرورية التي هي أخص البسائط لم تنتج مع شيء من البسائط ، وكذلك السالبة الوقتية لا تنتج مع المشروطة الخاصة في ضرب من الضروب فلا تنتج مع شيء من المركبات الباقية التي هي أعم منها ، وإذا لم تنتج السالبة الوقتية التي هي أخص من بين السوالب الغير المنعكسة مع شيء من القضايا في شيء من الضروب لم تنتج شيء منها (أى من السوالب) مع شيء من القضايا في ضرب من الضروب لما مر غير مرة من أن عدم إنتاج الأخص مستلزم لعدم إنتاج الأعم .

الثالث : أن تكون صغرى الضرب الثالث ضرورية أو دائمة ، أو تكون كبراه من الست المنعكسة السوالب ، إذ لو انتفى الأمر كانت الصغرى إحدى القضايا الغير الدائمة والضرورية ، وهي إحدى عشر ، وكانت الكبرى إحدى السبع الغير المنعكسة السوالب ، ولكن لما كانت الصغرى في هذا الضرب سالبة ، وقد تبين في الشرط الثاني أن السالبة المستعملة في هذا الشكل يجب أن تكون من السوالب المنعكسة سقط من تلك الجهة اختلاط صغرى من إحدى السبع الغير المنعكسة السوالب مع الكبريات السبع ، فبقي اختلاط صغرى من إحدى الوصفيات الأربع مع كبرى من إحدى السبع الغير المنعكسة السوالب ، وأخص الصغريات المشروطة الخاصة ، وأخص الكبريات الوقتية وهي لا تنتج معها فلم تنتج الباقية ، وذلك ؛ لأنه يصدق لا شيء من المنخسف بمضى ؛

بالإضاءة القمرية بالضرورة ما دام منخسفاً لا دائماً ، وكلّ قمر منخسف وقت حيلولة الأرض بينه وبين الشمس لا دائماً ، والحق فى النتيجة الإيجاب (أى كلّ مضيء بالإضاءة القمرية قمر) والخارج من القياس السالبة ؛ لتحقق السلب فيه فهو عقيم .

الرابع : أن تكون صفري السادس إحدى الخاصتين ، وتكون كبراه إحدى الست المنعكسة السوالب ؛ لأنه إنما يتبين إنتاجه بعكس الصفري ؛ ليرتد إلى الشكل الثانى و صفراه سالبة جزئية ، فلا بُد من أن تكون إحدى الخاصتين ليقبل الإنعكاس ؛ لما عرفت من أن السوالب الجزئية لا تنعكس إلا الخاصتان ، ولا بُد من أن تكون كبراه إحدى الست المنعكسة السوالب .

الخامس : أن تكون كبرى الضرب السابع إحدى الخاصتين ؛ لأنه إنما يتبين إنتاجه بعكس الكبرى وكبراه سالبة جزئية فيجب أن تكون إحدى الخاصتين ليقبل الانعكاس .

السادس : أن تكون صفري الضرب الثامن إحدى الخاصتين ، وتكون كبراه إحدى الست المنعكسة السوالب ؛ لأن إنتاجه إنما يتبين بعكس الترتيب ؛ ليرجع إلى الشكل الأول ، ثم عكس النتيجة ، ونتيجة هذا الضرب سالبة جزئية والسالبة الجزئية إنما تنعكس إذا كانت الصفري إحدى الخاصتين كما مرّ ، فلا بُد من أن تكون مقدمتا الضرب الثامن بحيث إذا بدلنا إنتاجنا من الشكل الأول سالبة خاصة والشكل الأول إنما ينتج السالبة السالبة الخاصة كان كبراه إحدى الخاصتين ، و صفراه إحدى الست المنعكسة السوالب ، فلا بُد حينئذ من أن تكون الصفري إحدى الخاصتين ؛ لأنها كبرى الشكل الأول ، وأن تكون الكبرى إحدى الست ؛ لأنها صفري الشكل الأول .

فإن قيل : نتيجة الشكل الأول إنما تكون سالبة خاصة إذا كانت الصفري إحدى الوصفيات ، وأما إذا كانت إحدى الدائميتين فالنتيجة ضرورية لا دائمة ، أو دائمة لا دائمة كما مرّ ؟

قلت : هما أخص من العرفية الخاصة فيصدق فى النتيجة السالبة الجزئية العرفية الخاصة ، وهى تنعكس إلى النتيجة المطلوبة من هذا الضرب الثامن ، ثم الاختلاطات المنتجة باعتبار الشروط المذكورة هى كل واحد من الضربين الأولين مئة وواحد وعشرون ، حاصله من ضرب الصفريات الموجهات الفعلية الإحدى عشرة فى الكبريات الموجهات الفعلية الإحدى عشرة ، فالقانون فى جهة نتيجة هذين الضربين : أنها عكس الصفري إن كانت الصفري ضرورية ، أو دائمة ، أو كان القياس مرتكباً من الست المنعكسة السوالب ، وإلا فمطلقة عامة والتفصيل فى هذا الجدول .

الجدول

متشعبة	وقنية	وجودية لادائمة	وجودية لاضرورية	عرقية خاصة	مشروطة خاصة	مطلقة عامة	عرقية عامة	مشروطة عامة	دائمة	ضرورية	جدول مبدئي
حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	ضرورية مطلقة
حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	دائمة مطلقة
مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	مطلقة عامة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	مشروطة عامة
مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	مطلقة عامة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	عرقية عامة
مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة
مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	مطلقة عامة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	مشروطة خاصة
مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	حينية لادائمة	حينية لادائمة	مطلقة عامة	حينية لادائمة	حينية لادائمة	حينية لادائمة	حينية لادائمة	عرقية خاصة
مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	حينية لادائمة	حينية لادائمة	مطلقة عامة	حينية لادائمة	حينية لادائمة	حينية لادائمة	حينية لادائمة	وجودية لاضرورية
مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	وجودية لادائمة
مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	وقنية
مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	متشعبة

والاختلاطات المنتجة باعتبار الشروط المذكورة في الضرب الثالث ستة وأربعون ، حاصلة من ضرب الدائمتين في الكبريات الإحدى عشرة ، ومن ضرب الصغريات المشروطتين والعرفيتين في الكبريات الست المنعكسة السوالب ، فالقانون في جهة نتيجة هذا الضرب : أنها دائمة إن كانت إحدى مقدمية ضرورية أو دائمة ، وإلا فعكس الصغرى ، وقد أوردها العلامة الرّازي في جدول واحد ، ونحن نضع لها جدولين لئيبين المطلوب ،

حق التبين ، ويرتفع الاشتباه من البين .

الجدول الأول

متشعبة	وقفية	وجودية لادائمة	وجودية لاضرورية	عرفية خاصة	مشروطة خاصة	مطلقة عامة	عرفية عامة	مشروطة عامة	دائمة	ضرورية	كبرى صغرى
دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	ضرورية
دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة

الجدول الثاني

عرفية خاصة	مشروطة خاصة	عرفية عامة	مشروطة عامة	دائمة	ضرورية	كبريات صغريات
عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة	دائمة	دائمة	مشروطة عامة
عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة	دائمة	دائمة	عرفية عامة
عرفية عامة لادائمة في البعض	عرفية عامة لادائمة في البعض	عرفية عامة لادائمة في البعض	عرفية لا دائمة في البعض	دائمة	دائمة	مشروطة خاصة
عرفية عامة لادائمة في البعض	عرفية عامة لادائمة في البعض	عرفية عامة لادائمة في البعض	عرفية لا دائمة في البعض	دائمة	دائمة	عرفية خاصة

والاختلاطات المنتجة باعتبار الشروط المذكورة في الضرب الرابع والخامس ستة وستون ، حاصلة من ضرب الصغريات الفعلية الإحدى عشرة في الكبريات الست المنعكسة السوالب ، فالقانون في جهة نتيجة هذين الضربين : أنها دائمة إن كانت الكبرى ضرورية أو دائمة ، وإلا فعكس الصغرى ، لكن يحذف عنه اللادوام ، والتفصيل في الجدول الآتي .

الجدول

متشعبة	وقعية	وجودية	وجودية	عرفية	مشروطة	مطلقة	عرفية	مشروطة	دائمة	ضرورية	الضربين الكبريين
متشعبة	وقعية	وجودية	وجودية	عرفية	مشروطة	مطلقة	عرفية	مشروطة	دائمة	ضرورية	ضرورية
دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة
مطلقة	مطلقة	مطلقة	مطلقة	حينية	حينية	مطلقة	حينية	حينية	حينية	حينية	مشروطة
عامة	عامة	عامة	عامة	مطلقة	مطلقة	عامة	مطلقة	مطلقة	مطلقة	مطلقة	عامة
مطلقة	مطلقة	مطلقة	مطلقة	حينية	حينية	مطلقة	حينية	حينية	حينية	حينية	عرفية
عامة	عامة	عامة	عامة	مطلقة	مطلقة	عامة	مطلقة	مطلقة	مطلقة	مطلقة	عامة
مطلقة	مطلقة	مطلقة	مطلقة	حينية	حينية	مطلقة	حينية	حينية	حينية	حينية	مشروطة
عامة	عامة	عامة	عامة	مطلقة	مطلقة	عامة	مطلقة	مطلقة	مطلقة	مطلقة	خاصة
مطلقة	مطلقة	مطلقة	مطلقة	حينية	حينية	مطلقة	حينية	حينية	حينية	حينية	عرفية
عامة	عامة	عامة	عامة	مطلقة	مطلقة	عامة	مطلقة	مطلقة	مطلقة	مطلقة	خاصة

والاختلاطات المنتجة باعتبار الشروط المذكورة في الضرب السابع اثنان وعشرون حاصلة من ضرب

الكبريين الخاصتين في الصغريات الفعليات الإحدى عشرة.

القانون في جهة نتيجة هذا الضرب انها كما في الشكل الأول والثالث بعد عكس الكبرى فإن هذا

الضرب السابع يرتد إلى الشكل الثالث وإن شئت التفصيل فعليك بمطالعة الجدول .

جدول

المتشعبة	الوقعية	الوجودية	الوجودية	العرفية	المشروطة	المطلقة	العرفية	المشروطة	الدائمة	الضرورية	الضربين الكبريين
المتشعبة	الوقعية	الوجودية	الوجودية	العرفية	المشروطة	المطلقة	العرفية	المشروطة	الدائمة	الضرورية	المشروطة
لا وجودية	لا وجودية	لا وجودية	لا وجودية	حينية	حينية	وجودية لا	حينية	حينية	حينية	حينية	الخاصة
دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	مطلقة لا	مطلقة لا	دائمة	مطلقة لا	مطلقة لا	مطلقة لا	مطلقة لا	دائمة
لا وجودية	لا وجودية	لا وجودية	لا وجودية	حينية	حينية	وجودية لا	حينية	حينية	حينية	حينية	العرفية
دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	مطلقة لا	مطلقة لا	دائمة	مطلقة لا	مطلقة لا	مطلقة لا	مطلقة لا	الخاصة
لا وجودية	لا وجودية	لا وجودية	لا وجودية	حينية	حينية	وجودية لا	حينية	حينية	حينية	حينية	المشروطة
دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	مطلقة لا	مطلقة لا	دائمة	مطلقة لا	مطلقة لا	مطلقة لا	مطلقة لا	الخاصة

والاختلاطات المنتجة باعتبار الشروط المذكورة في الضرب السادس والثامن اثنا عشر حاصلة من

ضرب الصغريين الخاصتين في الكبرى الست المنعكسة التسالب .

القانون في جهة نتيجة الضرب السادس أنها كما في الشكل الثاني بعد عكس الصغرى فإن الضرب

السادس يرتد إلى الشكل الثاني بعكس الصغرى فتنتج هذا الضرب نتيجة الشكل الثاني والتفصيل في هذا

الجدول .

جدول

المشروطات الخاصة	المشروطات العامة	المشروطات العامة	المشروطات العامة	الدائمة	الضرورية	المشروطات الخاصة
عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة	دائمة	دائمة	المشروطات الخاصة
عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة	دائمة	دائمة	المشروطات الخاصة

والقانون فى جهة نتيجة الضرب الثامن أنها كما فى الشكل الأول بعكس النتيجة بعد عكس الترتيب فإن الترتيب إذا عكس فى هذا الضرب فيحصل شكل أول وينتج نتيجة إذا عكست حصلت النتيجة المطلوبة فنتيجة هذا الضرب عكس نتيجة الضرب الشكل الأول والتفصيل :

جدول

المشروطات الخاصة	المشروطات العامة	المشروطات العامة	المشروطات العامة	الدائمة	الضرورية	المشروطات الخاصة
المشروطات الخاصة	المشروطات الخاصة	المشروطات الخاصة	المشروطات الخاصة	دائمة لا دائمة	ضرورية لا دائمة	المشروطات الخاصة
المشروطات الخاصة	المشروطات الخاصة	المشروطات الخاصة	المشروطات الخاصة	دائمة لا دائمة	دائمة لا دائمة	المشروطات الخاصة

☆ خاتمة ☆

هذا آخر ما تيسر لى فى هذا المقام ، وكان اختتام هذا التسهيل فى شهر شوال ١٤٣٠ هـ من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والتحية ، والمرجو ممن له عين الحقيقة البصيرة أن لا ينظر بعين الحسد والكدورة ، وكفى للحاسد ما فى آخر سورة الفلق من الزجر والقلق ، وسيقبله من له فهم سليم وذهن مستقيم ، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ، وهو ذو الفضل العظيم وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على رسوله محمد وآله وصحبه أجمعين . آمين .

قائمة المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
١	المعول: حرروا مقالةً وجيزةً مشتملةً على معنى المنطق لغةً واصطلاحاً.....	١ ☆
٢	المعول: حرروا ميزان العالم والمعلوم يعني من يصلح أن يتصف بالعالمية.....	٣
٣	المعول: حرروا نزاع المتكلمين والحكماء في إثبات الحواس الباطنة ونقيها.....	٨
٣	المعول: لِمَ يذكر المناطق في فواتح كتبهم تحت عنوان المقدمة.....	١٢ ☆
٥	المعول: حرروا الاختلاف في تعريف العلم؟	١٢ ☆
٦	المعول: حرروا اختلاف العلماء في بَدَاهَةِ العلم ونظارتِه؟	١٣ ☆
٤	المعول: أوضحو أن العلم من أية مقولة؟	١٣ ☆
٨	المعول: حرروا تعريفات المقولات العشر مع بيان الأمثلة؟	١٣ ☆
٩	المعول: حرروا التقسيم الأولي والثانوي للعلم؟	١٦ ☆
١٠	المعول: عَيَّنوا المَقْسَمَ للتصور والتصديق المُنْقَسِمَيْنِ إلى البديهي والنظري؟	١٤ ☆
١١	المعول: حرروا تعريف التقابل، وأقسامه بطريق الضبط والانحصار؟	١٩ ☆
١٢	المعول: حرروا تعريف التصور والتصديق.....	٢٠ ☆
١٣	المعول: حرروا المذاهب في حقيقة التصديق وماهيته مع الدلائل؟	٢٠ ☆
١٣	المعول: حرروا اختلاف المناطق في التصديق أهو إدراك أم من لواحقه؟	٢١ ☆
١٥	المعول: حرروا الفرق بين المذاهب الثلاثة؟	٢١ ☆
١٦	المعول: حرروا معاني الحكم أولاً، ثم عَيَّنوا المعنى المراد منها.....	٢٣ ☆
١٤	المعول: حرروا وجه عدول صاحب الرسالة الشمسية عن التقسيم المشهور.....	٢٥ ☆
١٨	المعول: حرروا المقدمة الثانية من مقدمات إثبات الحاجة إلى المنطق؟	٢٦ ☆
١٩	السؤال: فإن قيل لِمَ لا يجوز أن يكون جميع التصورات والتصديقات بديهيًا؟	٢٦ ☆
٢٠	المعول: لِمَ لا يجوز أن يكون جميع التصورات والتصديقات نظريًا؟	٢٤ ☆
٢١	المعول: حرروا تعريف الدور، وأقسامه، ودليل بطلانه؟	٢٤ ☆
٢٢	المعول: حرروا معنى التسلسل، ودليل بطلانه؟	٢٤ ☆
٢٣	المعول: حرروا تعريف البديهي والنظري؟	٢٨ ☆
٢٣	المعول: ما معنى الواحد للقوة القدسية وفاقدها؟	٢٨ ☆
٢٥	المعول: حرروا تعريف مطلق الشيء، والشيء المطلق والفرق بينهما؟	٢٩ ☆

- ٢٦ ☆ العرول: حرروا اختلاف العلماء في أن البدهاه والنظرية
 ٢٧ ☆ العرول: حرروا اختلاف المناطق في تعريف النظر والفكر؟
 ٢٨ ☆ العرول: حرروا تعريف النظر عند المتأخرين مع توضيح القيودات؟
 ٢٩ ☆ العرول: تعريف الفكر بقوله "ترتيب أمور معلومة" ليس بصحيح
 ٣٠ ☆ العرول: لِمَ لا يجوز أن يكون جميع التصورات نظرية
 ٣١ ☆ العرول: لِمَ لا يجوز أن يكون جميع التصديقات نظرية
 ٣٢ ☆ العرول: لا نسلم الاحتياج إلى المنطق؛ لجواز أن يكون كل ترتيب
 ٣٣ ☆ العرول: لا نسلم الاحتياج إلى المنطق، لأنه يجوز أن يكون البسيط كاسبا
 ٣٤ ☆ العرول: حرروا فوائد قيودات تعريف المنطق؟
 ٣٥ ☆ العرول: إن قيل لا نسلم الاحتياج إلى تعلم المنطق؛ لأنه يدهي
 ٣٦ ☆ العرول: حرروا تعريف مُطلق الموضوع؟
 ٣٧ ☆ العرول: حرروا العوارض الذاتية، والغريبة مفضلاً؟
 ٣٨ ☆ العرول: حرروا أقسام الوسطة مفضلاً؟
 ٣٩ ☆ العرول: هل يجوز أن يكون الأشياء الكثيرة موضوعاً لعلم واحد أم لا؟
 ٤٠ ☆ العرول: هل يجوز أن يكون الشيء الواحد موضوعاً للعلمين أو للعلوم أم لا؟
 ٤١ ☆ العرول: حرروا موضوع المنطق، والاختلاف فيه إجمالاً؟
 ٤٢ ☆ العرول: حرروا تعريف المعقول الأولي، والثانوي؟
 ٤٣ ☆ العرول: حرروا بحث الحيثية مفضلاً؟
 ٤٤ ☆ العرول: حرروا وجه ذكر بحث الدلالة في كتب المنطق
 ٤٥ ☆ العرول: حرروا معنى الدلالة مع تعيين الدال والمدلول أولاً، ثم أوضحوا
 ٤٦ ☆ العرول: حرروا وجه ذكر البحث عن الدلالة اللفظية الوضعية
 ٤٧ ☆ العرول: حرروا بحث وضع الألفاظ هل هي بإزاء الصور الذهنية، أم بإزاء الأعيان الخارجية؟
 ٤٨ ☆ العرول: حرروا اختلاف العلماء في واضع الألفاظ إجمالاً؟
 ٤٩ ☆ العرول: ما وجه تقييد تعريف المطابقة، والتضمن، والالتزام بقيد توسط الوضع؟
 ٥٠ ☆ العرول: حرروا أقسام اللزوم مع التعريفات والأمثلة أولاً، ثم أوضحوا ما هو المراد ههنا ثانياً؟
 ٥١ ☆ العرول: حرروا وجه اشتراط اللزوم الذهني بين الأمر الخارجى
 ٥٢ ☆ العرول: حرروا نسب الدلالات الثلث بعضها مع بعض بالاستلزام وعدمه؟

- ٥٣ ☆ الموعول : حررو أقسام اللَّفْظِ الدَّالِّ بالمطابقة مفضلاً ومُمَثِّلاً ؟
- ٥٣ ☆ الموعول : حرروا وجه تقديم المركب على المفرد في مقام التعريف وتأخيره
- ٥٥ ☆ الموعول : حرروا أقسام المفرد بطريق الضبط والانحصار بحيث يتضح به تعريف
- ٥٦ ☆ الموعول : حرروا النسبة بين ما هو كلمة عند المنطقة ، وفعل عند النحاة
- ٥٤ ☆ الموعول : حرروا تقسيم الاسم بالقياس إلى معناه أولاً ، ثم أوضحوا الاختلافات
- ٥٨ ☆ الموعول : حرروا أقسام المركب بأسرها مفضلاً ؟
- ٥٩ ☆ الموعول : حرروا معنى المفهوم أولاً ، وأوضحوا تقسيمه إلى الكلّي والجزئي
- ٦٠ ☆ الموعول : حرروا تقسيم الكلّي باعتبار إمكان أفرادها في الخارج
- ٦١ ☆ الموعول : حرروا وجه حصر الكليات في الخمس إجمالاً ، وأوضحوا
- ٦٢ ☆ الموعول : حرروا تعريف الذاتي والعرضي أولاً ، وعينوا الذاتيات والعرضيات
- ٦٣ ☆ الموعول : حرروا معنى تمام المشترك مفضلاً ؟
- ٦٣ ☆ الموعول : حرروا الفرق بين الكلّي المنطقي ، والطبيعي ، والعقلي
- ٦٥ ☆ الموعول : حرروا وجه حصر النسب الأربع بين الكلّيتين أولاً ، واذكروا
- ٦٦ ☆ الموعول : حرروا النسب بين نقائص النسب الأربع بطريق الضبط والإيجاز ؟
- ٦٤ ☆ الموعول : حرروا تعريف الجزئي الحقيقي والإضافي أولاً ، وأوضحوا النسبة بينهما ثانياً ؟
- ٦٨ ☆ الموعول : حرروا تعريف النوع الحقيقي والإضافي مع بيان فوائد القيودات
- ٦٩ ☆ الموعول : حرروا ترتيب الأجناس ، وترتيب الأنواع مفضلاً ؟
- ٤٠ ☆ الموعول : حرروا تعريف المعرف ، والنسبة بين المعرف (بالكسر)
- ٤١ ☆ الموعول : حرروا معنى قولهم: "لا بد أن يكون التعريف جامعاً ومانعاً ، أو مطرداً ومنعكساً" ؟
- ٤٢ ☆ الموعول : حرروا أقسام التعريف مفضلاً ؟
- ٤٣ ☆ الموعول : حرروا وجه حصر التعريف في الأقسام الأربعة الذائعة المشهورة
- ٤٣ ☆ الموعول : ههنا أقسام آخر : وهي التعريف بالعرض العام مع الفصل
- ٤٥ ☆ الموعول : حرروا وجه اختلال التعريف ؟
- ٢٣ ☆ بحمد (النصر نفاج) ☆
- ٤٦ ☆ الموعول : المقصود الأصلي في هذا الفن بيان القول الشارح والحجة
- ٤٤ ☆ الموعول : حرروا تعريف القضية مع بيان فوائد القيودات
- ٤٨ ☆ الموعول : يا أيها الإخوان الكرام ! لِمَ ترك صاحب القطبي التعريف المشهور للقضية

- ٤٩ ☆ (المعول): حرّروا أجزاء القضية الحملية مع أسمائها ووجوه تسميتها.....
- ٥٠ ☆ (المعول): حرّروا معنى السور لغةً واصطلاحاً والمناسبة بين المعنيين.....
- ٥٨ ☆ (المعول): يأيها الإخوان الكرام! عليكم بالفرق بين مهملة المتقدمين والمتأخرين.....
- ٥٨ ☆ (المعول): حرّروا وجه تعبير المناطقة عن الموضوع بـ "ج" وعن المحمول بـ "ب".....
- ٥٩ ☆ (المعول): حرّروا معنى الحمل لغةً واصطلاحاً، وأقسامه مع الأمثلة؟
- ٤١ ☆ (المعول): وجود الموضوع للقضية ضروري أم لا؟
- ٤١ ☆ (المعول): حرّروا تعريف القضية المعدولة مع بيان الأقسام، والمحصلة.....
- ٤٢ ☆ (المعول): حرّروا مدار إيجاب القضية وسلبها أولاً، ثم أوضحوا الفرق.....
- ٤٢ ☆ (المعول): عليكم ببيان الكيفيات النفس الأمرية في النسبة.....
- ٤٣ ☆ (المعول): حرّروا تعريف القضية البسيطة أولاً، ثم عدد البسائط ثانياً.....
- ٤٣ ☆ (المعول): حرّروا القضيتين البسيطتين الغير المعدودتين في البسائط بل معدودتين في المركبات؟
- ٤٥ ☆ (المعول): حرّروا القضايا المركبة مع بيان التعريفات، والأمثلة، والتحقق الضروري؟
- ٤٦ ☆ (المعول): حرّروا أن الإشارة في اللادوام واللاضرورة إلى أية قضية.....
- ٤٤ ☆ (المعول): هل النسب معتبرة في الموجهات بحسب التصادق أم بحسب الوجود؟
- ٤٨ ☆ (المعول): حرّروا نسبة الضرورية المطلقة مع الدائمة المطلقة، والمشروطة العامة.....
- ٤٩ ☆ (المعول): حرّروا نسبة الدائمة المطلقة مع البسائط الأخرى؟
- ٨٠ ☆ (المعول): حرّروا نسبة المشروطة العامة مع البسائط الأخرى؟
- ٨٠ ☆ (المعول): حرّروا نسبة العرفية العامة مع البسائط الأخرى؟
- ٨١ ☆ (المعول): حرّروا نسبة المطلقة العامة مع البسائط الأخرى؟
- ٨١ ☆ (المعول): حرّروا نسبة الممكنة العامة مع البسائط الأخرى؟
- ٨٢ ☆ (المعول): عليكم ببيان النسبة بين المعنى الأول للمشروطة العامة والمعنى الثاني لها؟
- ٨٢ ☆ (المعول): حرّروا نسبة المشروطة الخاصة مع القضايا المركبة الأخرى؟
- ٨٣ ☆ (المعول): حرّروا نسبة العرفية الخاصة مع القضايا المركبة الأخرى؟
- ٨٥ ☆ (المعول): حرّروا نسبة الوجودية اللادائمة مع القضايا المركبة الأخرى؟
- ٨٥ ☆ (المعول): حرّروا نسبة الوجودية اللاضرورية مع القضايا المركبة الأخرى؟
- ٨٦ ☆ (المعول): حرّروا نسبة الوقتية مع القضايا المركبة الأخرى؟
- ٨٦ ☆ (المعول): حرّروا نسبة المنتشرة مع القضايا المركبة الأخرى؟

- ١٠٩ ☆ (الموعظة): حرروا نسبة الممكنة الخاصة مع القضايا المركبة الأخرى؟
- ١٠٤ ☆ (الموعظة): حرروا نسبة الضرورية المطلقة من البسائط مع القضايا المركبة؟
- ١٠٨ ☆ (الموعظة): حرروا نسبة الدائمة من البسائط مع القضايا المركبة؟
- ١٠٩ ☆ (الموعظة): حرروا نسبة المشروطة العامة من البسائط مع القضايا المركبة؟
- ١١٠ ☆ (الموعظة): حرروا نسبة العرفية العامة من البسائط مع القضايا المركبات؟
- ١١١ ☆ (الموعظة): حرروا نسبة المطلقة العامة من البسائط مع القضايا المركبة؟
- ١١٢ ☆ (الموعظة): حرروا نسبة الممكنة العامة من البسائط مع القضايا المركبات؟
- ١١٣ ☆ (الموعظة): حرروا تعريف القضية الشرطية أولاً، وأقسامها الأولية.....
- ١١٤ ☆ (الموعظة): حرروا أقسام القضية المتصلة الموجبة والمتصلة السالبة؟
- ١١٥ ☆ (الموعظة): حرروا أقسام المنفصلة الموجبة، والسالبة مع التعريفات، والأمثلة؟
- ١١٦ ☆ (الموعظة): حرروا تقسيم الشرطية باعتبار الموضوع أولاً، ثم زيتوا القرطاس.....
- ١١٤ ☆ (الموعظة): يأيها الأخوان الكرام! حرروا تقسيم الشرطية باعتبار الطرفين؟
- ١١٨ ☆ (الموعظة): حرروا أمثله المتصلات التسع والمنفصلات الست بالتفصيل؟
- ١١٩ ☆ (الموعظة): حرروا معنى التناقض لغة واصطلاحاً أولاً، ثم اكتبوا بيان فوائد القيودات.....
- ١٢٠ ☆ (الموعظة): حرروا شرائط تحقق التناقض بين القضيتين المخصوصتين مفضلاً.....
- ١٢١ ☆ (الموعظة): حرروا شرائط تحقق التناقض في المحصورتين مفضلاً.....
- ١٢٢ ☆ (الموعظة): حرروا شرائط تحقق التناقض في الموجهتين مفضلاً.....
- ١٢٣ ☆ (الموعظة): حرروا نقيض الضرورية المطلقة مع الدليل، والمثال؟
- ١٢٣ ☆ (الموعظة): يأيها الإخوان الكرام! اكتبوا نقيض الدائمة المطلقة مع الدليل، والمثال؟
- ١٢٥ ☆ (الموعظة): عليكم بيان نقيض المشروطة العامة مدلاً ومفضلاً؟
- ١٢٦ ☆ (الموعظة): حرروا نقيض العرفية العامة مدلاً، ومفضلاً بحيث يتضح المقام؟
- ١٢٤ ☆ (الموعظة): حرروا نقيض الوقتية المطلقة مع الدليل، والمثال؟
- ١٢٨ ☆ (الموعظة): يأيها الطلبة الكرام! عليكم بيان نقيض المتشعبة المطلقة مع الدليل، والمثال؟
- ١٢٩ ☆ (الموعظة): حرروا التفصيل في نقائص القضايا بحيث يشفى العليل، ويروى الغليل؟
- ١٣٠ ☆ (الموعظة): حرروا طريق أخذ نقائص المركبات الكلية مع مالهواماعليها؟
- ١٣١ ☆ (الموعظة): حرروا حالات المركبة الجزئية مفضلاً؟
- ١٣٢ ☆ (الموعظة): حرروا تفصيل نقائص المركبات الكلية، والجزئية بطريق الجدول؟

- ١٣٣ (الموعول) : حرّروا شرائط تحقّق التناقض بين الشّروطيات ؟ ☆ ١١٢
- ١٣٣ (الموعول) : حرّروا معنى العكس لفةً ، ثمّ عرّفوا العكس المستوى ☆ ١١٣
- ١٣٥ (الموعول) : ما المراد من الجزء الأول ، والثانى فى تعريف العكس المستوى ؟ ☆ ١١٣
- ١٣٦ (الموعول) : عليكم بيان العكس المستوى للمحصورات الأربع ، مع مالها وما عليها ؟ ☆ ١١٣
- ١٣٤ (الموعول) : يا أيّها الإخوان الكرام ! حرّروا الطّرق الثلاثة للقوم فى بيان عكوس القضايا ؟ ☆ ١١٣
- ١٣٨ (الموعول) : حرّروا تفصيل العكس المستوى للموجهة السّالبة الكلية تفصيل..... ☆ ١١٥
- ١٣٩ (الموعول) : حرّروا تفصيل العكس المستوى للقضية الموجهة السّالبة الجزئية ؟ ☆ ١١٦
- ١٣٠ (الموعول) : حرّروا تفصيل العكس المستوى للموجهة الموجبة كلية كانت أو جزئية ☆ ١١٩
- ١٣١ (الموعول) : حرّروا العكس المستوى للشّروطيات مفصّلاً ؟ ☆ ١٢٣
- ١٣٢ (الموعول) : حرّروا اختلاف القدماء ، والمتأخّرين فى تعريف عكس النقيض أوّلاً ١٢٣
- ١٣٣ (الموعول) : عليكم بيان عكس النقيض للمحصورات الأربع ؟ ١٢٣
- ١٣٣ (الموعول) : حرّروا تفصيل عكس النقيض للموجهة الموجبة الكلية ؟ ١٢٥
- ١٣٥ (الموعول) : حرّروا تفصيل عكس النقيض للموجهة الموجبة الجزئية ؟ ١٢٦
- ١٣٦ (الموعول) : حرّروا تفصيل عكس النقيض للموجهات السّوالب جزئية كانت أو كلية ؟ ١٢٤
- ١٣٤ (الموعول) : حرّروا المعنى اللغوى ، والاصطلاحى للقياس أوّلاً ، ثمّ المناسبة بين المعنيين ثانياً ؟ ١٣٣
- ١٣٨ (الموعول) : حرّروا تعريف القياس عند المناطق مع بيان فوائد القيودات ١٣٣
- ١٣٩ (الموعول) : حرّروا تقسيم القياس إلى الاستثنائى والاقترانى ١٣٨
- ١٥٠ (الموعول) : حرّروا أقسام القياس الاقترانى مع التعريفات ، والأمثلة ؟ ١٣٩
- ١٥١ (الموعول) : حرّروا تعريف الأصغر ، والأكبر ، والضغرى ، والكبرى ، والقرينة ، والشكل ١٣٠
- ١٥٢ (الموعول) : حرّروا الفرق بين الأشكال الأربعة بحسب ماهية أوّلاً ، ثمّ اذكروا ١٣٠
- ١٥٣ (الموعول) : حرّروا شرائط إنتاج الشكل الأوّل بحسب الكيف والكم ؟ ١٣١
- ١٥٣ (الموعول) : حرّروا شرائط إنتاج الشكل الثانى ، ووجه شرطية الشّروط ؟ ١٣٢
- ١٥٥ (الموعول) : حرّروا الضروب المنتجة وغير المنتجة فى الشكل الثانى ؟ ١٣٣
- ١٥٦ (الموعول) : حرّروا شرائط إنتاج الشكل الثالث ، والباعث على شرطية الشّروط ؟ ١٣٦
- ١٥٤ (الموعول) : حرّروا الضروب المنتجة ، وغيرها من الشكل الثالث مع الأمثلة ؟ ١٣٤
- ١٥٨ (الموعول) : حرّروا شرائط إنتاج الشكل الرابع ، ووجه شرطية الشّروط ؟ ١٣٩
- ١٥٩ (الموعول) : حرّروا الضروب الناتجة فى هذا الشكل ، والغير الناتجة ؟ ١٥٠